بسم اللہ الرحمن الرحیم
یاحی یاقیوم
مجموعہ
عبدالغفور
مکتبہ محبوبیہ
سرکی روڈ کوئٹہ

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ، کوئٹہ (بلوچستان)

فون: ٦٦٢٢٦٢

قوله واصحابه جمع صاحب کطاهر واطهار او جمع صحب بسکون الحاء کنهر وانهار او جمع صحب بکسر الحاء کنمر وانمار مخفف صاحب بناء علی ما قیل من ان فاعلا لا یجمع علی افعال قوله المتادبین بادابه الادب نگاه داشتن حد هر چیز ای الذین ثبت فیما بینهم التادب بادابه والانصباغ بصبغه لفنائهم فی ذاته صلی الله علیه وسلم قوله فهذه ای ما سیتلی علیک قوله فوائد جمع فائدة من الفید بمعنی انچه گرفته وداده شود از دانش ومال قوله بحل مشکلات الکافیة المشکل

من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه اشتبه بالباطل والتاء
فى كافية للمبالغة او النقل والتانيث باعتبار الرسالة قوله للعلامة والتاء
للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث
قوله فى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب
المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول
الجدى فى كل يوم مطلعا وهى مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى المطالع

وفيه ما فيه فتامل وارجع الى معلوماتك الرياضية ولعل الامام تساهل في عدد المشارق بالنظر الى ما اشتهر

كذلك وكذا حال المغارب فقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضاً كناية عن جميع الارض كما
في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي الذهاب والعود
المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال
قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق
بجنابه والناشئ من محض فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن
الاحاطة اي احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد گناه
پوشيدن فلابد حينئذ من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه

فمعنى هذا يكون التجريد في المعنى الثاني على اصله ويكون غير مستغنى عنه لنظيره الآتي ١٢

كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره
في الحاشية بحبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخيارها انتهى يعني جعل الله
جنانه سكونه قوله نظمها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف بسائط كلامه
المترتبة المعاني المتناسبة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة
الى ان بسائط كلامه كاللآلي في الصفاء والجلاء وانما قال ذلك ترغيبا للطالبين
قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير قرار دادن والاضافة من باب
اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد
يا شبه وجزآن والتحرير نقش خط برگرفتن والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك

قوله للولد العزیز گرامی و ارجمند و کم یاب قوله ضیاء الدین کضیاء البیت و سراجه کانه
ضیاء یهتدی بها الی الدین قوله عن موجبات التلهف و التاسف التلهف دریغ خوردن
واندوهگین شدن التاسف دریغ و درد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتالیف کالعلة
الغائیة ای لانه فی السبب والبعث لهذا التالیف کالعلة الغائیة التی تکون باعثة
فیکون نسبة الفوائد الیه من قبیل النسبة الی الباعث المحرک قوله وما توفیقی الا بالله
التوفیق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبی ای محسبی الحسب بسنده بودن و بس
کردن قوله ونعم الوکیل الوکیل آنکه کاری بوی گذارند والجملة عطف علی جملة هو حسبی

ای اضافة الصفة الی معمولها غیر مفیدة للتعریف ۱۲

والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله

هضماً لنفسه بتخييل انه اي ترك ذلك لجعل كسر النفس وذلك الكسر بتخييل ان كتابه شرحت صنفه

لا من حيث اشتماله على المسائل التى فى مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك
الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءًا فيما يعتنون بشانه وهو
فى مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو
ان كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اى اقطع لا يتم فدفعه
بقوله ولا يلزم وحاصله ان المامور به هو التلفظ سواء كان معه
الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى **قوله** وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما وتحصيل
الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما

عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف **قوله** فمتى لم يعرف اى لم يتصور لم يصح البحث
عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما
عُرِّف تحصيل ما هو الواجب آن قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف
تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا
بالقياس الى المتعلم آن قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان كلام التعريف
يشير الى ما يعلم المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز
ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة و
بالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام

اى سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة التقدم فى جانب الكلمة ولا يخفى ان التقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى والذهنى والخارجى وان التقدم بحسب الوجود الذهنى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ما عدا الخارجى **قوله** قيل هو والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق

ان تجد بين اللفظين تناسبا فى احد المدلولات الثلثة واشتراكا فى جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب كجبذ من الجذب او اشتراكا فى اكثر الحروف الاصلية مع تقارب الباقى فى المخرج كنعق من نهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال لان تاثيرا نفسهما بقرع الاسماع ونقش الصور فى الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات

قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لوكان جمعا لوجب التانيث
وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح
واللباب قوله والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض
ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض
الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من
المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف
المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي المعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما
في صورة لام العهد الخارجي ولا لبيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فان اللام للجنس والطبيعة

قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل
في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول
بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة
على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمنع التجريد لعل
كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزيل وتسليم ما
منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك
وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية
لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية اذا اختصت بما هو مصطلح النحاة
صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون
نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية
يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

وصفالة وان يعكس **قوله** للفظ في اللغة الرمي ورمي شيء من الفم والتكلم **قوله**
ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر
بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل
لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد
باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة
لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة وحكما **قوله**
ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية
المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل

استعمال المطلق في المقيد على وجهين فان المقيد ان اعتبر من حيث وجود المطلق فيه فاستعمال المطلق فيه حقيقة وان

قوله أو بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام فهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله اى ما يتلفظ به التلفظ گفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحروف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث لفظا هو قولا وحكما يدخلها قوله الانسان انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ من الفم

اى محسوسا ومشاهدا ١٢

قوله او حكمًا اى تلفظًا حكميًا وذلك فيما يشارك الملفوظ به فى الاحوال

قوله مهملًا كان او موضوعًا قال قدس سره فى الحاشية انما قال موضوعًا

ولم يقل مستعملًا كما فى عباراتهم المشهورة تنبيهًا على ان مرادهم بالمستعمل هو

الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى

قبل ان يستعمل انتهى **قوله** قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فيراد منه المعنى

فالمستعمل فى عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية

العام باسم الخاص **قوله** او مركبًا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب

من الحروف لانه فى الاصل مصدر **قوله** واللفظ الحقيقى اى الملفوظ به

الحقيقى **قوله** اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذى هو اعم من الحرف

قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عُبّر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع له لفظ خاص به فلما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية **قوله** واجروا عليه عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج

يتلفظ به الانسان **قوله** وكلمات الله تعالى داخلة فيأبى اي اللفظ يقتضي
هذا التعريف لانها ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان
او لانها ما يتلفظ بها حكما كالمنوي باب **قوله** وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير للشخص
لما يتكلم به الحق سبحانه تعالى فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا
تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم
كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت
ان لكلمات الله سبحانه تعالى قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون

حتى يتغاير المحلان لان التلفظ الحكمي كما عرف عبارة عن اجراء احكام اللفظ على شيء وهيهنا كونها افرادا مبهمة عدادا عددا

أو نقض تام في علمه من الكلمات وما يظهر في غير الإنسان قوله والنصب جمع نصيبة

وهو ما نصب لتعيين مسافة او طريق **قوله** غير داخلة في اللفظ الذي هو اول جزء من اجزاء التعريف لما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد

حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتي **قوله** لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها **قوله** الوضع في اللغة جعل الشئ في حيز وكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ **قوله** تخصيص شئ ملحوظ خصوصا وعموما

عه قال المصرح في الايضاح ان يراد بها اى باللفظة اول ما يطلق عليه اللفظ ففاسد لان اخر حرف واحد وان اراد به الكل فهو ما ينتهى اليه تلفيس ... وان اراد معنى اللفظ

هو سواء وضع اللفظ لذلك المفهوم بعينه او وضع لاشخاص لوحظت بذلك المفهوم ١٢

كهيأة للمفردات والمركبات **قوله** بشيء علم سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه

حيث اراد من الوضع بالتخصيص اشارة الى عدم وجود حس التخصيص والجعل فيها ١٢

ولا يدخل في الموضوع المحرف لان الاول لم يقصد جعله في حيز بل
قصد المعنى به فتوهم انه مجعول له وان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور
خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين
لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك
لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل
ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا
يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزء السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل

لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد

ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع لخاص **قوله** بحيث اي حال كون ذلك الشئ المخصص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وتبجزيه تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب **قوله** متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس لئن قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد

ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان
التخصيص علاقتها يثبت له الالة ومن المعلوم انه لابد في الدلالة من العلم بالعلاقة
فكانه قال متى اطلق واحس وعلم ذلك التخصيص **قوله** فهم منه ان لم يكن
مفهوماً او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد تحصيل الحاصل
قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة
كالحروف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف **قوله**
واجيب كما يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه ولوحظ حالة وضعه

ولاشبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق اه اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله** ولايبعد ان يقال يعني انه لاحاجة الى تقييده فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لايكون بدون الضميمة **قوله** المعنى مايقصد بشئ ويراد به صريحاً اوضمناً اوتبعاً سواء كانت بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله

كما اذا سعلت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ايضا يصح ان يقصد
بشئ قوله اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول قوله او المصدر
ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه
فيرتفع مؤنة النقل قوله مخفف معنى تخفيفا غير قياسي في الذي جرم
على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال الشدة

اى الرابط بين الصفة الجملة وبين موصوفها ١٢

بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد **قوله** فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود بمعنى الوضع لان تخصيص شئ لمعنى اى بحيث يقصد به ذلك الشئ هو الوضع ولذا قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لا اشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف لا احتراز لكل من جزأى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ

كما في المطول ١٢ انه لك في الحاشية السابق ١٢

بل ذكر احد جزئيه وهو المعنى

فلا فائدة فی ذکرہ الا لیتعلق بہ قولہ لمعنی قولہ الالفاظ الدالۃ بالطبع وکذا الالفاظ
الدالۃ بالعقل فقط کما یدل علیہ الدلیل ولک ان تجعل الطبع فی مقابلۃ الوضع قولہ
وبقیۃ حروف الہجاء ای حروف تعدّ باسامیہا کالف با تا وہی حروف المبانی
المقابلۃ لحروف المعانی قولہ فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء معنی
اٰخر فیہ اغماض عن عموم تفسیر المعنی قولہ وقد اجیب عن الاشکالین

بانه ليس ههنا اى فى مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة **قوله** الى
الفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت فى انفسها مفردة او مركبة وذلك
لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولهذا لم يقل
الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال ومركبة **قوله** فليس هنا اى

قوله اى مشخصة من حيث انها مشخصة ...

قوله اى فى مقام نقض تعريف الكلمة او فيما بين افراد الكلمة وقول الشارح بل باعتبار انه تقريره على التقريرين بل ... الالفاظ موضوع كل منها بازاء مفهوم كلى افراده ... الالفاظ وفيه اشارة الى ان النقض المذكور نقض بهذه الالفاظ ... **قوله** بالالفاظ والكلمات المفردة اللام فى كلا الكلمتين للعهد **قال** الشارح اى ههنا كم نقوض بامثال انه كالموصولات التى ... الالفاظ اى اذا قلت زيد قيل ... تلك الالفاظ ... حروف التهجى واسماء السور كلها واسماء ... الراجح فان الاولى ... مركبة والثانية موضوعة ... الالفاظ مفردة ...

الحاشية ملا نور محمد رحمه الله تعالى

عـ حاشية مولانا عبد الغفور

في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة والمركبة **قوله** ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما للشخص الانساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه

وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يركب في
مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه ج كالايدل جزؤه
من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ
عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات
وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة في التنبيه وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه لا
لا اعتبار للافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى بصيغة ما

حاشية مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله

فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي **قوله** فعل انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة تعين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او لا فاتغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله** ومن المعنى تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره فلا يتم او كان حالا منه لتقدم عليه

لأن صاحب الحال نكرة لأنا نقول هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فإن تقديمها عليه
مطلقا ممتنع عند أكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الإيضاح قوله فإنه
مفعول به للفعل وفي اللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال
وصاحبها قوله لإخراج المركبات فإن المركبات ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي

حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

الحاشية لملا نور محمد

كما اشرنا اليه قوله فيخرج بغير حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللام والتنوين

فان الحرف الاخير فى قلمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو تمام مجموع المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الثانى الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد قلنا قد يعتبر فى الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب ابحره محكى كما فى تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا

الحاشية لملا نور محمد علی حاشیة مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالیٰ

ولا الاول فارغا اظهر اعرابه فى الجزء الفارغ كما اظهر اعرابه بعينه فى الاستثناء
فى الغير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد **قوله** ولا يخفى اه اعلم ان الغرض من
علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجرى فى كل ما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة
هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام
لم يدخل فى التعريف الا النذر من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه
مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا دلالة للفظة عليه ان قلت اللفظة
للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة فى جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل
يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصحح

في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي
وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات
كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي

اذ ليس لتلك الاقسام مفهوم محصل ليكونا احسن التقسيمين **قوله** اما من صفتها
قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان
تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة
فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم او فعل
ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة

لا ينحصر في الدلالة وعدد وذلك لانها لا يصح حال عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي
دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني فلا يليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات
فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره
التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع
هناك المصدر بدله لاحتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر
حقيقة ولا يخلو عن تجدد قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا او مركبا اليها

قال الثانی الحرف استیناف لانہ لما قال ما کذا او کذا کان سائلا قال ما الاول وما الثانی فقال الثانی الحرف فی الاول ما کذا او کذا معطوفا علی الجملة الاستینافیة ولک ان تعطف او لا ثم تجعل المجموع جوابا وکذا الحال فی قولہ الثانی الاسم والاول الفعل **قولہ** لان الحرف فی اللغة الطرف یقال حرف الوادی ای طرفہ **قولہ** ای جانب مقابل الاسم والفعل لم یقل ای فی جانب من الکلام لانہ قد یقع جزء انحو زید لا حجر **قولہ** ان یقترن ذلک المعنی المدلول علیہ بنفسہا فی الفہم عنہا لما اعتبر المقارنة فی الفہم عن کلمة خرج عنہ الفعل لا یقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق کضرب مصدرا او ما یکون بینہ وبین الزمان ترتب فی الفہم کضارب امس وما یکون مقارنا فی الفہم لکن لا یکون فہمہا عن الکلمة کما اذا اتفق مع فہم ضارب فہم الزمان **قولہ** ماخوذا

حاشیہ مولانا عبد الحکیم سیالکوٹی رحمہ اللہ تعالی

مِن السمو ای سمّی اسمًا حال کونه ماخوذًا منه واصله سمو تحرکات السین حذف الواو ثم نقل حرکة السین الی ما بعدها لیصح الوقف علیها ثم اُتی بهمزة الوصل لئلا یلزم الابتداء بالساکن **قوله** لاستعلائه علی اخویه ولانه یرفع المسمّی **قوله** وقیل من الوسم ویدفعه اشتقاق سمی وجمعه علی اسماء فانه لو کان کما قیل لکان فعله وسم وجمعه اوساما وارتکاب القلب بعید **قوله** لتضمن الفعل اللغوی فیکون من قبیل تسمیة الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو للاعتراض

الحاشیة لملا محمد علی حاشیة مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالی

لتنبيه من لا يجديه الاشارة او للعطف على الحصر لانها او العطف على العلم بالاختصاص

الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكمالات وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل

ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع

المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة

الى استحقاق التعظيم لجودته قال حمد كل واحد منها اضافة الحمد الى كل بمعنى اللام

ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكن يمتنع التصريح بها

كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام

ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام

كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن فى قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد **قوله** ليس المراد بالحد ههنا اى فى هذا الفن فان الحد عند الادباء وهو المعرف الجامع المانع او فى هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم **قوله** لله دره لله الدر فى اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال فى الذم لا در دره اى لا كثر خيره وفى المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امرء ربيت كاملا فى العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قال** الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام

قوله في اللغة وابتكاية ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كاعطى عطاء الخ في الاصل اسم لما يعطى **قوله** لفظ تضمن تضمن الكل لجزائه **قوله** اى يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول بان يقال المتضمن بالكسر الاجزاء الثلثة الكلمتان والهياة والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهياة جزء الكلام ويلزم حينئذ

بالاسناد قوله الاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى
الكلمتين قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعها يقال يخرج عنه
الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد الجزاء على زعم المصنف وزعمهم
ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتاتى ذلك الا في اسمين
او في فعل واسم او جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره

لخرج عنه قطعاً انه لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط
بينهما صادق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب
قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شانه ان تقصد به افادة المخاطب فائدة
يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال التخطية ونسبته
الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبراً او صفة او صلة
ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب **قوله** خرجت المهملات الصرفة

نور محمد علي حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

واما المركب من الكلمتين والمهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبرية اى محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية اى غير محكية بها عن الواقع **قوله** فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعنى قائم الاب او ذا **قوله** فانه فى حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لا لانفسها حتى لا يحتاج

حاشية لمولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

حاشية لملا نور محمد مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

الى هذا التاويل المحقق السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل
هي تحضر بانفسها لا بدال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها
فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما
لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن الالفاظ موضوعة
لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ
لما صارت في تاويل الاسم المفرد تبدلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين
بهما من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير
موضوعا لمعنى ومستعملا فيه واما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به
والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا نقول من حرف جر وضرب فعل ماض
وجسق مهمل **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه
كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ان لا يتحقق افراد من الكلام في هذا التركيب

قوله اخباراً او وصفاً او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطاً فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاماً بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليهما لان الاسناد فيهما وسيلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلك اى الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام وبعده فلان قوله لا ياتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف تقسيم الكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلى من الاثنين يرتقى الى ستة قوله الا فى ضمن اسمين حقيقة او حكماً

وذلك من قبيل تحقق العام فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم **قوله** او فى ضمن اسم اه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده **قوله** اى كلمة ولا دخل فى التعريف المركب والدال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة **قوله** كائن فى نفسه جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا لدل وحالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

مادل بنفسه او فی حد ذاته وعلی الثانی مادل حال کونه معتبراً فی حد ذاته
لان فی جعل فی بمعنی الباء خلاف المذهب المختار ومجازاً غیر مشهور
فی التعریف وان الدلالة الوضعیة غیر ثابتة للفظ فی حد ذاته بل هی
ثابتة له بالقیاس الی الوضع مع ان صحة تلك المعانی مبنیة علی
قصور فی دلالة الحرف ولا قصور الا فی معناه لاحتیاجه تصوراً والتفاتاً
الی الغیر فی ذلك الاحتیاج قبل الوضع السابق علی الدلالة وبالوضع لم یثبت حاجة

اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور فى الدلالة فان كثيرا من المعانى الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج فى تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والخطاب والتكلم فى ضميرى المخاطب والمتكلم والاشارة فى اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا فى الدلالة

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

كما لا يستلزم ذلك التصور توقفه على القابل والفاعل **قوله** ما دل على معنى باعتبار
في نفسه أي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابلة **قوله** كقولك الدار في نفسها
أي الدار الملحوظة في حد ذاتها أو ملحوظة في حد ذاتها أو ينسب إليها هذا الحكم في حد
ذاتها لا باعتبار أمر خارج عنها من كونها في وسط البلد أو قريبة من بيت فلان وقد اعترض
عليه الشيخ الرضي بأن قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه فلا يقال في
مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن أن
يجاب عنه بأنه ليس مقصوده أن مؤدى في في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لأن
كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فإنها غير قابلة
لأن تنسب إلى الغير بفي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها بل المقصود

قوله التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارةً وعدمُ اعتباره اُخرى وان امتاز كما ان في الخارج موجودًا اه اي كما أن الموجود الخارجي قد يكون صفة لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لمشابهة المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم

الحاشية لملا نور محمد علي حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله

بلفظة في والمعنى المستقل المشابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى

انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله

والتعقل لفظة غير بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح

لشئ منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بل اهته

قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت الالتهذا بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة في الدلالة عليه من دال على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم اه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه لو لاحق يخلو الكلام عن الجزو الذي يدخل الحرف فيه بل معناه انه اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه

على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

الحاشية لملا انور محمد

فلهذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة وما يقال من ان الحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم يستقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه فى غيره انتهى **قوله**

من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة **قوله** وجعله آلة لتعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبا بهما

قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع

قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه اى لا يمكن ان يتعقله السامع

الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها
لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
صريحا لكونه ملتفتا بالذات فی عموم وضع من فانه كان وضعه عاما لا يفيد
الخصوص به بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب
والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف
بمنزلة تلك الضمائم **قوله** ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة
له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل
لانها حصص لمفهوم الابتداء او لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه

وَالظاهر ايضاً انها يجوز ان تلاحظ قصداً لكن لا تبقى ح معنى حرفياً قيل ان معنى
من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه فى نفسه يأبى
عن الالتفات اليه قصداً **قوله** واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضاً ان كينونة
المعنى فى غيره من المعانى او فى كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله**
ظاهرة فى المعنى الاخير اى كون المعنى ملحوظاً فى نفسه وذلك لقرب المرجع
ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه

قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى اى لم يصرح عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف اولا الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه او به اذا اخذ فى حد ذاته ولا يقدح فى استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرض سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه كلمة او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل فى الاول خارج عن الثانى

قوله لكن ما جرت العادة باستعمالها الخ يعنى ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ فى مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا فى مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

وفيه تأمل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى اخراجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل

باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن

مولانا عبد الحکیم السیالکوتی رحمه الله تعالی

قال باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرتها اغنت مؤنة التفسير **قوله** فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم وفعل ومركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر

مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس الا ما تقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمى غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع فيكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية وللافعال المنسلخة فى المعانى الانشائية بعيدا

غیر مرضی للمصنف کما یقتضیه ظاهر عبارته لم یسلک هذا الطریق ولهذا لم یجب
ایضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنی المصادر التی لوحظت معها الافعال
ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحیة لا لمعانیها قال الشیخ الرضی العربی
النحوی ای الخالص بما یقول صح انه لم یخطر بباله لفظا اسکت **قوله** فدخل فیه
اسماء الافعال الذی حملهم علی ان قالوا انها لیست بافعال
مخالفتها للافعال صیغة وقبولها ما لا یقبل الافعال کالتنوین
ولام التعریف وکون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا **قوله**
نحو روید فانه قد یستعمل مصدرا نحو روید زید وهو مصغر ارواد
مصدر ارود او فوق تصغیر ترخیم ای ارفق رفقا ولو کان صغیرا قلیلا

قوله او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه ثبت ان يكون مصدرا فى
الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل والشبه ان يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن
قوقاة فاصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره فى الحاشية الدجاجة تقوقى
اى تصيح قوقاة وقيقاء على فعللة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اى تقدم
وعليك زيدا اى الزم **قوله** فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل
من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس **قال** ومن خواصه
خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى
قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّقُوْلُ اٰمَنَّا ولا يبعد ان يقال يفهم

الحاشية ملا نور محمد علی حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله

ان المذكور اقل من المتروك قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية لشبهه عليه قولك منه من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبته اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم تكثيرا انما يقوم كل منهما

مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** فخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره
تفسير لما يتضمنه يختص به من جزء السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد
في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش
عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ماعداها
وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول
بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر

واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ المحه لكان عد المذكورات منهما من قبيل المسامحة المشهورة وهى ذكر المبدأ وارادة المشتق **قوله** دخول اللام اى اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بغيرها **قوله** اى لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيهما بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجى او الذهنى والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه **قوله** لكان شاملا للميم فى لغة حمير وهى قبيلة من طى وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء **قوله** فى مثل قوله عليه السلام فى جواب حميرى قال أمن امبر امصيام فى امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هى بدل من لام التعريف **قوله** وفى اختياره

شيوع حذفه في الوصل العلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى مستقل
سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذى صنفه
الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه فهى لتعيين
المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل
على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف
بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد
بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه
المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة او ضمنية لزم
جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا

اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل و ان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يأبى عن دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان أن يقال
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك
الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها
في غير الاسم اذا لم يرد بمعناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد
والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة

فانّ اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهى كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا للثلث الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة

في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر أو بالجر
كما هو الظاهر الدال على الإضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظه أو
محله ولو اريد بالجر مصدر جره مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه
التنوين وأما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة
التقابل لانهما اذا اجتمعتا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود وأما
تقديم اللام عليهما فان الصدر موقعها وأما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها
لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص وأما تقديم الاسناد اليه
على الإضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة **قوله** لان حرف الجر

قال عليه رحمة الله ملا نور محمد الحاشية

أي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم وبعضه الاول حرف الجزم

قوله واما الاضافة اللفظية أي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة

اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف

لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما

أن يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخل والفعل **قوله** والمراد بكون الشئ مسند اليه لا كون الاسم مسند اليه كما يقتضيه سياق الكلام ولا خلاء الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكأنه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشئ مسند اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال

نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

فی علامة الرجل اللحية ان معناه علامة الرجل اللحية مضاف اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى الشئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والعقول ان يرجع الضمير الى الشئ المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد **قوله** لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه ينساق الى شئ او ينساق اليه شئ فلذا كان صالحا للتقابلين **قوله** من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك لا افراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة

تمت حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

فلا يقبل التخصيص في نحوه فيه تأمل لجواز ان تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا نسلم
ان هذه الاضافة للتخصيص لا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف
والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى
المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول
عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض
بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد **قوله** والتخفيف وذلك بحذف
التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه وفي الحسن الوجه فحمل عليه طردا للباب

قوله وانما فسّر الاضافة بكون الشئ مضافا ای لا بمعنی ما یشمل المضاف والمضاف الیه جمیعًا وانما لم یجعله فی مقابلة کون الشئ مضافا الیه اذ لا دلیل علی تقدیر الیه والعطف علی الاسناد بعید ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدیر حرف الجر مطلقا ولان المصنف ردد عبارة المفصل بین هذین الاحتمالین حیث قال والاضافة کذلك یعنی من الخواص الا انه لم یرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الی الفعل ولهذا اراد المضاف او اراد الجمیع من الاضافة لانها انما یضاف الی الفعل بتاویل المصدر انتهی ان قلت کیف یصح ارادة الجمیع من الاضافة قلنا

لاشبهة فی انا نجد بین المضافین حالة مقیسة تارة الی الطرف وتارة الی الآخر فلعله یدعی انما یجوز ان یتصور مجردة عن خصوصیة الطرفین وان لفظة الاضافة موضوعة لها او یدعی ان اطلاق الاضافة علی قدر مشترک هے مجاز فیه وحمل الجمیع علی ارادتهما علی سبیل البدل بعید **قوله** لان الفعل والجملة اشارة الی اختلاف القولین فذهب المص رح الی الاول کما نقلناه وذهب بعضهم الی الثانی قال الشیخ الرضی الظاهر ان المضاف الیه لفظا فی نحو اتیتک یوم قدم زید الجملة الفعلیة لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولک اتیتک زمن الحجاج امیر هی المضاف الیها واما من حیث المعنی فالمصدر هو المضاف الیه للزمان فی الجملتین **قوله** وقد یقال هذا تاویل المصدر ینبغی ان یکون هذا القول مرضیا

صورادة الجمیع لانه انما یضاف الی الفعل بتاویل المصدر فله وجه واللہ سبحانہ وتعالی اعلم ۱۲ الحاشیة لملا انور محمد رح

لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتي المضاف اليه
كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرنا يابى عن الاضافة اليه كما يابى عن الاسناد اليه
قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به
مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما
انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله في كلامهم قال وهو معرب من
الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة
فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر

الحاشية لمولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

قوله الذی هو قسم من الاسم یعنی ان اللام الداخلة علی قید القسم للعهد والاشارة الی القسم الذی هو الاسم المعرب وذلک لانه ذاکر لاحوال الاسم واقسامه **قوله** ای الاسم بقرینة المقام ویندفع به ما یقال من ان التعریف غیر مطرد لانه یصدق علی مبنی الاصل انه مرکب لم یشبه مبنی الاصل وذلک لان الشیء لا یشبه ولا یناسب نفسه وکما یندفع به ذلک النقض یندفع بقوله ترکیبا یتحقق معه العامل اذ لا عامل المبنی الاصل فذکر الاسم للتحقیق وقیل فی دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشیء لنفسه لان الاقسام ثلثة یشبه بعضها بعضا وفیه بحث لجواز ان یقال ان المشابهة المنفیة ههنا هی المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفیة عنه والا لزم الدور ولزم ان یکون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذی رکب مع غیره

المركب يطلق على معنيين المضموم الى الشئ ويستعمل مع ومجموع المضمومين ويستعمل بين فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى و الالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوى وبعده ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذى لم يشابه لم يناسب فى الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان المقسم فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا خصوصية الاول

حاشیه مولانا عبد الغفور
ملا نور محمد ع
رحمهما الله تعالى

لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب **قوله** وهو الماضى اه كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة **قوله** فاعتبر العلامة اه يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب

بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد اولم يوجد كزيد والمص لم يكتف ببيان ذلك بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل **قوله** عند الجمهور كانهم وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المقارنة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلمها جمعه المدون ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى التعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو وحكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اه

اشارة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود
من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه اجمالي
لا ان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بان يقال هذا معرب وكل معرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل
فهذا ما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه

الصالحون تعريف المصاحبات ان يعرف به في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسط اللزوم تقدم
الشئ على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور
معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين
النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل
فيلزم تقدم الشئ على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من
معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي مما عرف
انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة
هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف
مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل

بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في تعريف المتوقف فان
الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال و
التفصيل وهذا ظاهر لا ستر عليه **قوله** حقيقة او حكما المراد بالتبدل
الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصود مع
بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** او صفة

أي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل
تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل فإن قيل
ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل
أجيب بأنه صار اسما قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب
اختلاف منونا ومبنيا باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه
كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر قوله وانما خصصنا اختلافهما
بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان قوله اي يختلف لفظا آخره

اى صورة اخره او تقديره اى يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما فى مسلمى و تقديره و تقدير صفته كما فى عصا و قاضٍ او بحسب تقديره بالصفة فقط كما فى حبلى و غلامى فان اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض و الحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج **قوله** اى يختلف اختلاف لفظا او تقديرا اى اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف

لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار سببه لو جعلت الحركة لفظا
ولم يجعل **قوله** لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة
او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه
لا يلائم قوله الآتي التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
انه اشارة الى ما اشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله** رأيت احمد ومررت باحمد
ورأيت حبلى ومررت بحبلى وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول هاتين
الصورتين فاذن ظهر شمول المثنى والمجموع **قوله** علامة النصب اي علامة

هو النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا رُكّب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت
التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق
الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر
اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع
قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يكون لازما له

نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رح

ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب
وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة
مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل
في شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر
فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف
الذي مبدؤه حالة البنائ وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عرفت

بالاختلاف المشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل
معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص
الشاملة اى من خواص الاضافية بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى
المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من
خواصه الشاملة مبنى على ان لا يتحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شئ
من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو
معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت **قوله** اى حركة او حرف كان القرينة
عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره فى ضبط اعراب
الاسماء ولا يخفى بعده **قال** اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف
غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه
بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعل مرادهم ان هذه الحيثية لما وجد
فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه

الحيثية فحكم الاخروان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الاخر

وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع

المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين **قوله** ذاتا او صفة اما اختلاف

الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما

يتحول ضمة زيد الى فتحة **قوله** لا يرد العامل والمقتضى وكونه اوصف كونه معربا قال

قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة

فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء

ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء

للالة فيسند اخراجهما اليهما اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة

المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير المتكلم وهو علة

لتاثيره واما خروج المقتضى فلان الة الشئ سبب قريب له والمقتضى ليس

كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى اخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان

احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية الا ان قيل

ينتقض التعريف ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له

قلنا ليس للعلة التامة سببية لا سببية اجزائها واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب
لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم المذكور ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء
سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى
انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف
بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق
بين الصيغتين آن قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة

عن التحول عن الحركة والحرف بخصوصه فيه بل عمومه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ ويظهر فيه بعد كونه معربًا

قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول اخره من الاعراب الى الكسرة

ولذا اخرج جر الجوار كقوله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بِرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان بيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب او جوه قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام في قوله ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

أى وضع الاعراب فى الاسماء ليدل على المعانى ويتضح به المعانى فى نفس الاسماء
من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها **قوله** فانه
بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا **قوله** ليدل الاختلاف فيه
ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعانى لكان الاعراب هو الاختلاف
كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به فى هذا الكتاب
وفى غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة
ووجه ذلك ان اختلاف المعانى لما لوحظ بقوله المعتورة عليها كان
مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف
انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا
فى الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود فى الخارج اولى بان يجعل
علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم
ان لا يتحقق الاعراب فى الاسم الذى ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا

ان الاعراب مما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاثري ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه قد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين **قوله** يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطة

قال المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك

لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف
تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طارئا له الا كون
احدها مطردا عليه فاذن تعين الكسر وتوافقه الرواية ايضا ويرشد اولي الاخذ الى
ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض فلا بد
للطارئ من علامة مميزة له من المطرد عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارئ
الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له صيغة
الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما في المثنى وقد يكون
كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضافات كان طريان المعنى
لا نما الكلمة فان كان الطارئ واحدا كالكون الفعل عمدة فيما تركب من
غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ

اللازم احد الشيئين او الاشياء فالائق بالحكمة ان يطلب له اخف ما يتمكن لازمه
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على تضمن مثل معنى او ورد
او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستول ومستعل عليه فمثله الطريان **قوله** تعاور والتشيء
الاعتوار دست بدست كردن چيزي را والتعاور والتعوير مثله وقد جعل هنا مستعار التعلق
المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب في
اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الاخر وجعل مطلق الاعراب في الاخر
تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئه كما في الاعراب بالحرف

مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی

او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا
تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان فلا يلزم تقديم الفرع وتأخير
الاصل **قوله** الاعراب على صفتيه اي صفتي المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية
ومقابليها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة
فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الآخر والحروف
الاعرابية نفس الآخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان
حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل و المراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة
في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لا يلزمها اينما وضعت بل
يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف

في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل **قوله** ثلثة لتشير به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد بعد الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى ۱۲

اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية
وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف
الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين
الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما
عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته
اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو
كسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي
الجزم قطع الحركة ولذا اسمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد
والاول مختص بالاعرابي والاخيرات بالبنائي **قوله** ولا يطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل

قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة فصاعدا آلخ قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق في القول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى كون الشيء مضافا اليه

بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد وابه وكان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة **قوله** فاعطى الثقيل للقليل

اى مجعولا للقليل للتعادل وكذا اجعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف
اوضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** ولما لم يبق له اما
احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد
تميزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة
التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه
بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما
اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على لفظه
وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه
على الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير
الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيًا منسيًا الثانى فى المجرور المسند اليه
كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر
لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله

غیر مختص باحد القبیلتین یعنی الاسم والفعل وکان لا یدخل فی غیر الفضلة
کالمستثنی المفرغ لم یرد اعمالها فبقی ما بعدها منصوبا کذلک مما استفید من
کلام الشیخ الرضی قال العامل احتیج الی بیانه اما لاحتیاج بیان حکم المعرب
بل تعریفه ایضا الیه لان العامل مذکور فی حکمه مراد فی تعریفه وانما اخره
عن الاعراب لانه سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب له واما
لاستیفاء ذکر العلل الاربع التی هی مقاصد هذا الفن کما قالوه فان
المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة علی المعانی غایة والعامل فاعل
وتاخیره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخیره عن الغایة فلانها مذکورة
تبعا لانسیاق بیان الصورة الیها او لانها مقصودة بالذات

والمراد بيان عامل الاسم اذا كان للمعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص من اقتضاء المقتضى او الشبه التام بالاسم ايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد **قال** ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما او على المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة

أي قاعدة آلة لتأثير المتكلم واعتقد انها آلة وان لم يسموها آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعد آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد يكفي ضبط المدون وحصر العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد تقدم انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الآلة تتقدم بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي علامة له لتعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقرر من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فان ايا من حيث تضمنه معنى إن وافادته معنى التعليق في الفعل

صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله اى يحصل فيه التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرنا قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى

حاشية مولانا عبد الغفور لملا نور محمد عليه رحمهما الله تعالى

في رأيت لأن له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لأنه صار فضلة بمجموعهما **قوله** وفي مررت بزيد الباء عامل أي في لفظه اما في محله فالعامل هو الفعل ومحل النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورًا واما اذا لم يكن مذكورًا كغلام زيد فمنهم من قال أن المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لأن الحرف صار نسيًا منسيًا ولأنه يكتسب المضاف التعريف او التخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي **قال** فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعًا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة والملحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم

مولانا عبد الحکیم

[illegible]

فلا یجاب بانها غیر داخلة فیما حکم علیه بناء علی ان القضیة مهملة او ان الاسماء
الستة وبعض الملحق بالمثنی غیر خارجة لان شمول الحکم یستدعی شموله لجمیع
الافراد لا شموله لجمیع الافراد فی جمیع الاحوال لان مقام الضبط یاباه مع
ان ذکر المنصرف حینئذ لاخراج غیر المنصرف الذی لم یضف ولم یعرف باللام
اصلا لا لاخراج غیر المنصرف مطلقا کما هو الظاهر بل یجاب بانها غیر داخلة
بواسطة ذکرها فیما بعد وبیان اعرابها ان قیل قد بین فیما بعد اعراب غیر المنصرف
فکان ینبغی ایضا ان یکتفی بذلک ولا یصرح بقید الانصراف ههنا

[illegible]

الحاشیة للملا نور محمد علی حاشیة مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالی

[illegible]

احترازا عنه أجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط
في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصور بادنى
شئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة
مطلوب لجهة قال الجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان
لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو
المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف
وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم
المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى ساءت مرتفقا في مقابلة
قوله تعالى حسنت مرتفقا **قوله** الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما الاظهر
ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخره واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج

مثل سنون وضربات عنه ويظهر خول فلك جمعًا الفلك فيه **قوله** لحماً ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها بعاض للحروف وفيه انها ليست
ابعاضًا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها
علامة **قال** والفتحة نصبًا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل
العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف
انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبًا عطف
على رفعًا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان
اقسام الاعراب ومحالها ولك ان تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته
كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف
المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره
في الحاشية على معنى انه اعرابهما ان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعرابًا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبًا وجرًا انتهى قد اشار
بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل
وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيه
كون الحركات الثلث رفعًا ونصبًا وجرًا على تقدير الظرفية والحالية

لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كانت ملتبسة بالضمة والفتحة والكسرة
وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المؤنث السالم
قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد
بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترى فيه احدى
الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين
الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني
باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره

في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص فمثله بدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعا جمع مرفوع سواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فلا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغة لو يحتاج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلى وطبعه كان كذلك قوله فاعرابه كالاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها

قوله اي لا بخصوصها يعني اشار الشارح بتعقيب هذه بالاسماء الستة الى ان مراد المصنف بقوله ابوك آه هذه الاسماء

اذ كثيرا ما يجرى حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها

كذا قيل فى توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح

تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها فيصح ان يومن ابواه الخ بالصفة التى اشتهرت بها

وهى كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو

رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهى حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم

الاعراب فى الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه

قوله اذ مصغرها اى ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر

غير معتبر والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح
به وليس للاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك
قوله لئلا تكون بينهما وبين الآحاد ولان الحروف من كان فرع الحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين في الكثر
فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى **قوله** المشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ دون غد وليظهر ذلك التعدد
حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة **قوله** ولوجود حرف صالح فاستر حوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط
لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في
فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ
الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقين في حالة
الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه

مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف فقال المصنف رحمه الله ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل تفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى **قوله** وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث

حال اضافتها الى المظهر ولجواز امالته كون المثنى لا يمال وألفه بدل من الواو كابدال التاء

منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي بدل من الياء

لسماع الامالة ولا يميلون اسماء الاثنيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء

قوله وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابها كاللام في كلا وانما

جئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها

رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في

الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق

التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريدها وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصرح

حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون

ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفرق المثنى

كلا الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر الخ ويجب ان يكون معرفة

قوله واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المظهر فالاغلب كونه

جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى

جعله موافقا للمتبوع فى الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا

كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا قال واثنان قال الشيخ

الرضى كان عليه ان يذكر مذروان اذا لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير

اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان وذلك لان معنى

ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يكن

ان يقال المفرد اثنان لثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى

فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه

فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها

فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به

واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من الملحقات وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع

ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال

الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلته

عدد المثنى والواو لثقل الكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جمع المثنى والمجموع نحو ضربا

وضربوا وانتما وانتم واهما وهم واكما وكموا قوله لان الضمير المرفوع للتثنية اه اولان

كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة

فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف المد التي هي

اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها

فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر

دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشيخ الرضى
تركوا فتحة ماقبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها
واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس
الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء بضمة ماقبلها واوا مع ان تغيير الحركة
اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء الجمع ثم حذفت
نونهما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وبفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة
الالف وثقل الكسرة وفى الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة
للاعراب **قوله** اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اى فى ضمن ماسبق

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله

من تقسيم الاختلاف الى الخلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري
واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى
هذا يكون قوله التقديري اه بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير
اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من
حق العلامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشارة الى ان ما ليست
مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام اه لو يقدر الوقت

والی لزوم تقدیر التعذر او الاستثقال فی الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من بیان محال الاعراب کان فی قوله واللفظی فیما عداه لیست بمعنی اللام والا لکان معناه ان الاعراب اللفظی لاجل ما هو مغایر للتعذر والاستثقال ولا یخفی فساده

قوله الذی تعذر الاعراب فیه ففیه حذف العائد والضمیر المستتر راجع الی الاعراب ولک ان تقول الذی تعذر اعرابه فحذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه عن الضمیر فصار مرفوعا مستترا فی الفعل **قوله** الذی فی آخره ای فی موضع آخره فلا یلزم اتحاد الظرف والمظروف ولک ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا یلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سمیت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحرکة مطلقا والقصر المنع والاول اولی بدلیل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فی میم غلامی **قوله** او محذوفة وهی فی حکم الثابت ولهذا لم یعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم

وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثانی **قال** كعصا وغلامی خبر مبتدأ محذوف فی التقدير هو ای ما تعذر عصا وامثاله وغلامی وامثاله او صفة مصدر محذوف ای تعذرا كتعذر عصا وغلامی وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامی بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل وما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثانی حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذر فی زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامی والعامل فيه ما هو عامل فی الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل **قوله** فان الالف ما دام الفا **قوله** وكما فی الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما فی الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصای فان تعذر الاعراب فيه

قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم

المصنف لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره

ان شاء الله تعالى **قوله** فلانها اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل

انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها

متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب اليه تفريع على

المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله الا على الشرطية وتوضيح ان كسرة الملائمة

متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي

المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى

بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها البقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على

ما كان وان العناية بكثرة الملائمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية

لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل

كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين

اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على

اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما

فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان جعل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل

وهو موثر اصطلاحا فى حملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر
حقيقى قوله اى فى حالتى الرفع والجر يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر
والمعنى كاستثقال قاض فى وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره لان ان
تجعل مصدرا اى استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه
مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التى ذكرناها فى قوله مطلقا قوله لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى فى ذلك محسوس لضعف
الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان
كظبى وكرسى قال ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا لا على
قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه
ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج اليه
الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات فى اخواتها
ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى
ان اللفظ الاعرابى فى مسلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر
فى التقدير فى عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال

لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله
يوجب ابدال الحرف لا الاسكان في تقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب في حالة الرفع
تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم
الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف
فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء المدغمة ايضا ياء
باقية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها
سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب
وانما لم يقل ولاقى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

ولعلهما لم يعدّه المصنف لانه قصد بيان الاعراب اللفظي والتقديري لثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض فكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة آن قلت فلم لم يعد فيّ مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته ولان اللغة الاخرى فيه فمي وان كانت قليلة نعم يبقى الاشكال

في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيداً ومن زيدٍ فانه معرب تقديراً عرابه
وجوباً لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى
بتعريفه اي تعريف المعرب بما مر والاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم
غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك في هذا ومثل
ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة للمنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويعرب بالفتح
وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار
المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف ماخوذ من
الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب
اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة وتمكن ولهذا يقال له الامكن ولما
عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ

لان غيرها لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وقيل ان المراد بغير المنصرف معناه
العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضاً
نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول
بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعاً والقاعدة
المحفوظة ايضاً من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعاً وقد سبق العلم
بغير المنصرف **قال** ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفتها العلة
في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى
الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول امر ايناسب ذلك الامر المناسب
بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازاً لكن صريح كلام المصنف في
الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان
صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب

الحاشية لملا محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده

قوله واستجماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يبطل بمانعية التعريف بنوح وهند مصرفين على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام والاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاصهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما للمونث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى وان يقول

ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر اوان يحذف الكسرة والتنوين

كما ذهب اليه بعضهم **قال** من تسع مبنية بقوله وهى عدل الخ فلا حاجة اذن الى التقييد

العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشئ بما يساويه والحصر فيها استقرائى

قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله وواحدة منها و بما فى البيت

اعنى قوله موانع الصرف تسع **قوله** اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين وذلك باعتبار

تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران **قال** قدس سره فى الحاشية اوله موانع الصرف

تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذا الابيات لابن سعد الانبارى النحوى

ولذا لم يذكروا ها حتى يكون لاغنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه

على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع اثنتين حقيقة

او حكما **قوله** لمجرد المحافظة فجردت عن التراخى واريد بمجرد المشاركة وذلك

لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال فى

التركيب **قال** والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون

مولانا عبد الغفور رحمهما الله

قوله منصوب على انه حال وصفة موصوف محذوف ومنصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه التنكير البواقى او بدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى نون زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لا انه خبر مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الى آخر الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعنى ان ذكر العلل الخ

من فسر التقریب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر علی صاحبه او من
الصیغة فان باب التفعیل یجیء للتکثیر وفیه انه اذا کان متعدیا یجیء لتکثیر المفعول
لا لتکثیر الفعل **قوله** او القول بان کل واحد الخ الاظهر ان یقال الاول قوله علة مانع اذ
لیس فی کلام الناظم ذکر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة علی کل من التسع حقیقة
عند المصنف بناء علی ما ذکرناه **قوله** وقال بعضهم اثنان لعله الاضطرار والا اثنان
الحکایة والترکیب اما الحکایة ای النقل من الفعل الی الاسم ففی وزن الفعل مع الوصف
کاعلم او مع العلمیة کیشکر علما ولا یخفی انهما لا تتناول نحو افکل علما بل نحو اعلم ایضا

واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هنالك تكلفا لا معنى له
فلا فائدة في ايراده **قوله** وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في
نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث
زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا
كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة

فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومع ضعفه الثاني لو ثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث انهما علتان الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

صرف عن التناسق الا انهم قال ن لا كسرة ولا تنوين انما ذكرنا الكسر ههنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعرب باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانما لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم متنبها الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في الاسم علتان الخ ولم يقنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فلما شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني واعطي عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطي عمله ولا يبني لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابه بوجه بعيد لكونه فرعا

فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى به عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معًا **قوله** فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين او لا ثم اتبع الكسر وقد يجوز المصنف الامرين في الايضاح ومال الشيخ الرضي الى الثاني بعود الكسرة بضرورة تعود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضًا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا للمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل و قال المصنف انما يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخل التنوين يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضًا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض **قوله** لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم الى اخره فهو فرع للفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قائمة مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء

والمذكر هو هنا لا ذات فانه المشترك بين المذكر والمؤنث فى معناها الفارسية اسم من غير تعرض
للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعنى ان التعريف طار على التنكير غالبا
اما بوضع جديد او باداة فهو فرع لفظا ولما كان ما يعرف مجهولا لنا كان التعريف فرع
للتنكير معنى قوله الالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال انه شبههما المصنف
المضارع عنهما بالفى التانيث الممدودة والمقصورة فى امتناع التاء وكونهما زيدتا معا وحذفا
معا وكون اولى الحرفين فى كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لابد
ح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل فى كل نوع ان يفيد فرعية
القسم الاول لان القسم الاخر الذى فى اوله احدى الزوائد الاربع قال فيجوز نظرا ولا يجوز
عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا
جاز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلية قوله اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو
سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى
وتقييد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اى جعل فى حكم المنصرف

فان ما لا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاول اندفع ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعينه **قوله** فكقوله صُبَّت الخ الصب بختن آب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالت فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله **شعر** ماذا على من شم تربة احمد + ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء المغفرة بر مرده ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية **قوله** فكقوله اعد الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها **قوله** قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنأني الشيء ومرأني والاصل امرأني عند من لم يثبت مرأني وقال الله تعالى والفجر

ثم قال يسرويمال يجى لموافقة قلى **قوله** لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه كقوله تعالى قواريرًا على قراءة التنوين فالنصرف لتناسب اواخر الاى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا اقرئ بلا الف فليس نصًا فيما استشهد لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل أن يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا فى نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسن جعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده ولا فاللغة الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان المركب قد حار وابضم الراء فى يا حار فقال الكاتب يا سيدى يا حار بالكسر افصح فامره بالراو ولا وارادبه ان التناسب يحسنه **قوله** مثال الجموع غير المنصرف الذى صرف المنصرف او ولا لكان الانسب كقدا بسلاسلا قال كما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه فى حد غير المنصرف **قوله** احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا فى سببيته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها التكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له فى الآحاد العربية

واما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراعى فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشآم فى المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف الذى هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم يعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة وانما لم يعتد بياء النسبة عارضة نحو عوارى جمع عارية منسوب الى العار لانها تثبت فى واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى الثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد والثمانى هو المعدود فاذن الالف التى فيها غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمى او عربى

مفرد شاذا وجمع تقديرًا واما نحو اكلب واجمال وان لم يأت لهما نظير في الاحاد كالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصارا كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعُل في الواحد نحو ادجم اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولان انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشدّ لانه جمع شذ على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية كالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى السوار يارهٔ دست وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم چھار پایه واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واردوا بجمع جمعه التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراح قوله وحكما كالجموع الى اخره ولذا جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسبتا الى التانيث تغليبا

قوله فانما ليست لانها الكلمة اى ابنائها وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اى بيان نفس مفهوم السبب او شرط تاثيره وعليته وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته

قوله مصدر مبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون

مسند الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر الشارح بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو هٰهنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم **قوله** اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه **قال** عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل فى صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن يوم فى الجمعة مع انه ليس معه ولا عنه ولا يرد على تفسير المصرح اذ ليس لفى دخل فى صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقرا فى ذلك على الخروج غير تام

لأن المقدر في حكم الملفوظ **قوله** فخرجت المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يتدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول العدل تأمل **قوله** واما المغيرات الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كأيس في يئس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان لا احتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي **قوله** بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما **قوله** واعلم انا نعلم قطعا الخ

كأنّ وجه أن نظر النحاة في تتبعهم أولى إلى أعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب
ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف
لا يكون الا في فرعيتين حقيقة او حكما فتّشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية
ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح
للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتّشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما
يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو متحقق في الخارج والاول هو العدل
التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج **قوله** فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري آه المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل
بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد
منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا اثبت بدليل
غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك
الاصل الا باعتبار العدل عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف آه قلت فكيف يصح
قوله الا انه لا دليل عليه الا منع الصرف قلنا المراد بان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل
في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثلا واما ثبوت العدل

فيما الضرورة فيه كما يجئ فبالعرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال

المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سيء

فيكون صفة بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كثلث ومثلث صفة

بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله** والاصل

انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول وهذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو

ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء

على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر

نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا

بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا

حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله

قوله الى رباع ايد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى **قوله** وفيما

وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي

جاء فُعال من عشرة فی قول الکمیت و المبرد والکوفیون یقیسون علیها الی التسعة
نحو خماس و مخمس و سداس و مسدس و السماع مفقود بل یستعمل علی وزن فعال
من واحد الی عشرة مع یاء النسبة نحو الخماسی و السداسی و السباعی و الثمانی و التساعی
قوله والسبب الثانی قوله العدل و الوصف عند سیبویه فذهب جماعة الی ان السبب
تکرار العدل لانه عدل اولا عن صیغة الی صیغة و ثانیا عن مکرر الی غیر مکرر او اسمیة الی
وصفیة قوله لان الوصفیة العرضیة التی کانت فی ثلثة ثلثة اعلم ان
ثلثة من اسماء العدد وهی موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتی تکون اوصافا
بحسب الاصل نعم یستعمل فیما له الوحدات مجازا و تلک المعنی المجازی لثلثة
ثلثة لما وضع لفظ ثلث و مثلث له صارت الوصفیة اصلیة بالقیاس
الی وضعهما و لقائل ان یمنع کون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع الترکیبی
مجازا فی المعنی الوصفی قوله و اٰخر اسم التفضیل بشهادة الصرف نحو اٰخر
اٰخران اٰخرون و اواخر و اخری اخریان اخریات و اخر نحو افضل افضلان
افضلون و افاضل و فضلی فضلیان فضلیات و فضل قوله لان معناه
فی الاصل اشد تاخرا ای فی معنی من المعانی ثم نقل الی معنی غیر و لا یستعمل الا
فیما هو من جنس المذکور اولا کما تقول جاء زید و اٰخری رجل اٰخر لا حمار
اٰخر و امرأة اخری قوله و قیاس اسم التفضیل الخ ان قلت ان ارید
به ما وضع للزیادة و ان لم یستعمل فیه فلا نسلم القیاس و ان ارید

ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليكن الك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول و نقول لما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه على العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يحتمل لزوم المطابقة للموصوف افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا او تعريفا اجيب بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف

على حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول
عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فيبني عندهم
وكضحى اذا اردت به ضحى يوم بعينه عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح
ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدول عما ذكر معرفاً يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه
في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل بمعنى لا يطابق الموصوف وعدل عن ظواهر المثنى والجمع والمؤنث

عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف
الا اخر ان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول
يتحقق العدل في جميع التصاريف لان للام دخلا في صورته الحكمية وعلى كلا
التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في جمع اخرى لعدم احتياج آخر واخران
وعدم اعراب منع الصرف في البواقي **قوله** لانها توجب الحصر ممنوع بما ذهب
اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا **قوله** او اضافة آخر مثلها في المضاف اليه
سواء كان المضاف الثاني تكرارا للاول ولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول
ولذا قال الشيخ الرضي به ان تلك العبارة او كلاله ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه

مولانا عبد الغفور رحمه الله

لمولانا محمد عصام حاشیه

نحو الاعلالة اوبدا هة سابح قوله وما ليس فعلا مونثا فعل ان كانت الخ عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما ان تجمع على فعالى بالتكسير او صلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسماء لكان اجمع ايضا كذالك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله والاخر الصفة الاصلية بان صار بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف رحمه الله واعترض عليه بانه لو كان صفة فلما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل وفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا

في قراءة من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعا كحمراء كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن بمجردهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينقض التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعنى ان اقوسا وانيبا لو كانا معتبرا قوس فى اناب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع او من جهة انهما معدول كان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس لا مغير ابتداء ولا الى الثانى اذ ليس للعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ قال او تقدير كعمر قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف اما الثانى فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه كالاخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فلما ان لا يختص بالنداء كختع و مبالغة خاتع اى ذاهب فى الارض فلا عدل فيهما ولما ان يختص به نحو يا فسق وهى فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمى بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما للمبالغة وعدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص فى الاستعمال معدول عن التام واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل

وعدم فُعَل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فُعَل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قُثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعناهما غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فُعَل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت

قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو
المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم
اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء اى لينضم الى مناسبتهما لنزال فى زنا مناسبتهما لعدلا فيحصل البناء وذلك
لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوا ببنائهما
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة
ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعى الخفة والبناء اخف
من الاعراب قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله

فكانه ذكر استطرادا او فيه اشارة الى ان تقدير العدل فى غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات **قوله** فلا يكون ما نحن فيه وهو غير المنصرف **قال** او وصف لانه انسب تفسير لخفائه **قوله** وهو كون الاسم الاول لما فسره بلا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف **قوله** على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التى اخذ معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذى هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل ادير مصغر ادور جمع دار يدل على ان ادير متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير المنصرف بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتانيث

قلنا هذا من توسعاتهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه قوله لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت في الشبب المانع للاصل وهو ههنا الصرف فلا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال انصرافِ اربع مدخول الجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبول التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هو طارية على يعمل لان اربعة المذكر واربعا للمونث والمذكر مقدم في الرتبة على المونث ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او نسوة بين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيده ما قال انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية قال المصنف التاء القادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك

قال تعطوبان يكون الخ الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية فلما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفاضة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرع له صح نسبة الدلالة اليه بفي توهمان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولك ان تجعل مضافا والتقدير في زمان الاصل قال في التصرة الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر وفيه ان الغلبة لا اعتبار في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحيثية

والقيد بالصفة وفي ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود

مار بزرگ سیاه وارقم مار پیسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة

فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بالصفة قال

فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فتقيد ترتب المعلوم

فلا يغني احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى المذكور من مجموع الاصلين المترتب احدهما

على الآخر الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل

مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى

اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف

الى الكل لانصرافه بجزئه قال فامتنع اسود اى صرف اسود وامتنع اسود من الصرف

قال منع افعى مار بزرگ قوله اشتقاقه من الجدل الجدل المحكم تافتن رسن

قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصوّت على كل شئ

قال في الصراح اخيل نام مرغی که اورا بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال

خال نقطۂ سیاہ که برو اندام باشد ونشان خیلان جماعة قوله لان الاصل كلا في الخال

اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا

انواعا مخصوصة من غير لحاظ خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك

الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في

الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل

من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد

قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده

لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن

تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن

متمحضة قوله فانه لا شرط للزوم الا الف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد

ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي

لا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كتمارة حسنة وقد

يجيء على خلاف اصله وحينئذ تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم

قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتبارا لشانها وانما قيد
بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه
في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما
في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة
وقلب الحروف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها
لعدم ورودها على اوزان كلماتهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة ولك ان تقول ان
التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم انهم قالوا العجمي
فالعب بها ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله
والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف لزوما قوله اي
كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية
قوله شرط لوجوب منع الصرف مستدرك قال وتحرك الاوسط اي بالفعل فنذار
كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة فان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير
كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثيرهما فلم جعل المصنف
موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث

اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفى الاخير بحث لانه لايلائم البيان الذى ذكره الشارح قدس سره **قوله** علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفهما وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل فى تاويلها بالقبيلة والحى **قوله** ممتنع صرفها او ممتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز **قال** فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شرط تركها احدها ان لايكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذى كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف وكذا حائض فانه فى الاصل المذكر وهو الشخص لان الاصل فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لايكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها

ان لايغلب استعماله بحسب معناه الجنسى فى المذكر وان تساوى استعماله مذكرا ومؤنثا تساوى
الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف
واجب والسر فى اشتراط الاولين ان التانيث المذكور فى الاول بتقسيمه طارية وفى الثانى
بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ماطرأ وعرض فلم يبق لتانيث والسر فى اشتراط
الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع فيما هو
على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد
على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى
الجماعة فحذف منه اللام واصلها ثبى وان كانت بمعنى وسط الحوض فحذف منه العين
واصلها ثوب قوله اى التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة او ان
يعتبر الحيثية اى المعرفة من حيث انها معرفة قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها
علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما الخ قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه
التعريف كما اراد فى قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اى علمية ما فيه التانيث قلنا

هناك لام البدل عن المضاف اليه وليس ههنا لام ان قلت لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا زيادة قوله في العجمة قوله بان تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الآخر في الجمع واخوات الصفة الاصلية او العلمية

لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة
سببا قيل فعلى هذا يجرى فى قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اى
بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية
او بثبوته فى العلم لا يخفى الى ان المؤثر هو العلمية ولهذا الاختلاف فى التعبير فليس فيه
تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف لتنكير اظهر لان الفرعية انما
التنكير والتعريف يذكر فى مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهى كون اللفظ مما وضع غير العرب
لا غير قوله كان فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد فى لغة الروم قوله سمى به احد رواة
القراء سمى به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرط التحقيق لاشتراط ما قاله
الشيخ الرضى وهو ان العجمة فى الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب

ووقوعها في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه او لا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمية حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان في آذربيجان وگرگان في آذربايگان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات **قوله** وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف فوضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه **قوله** وهذا اختيار المص ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي وعزه تحتم منع ماه وجور ولا يخفى انه فاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم **قوله** لانه امر معنوي اي ليس له علاقة لفظية **قال** وشرط قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا اذ لا يرجع

الیضمیر المؤنث ولکنا قلنا فیہ مجال فلو مثل بملک اسم ابی نوح النبی علیہ السلام
لکان اسم **قولہ** لان غرضہ التنبیہ علی ماھو الحق عندہ یجوز ان یقال لان
غرضہ التنبیہ علی ما ھو الحق عندہ مما وقع فیہ النزاع من نوح وشتر وتقدیم
انصراف نوح علی امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف للاصل ھذا الکتاب
اعنی المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلی مما لا ینبغی ان یتنازع
فیہ بخلاف امتناع صرف شتر فانہ لیس بھذہ المثابۃ **قال** الجمع ای الجمعیۃ او جمعیۃ الجمع
او الجمع من حیث انہ جمع ویجوز ان یجعل اللام فی الجمع للعھد ای جمع یقوم
مقام السببین لیظھر تفسیر الضمیر فی قولہ شرطہ بما ذکرہ قدس سرہ **قال**
صیغۃ منتہی الجموع مصدر میمی مضاف الی الفاعل ای صیغۃ ینتہی بھا جموع
التکسیر یعنی ان تلک الصیغۃ من حیث انما ھی غیر قابلۃ للتکسیر فلا یرد
النقض برجال بناء علی انہ بخصوصہ غیر قابل للتکسیر فان وزن فعال قابل
للتکسیر ولذا یجمع حمار علی حمیر **قولہ** وبعد الالف حرفان اولھما مکسور
او ثلثۃ اولھا مکسور فلا یرد النقض بصحاری وکمالات **قولہ** لانہا جمعت فی

بعض الصور مرتين . اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من

قوله لهذا قوله ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير قصيرا لازمة فيصح ان ترفع اصلا

هو الظاهر قوله بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا باء بل لا بهاء

كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير

المال وهو خبر آخر بشرط او صفة بقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى آخره

فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدًا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا في بحالة

قوله جمع فاره لا فارة كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال

قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهية

ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رائع ايضًا

قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة

فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها ويجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر

في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع

الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة في فعالة

اذا كانت للمنسوب كاشاعثة في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت

للاعجمي كجواربة في جمع جورب وفيه ايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء

قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد

لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه

بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان هو

معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف

سبق كلام اخر لان يقال للاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان

المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرانستاو ان المراد اللفظ وهذا

هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه

لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال

وضحاجعا الضبع ليس منصوبا باعنى لان المنصوب به قلما يخرج عن مدح او ذم

او ترحم ولا يستقيم ههنا شئ من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر

في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي

فانه في قوة لا وجاز فيما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في

ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه

مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض

النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية

لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام قوله بل الجمعية الاصلية الجمعية

وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يأت بشئ لان نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافى للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال فى الصراح ضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والامكان بعد التنكير منصرفا فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة

قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قال الجمي خبر مبتدأ محذوف و قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس و لذا لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر **قوله** لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب و قد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك وقال تقديرا اي قدر تقديرا **قوله** فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون للفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه

ملا نور محمد رحمه الله تعالى

معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار
آن قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كما مرّ اجيب
بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز
اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة
وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
انه اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صح لما كان عدم الفخر غالبا والفخر
مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان

لتشاكله قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفى جنس الاشكال
بهذا المعنى لا ينافى اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغى
ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن
ان يدفع بان السراويل مفرد اعجمى ولا اعتبار للموازنة الاعجمى او بانه نادر او بقلة
الجمع فى سراويل مطلقا صرف او لم يصرف فى ذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع
فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله
اى كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امرأة
واعيل مصغرا على لا مقصورا على فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله فى حالة
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة
المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة الخ

ولان الاعلال سببه آه والتعليل الاول مستفاد من تعليق حكم التقديم بالمشتق المتعلق بجوهر الكلمة ثم المراد تعلق الاعلال

وکان الاعلال سببه قوی و هو الاستثقال المحسوس و منع الصرف سببه ضعیف وهو
مشابهة غیر محسوسة **قوله** علی وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بکراهیة
قوله وذهب بعضهم الی انه بعد الاعلال غیر منصرف لانهم ممن من جعله
غیر منصرف یجعل الاعلال مقدما علی منع الصرف سواء کان التنوین
عوضا عن الیاء او عن الحرکة و ینبغی ان یکون کذلک لان منع الصرف
لو کان مقدما علی الاعلال لوجب الفتح فی حالة الجر و القول بان الفتح فی حکم
الکسر لانه بمعناه بعید لکن من قال ان التنوین عوض عن الحرکة هو المبرد
والمفهوم من کلام الرضی ان منع الصرف مقدم علی الاعلال عنده واصل
جوار جواری بالتنوین لان اصل الاسم الصرف ثم جواری بحذفهما و اثبات الحرکة
ثم جواری بحذف الحرکة للاستثقال ثم جوار بتعویض التنوین عن الحرکة لیخفف
الثقل بحذف الیاء للساکنین **قوله** و فی لغة بعض العرب اثبات
الیاء وهو قبیحة وعلیه قول الفرزدق **شعر** ولو کان عبد الله مولی
هجوته + ولکن عبد الله مولی موالیا + و یجوز ان یجعل الیاء للمتکلم

والاصل موالي بتشديد الياء وحذفت الياء الاولى و زيدت الالف للاشباع
ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في
الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال
فاذن لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى
معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراط
قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من
غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الاتصال
بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا
بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب
من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليأمن من الزوال والاختلال

اولیتحقق سبب اٰخر حتی یترتب اثر المنع قولہ فیحصل لہ قوۃ ای اللزوم قال فان لا یکون بالاضافۃ ولا الاسناد الباء للملابسۃ ای لا یکون ذلک الترکیب ملابسا لهیأۃ الاضافۃ والاسناد وذلک لان کل کلمۃ نقلت عن مرکب اعرابہا وبناؤہا باعتبار المنقول عنہ ومعناہا باعتبار المنقول الیہ فلا یصح اعتبار منع صرفہا باعتبار وضعہا العلمی لامتناع اعتبار حکمہ قولہ لان الاضافۃ اما ان تاثیرہا اما فی الجزء الاول وھو باطل لما عرفت واما فی الجزء الثانی علی قیاس بعلبک وھو ایضا باطل لانہ مشغول بالاعراب الحکائی قولہ فکیف یؤثر فی المضاف الیہ ای اذا کان فی طباع شیٔ اقتضاء امر لا یجوز ان یکون فیہ اقتضاء ما یضادہ سیما فی مادۃ واحدۃ حکما فان المرکب الاضافی فی حکم کلمۃ واحدۃ

قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية

مشروحا على قوله من قبيل المبنيات المتقدم على قول الشارح فان قلت الخ فانه صحيح والله سبحانه اعلم ١٢ مولانا انور محمد رحمه الله

عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كانه التفت
لما قال كان لان المذكور فيما بعد بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل
لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان
نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا يفتقد جواب اٰخر وهو
ان للمصنف رحمه الله وافقهم في منع الصرف **قوله** من غير ان يقصد بل من غير نقل
عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال **قال** الا الف والنون
قيل الواو بمعنى مع وللدلالة على اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان
الى اخره **قوله** لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه
الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون

من الجنس ويمنع قوله المضارعتهما الفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث
لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه
وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوى الوزنين صدر سكران وحمراء وكون الزائدتين
فى سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين فى نحو حمراء مختصتان بالمؤنث
وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر فى حمراء كذلك
ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع
عمران وعثمان مع عدمها **قوله** اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن
التاء اصل المزيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية التى تؤثران بسببها **قوله**
واما المشابهتهما لالفى التانيث اى فى منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد
فى السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة

فان كان الاول فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد تا
عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به
فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني
لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** الاسم الشامل كالاسم
المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله**
وافراد الضمير باعتبار انها سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار
تعددهما في انفسهما **قوله** او شرط ذلك الاسم فيما انه يخالف الشروط السابقة لكن
لا يخلو عن لزوم تناف بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول **قال**
فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة
لا سبب انها كالفي التانيث يقومان مقام علتين **قوله** او لم تمنع او لم يتحقق سبب
اخر كما عرفت في التركيب **قال** كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات
الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث مع التاء

قال او صفة لمنه انه عطف باو على امرين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب
الواو بدل او لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد
ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن
ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنث فعلى الخ هذا عند الاكثر
وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف فقد افاد بان وجود فعلى
ليس مقصودا لذاته بل المطلوب انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا
غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف
وقد اشار المصنف الى الضعف بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عدم انتفاء
فعلانة كان الواجب عدم امتناع نحو رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم
انتفاء مؤكد ومن عادليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى

قوله لانه صفة خاصة بالله الخ لقائل ان يقول اختصاصه بتعالى فی الاستعمال
لا فی الوضع فاذا نظر الی الوضع کان لمؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل فی
التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة
فعلى الاول ينبغی ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانی ينبغی ان يكون غير منصرف
اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفی قال وندمان لما كان المراد
بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغی ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا المشاكلة المسمی
قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان لزيادة نسبة الی
الفعل ولا فالاضافة فی قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة ولا
لم يحتج الی قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق
لا على الاشتراط لان الشبهة ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة
اختصاص بالفعل قوله بالفعل الخ فی اكثر نسخ المتن به والضمير راجع

الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر

من بذر المال اى اسرف قوله خضم من خضم الشئ اكله بجميع فيه قوله وشلم علم الرجلا

بالعبرانية موضع بالشام يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن

فعل مجهولا من الخواص لم يأت فى اسماء الاجناس لا دئل الدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى

اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهٰكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون

منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال

بمعنى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل فى شمس شمس بالضم واما

الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا

بعض النحاة فذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى

الى التاثير اذا كان منقولا من الفعل كقوله ع انا ابن جلا وطلاع الثنايا + ولولا

ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فيحكى مع الضمير وهو لا يغيرون لم يكن

علما فهو صفة مقدرة اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور

قال او يكون لنا الم يقل به له او يغلب كما قال الخاتم لان فاعلا اذا جعل

علم المذكر كان منصرفا مع ان غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم

وسلّم اسم شجر اسود وكلام في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات

الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعل لم يجه فيما يحترز بعض تلك المحذور

ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر

فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك

الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال

دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل **قوله** او يكون غير مختص خصّه به

بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع

الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمّر واحمر

واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق

اعجمى وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل قوله اى فى اول وزن الفعل ۵ لما كان المراد

من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون

كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة فى لان الصفة

تنسب الى موصوفها بفى وهو الشائع وكذا على الثانى لان النسبة بين قوله اوله

وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفى وبالعكس او

لان المراد فى موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق

وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف فى الوزن مع بقاء الزائد سواء

كان بالحذف كبيع او بالقلب كاعل او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا

سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف

لان السقوط للجزم او الوقف الجارى مجراه لا يكون فى الاسماء فتقول فى يقل من

لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشى قال غير قابل اى حال كون الى اخره

حال من ضمير اوله ولهذا لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل

التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع

فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء قال ومن ثم امتنع احمر و

انصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت

بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بان جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر و

انصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او

مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم

فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله الواحد

من الجماعة اي بمفهوم مصطلح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فان اريد به المسمى به

والا لم يصح توصيفه بالاخر لانه نكرة قال الا تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء

مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلا يلزم
تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء
من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد
بلا عطف ولو جعل المصـ قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله الا شرط فيه لكان اظهر لانه
واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل الخلاف في تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه
وغرابة الاسلوب **قوله** كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في
اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية
كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف
وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي

قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق قوله واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه
اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة
المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها
غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف
قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث اخر وسحر وامس عند
بني تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدائر يعني المستثنى منه ليس سبب
المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل
مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما ومفهوما مساويا له اعني ما يجامعه العلمية مؤثرة
ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا
القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب

وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت بين فتح
النقض باخر جل وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة
او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا
اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده واشتغ
نصب عنبار ابتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه
بدل الاشتمال بعيد قال في مثل احمر علما لانه من احمر لانه مفعول المماثلة
قوله وكذلك افعل التفضيل في كذلك ثلاث قول الضعف معنى او صفية
فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء

قوله حتى صار افعل اسماً اي صار ملحقاً به كافكل قال اعتبار لا يجوزان يكون
مصدراً لمخالف لانه لك لاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية
الاصلية يعني ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث اما انه قيل اعتبار شئ ثمه
من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم
في وضع الاعلام المنقولة غيرما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد
قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه
في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا
القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال ما يلزم علة للنفي المنفي قوله
فان العلم المخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد
التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف
فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله

قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في
منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف حمراء في حالة الوصفية
والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا
المقام الا توهم اجتماع المتقابلين بيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة
على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص
لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان
جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل

وذلك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود
العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ ما ينافي عالم العين او لا يكون فيه في
بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان
مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبيه فان لزوم
اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله**
اى باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد **قوله** اى بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر
صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين
ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول الكسر بعد اختصاصها بالبناء

قوله اعنى اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي **قوله** وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسر ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انعدم وفي المنع الصرف بدل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواجب بيت الله معاقبة للتنوين المقدر **قوله** ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن **قوله** كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نقلا عن الصحاح **قوله** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات كالة الجمع على الجنس لا على فرد

فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو لما موقوف

وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل ومرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر

او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذا وهذه المرفوعات واللام

لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق

حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل **قوله** لان التعريف

انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعاً الى كل واحد من المرفوعات او

الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان

المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشئ

الآن يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى
تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد **قال** على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ
الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزل
عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع
في الفاعل وغنى زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف **قوله** والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان
الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها متشبهة بها لعدم
استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المعلول للنسبة فالمرفوع ما اشتمل على علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطروّ عليه للطارئ والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان معربا لكان مرفوعا الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية وهي لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا قوله فكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا قوله اي من المرفوع فان الكلام في المرفوع وفي قوله ومن اتته ايماء اتصال التبعية لان في قوله ومنها المبتدأ قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بعضها من التاويل

ويوافقه قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند
وقيل انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم به أالك اى رأى ويدفع بانه
نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وقيل انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد
والحرف زائد **قوله** التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد
قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى
معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارض
ما ذكره فى المبتدأ انه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولان
ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فى لقيامها
مقام كلماته **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بتعدد فله استيعاب
وهو فضيلة وكمال **قوله** الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فى
قوتهما مع الفعل **قال** اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة
كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة

قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه
او للتنويع لا للشك او التشكيك قوله اى ما يشبهه فى العمل وفى الدلالة على
الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العامل حقيقة قال وقدم الجملة حالية
بتقديرقد والضمير فيه راجع الى الحد لا مر المستفاد من لفظه او قوله لان
الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه مقرر للاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة
اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف فى الشرح قوله
والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف

واجزاؤه من لوازم المعرف والسر فی لزوم تقدیم الفعل ان غرض المتکلم فی تقدیم زید علی قام تعیین محل الفائدة وان المخاطب یقع فی انتظارها وفی تقدیم قام علی زید تعیین الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زید فی قام زید لانقلب الغرض نقل عن الکوفیین جواز التقدیم واستدلوا بانا لو جعلنا زید فی زید قام فاعلا وجعلنا الکلام محمولا علی التقدیم والتاخیر لم یحتج الی الاضمار وتغییر محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا الیس فی زیدا ضربت الا النصب ولا یلزم علیهم نصب کله لم اصنع لان الفعل لا یقع علیه وکذا حکم اخواته قوله ای اسنادا واقعا اشارة الی ان قوله علی جهة قیامه به متعلق باسند اوصفة

المصدر فقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال لا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على
طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل أي قيام مدلوله
يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهتك أي على طرزه وطريقه وشكله
قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم أي ذلك علامتها ومن لوازمها
وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس
الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا او مصدر المعلوم قد يوجد

لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا
يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى
هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها يماثل بعضها
قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه
في قوة ان مع الفعل المجهول **قوله** كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا
الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين **قال** وزيد قائم ابوه قيل

ملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

لو قال ابوه لكان نصا فيما قصد لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ او فيلزم لوكان
مبتدأ او وجب تقديمه على قائم كما فى زيد قام قال والاصل الخ هو فى اللغة ما يبتنى عليه
شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما اتى بهذه العبارة
على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان
فى لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها
وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله والفاعل وكذا
الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثانى وكذا الحال فى المفعول
بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اى ما ينبغى ان يكون لفاعل

الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظيره ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلي لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

ومقوم لهما ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيأة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد اجزائه قوله يدل على ذلك دلالة انيّ كما ان السابق دل عليه دلالة لمية ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام لا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه

لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله**
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على مرتبة كون الشئ بحالة
مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل ولم يتقدم وهو حينئذ في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب **قوله** خلافا
للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع
تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي
تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي
الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع
انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف
الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون

من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة
غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء
الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى **قوله** جزى به الخ الجملة
دعائية والمراد بالكلاب العاويات اشرار الناس وحقيقتها قال قدس سره في الحاشية
عوى الكلب عويا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل
بان الدعاء قد اجيب **قال** لفظا تمييز اي اذا انتفى لفظ الاعراب **قوله** في ضمن
الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض
متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات **قوله** والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المقابلين الى الآخر
قوله فلا يرد منع ان التعميم بعد التخصيص شائع **قوله** نحو ضربت موسى
حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل وهو من القرائن اللفظية
الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب
فتاه موسى **قوله** بعد الا بشرط توسطها بينهما اي بعد الا الواقعة بينهما
في صورة التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم
الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على
المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز
والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكر قدس سره

عوى عواء

قوله فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي

ولقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول

على الفاعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل

بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اى للزوم خلاف المفروض

قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر هذا ظاهر

الحاشية لملا نور محمد علی حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالی

في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصاً اما اذا كان عاماً فلا كقولك
ما ضرب احد الا زيداً وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروباً له **قوله**
لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعاً له او معمولاً لغير عامله ومستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على
ما هو المتفق عليه ومال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احداً احد الا عمرو زيداً كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي ما نريك اتبعك احد في
حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية
وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
ما يكفيه رائحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة
ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي

نحو ضرب زيد الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قال لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شئ عليه لانه هو المقصود فى الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد فى الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال

فانه جملة اسمية ولأن السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه
قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال
نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى بان الضارع والمختبط لما وقعا
في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء
ونعمة قوله بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ
للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب قال لخصومة اللام
للاجل كما هو الظاهر وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت
وح يحتمل خصومته وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الجار يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر لأن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء
الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قال ومختبط مما تطيح

حكاية حال ماضية قد بورد الماضي بصورة الحال اذ كان الامر هائلا لاستمراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والخبط التائل من غير وسيلة اى بغير علاقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائحة للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح ابستن كردن يقال رياح لواقح اى للسحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لا بما امكن من الموصولة بمعنى التى اهلكتها الطوائح من الاموال قوله مما يتعلق بمختبط قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر

لا نسلم بين سبب الضراعة تناسب بين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان التعليل
البكاء باهلاك الطوائح يزيد ما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا
الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاك **قوله** اي في كل موضع من
الفعل ثم فسر ليقع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس في ذلك المفسر
اما فعل صريح او نحو يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها
ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو
ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير ليسهل علي
ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه واصله ان رجلا
شريفا لطمته امة **قوله** فحذفت الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم
غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية **قال** واذا تنازع
الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب **قوله** واقتصر على الفعل يجوز

ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل
على الفرع **قوله** في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت
وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند
البصريين والاول كالاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين **قوله**
اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها **قوله** معمول للفعل الاول اتفاقا
فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين
كما اعتبره بعضهم او لم يعتبر **قوله** اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب
والاسم مطلوب والمزاحم مفقود اذ هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع
قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه

اوبعمومه ظرفا للنسبتهما وانما قلنا بعمومه ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما

منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب

التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين

لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذى هو مبدأ التحقيق **قوله**

ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع اى لا يأبى من حيث انه واقع فى

ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما بالتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا فى

حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل

الثانى بل يابى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين

وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع فى ذلك الموضع

يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما **قوله** لانه لا يصح اضماره
أي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه أن الفاعل هو للمتكلم وهو لا يستتر في الماضي
نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك
فالاشبه ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله
او بما هو كجزء له وهذا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع فيه

وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين لا في المفعول بصورة تلجئه الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم **قوله** ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

فاحتیج الی الاستثناء ویوافقه علی رأی الکوفیة فیکون من تفاریع الاصل السابق واما ذکر اقتضاء المفعول فلتتمیم البحث قوله فلهذا خص بالاسم الظاهر ان قلت حکم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حکم الضمیر المنفصل فلابد من تخصیص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قیاسا لکن لما لم یستعمل الا بطریق الحذف کان ینبغی ان یحذف ولا یجاب بانا ندعی المهملة لا الکلیة لصحة المهملة علی تقدیر اطلاق الاسم قوله واما علی مذهب غیرهما فلا یمکن قطعه لان طریق القطع عندهم الخ قال الشیخ الرضی یلزم البصریین فی هذا المقام ای فی مقام ما ضرب وما اکرم الا انا والا زید متابعة الکسائی فی مذهبه لانهم یوافقونه ههنا فی انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا یستعمل الا کذلک

قال فقد يكون الظ بحسب اللفظ انه جزاء و بحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع
وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذي هو جاز اعمال كل منهما او
فيختار كما في بعض النسخ قوله ليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه
تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر و تنكيره ايضا قال مختلفين حال
والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجعه
الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس
الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فان العامل فيه فعل توهمي

قوله لقربه أي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود
الاستعمال الشائع عليه فإن قلت إذا كان القرب مرجحا كان ينبغي أن يؤتى بجواب الشرط
عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم مثل والله إن أتيتني لأكرمتك
قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم وأداة الشرط
في مرتبة لأن القسم أقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الإضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير اعلم أن الغرض من التفسير إن كان منحصرا في دفع الالتباس
وإزالة الحيرة كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الإضمار
قبل الذكر لأن المفسر نص في كونه مرجعا وإن لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا
لكونه فاعلا أو مفعولا إلى غير ذلك فمنهم من منع وإن كان في العمدة لأن المفسر
لا يتعين أن يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه
وقالوا إن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره في
الجملة وإن لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار إظهار المفعول

في نحو حسبني وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية
قال دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو
ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه
وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب
التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة
الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فانها من باب
تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا
وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون

للتعدي في مثل ضربت واكرمتني زيدًا امرًا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء للمفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى ونيه ومن تزيّ بزيّ قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس كما ذهب اليه الجمهور وبانه في ذي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لتجزئه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية للمتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول

اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل
يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء
فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك **قال** انما استغنى عنه
شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه
يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
اي بخلهم هو خيرا لهم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه
بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا
لجواز الاضمار بعد الذكر كذلك فيلزمه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي

وهو فيه قوله على المذهب المختار أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين
ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا
لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع مانع أى اضمرت في جميع
الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
وتأويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع
قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال الله
تعالى وان كانت واحدة وقيل فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل
والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه مبني على ان تاويل المفعول الاول
بكل واحد مما لا يعبأ به قوله ولما استدل لا يقر لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون

من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة للعيشة زندگانى وانچه بآن زندگانى كنند والمراد هو هذا قال في قول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب وقوله كفانى بدل او بيان لقوله قول امرئ قوله على تقدير توجه كل من كفانى الخ آن قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانى اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفى السعى

مستلزم لنفی الطلب آہ قلت السعی الطلب البلیغ فیکون اخص من الطلب ونفی
الخاص لا یستلزم نفی العام قلنا المراد بالسعی ھٰھنا الطلب مطلقا لان الکفایۃ یحتاج
الی الطلب لا الی الطلب البلیغ قولہ لاستلزامہ عدم السعی وجعل نقیض الشرط جزاءلہ
قولہ وثبوت طلبہ المنافی لکل منھما اما منافاتہ لعدم السعی فلما مر من ان المراد من السعی
الطلب واما منافاتہ لعدم الکفایۃ فلما یدل علیہ صریح الشرطیۃ قولہ فعلی ھذا ینبغی
ان قلت یلزم منہ عدم صحۃ الاستدراک بقولہ ولکنما اسعی قلنا لا نم انہ معطوف علی
الجزاء لجواز ان یکون الجملۃ حالیۃ او معترضۃ او معطوف علی الشرطیۃ وحاصل
البیت انہ لم یطلب فی الزمان الماضی قلیلا من المال ولکنہ یطلب فی الحال
والازمنۃ الآتیۃ المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحۃ الاستدراک باعتبار
توصیف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبہ فی الازمنۃ الآتیۃ وبیان ذلک

انه لما قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم ان طلب المجد اما في بعض الازمنة الماضية
اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى
الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتي وهو
مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا قوله لشدة اتصاله
بالفاعل القيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور
في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد قال حذف
فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع انبقل
لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا
يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قال الى فعل اى الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشمل اوصافه
او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوه قال ولا يقع اى لا يصح
وقوعه لا انه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخصص
الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام
الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل
وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسند اليه شيء اخر نعم لا يجوز ان يكون
مسند اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف
بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع

مولانا عبد الحکیم السیالکوتی

في المفعول الثاني والثالث ثم من الامتناع في هذين المفعولين مع أن اتفق الكل فيه
وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوزهما مقام الفاعل قوله
بلا كلام قيل بالملام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه
وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لانه على تقدير اللام الدال على
العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول انما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش لجواز اشعار
القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال
بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب التاديب في القول بان المنصوب
جواب لم دون المجرور نعم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال ناشئ من
الفعل المذكور وكيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا المذكور فمعنى توهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت
قلت ضربت او ضرب التاديب قال تعين خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين
فانهم ذهبوا الى ان اولويته لا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم وكذلك ننجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه

١٦ بالفاعل قبل بناء الفعل المجهول له وكون اسناده الى الحقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار
الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام
اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا ان التكلم بالحقيقة متعين
مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز
العقلي مع وجود ما هو له ان قلت بائی القرینة ینسب الی الزمان والمکان والمصدر والمفعول

بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظ واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان
موضوعاً لان ينسب الى ما هو محل الفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي
موثرة فيهما نوع تاثير صح يعرفاً بما كان شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر
فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير به سير شديد فى قوة فعل سير شديد ان قلت
هذا التحقيق يقتضى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل
وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضُرب فى الدار فان النسبة حينئذ
ليست الا المستفيد من حرف الجر فمعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها
لا انها مضروبة مجازاً قلنا هذا النقل فى المفعول بلا واسطة اما فى المفعول
بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لا مجازى
بقى ههنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى
بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغى ان يتعين لقيامه

مقام الفاعل اذا وجد نحو مُرّ بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لانه الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه مفعول فيه عند المصنف فلا يصرح القوم بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء

لكان انصر واظهر يعنى ان البواقى سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقعه وقيل ان حال البواقى قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها
على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح
برد من قال ان البواقى على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال
ان المفعول به اذا وجد مع الفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اى
جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد
والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان
يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر كانت منافية لحالة الفاعل اعنى
الرفع منعت ان يكون فى درجة المفعول بلا واسطة **قوله** سواء فى جواز وقوعها
موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعنى انه لم يرد
الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى
يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية
لا يخفى ان هذا الدليل يقتضى ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه
لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم **قوله** واما عند عدمه ان قلت

يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانی فی مرکزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخیر وان دل علی انه مفعول ثان لکنه لما کان مع ذلک صالحا لان یکون مفعولا اولا وهو اولی بان یقوم مقام الفاعل امکن ان یقع الحیرة والاشتباه وکثیرا ما یحترز عن خوف اللبس قال ومنها المبتدأ عطف علی قوله فمنه الفاعل قوله ومن جملته المرفوع بیان لحاصل المعنی لان من للتبعیض ویحتمل ان یرید التبعیض بتقدیر المضاف ای من جملة افراده قوله علی ما هو الاصل فیهما ای فی باب المبتدأ والخبر وهو ان یکون المبتدأ مسندا الیه دون ما اذا کان مسندا فانه مبتدأ یصار الیه للضرورة ولهذا لم یکن قائم فی قائم ابوه زید مبتدأ لاحتمال ان یکون خبرا لزید ولیس من القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه کلام تام کالفعل مع الفاعل فلا معنی لتقدیر خبر مسند الیه کما تکلفه کثیر من النحاة قوله واشتراکهما فی العامل المعنوی

وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه **قال** هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحد وحده لا لقصورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك ففي تاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند الم فكيف يصح الحصر على زعمهم اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب

ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد قال لا اسم نوريد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح وضع اسم موقعه نحو وان تصوموا و سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قال المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضى سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيّق فم البير قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة

ان حملہ علی العدول فلا عموم السلب فتغیر ام وانما اکد النفی بقولہ اصلا ردا علی من زعم ان المراد بالعوامل اللفظیۃ نواسخ المبتدأ والخبر کباب ان واخواتہ لئلا ینتقض التعریف بقولک بحسبک زید وذلک لان الذہن لا ینتقل من العوامل اللفظیۃ الی خصوص النواسخ

قولہ کانہ اراد بالعامل اللفظی ما یکون موثرا فی المعنی وذلک لان الظاہر ان المؤثر لفظا مؤثر معنی ولک ان تقول ایضا ان الحرف الزائد کالمعدوم وان التجرید اعم من ان یکون حقیقیا او حکمیا آہ قلت ینبغی ان لا یجوز العطف علی محل اسم ان بناء علی کونہ مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلک مبنی علی توہم ان اسمہا کان مبتدأ او یجاب بان ان لا تغیر معنی الجملۃ فکانت کالحروف الزائدۃ وفائدتہا التوکید اما اولا فلدخول اسمہا فی حد المبتدأ واما ثانیا فلانہ غیر حاسم لمادۃ الشبہۃ لجواز العطف علی محل اسم لا التی لنفی الجنس مع انہا مغیرۃ لمعنی الجملۃ

ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ فيه اشارة الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **قال** او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في قائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها

لم يكن صالحاً لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك **قوله** او جارية مجراها كالقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش **قال** الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** هل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرنا ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائماً صفة صالحة لان يكون خبراً لمن وما يصلح ان يكون خبراً لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيداً على ان من مفعول ضارب وقع عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز **قوله** لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة

قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في
مثل قائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير
المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا
للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في قائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل
المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلافا للاصل الآخر وهو تغيير النظم الطبعي للمبتدأ
ولا التباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق
الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي
هو الاسم المجرد ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذكر اقسام المرفوع فلا
يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور

وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد بان كان الاسم حقيقة خرج
عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب
ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع
انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال
المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد
ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي قيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يبقى
امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ بعض واحدا او يصح التعبير عنه
بالاسم **قوله** فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب
في زيد يضرب **قوله** اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء

متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله
ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما
معا في العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة
في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ موضح يظهر بقوله
بفائدة او لا لا حاجة اليه انتهى وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب
في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ
مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده

لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب أجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب أو يقال
المراد بالاسناد الى المبتدأ أعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم
او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد
هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب
ابوه ويضرب في زيد يضرب وفي زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد **قوله**
اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل
الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شيء قلنا
العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص
يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا

قوله ليسند الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتدأ او ليسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذى يكون للعدد قوله فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر يطلبهما على السواء قوله وقال الآخرون هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضى وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل

هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصالة التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارو والاعتبار بالطاري دون المطروعليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد وا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج من شئ مشبه بالمكان قال جاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل اذلا حاجة ان يتاتى فيه اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منع بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في الكفا اندرج الميت قال وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهده انفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومان من لفظة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتناء ما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل

قوله والمطلوب بالمبهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس صحيح
دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر قال بوجه ما لفظا او تقديرا
او صفة ولما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان
يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الى اخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار
قوله يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة التخصيص الفردي بالصفة صحيح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال
المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان
لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا

اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم
في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب
التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة
لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم
والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في
كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة
نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو
الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار
فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** فعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص
ههنا التعيين يقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا
لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله **قوله** فانه لا تعدد في
جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد
فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس
اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما

باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل ولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد
كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق
في المقام الخطابي **قوله** لتخصصه بما يخصص الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه
جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله** اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان
الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت **قوله** وما يخصص الفاعل
قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة
وحاصله ان السامع لا ينفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة
فلا يفوت الغرض من الكلام لكن لا ينفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل
المنكر بالافهام **قوله** قد يكون خيرا الا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر
قوله فقد روصف فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك
ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير **قوله** علم جزما

بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف

وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ وآلك ان تقول التخصيص

بالظرف لسعته قوله لتخصصه بالنسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء

اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة

بل معناه اهلاك الله والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب

على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير

سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم

والتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر ربما ذهب الوهم الى اللعنة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قول سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قول سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على الختيار ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قول سلام عليك عليك لان قول مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم لك ان تقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المعنى فى المفسر فيد ور وهو فى المفسر فيحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا

فتسلسل واجيب بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ فى تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث قوله اى سلام من قبلى فى التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظ فقوله والخبر قد يكون جملة

للاشارة الى التقسيم وكون افراده اصلا **قال** الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة فان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين بما لاطائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب اوكونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية

مستحق وذلك **قوله** عند اهل العربية اى عند جملتهم كما زعم العلامة التفتازانى وقوله كما هو المشهور اشارة الى خلاف

او فعلية ولو بالآخرة **قوله** والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا
لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا للفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها
رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنتها
الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به من مدح
وذم او غير ذلك **قوله** فلا بد في الجملة كذا لابد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا
بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل
والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك
كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على
معنى مخصوص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير **قال** من عائد خبرا وليس

متعلقا بالسلام والا النصب لا الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام في نعم الرجل لانه للعهد **قوله**
ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في
الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ
اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اِنَّا لَا نُضِيْعُ اَجْرَ مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا اى لا نضيع اجرهم **قوله**
وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في انا اللذى
وقوله مقولي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن في
جملة اسمية يكون للمبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف في الجار
والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم
وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود

كما فى قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى + ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخروج ينبغى ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا كان ظرفا او سماعى ان كان غير ذلك وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور لا فى الضمير المرفوع قال قدس سره فى الحاشية الكر دوازده شتروار مذهب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفا او جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه فى الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظروف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظ الشرح **قوله** اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اطها

ثم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه و يعبر عنها بالجثة ايضا قيل
لان العين لا تعلق لها بالزمان فيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول و الاستقرار عندهم
وذلك معنى قوله ان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدث وقالوا جاز ان يقع
لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف

المخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا
الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون
السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا لم يعرف كونه في
الخريف وثانيها ما قال الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار
حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع
غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب
للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة
لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال
الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قال وهو ان ظرف المكان اذا كان عن
اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ومكان قريب

وان كان معرفة فالرفع مرجوح وثانيهما ما قال الرضى وهو ان كلا من ظرف الزمان
والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارى منى فرسخ ومنزلى منى ليلة على حذف
مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومنى متعلق بمدلول
الخبر اى بعيدة وبعيد هذا القدر واما انتصابه نحو دارى خلفك او من خلفك
فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعد فرسخين
فالفرسخان مبعد ان لما كان المراد فى امثاله الا ان ما هو طائك وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدر اى بعد فرسخين قال فالاكثر ان الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط
فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة قال على انه اى كائنون واقعون عليه قال
مقدر اى بكونه جملة جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن
ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى الجملة قيل فى توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابى ابا والمعنى ان الظرف
مقدر من حيث ان له جملة ومن حيث انه جملة اى مفروض انه جملة

لنيابة عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض متصلا بجملة
ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به فالمعنى
ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما فى الشرح قوله
بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون
لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام
ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله
تعالى فلما راٰه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق
اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان فى فى مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة
لا تقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة
الى اعتبار امر اخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية
لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو
هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو

الابتداء بل قوله والاصل فی العمل هو الفعل والقیاس علی نحو الذی فی الدار کل رجل فی الدار ان قیل تقدیر الجملة فی المثالین للضرورة ولا ضرورة فیما نحن فیه قلنا المتبادر الی الذهن من الظرف المستقر معنی واحد فاذا ثبت تقدیر الجملة فی بعض المواضع ثبت فی الکل قوله والاصل فی الخبر الافراد لیتوافق الرکنان ولا یخفی ان عدم افادة الزمان والتقوی یقوی الافراد قوله وجاز تاخیره للاتساع وعدم التضییق کما هو مشرب العرب وبهذا کان لغتهم اوسع اللغات قوله لکنه قد یجب لاحکام الخمسة کما یکون فی الشرع یکون فی النحو وغیره قال مشتملا اشتمال الدال علی المدلول سواء کانت دلالته بنفسه او بما یجاوره من امر متقدم علیه نحو زید قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءک قوله علی معنی وجب له صدر الکلام ای صدر داله او صدر نفسه

مثال معنا قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي ياتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر انما اقتضى التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه الخياط ام الحائك مثلا والوصف متعين للخبرية ولان المقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا

ولا يخفى ضعف ما نقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة
متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه **قال** او كانا معرفتين فالضابطة في جعل احدهما مبتدأ او الآخر خبرا انه
ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى يجعله خبرا **قوله** ولا قرينة فلو
وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه
الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه **قال** ومتساويين قيل لو اريد
به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه
لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف فقيل ان مثل هذا الوهم

غير مهروعنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به
لفوات التفصيل قال اوكان الخبر فعلا له اقول فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع
فاعله وهي جملة وقد دفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار
الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة حينئذ
الى لفظ له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى
ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي
ان يقول ايضا اوكان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم
المبتدأ حينئذ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على
النفي ومعلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها

قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكره مرجعه لفظاً او الاصل قال اذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي نحو ما نبيه قائم قوله لتصدره في جملته اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا مما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضرب اضربه واما جواز قولك الذي ان تضرب يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر قوله بتبعيته يتبع معها تقديمه في ذلك ليس الا في الظرف المستقر انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور وقال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول

على حاشية مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى

بعامله لعدم اطراده فی مثل غلام رجل مثلا اذا جعلت مثلا مبتدأ قال او كان خبرا عن
ان بشرط ان لا يكون له ما بعده اما نحو اما انك عالم فلا اصدق فانه لا يجب حينئذ تقديم
الخبر لعدم الالتباس لان الجملة الثالثة لا تقع بين اما وفائها قوله اذ في تاخيره نحو
لبس دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في حيز ان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في حيز ان
المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا
اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة
غير مؤولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر
لها او ظرفا للخبر بها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سهو الكاتب لان
صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله وفي الكتابة لعدم رفع لبس الكتابة بالتقديم
نعم يندفع بالزيادة نحو عمرو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل والتحقيق قوله
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب

كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل فيجب العطف وتوجيهه ان يعطف
اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في العطف في
ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر
جاهل ولهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان
يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد يستعمل ذلك
على وجهين **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا

حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض
ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزأين
ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء
آخر قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزأين عند تثنية المبتدأ
وجمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزأين كاجراء الاعراب عليهما فان حق
الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه
فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز
ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق
فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما جزءا مستقلا باجراء وصف الجزء

على الكل وح يكون في كل من الجزأين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال
المذكور اتفاقا ولان الضمير يجوز ان يكون اجمالا الى الابعاض المستفادة من الكلام الى النفس
فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويندفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد
المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي مز قال قدس سره في الحاشية
المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت
فهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائز نائع قلنا انه من باب
التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف
على ما حققناه قوله ولا يبعد الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل

قال معنى الشرط الاضافة سببية اولامية **قوله** وهو سببية الاول للثانى قال
الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى بل لزوم الثانى للاول كما فى جميع الشرط
والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح فسرها بما يوافق
كلام المتن فى بحث كلم المجازاة **قوله** او للحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد
مضمونها بل يراد الاخبار بها **قوله** فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود
ان كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل
الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من
المعلوم اسناد الصدقة الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه
ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا فى هذا المعنى

كالتعريف بلام الجنس اذ الاشارة الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضى الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليس فيه صحته ذلك تامل يظهر قال بفعل وما فى قوته كاسمى الفاعل والمفعول او صفة صلة اللام الموصولة قوله وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه

قال او النكرة الموصوفة بما ينبغى ان يقول بلا لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد قال الذى ياتيك الاغلب فى صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضى بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قال او فى الدار لست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت فرمنه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط فى العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم فى الموصول كما فى اسماء الشرط لما ذكرنا فى وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط

للملا نور محمد على حاشيه

مولانا عبد الغفور رحمه الله

ومقتضاها التصل ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول التي
لا نها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط
بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية كالابتداء يشير الى ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم لكن الحق ان بعضهم هو سيبو
نقل عن المصنف انه قال في كلا يصلح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من
جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون
اموالهم بقوله قل ان الموت الذي الخ واما الفقه فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضحات

قوله فوالله ما فارقتکم قالیا لکم القلاء بالفتح والمد دشمنی و دشمن داشتن

قال لقیام قرینة اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وباعث والداعی کونه عالم البلاغة قوله وقد یجب حذفه فقیل لا یجب حذفه اصلا لانه رکن اصیل فی الکلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول علی حذف الخبر ای اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا یعتد به قوله لیعلم الخ حاصل الکلام ان صفة ما قبله فی المعنی لکن قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان فی الافتنان وتغییر المالوف زیادة تنبیه وایقاظ للسامع للاصغاء الیه فذلک انما یکون لشدة الاهتمام وشدة الاهتمام بالمدح او ذم او ترحم یعنی بزیادة اعتناء فکانه اراد انه امتاز من بین الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذکر المبتدأ لم یبق صورة الوصف فلم یتبین انه فی الاصل وصف

ثم غير قوله في مقول المستعمل البصر النخيل الاستهلال ماه نو ديدن و بانگ كردن كلاهما
مستقيم قال الهلال ماه نو تاسه شب و بعده القمر قوله لان مقصود المستعمل تعيين شيء
الخ لا تعيين الهلال بالاشارة قوله لئلا يتوهم نصب الهلال برأيت واري في ذلك
لان الاصل في المفردات الوقف قال خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على
المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد بهما لزومها بعدها لما قبلها
اي مفاجأة السبع لازم للخروج وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب
الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب فيجعل بدلا لا تصف وقيل ظرف زمان مما
بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان
الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف
اي ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراجها عن الظرفية لانه مفعول به

فاجأت اللهم إلا أن يقال إن فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل إن الظرف
غير مضاف إلى الجملة كما في الوجوه الأخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم إخراج إذا عن
الظرفية لجواز أن يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج **قال** فيما
التزم يقال لزمت الشيء فالتزمته أي قبل ملازمته **قوله** أي في تركيب الظاهر
بحسب اللفظ أن يقال أي في خبر ولا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر
لأن الضمير في موصوفه غير راجع إلى الخبر وإنما قلنا بحسب الظاهر لأن الذهن
ينساق من الخبر إلى كونه واقعا في التركيب فيغني غناء الضمير **قوله** وذلك في
أربعة أبواب لا يقال هناك قسم آخر وهو ما إذا كان الخبر ظرفا فإن متعلق خبر
وهو واجب الحذف لأنا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف
والتقدير ليس إلا رعاية أمر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده
قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف
بلا وجوب **قوله** ولولا الشعر بالعلماء يزري الخ الازدراء خوار مندی نمودن

قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير مركبة من كلمتين كما

يترائى واليه ذهب الكسائى لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية

لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد

ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب

القسم الا مكررا فى الاغلب قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة لاختصاصها بالاسماء

كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل والمفعول قال الشيخ الرضى

بدل منسوبا مضافا الى الفاعل والمفعول والى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا

قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية

يجب قمعها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق بست

قال قدس سره في الحاشية لت السويق بلّه المفصل قوله واخطب ما يكون

الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه ولئن كان الشائع

تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا

وعبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي

حيث قال يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية

الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك

لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز

ان يقدر زمان مضاف الى الشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد

اداة الشرط قيد للجزاء ١٢ عـ قوله للاستمرار لا الاستقبال ظاهر وان تقدير اداة الاستقبال ينافي العموم المقصود

الى الظروف مجاز نحو نهاره صائم وتوبيذه اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد
بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف
بتقدير حاصل من غير تقدير كان لانه قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر
فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان
عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد
واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة
الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع
شرطه سمي مضبوطا شرطا وان كانت اذا ظرفية لانها متضمنة معنى الشرط واذا ههنا
للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال
قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان ومن العدول عن ظاهره معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

اذا كان قولنا ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدل لوا

عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبر السمع تعريفه و

لان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لما

لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا تشبيها بالحال وذلك

لا يقتضي اللزوم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس

المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق

دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء

معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول

مع بعض صلته **قوله** اي ضربي زيدا ضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد

قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه

بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنى

ما ضربي زيدا الا قائما ولا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر

قال الشارح حتى ضربي زيدا الخ وكذا معنى اكثر شربي السويق خبره ملتوتا الخ **قوله** لامتناع تاكيده

قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتي بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وقيل ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصنعها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار وپيشه كردن صراح آن قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح

اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعة كل رجل ۱۲

فان المعنی ان کل رجل مع ضیعۃ ذلک الرجل قیل فی توجیہ التقدیر کل رجل مقرون ھو وضیعۃ علی ان یکون ضیعۃ معطوفۃ علی ضمیر الخبر فیجوز سد ما مسد الخبر وفیہ انہ یلزم ثلثۃ امور حذف المؤکد وجواز الرفع والنصب فی ضیعتہ کما فی جئت انا وزید وعدم الاندراج فی القاعدۃ المذکورۃ لان ضیعتہ لیست معطوفۃ علی المبتدا ویمکن ان یجاب اما عن الاول فبان حذف المؤکد مع المؤکد جائز واما عن الثانی فبان المفعول معہ لابد لہ من فعل غیر اللہ لو لا علیہ بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف علی المبتدا نظرا الی الصورۃ **قولہ** ای کل رجل مقرون مع ضیعتہ کما تقول زید قائم وعمرو وانما لم یقل کل رجل وضیعتہ مقرونان کما ھو الظاہر لان الخبر اذا کان مثنی فیحلہ بعد المعطوف ولیس بعد المعطوف لفظ یسد مسد الخبر ولا یجوز ان یجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانہ من تتمۃ المبتدا قیل لھذا الخبر حیثیتان حیثیۃ کونہ خبرا عن زید وحیثیۃ کونہ خبرا عن ضیعتہ فھو من حیث انہ خبر عن زید جاز ان یقال ضیعتہ ساد مسدہ ویکفی فی النیابۃ

حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وعلى متعينا للقسم فان تعينه
له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لا يحتاج في خبره قال نحو لعمرك
لافعلن كذا انه يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك لافعلن قوله اي من
المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله وهو صيغة الفصل
وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة
قوله اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل
كما بين الاخوات قوله لا لابتدائه او كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن
عملين قوله لانها المشابهت ولأن اقتضاءها الجزأين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
قال لعدم دخول حد هذه الحروف واحد لفظا احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف

ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء فی عدم صدقه علیها لانها لیست بعد دخول احدها وان کان کلا من خبر ان واخواتها فلا یصدق علی مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقیقة خبر هذه الباب فی ذلک اما بتقدیر المضاف ای خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنی وانما لم یجعل کلامه علی توزیع یتضمن تعریفات کل واحد واحد لان المقام مقام التعریف وان المناسب للتوزیع اخبار ان واخواتها بصیغة الجمع قوله لاشتراک اثرهما لفظا ومعنی اما لفظا فبالعمل واما معنی فلانسحاب معانیهما الی معانیهما فان تاکید الحکم مثلا ینسحب الی المحکوم به وعلیه

ما ومثبتا او محذوفا فانه من احوال المراد اذ بالوحدة والتعدد لا یصیر نوعا کالرجل لا یصیر بالوحدة والتعدد نوعا وکذلک

وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم ويخبر المبتدأ الذي بعد ان المكففة
بما وبعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال انه وان يقال زيد
اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان
الاستفهام لم ينافي التحقيق قال الا وتقديمه في العبارة ان يقال الا في التقديم لانه
استثناء عن وجه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به
والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعينه قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل
ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه

في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانهما تشابهان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير

وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **قوله** انما عمل
قال المص ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في الظاهر صفة اسم لا
لا خبر لا يجد فكثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثاله لاحتمال
ظريف الا الخبر لان المضاف والمنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب فاعترض عليه
بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل
كما في توابع اسم ان **قوله** على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا
على المحل كما ذهب اليه جماعة **قوله** لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه من الحال
بدون مسامحة **قوله** لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد
حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة
وكونه في الدار آن قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما
ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيما قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك

قوله لا التزموا لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل
على امر شامل اولان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي
سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي
لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول
قوله فيقولون بمعنى قولهم الخ فيكون حينئذ لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا
على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل

قوله اى عمل ليس لمفهوم من المثال ومن قول الشيخين بليس لان تشبيهما
بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وتصحح اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول
الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل او على خلاف القياس قوله على
مورد السماع قال واو هو الشعر قوله من صد قال قدس سره فى الحاشية اصد وقد
لا اعراض فلا براح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فالزوال
الى عنها اعرضنى عنها قوله اى لا براح لى لقائل ان يقول هب ان لا ليس لنفى الجنس
لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة
ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر
فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم
قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او
مع الاستفهام او النهى ويحتمل ان يخرج عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان
هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص فى العموم فلا تقول لا رجل بل
رجلان قوله فلا يجوز ان يكون لنفى الجنس قال الشيخ الرضى الظاهر انه لا يعمل عمل
ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد فى كلامهم خبرها منصوبا بالخبر وقال الاولى ان يقرأ لا فى لا براح
لنفى الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل

بینها وبین معمولها ومع المغرفة **قوله** والمراد بعلم المفعولیة علاقة کون الاسم مفعولا

ای من حیث انها علامته فلا یبطل طرد التعریف بسمات فی مررت بسمات **قوله** او

حکما کما فی المشبه بالمفعول فان المشبه بالشئ یلحق به ومن عداده **قوله** لصحة اطلاق

صیغة المفعول علیه ای لصحة اطلاق المفعول بالمعنی اللغوی علیه کما دل علیه لفظ الصیغة

وذهب الیه جمهور النحاة فلقائل ان یقول ان المفعول المطلق لو کان مفعولا

لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر
حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا
فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا
محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات عمرو وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا
بحسب اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل الفاعل لكي يسند
اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي
يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال

انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر
نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر
والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل
والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا
ولا يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بصدور الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس
سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ **قوله** بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل
في الخمسة قال الشيخ الرضي ويجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال
مفعول مع قيد مضمونها اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو
مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف
في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيأة فاعل او مفعول وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معه على سبيل الاتفاق فمن ههنا اعني من
تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة ظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا
وفي غيرها تبعاً **قوله** فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول المطلق
عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضروريات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذا
المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام **قال** اسم ما فعل اي فاعل
حقيقة او حكما فدخل في ضرب ضربا على صيغة المجهول **قوله** بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير
ان كان مثبتا وسواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الاتية **قوله** وانما زيد
لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج به ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعل كان في قوة اسم ما فعله
وبانه ان اريد بفعل ضربت تلفظه والتكلم به لتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله فضلا عن
اصطلاحهم ولم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى الاخراج بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار
انه مفعول الاسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل

مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمنی وهم لا يجعلون صفات
المدلولات التضمنية على ذواتها انما يجعلون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال
ان ضربا فی ضربت ضربا مما فعل الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول
الفعل يتناول للقول قطعا والاخراج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول
ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حقق السيد الشريف قدس سره فاحتيج
الى اخراجه بقيد الاسم **قوله** لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لصح
ايضا لانهم يجعلون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما فی سائر حدود المفاعيل
قوله ويدخل فيه المصادر كلها او غيرها مما فی حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر
اسم الحدث الجاری على الفعل وانما سمی به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع
الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
وقد يطلق على المفعول المطلق لانه فی الغالب مصدر وانما قلنا فی الغالب لانه قد لا يكون
مصدرا ادرج اما ان يدل على الحدث نحو الويل فلا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو
ضربته انواعا ورأيته الفا **قوله** وهو اعم يعنی ان الفعل الاصطلاحی المذكور اعم
وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله
او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذی فيه
معنى الفعل **قوله** بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل
على مفهوم الاسم والاخراج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنی به عن الضرب

بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه مذكور
من حيث انه بيان الجزء ومتحد معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت
كراهتي لان الكراهة التي هي مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق
المتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب
بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه
علة له لا يقال بقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار
القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره
بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت
ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا التاكيد الاسناد والزمان ايضا
فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز
وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امر بالتكلم
لموسى قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف
بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد
وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد
قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما مخصوصا او بعموم

وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا ومن لام العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الحد نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربته اى الضرب وقد خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى قد وراخير مقدم والضرب اى الضرب الذى ينبغى ان يسأل عنه بناء اى ضرب هو **قوله** ان دل على عدده اى وحدة وكثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على العدد حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربته ضربتين او ضروبا بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اى الف رؤية ولك ان تقول نصفته مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا **قوله** لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر فى العبارة ان يقول لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية نوعيه وجمعها لارادة الفرد منهما **قوله** والعدد لا يكفى فى قصده تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا **قال** وقد يكون ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك **قال** بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه **قوله** اى مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقدم امثلته

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى عليه

ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو بدأته اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته

ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك **قال** مثل

قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم **قوله** نحو

انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ذا نبات

نبت وانه مطاوع له واما لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم

وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير لنبات **قوله** وسيبقى يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان

التقدير لا يجرى فى مثل قولهم لا يضره شيئا اى ضرا قليلا **قال** كقولك لمن قدم خير مقدم وقد يكون

خبرا ودعاء وكذا اذا قيل لمن يمضى الى السفر فقد يكون دعاء **قوله** حكم ما اضيف اليه ما ذكرنا

من انه بعض ما اضيف اليه **قوله** سماعيا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع

بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلاليا

قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا

قياسا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف **قال** نحو سقيا انه كلها دعاء دائما او

بلام التعريف ايضا كذلك كالحمد لله فانه قد يكون خبرا **قال** وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال

والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما فى الرضى لكان اظهر

قوله وبعضهم بان وجوب الحذف قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا

بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر لم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها قياسا

واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا اى بعدا له

وحمداً لك واما انتصاب مثل قولهم حمداً حمداً فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمدك لبيان النوع اى الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى
وقد مكروا مكرهم قال منها وما لم يقل هي كذا او كذلك لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر
الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعوداً والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعداً والناس
قيام قال ما وقع مثبتاً بعد نفي الخ انما اشترط كون المصدر مثبتاً بعد نفي او كونه مكرراً لان
المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء به ودوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل
على التجدد فيما فيه وضعاً وان لم يمنا فاستعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا
زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير لينمحي عن الكلام معنى الحدوث
رأساً لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى زيادة المبالغة رفعوا بعض
المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد نفيه اه ذلك لفوات
الحصر الذي قصد يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتاً لكن لم يكن بعد نفي قال داخل
قيل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدأ او منسوخ
ابتدائه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس بشرط الجواز ان يكون في نحو ما كان زيد
الا سيراً وما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان تكون
منصوباً بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو اى المصدر خبراً عنه
قال لا يكون خبراً عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبراً عنه اه ان قلت هو ليس
مفعولاً به لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى عليه

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت لا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر
كما اعتبرها بعضهم يسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله اي في موضع
الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله نحو ذكت اله او شكسته
قوله انما جمع بين الضابطين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير اسير او حيئنذ
ينبغي ان يقال ان الحذف واجب قال الا سير البريد البريد بيك قال ومنها ما وقع تفصيلا
انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه
الى غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قال لاثر مضمون جملة انشائية
او خبرية نحو زيد يكتب فاما قراءة بعد او بيعا او يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا
انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر بعيد او يقيم اقامة الا يخرج نحو له سفر اما
قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه قال تفصيل
بيان للواقع او احتراز اذ لا يجوز تقديم التفصيل نحو اما القتول منا وتفه من فه او شد وا
قوله مصدرها اي للمصدر المفهوم منها قوله وبأثره غرضه اي غايته وانما سمي به غاية الشيء اثرا لانها
تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشبه بامر اي لان يشبه ما ثابتا
مثابة امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج
عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذف ولزوم

مصدر في موضع فعلى هذا الوقف قوله او وقع للتشبيه موضع مصدر وقع لان يشبه به امر
لسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه
بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وضعه معنى الحالية
ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي
ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز
النصب على حذف الموصوف قوله علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي
ولذا قال ولابد من شرط اخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر
اعني الحدث فيخرج نحو لزيد يد يد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في
المعقول لا حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قال مشتملة
على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل
على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على انه لابد للفعل منه لعني الفاعل قال سيبويه
هذه الدلالة تغني غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الاسم
المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان
وفعل منه وليس ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس
قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي
الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن
كالفعل لخلوها مما لابد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمة الله تعالى عليه

حق العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحال عند الخليل على تاويل الوصف
كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له وأجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان
او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقول
صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا القصير
الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان
لا غير قوله من صات اه يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كردن فلا حاجة
الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان جاء منه الصوت
من التصويت قال وصراخ بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر قال ما وقع مضمون جملة
حال او خبر لو قع على انه بمعنى كان في هذه الظهر معنى قال لا يحتمل ما غيره اي لا احتمال للجملة من
المصادر غيره فيحتمل مصدر مبنى وغيره مفعول له قال نحو له علي الف درهم اعترافا خبر وعلى متعلق به او على
العكس في كل وجه لفظا او معنى ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى
الحق لا ندعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان يدل القائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام
السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم و
ما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه
ذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مسألتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا
وقع مضمون مفرد لا يحتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى

وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق حقا ذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر

بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه

على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان

يكون صفة مصدر محذوف اى قولا حقا لما قال الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة

الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم

قول الحق ونحو لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد

بحيث اجزم به ثم يبدو ولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة

لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعل البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة

بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها

فقول المقدر الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا لها قلت

وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بيانا للنوع فالقول الناصب له لو لا الجملة المتقدمة لان

المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقول قال ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل اليه ذهب المص

وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام فى تاكيد النفسه للصلة لا للاجل الا ان يصرف عن

الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغى اه قوله اصله البا لا البى من التلبية

لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل اه كان ذلك لفرغ المجيب بالسرعة من التلبية

بفرغ لاستماع المامور به مثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر

فقلبت الفه ياء على لدى وليس شئ لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال المفعول به قال المص

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمة الله تعالى عليه

انما سمي به لانه اوقع الفعل بها او تعلق به و لك ان تقول ايضا لانها نزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال **قوله** ولم يذكره اى الاسم و لك ان تقول لا حاجة اليه لانه يخرج عن صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر و فيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفاتها لو لانها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية **قوله** والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به او لا فيخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في ما شارك زيد عمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع **قوله** لا يقولون في مررت بزيد انه لا يتم لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي **قوله** فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل

قوله نحو به مثال نحو زيد فضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل
قوله فلا بد لعل الاولى ان ينظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع قال وقد يتقدم المفعول به وكذا
سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها
اثناء الكلام قوله اما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب
اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله وكونه في حيز ان وكونه
فعلا مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن
بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر لانه ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر
قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة
باشتهارها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق
الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قال نحو امرءا ونفسه الواو فيه للعطف ومعناه الحث
على الاغراء عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه قوله واقصد اخير الكرى
مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ جيء بما لا ينهى عنه بل هو
ما يؤمر به فساق الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد هذا المعنى وليست
هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل
في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت
خيرا لك وداري اوسع لك اي تخ واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند
الزمخشري انتهوا امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت

هذا قيل نحو قوله تعالى انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض نص في الرضي وغيره ان سيبويه

ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من ان ليلى ام حيث انما قرأن لا استعمال الواحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف امر قال وسمعا عطف على مثال قوله اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة كان جاز ان يكون المراد اهل التخصص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك قوله وطئت الوطء كوفتن داه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او بقلبه فيه انه غير متجه نحو يا الله قيل نداؤه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤول الاجابة قوله مثل يا سماء الخ الظاهر ان تقول ان نداءه هو لا ممن باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء قوله منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم اه هو الجزع ولعل يؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من شدة بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه نشر قال شارح دعوا الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو طلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او المنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله

قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد
نحو يا زيدا قائما اذا ناديته في حال القيام **قوله** وعند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل وفيه
ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر
ان سيبويه يجوز هذا المجاز **قوله** وقال ابو علي اي رد بان الهمزة من ادوات النداء
واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل
لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز
فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى
اتضجر وعن الثالث بالنقض بعروض الجملة مما لا يستقل بكلامها كالجملة القسمية والشرطية
قال يبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لانه فينتقض الحكم بالعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء **قوله** لقلتها باعتبار المحل فان محلها
اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة ولقلتها بحسب التحقق
والاستعمال وفيه خفة **قوله** وللطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم يتعين مواضع
النصب من غير حاجة الى تحصيلها **قوله** على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء ويا انت ويجوز ايضا يا اياك نظرا الى
كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله

يامطر عليها وليس عليك يا مطر السلام **قوله** التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
يعني انه من قبيل رضعت هذه المرأة هذا الشاب **قوله** والفعل مسند عطف بحسب المعنى
اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور **قوله**
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه
خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف
ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام والمفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد **قوله**
وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم
يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلاثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع
او لم يكن علما نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو
كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك
لم يكن شبها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة

واما نعت فانه لا استقلال له معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا لجاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب المضارع للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف **قوله** لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما تسرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء اجري مجرى

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه ولما فيه لو اعرب الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك الخ ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التنبيه تقوية جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قال ويخفض بلام الاستغاثة قوله وهي لام التخصيص معنى لان الداعي للمقصد ضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان تكون لامر يعتنى به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلاثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق قوله لان علة بنائه اه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو وخارجا عن الافراد وقيل ان البناء يمتنع معه ولان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة كما في

مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعتا كانت الغلبة للام
لقوتها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب بان الخ اوبان قوله مثل يا عبد الله الرحمن تتمة القاعدة
وقد يجاب عن كلام التهديد ايضا بانه قليل **قال** في لاهم قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في
آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة الندبة في طرفي اوياء اوالفا **قال** يا طالعا جبلا
فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف
لانه موصوف مفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان طالعا
جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوف نكرة اللهم الا ان
يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه **قوله** وهذا توقيت لنصب رجلا
اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين **قال**
مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في
كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف
اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة

فلا يقال يا حليم لا تعجل القدوس بل يقال قدوس وذلك لانه كره وصف الشئ بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قال في توابع المنادى المبنى لم يقيد
بكونه غير المبهم الذى جئ به للتوسط اعتمادا على ما سيذكره قوله لان توابع المنادى
المعرب غير البدل والمعطوف الاتى حكمهما قوله تابعة اللفظ فقط سواء كان منصوبا
او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو لم يحملوا على محله النصب كما فى عجبنى ضرب زيد وعمرو قوله وقيدنا
المبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور فى تابع المستغاث
بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع فى توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك
ان تقول ان اللام فى المبنى للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة
الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظ انه لا حاجة فى ادراجه فى
المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج الى تمحل
كما اشير اليه قوله فانهما لما اتفقا فيهما اه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد
كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء
العشرون رجلا قوله اى المعنوى صرح فى شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظى
اه وذلك لان الثانى عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول
قوله نحو يا زيد زيد نص فى التاكيد وفى جعل ابى على له فى البدل وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر

لانّهما یفیدان ما لا یفیده الاول واذا وصفت الثانی قابو عمرو یضم الثانی علی انّه

تاکید لفظی موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفیة کما فی قوله تعم بالناصیة ناصیة کاذبة

ولا یجوز ان یکون صفة لان العلم لا یوصف به **قال** و الصفة قال الاصمعی لا یوصف

المنادی المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه فی مثل یا زید العالم علی

الاختصاص وفیه انه لا یلزم من التشبیه التساوی فی جمیع الاحکام **قال** و عطف البیان ذهب

الشیخ الرضی الی انه بدل فی حکمه حکم البدل عنده **قال** و المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه لم یقل

والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر لیشعر الی المانع الاستقلال و هو امتناع دخول یا علیه ولیخرج

عنه نحو یا محمد و الله لتعیّن الرفع **قال** ترفع ولا یبنی الصفة کما فی لا رجل ظریف لان النفی

متوجه الی الصفة دون النداء و الرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع فی کون اثر کل

عارضا مطردا و لم یظهر اثر هذا الشبه فی المنادی لمکان البناء **قوله** الظاهر او المقدر

مثل یا فتی و یا هؤلاء فان ضمتهما تقدیریة مفروضة کما ذهب الیه الشیخ الرضی و الاظهر ان ضم ان

هؤلاء ضما محلیا لان مفردا مفردا معربا لو وقع موقعه لضم کما ان له نصبا محلیا لان مضافا

او وقع موقعه لکان منصوبا **قوله** فی المعطوف الممتنع دخول یا علیه یعنی ان اللام للعهد

والجار والمجرور متعلق بقوله یختار **قوله** مع تجویزه النصب لان المراد بالاختیار الحکم بالاولویة

قوله لان المعطوف فی نظر ابو عمرو الی جانب اللفظ و نظر الخلیل الی جانب المعنی و استقلاله فی جعله مرفوعا

تنبيهاً على الاستقلال انتهى قلت ينبغي أن يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه أجيب
بانا اردنا التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموماً قال ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ان نسبة الانتقال
ان كانت اللام في العلم اخص مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكأنه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى آن قلت يجوز ان يراد
بقولهم كالحسن ما يشبهه في كونه علماً ذا لام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره
الشارح قدس سره قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علماً كان او غير علم فدخل فيه
الرجل وخرج عنه الصعق آه اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم
ان العلم ان لم يكن موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او
مصدراً كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بما لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال المحمد
وعلى الجمد والعلي وكذا ان كان اسماء لمعنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد في الكلب لا خفاء
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعاً مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من
بين ذلك الجنس وجب ان يكون معها لام او اضافة لتفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاق
فهذا القسم متصور لمعنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور لمعنى كالثريا والدبران
والعيوق اسماء الكواكب مختصة ومنها ما يتصور ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع

من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصوله ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشترى للكوكب فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون اجناسًا صارت اعلامًا بالغلبة قوله مثل يا تيم كانهم نظر الى ان تيما في نفسه غائب وحق الشيخ الرضي كانهم نظر الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى المبنى على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قال واذا نودى المعرف باللام اه فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام

قوله اي اذا اريد ندائه فان كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد بها مباديها على الارادة
قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قولنا يا ايها الرجل
واخويه بخصوصها وكذلك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه
الكلام الذي وسط فيه اي وهذا او ايها كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل
قوله بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا
لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة واما
الرفع مع انها منصوبة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله معها
التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فلتجبر لفقدها التنبيه
مافات بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا هذا ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد
نداؤه بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع ايها
فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف ايها الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى
بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا
بذي اللام قوله بتوسط الامرين معا السر في توسيط تلك الامور ان يقع النداء على
ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقياس شيء
الا اذا قصد التحقير فان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن

عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لا يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتاق الى الحاجة
الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مما يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب الوضع ان يرفع ابهامه بالمعرف
باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما
اضيف اليه هاء التنبيه المعرف فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيف اليه
التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع ابهامها اما المعرف باللام او بوصف
باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف باللام ولانها وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من
التدرج فى التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق **قال** لانه المقصود بالنداء
بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع **قال** لانها توابع منادى معرب
اندفع بتقدير المنادى ما يتوهم من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان له باعتبار
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر
واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل **قال** يا الله اختص هذا اللفظ
باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته فى النداء وغيره وحذف الجار مع
بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم فى اخره تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد فى اخره

ما نحو اللهم ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو

يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان وفي نحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على انه

منادى نعت قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الا له ان يكون كظبية

قوله فلا يقال في سعة الكلام الخ وقد يقال في غيرها نحو قوله سيغنيها الاله الكبار بضم

الكاف اي الكبير قال خاصة اي خصوصا قوله من اجلك الخ اخره وانت بخيلة

بالوصل عني قوله في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا اخره ايا كما ان تبغيا شرا وفي رواية

ان تكسبانا الخ قال وللخطاب لمن يصلح لهذا الخطاب قوله اي في تركيب او في

ما قصد ذكر المنادى مضافا فاتم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد

صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عند تحاله محمول بحسب الظاهر

قوله اما الضم في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة

وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين

الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله

ويتم الثاني تاكيد لفظي وانما جيء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني

بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به بينهما في السعة لانه

لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك

تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال لا الها بهم

ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف

الى العدى المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة

كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي واما تاكيد لفظي فلا غلب حكمه حكم الاول حركته حركة اعرابية

كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله

او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري

في لا ابالك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقيل

لا ابكي هو شتم لا تتم فوقاي لست بابن رشدة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور قوله

وسكونها وهو الاكثر قوله الكفاء بالكسرة وقد يضم في ذلك وفي الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء

للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة قل رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا رووا للخفة ولامتداد الصوت

ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في

بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضي

اما فتحيا بني في الاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع ياءين قوله يكون المنادى

يعني ان الباء في قوله وبالهاء للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا

وقوله وقفا اما حال وظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا

قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت

على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان

ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان

الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز الحاق

هاء السكت مع ابقاء الفتح **قوله** بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما زائدتان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن ياء بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي آه فان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر اجيب بان التاء في يا ابت و يا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر **قوله** لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل شائبة من المبدل منه **قوله** وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم **قوله** لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو ثبة **قال** وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف **قوله** فانه غير جائز وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في في من فمويهما **قوله** اي واقع يعني ان الجواز وقع في **قوله** في سعة الكلام هذا القيد يتبادر الى الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندبة الالتباس لان الانسان في حالة الندبة اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء **قوله** اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ايا رمية اذ مي تساعفنا اذ الاصل اذ مية **قال** وهو حسن فالاظهر ان يقدم تعريف الترخيم

على حاله لكن قيمه لانه المقصود قوله اى ترخيم المنادى الرخم بالمعجمة كالرحم بالمهملة صيغة ومعنى ويقال

كلام رخيم اى رقيق والترخيم التليين وفى الحذف قوله اى آخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامى لانه

ليس آخر المنادى به بل باعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل

اجراء الاعراب عليها قوله اى لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد

لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة

اذا حرك وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى يد حالة الافراد وقوله

لا لعلة اخرى من قال انه حذف فى الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط فى

اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم

لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم لان الترخيم لا يوجد فى غير الاسم قوله او شرط الترخيم

اذا كان واقعا فى المنادى فلك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قال ان لا يكون مضافا

لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف اذ ستعرف من جعل المفرد فى مقابلة

المضاف وشبهه قوله او مما قيل اكتفى بذكر المضاف من شبهه اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس آخر

اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما

اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من الثانى

خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم اى آل عكرمة قوله لانه ليس آخر اجزائه هذا

ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافى علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافى يراعى حال اجزائه قبل العلمية فى

استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى قال ولا جملة

عبد الحکیم السیالکوتی رحمه الله تعالى

بعض العرب يرخم الجملة في نحو تأبط شرا فيحذف عجزها نحو يا تأبط **قوله** والزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي

في حكم المعرب آتماقيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب نحو ثمود ومن في لما نحو يد فالحذف فيه شاذ

والشاذ لا يعبأ به **قوله** بلا علة موجبة آتماقيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا **قال** وفيها تاء

التانيث قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح

التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق بآخره هاء السكت فيقال في يا طلحة يا طلحه وذلك لان نحو

الحقوق هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون

وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا **قال** زيادتان قبل

لابد ان تكون المعنى فخرج نحو عصبصب **قال** في حكم الواحدة صفة لزيادتان من قبيل فلان في

السعادة **قوله** في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة منهما المعنى يغاير معنى الاخر كزيادتي

مسلمان ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر

السالم نحو مسلمون ومسلمين علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان

وعثمان وخراسان ويا النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف

التي قبلها **قوله** او كان في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي بل قيد بكونه غير تاء

التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة

بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصر ومختار **قوله**

وهو اعم انما عمم لان ترخيم مثل مدعو ومرمي بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة **قوله** في

حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبي

ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه **قوله** ووا واو ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب وشريف على وزن مدحرج اى مقطوع فرياض وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع **قوله** حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنّور وعُلّيق نبت يتعلق بالشجر **قوله** فانه لا يحذف منه الخ خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا **قوله** لان نحو تبون لم يحذف زيادة تابنون جمع ابن لانها غير تابناء الواو فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود **قوله** لما في الاول الخ لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصّل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل آخره مدة **قوله** وبلت عن النقد قال في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعى از گوسفند كوتاه دست و پاى زشت روى نقده يكى تقال لها نقدة **قوله** وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثنى عشر واثنتى عشر حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه **قوله** يا خمسة وفي الوقف بقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء **قال** فحرف واحد اى فالمحذوف حرف واحد اى هنالك بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددى وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف

اما اذا نظر الى النفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الاول كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشرط السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت اى قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة حتى فينبغى ان يجعل المحذوف في حكم المحذوف كالمحذوف في يد ودم اجيب بان الحذف ههنا العلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم سقط بعد الحذف ومنه حرف اصله السكون كان منها في ذلك الحذف وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نعت فسيبويه يقف على الاخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصله السكون يرد الى الاصل حركتان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقى الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر فقال فيقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقرا او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقال فقال يا حار ويا ثمو ويا كرو ومثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال اما قليل بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى في ان اشواط گويند كرى نوعى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلا جرم قلبت ياء لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو وقبلها ضمة الا وقلبت الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي وللنادى

فی حکم المتمکن لعروض بنائه **قال** وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب بلا نداء و صیغة
النداء بمعنی الدعاء والاختصاص فقد نقل الی المندوب وما فیه من معنی الاختصاص و کثیرا
ما یحمل العرب بابا علی باب آخر مع اختلافهما لاشتراکهما فی امر عام ویکون اعرابه علی حسب ما کان
علیه ومن ههنا یظهر وجه اعراب المتفجع علیه بها واما المتفجع علیه فامره غیر ظاهر لانه لیس
مناداً عنده ولا مفعولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع علیه لانه یتعدی بالحرف اللهم الا ان یقال
ان المندوب منصوب باعنی او اخص فیلزم ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب
للمفعول به قیاسا **قوله** یعنی بالمکانت یا اشم صیغ النداء صیغا ناصرا و مطلق صیغة النداء
الیها وفی هذا التعبیر اشعار بان یا اصل فی هذا الباب **قال** المتفجع علیه التفجع درد مند شدن
صلته اللام فالتقطا المتفجع له ولعل علی بمعنی لام الاجل کما یقع فی الحمد علی او لتضمین معنی البکاء
وفیه انه لا یشمل المتفجع علیه وجودا **قوله** بیا او وا الباء للالصاق صفة المتفجع علیه و
لیست للسببیة والاستعانة **قوله** ممتازا بها اشار به الی ان الباء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنی الامتیاز ودخول الباء فی المقصور اکثر من دخوله علی المقصور علیه **قال**
ولك ای وجاز ان لا تلحقه سواء کان مع یا او وا وقال الاندلسی یجب مع یا لئلا یلتبس
بالنداء قال الشیخ الرضی الاولی ان یقال ان دلت قرینة حالیة علی الندبة کنت مخیرا مع
یا ایضا والا لوجب الالحاق معها **قوله** ای آخر المندوب وقفا یلحق فی آخر غیر المندوب
قال فان خفت اللبس قال الشیخ الرضی المتحرك بالحرکات الاعرابیة لا یلحقه الا الالف ونقل
کالاعراب نحو واضرب الرجلاه فی المسمی بضرب الرجل وکذا المتحرك بالحرکات البنائیة الا عند اللبس

السیالکوتی مولانا عبد الحکیم رحمه الله تعالی

والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء المزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاماه قال الشيخ الرضي والاولى ان يقع يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال وا غلام كيه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة الخطاب بالمضاف والمضاف اليه والاشارة الى هذا المعنى بقولك وا غلامهوه قال وا غلامكموه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ثم يزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفت لالف الندبة نحو وا غلامكماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيما قبلهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فالك تكتفي بما فيهما من المد نحو وا غلامهموه ووا اخا غلامهموه واضربوا واضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو وا غلامكموه ووا اخا غلامهمو والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال ردتا للمد للندبة واما الف المد قلبتا واوا وياء للدبل ما الساكن غيرها فكالاشيل فيفتح ويلحق الالف نحو يا منا في المسمى بمن قوله المد يامعا ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر

للمستغاث ومضموم اجراء للوصل مجرى الوقف قال الا المعرفة ووجب ان يكون المندوب
معرفة سواء كان قبل النداء او بعده ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا ليندبه لاسم
علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قولهم وارجلا
صبحاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل
بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل
اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لانه اه
لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف
من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له
ولا يكون هذا الا في المعرفة والا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف
وحرف التعريف لا يحذف مع تعرف ما هو فيه لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس
لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تناف وظاهر لا تخرجه في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله
مخاطبا وهو حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف فيه اعم من ان يكون
مع بدل او لا فلا يرد ما قال الشيخ الرضي من ان المتكلم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف
وهو مسلم انه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره قال نحو يوسف اعرض
واعترض عليه بانه لو كان عربيا لانصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون
معدولا من يوسف بكسر السين قوله ولفظ الله اذا وصف باللهم فانها وان كانت اسم جنس

متعرفاً بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرف قبل النداء جاز حذفه

قوله والضالل اى مغرفة عطف على قوله لفظ اى قوله اى صبحا او ادخل فى الصباح

قوله قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشئ و

قيل مثل يستعمله المغموم قوله قاله تخصص اومثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة

قال واطرق كرا اطراق خاموش بودن وچشم در پیش افگندن و سر فرو کردن قوله

هى قيل اذا سمعها اللبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع

من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام الخ قيل معناه آخر كر الحبارى يكون طويل العنق

فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهى النعام قد اصطيدت قوله بخلاف

قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فى قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم

لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او يجوز ان يقدر انه بدل من السبيل

اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقدر انه بدل من اعمالهم وزين

لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم

عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اى مفعولا له او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله

كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف جامعا لصدقه على يوم الجمعة فى يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثانى

لا تخصيص ولا باس بالتعميم مع عدم الحد ودخالتا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض

افراده منها قوله اى ما اضمر عامله بناء على شرط يعنى ان على بنائية ولك ان تقول يعنى ان على

صلة للوقوع اى اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه قوله وانما وجب حذفه

لا يرد النقض بقوله تعالى إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ
لِي سَاجِدِينَ لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية لو تأملت لجزم التفسير بل
أتى بها التبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين كقولك
علمت زيدًا علمته كاتبًا **قال** كل اسم **تقدم** لفظة كل لبيان المانعية **قال** بعده فعل مسند
أو فاعل الظرف **قوله** وزيدًا أنت ضاربه لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه مما قبل الاسم
المحدود نحو زيد هند ضاربها وأزيدًا ضاربه العمران أو بعده كالمثال المذكور ومثل
زيد ضاربه عمرو على أن يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبره **قال** مشتغل صفة لأحد
الأمرين المفهوم من لفظة أو ولكل من الأمرين على سبيل التنازع **قال** عنه متعلق
بالاشتغال التضمين معنى الفراغ أو كان الاشتغال بمعنى الإعراض **قوله** أو متعلق
ضميره فهذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير مرتبطًا
بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها أن يكون المتعلق مضافًا إلى الضمير سواء كان
ذلك المتعلق معمولًا بالأصالة للفعل وشبهه نحو زيدًا ضربت غلامه أو بالتبعية

نحو زيدا ضربت عمرا غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير او معطوفا عليه موصولا عامل الضمير او موصوفا نحو زيد القيت عمرا الذي يضربه او رجلا يضربه

قال لو سلط التسليط برگماشتن بر چيزی قال ومناسبة ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال يعني بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله بقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ فان التقدير اما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء اذ حقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بالمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى

فى التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولو لم يكن مثال هذا القيد وسابقه واحدا كما قاله
الشيخ الرضى **قوله** بالترادف فيه مسامحة لان الترادف انما يكون فى المفردات **قوله** باللزوم
ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمضمرات مميزات نحو زيدا اخاه غلامه
ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** لا يتصور الا التقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فتقول فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا المتعلق المقدر وكذا جوز
تقدير المجاوزة مع التعلق فى زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فى ما عدا الصورة الاولى تقدير
فعل الملابسة **قال** ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده الا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان على
الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف ناصبا بتكلف بان يقرا بما سادة مسد
افعال صالحة لان ينصبها او فوقها اعنى جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى
ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه
باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثانى بدلا
من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما
بالجملة وان كان الاول بدلا من الثانى لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة **قوله** فى مظان الاضمار قال قدس سره فى الحاشية اى فى مواقع
يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع

قال او يختار الرفع بالابتداء لسلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء لئلا يتوهم
ان افعل فعل كان ناصبا اذا نصب فعل و يشير الى وجه اختيار الرفع قوله اى قرينة ترجح خلاف
الرفع اراد به ترجيح تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع
او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته
و لان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله
عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد و فيه بعد قوله بسلامته
عن الحذف يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل
وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذف ما فيه من حذف المسند
والمسند اليه و فيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة و اندراجه فى الضابطة
التى تليها قال كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها
شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه
اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب و الا ولى ان يقول ايضا و مع عطف الجملة التى
بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فى جواب
ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب و التطابق المذكوران قوله
كالامر و النهى و الدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من
هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضى ان الجملة الطلبية قد تكون
اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام

والعرض والتحضيض لا يعارضه السلامة من الحذف وكثرة وقوعه في كلامهم **قوله** فالمراد بلزوم الاسمية والمراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا **قوله** بسبب عطف جملة ولو بلكن وبل **قال** على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل المشبه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة لان الاشرط عطف الخبرية على الانشائية **قوله** ولا يقدر معمولها في عدم تقدير معمول لما بحث **قوله** لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال الشارح بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره **قوله** فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكره

التعليق فورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت حقيقة الحال ١٢ مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

أنْ هل طالبة للفعل فإذا لم تجد فعلاً تسلّت عنه كما في هل زيد خارج وإذا وجدت فعلاً تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه فقبح هل زيد خرج قال وإذا الشرطية كما ذهب إليه
سيبويه والأخفش خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن حكمها حكم إذا في وقوع الجملتين
بعدها وخلافاً للمبرد فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية
قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن إفادتها إذ ليس دخولها على خطر الوجوب بل قطعي الحصول
قال وحيث دون حيثما فإن حكمها حكم متى قال إذ هي مواقع الفعل فيه إنما يثبت المبتدأ
لجواز تقدير فعل أضمر فيه في إذا زيد يقتله إذا قتل زيد يقتله ويمكن أن يفهم الأولى مطابقة
المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله وفي الأمر وإنما يتلفظ
الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فإن الأول إنما يكون عند تساوي الاحتمالات
ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لأن اللفظ إذا دار
بين كونه خبراً أو صفة كان الأولى أن يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف
المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع إلى أنه لا فرق بين كونه خبراً وكونه صفة لأن المراد بالشيء
المخلوق لا مطلق الشيء لأنه متناول للممكنات للعدم صفة فإذا أريد بالشيء المخلوق فجعل خلقناه صفة

كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدرة وفيه نظر لان الآمر تناول الشئ للمعدوم لا اختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدرة بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدرة ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقنا صفة لم يحصل المقصود **قال** ويستوى الامران في الاختيار **قوله** قلنا هو معارضة بقرب المعطوف عليه اى السالم من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة فعلم من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس لا تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا واما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عمرو وكانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير **قال** بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية **قوله** والا بالتشديد وجوز الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف

فى اختصاصها كما للعرض فى كنا او الشرطية فان المرفوع فى انت قرملك يجوز ان يكون عند

الاخفش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه قال الشيخ الرضى وحاصله ان ليس الفعل الواقع

بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير

ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب

الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعنى ويجب ان يكون المصدر النائب

مناب الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيدا ابسا الذهاب به الاظهر ان يقول ابس زيدا الذهاب

وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى ملابسة الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد

ما اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع مع عامله موقع الاسم

المشتغل به عن المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر بمقام الضمير من استجارك

المفسر وزيدا فى زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربته المفسر

وان التقدير فى ان زيد لم يقم الا هو وان قام زيد لم يقم الا هو لا انتقاض النفى

بالا وكذا فى ان زيدا لم اضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم اضرب الا اياه ولا يخفى

ان نسبة زيد الى الابس والذهب ليس كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول **قوله**

واجب بالا بتداء اولكن اذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا على مذهب القدر

لا عاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها فى شرح المفصل **قال** وكذا اخبر او مبتدأ فيه

بحث **قوله** لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر نبشتن **قوله** بحيث لا يغادر اى لا يترك

سيئة كبيرة ولا صغيرة **قوله** الظاهر لم يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله فى هذا الباب لان ما بعدها

قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قال ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني في قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي منها الآية جملتان تعليل الخ معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله متوسطة بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد قيل ظرف للعامل الظرف للمقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى الاضمار وهذا قد يسلم لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف الخبر او خبر لكن التقدير مما حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك بالبينة بشهادة او بالاقرار قوله وقيل ان الآية وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان الجلد ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله جزء الجملة الخ يجوز ان يقال ان ما بعد الفاء التفسيرية والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب الخ يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه

ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله ضيق الوقت
في كلا قسمي التحذير ضيق الوقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله
وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه التعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اي اسم عمل
فيه النصب بالمفعولية اشارة به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قال
بتقدير اتق لا انسب بالمصنّف ان يقول باتق دون التقدير قال تحذيرا اما بعده هذا القسم الذي
هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء الا غائبا او مخاطبا
وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لاحذر وغيره يقدر بنحو جنبني خطابا والاول
اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر
مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر
المحذر منه نظر لان الذكر مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف
اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او
ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور
قبلها والمذكور قبلها مفرد وما يليها جملة وانما جاز المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال
الاخير وهو المشهور والمنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور
بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحال ويجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون غيره من
الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير بعدم الفرصة لا دخل للتقدير في التحذير لانه ليذكر

لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لان العطف
باو في الحد وانما يصح اذا كان حد الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود
ليس الحد ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد
هو المعطوف عليه في الحقيقة فبقي قوله معمول متناولا للقسمين **قوله** قلنا نعم او قلنا بتقدير العامل
والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضميره فذكر وجعل المحذر منه بلا منه **قال** مثل اياك والاسد
قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد
جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم
الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال
واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه فالاولى ان يقدر هو بتقدير اياك بعد تأخير العامل
وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى الى قوله
غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في
تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير بعد **قوله** لانه لا يقع التقييد الا من الاسد
لان معنى لا تقاربه هو بعيد لا بهذا بعينه **قوله** فالصواب ان يقدر يمكن ان يقال اراد
تقدير اتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه
لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان ايقاع
الشخص نفسه والتحذير منها ليس الا ايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة
هو الضرر وهي محذرة بلا شك فانظر الى ما لم يصح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجر اه

مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمة الله تعالى عليه

لان ان حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قال** ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر ع فاياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر او لان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر او لان المراء في تاويل ان تماري **قوله** فلم يتحقق الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم وقت ليحمل وقلت **قال** المفعول فيه اي هذا المفعول فيه وهذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين **قال** ما فعل فيه اي فعل مسماه او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه **قوله** اي حدث وهو الفعل اللغوي **قال** مذكور اي موجود **قوله** تضمنا اي قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما له طريق الى معنى **قوله** اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اه فيه تامل اذ لو اريد من قوله فعل فيه بانه نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها **قوله** ولا يخفى اه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج بالقيد الصريح **قال** من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في اولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس

اى فى مكانها اذا اريد بالشمس النور او فى مكان اثرها اذا اريد بها الجرم **قوله** اشارة الى تسمى المفعول فيه اشارة الى ان قوله من ان ليس قيدا احترازيا بناء على ان فى محمول على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والحقب والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة **قال** وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين **قال** وفسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة ورد بان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قال الفاضل الهندى فى الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرها بلفظ وفسر المبهم والمعين من الزمان فيدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانبا وما بمعناه من جهة ووجه وعبر وكنف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال فى جانبه او الى جانبه وكذا الخارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة **قال** حمل عليه ينبغى ان يذكر ان المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغى ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها فى الابهام فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بموضع دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا **قال** فى لفظ مكان بشرط ان يكون

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمة الله تعالى عليه

فی عامله معنی الاستقرار فلا یقال کتبت المصحف مکان کذا قال الشیخ الرضی اسم المکان الذی فی اوله میم ان کان مشتقا من حدث بمعنی الاستقرار والکون ینتصب باله ال علی ذلک الحدث وبما ینتصب المکان المختص هو دخلت وسکنت ونزلت وان لم یکن کذلک فلا ینتصب الا بما ینتصب المکان المختص قال وما بعد دخلت وکذا سکنت ونزلت **قوله** ولا شک ان معنی الدخول لا یتم فیکون فی صلته لکما ان عن صلة لضده الذی هو الخروج استدل الشیخ الرضی علی ان الدخول لازم بلزوم کلمة فی فی غیر المکان ودخولها فی المکان وبکون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبکونه ضد الخروج وهو لازم ولا یخفی ان ما ذکره یدل علی نفی التعدی بلا واسطة **قوله** والتفصیل فیه ما یختار رفعه نحو یوم الجمعة سرت فیه وما یختار نصبه نحو ایوم الجمعة سرت فیه واذا یوم الجمعة سرت فیه ومثال اللبس المفسر بالصفة کل یوم صمت فیه فی الصیف وما یستوی فیه الامران نحو زید سار ویوم الجمعة سرت فیه وای معه وما یجب نصبه نحو ان یوم الجمعة سرت فیه **قال** ما فعل لاجل فعل ای لاجله هو حامل علی الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق **قوله** الا ان یراد بذکره معه فلا یقع یخرج المفعول الخ المجرور نحو جئتک للسمن لان العامل فی المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقیق ان العامل فی المجرور هو الفعل وانما المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعیف **قوله** فان التادیب انما یحصل بالضرب قلت کیف یحصل التادیب بالضرب ویترتب علیه مع اتحادهما بحسب الذات

قلنا اردت ترتيب ما يتضمنه التاديب اعنى التادب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة التادب و اما
نصب التاديب ليتضمنه العلة الحقيقية و مشاركته الحدث في الفاعل و الزمان و لو صرحت بالعلة
الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال و قعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال حاربته شجاعة
لكان الحسن اى احسن لعقله المنازعة للزجاج و اظهار الجلادة و يحتمل ان الشيخ يقصد فيه تعريضا عليه
و تنبيه على عدم تعمقه و الاكتفاء بظاهر الامر قوله و القائل الخ القول بكون المفعول له مفعولا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف ظاهرا القول الزجاج قال خلافا للزجاج و خلافا
للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير قال فانه عنده مصدر لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له
تفصيلا و بيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله و جبنت
في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب
التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية
القائمة بالنفس و هو القعود عن الحرب كما انه يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية
و هو الاقدام و لا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله و ضربته ضرب تاديب
و قعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور و اطلاق المصدر عليه
للنيابة عن المحذوف و كما في ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من
غير لفظه فعلا لا يخلو عن شئ قوله و رد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته
للتاديب اتفاقا و قولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى بمعناه قوله و لم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحدث في التقدير و فيه

بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية **قوله** اى

اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقول في خلوني وان كان

الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله

النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية واستحق ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا

لاستلزام عطف حال الفاعل وهي لا استتمام على حال المفعول وهي لا استحقاق **قال** مقارنا اجازبعض

عدم المقارنة في الزمان نحو تعم في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اى

لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انه يدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة

كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف **قوله** او

يكون زمان وجود احدهما بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك **قوله** لانه هذه الشرائط

قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام

المقدرة **قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا الراوى شريف جدا بجميع ما هو محط الفائدة فانه مقام

الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل

من غير تخصيص **قوله** وقد يجيء بين العير والنزوان قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي

والاهلي والنزوان الوثوب وفي تفسير الوثوب بجستن **قوله** سواء كان ذلك المعمول

شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا مفعول فانه مفعول

معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك **قوله** نحو استوى

الماء والخشبة اى تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء الى الخشبة فالخشبة ارفع من الماء

والخشبة هٰهنا مقياس تغير بقدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** والمراد بمصاحبة المعمول

الفعل الخ فلا يجوز ضربت زيدا وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غير ما سته كلا ابقوهم

ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري فيمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير

والجريان **قوله** او مكان واحد للمشهور لاكتفاء بوحدة الزمان **قوله** نحو لو تركت الناقة

وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده ورضع الصبي

شير خورد كودك **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان

ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلق النصب في كل

رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل

حرفا اعطى النصب ما بعدها **قوله** واصلها واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على

ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى مانعا من تقديم

المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن

المعطوف عليه **قوله** فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله** اي وجد جعل كان

تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تأمل وتعرف **قوله**

لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا

على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون

النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه

وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله والرجيب ليخرج قلنا كان الكلام ههنا لا يختص وكلام الم بقل بهذا الخ

ه على الامكان الخاص الا انه نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع لقرينة الجزاء كما يشعر به الاضراب عنه لقوله بل يمتنع

تعين العطف **قوله** فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصور المذكورة قبيح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة
وهو التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال فالاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف
الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة
وهو اولى مما قاله المص لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة **قوله**
وانما حكمنا بمعمولية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر
الطالبان للفعل وفي الاخيرين شيئان كلمة الاستفهام والشأن الذي بمعنى المصدر يعني الفعل و
الصنعة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك واباك
ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول
وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني ولكن المص لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي
فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين **قال** لان المعنى ما تصنع وما بالك متلبسا فهو من
الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر مبتدأ محذوف
تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال
المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محلها حكمنا بمعمولية
العامل في تلك الامثلة **قال الحال** من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

عن انقلاب غالبا قال ما يبين هيأة الفاعل الهيأة في الاصل الحالة الظاهرة للمنهي للشئ كذا في المغرب فالمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك نحو اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل والمفعول به اعني زمان الاتيان فقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة زمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مبلينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه الا بالنظر الظاهر قال الشيخ الرضي الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع ركوبه علامة اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به في دلالة الحال على ذلك اولها كلام يتقيد بوقت حصول مضمون الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث انه فاعل ومفعول نحوي تامل نعم انما تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز

التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك لقيت راكبين اذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل جعل الحال المعرفة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها **قال** لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان تكون ايه يرشد اي الى هذا تفصيل العامل **قوله** فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بغيره يفهم منه على انه اتحادهما ذاتا او فكان الحال عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات **قوله** ولو قرئ هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه عن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما بالتاويل بهما بالفاعل و المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه **قال** و زيد في الدار قائما مثال اللفظي حكما هذا توجيه جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لم يكن الا لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقدر ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف فلا يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وهذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور **قوله** باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لا ول الان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل **قال** وعاملها اه فصل العامل ههنا التحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطية

لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع بالمعنوي وكانه
اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب ذلك
التفصيل قوله وهو من تركيبه من صيغة قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان وان
من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر
انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت
ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد المخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على
ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيد
اسد صائلا بعد تاويله التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافي
المعلومية وفيه ان المفعول لجواب لم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان معلوما
باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل
موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها
او لوقوعها في حيز نهي ونفي او ما بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشارة الى انه ليس نصا في
الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه
اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في
المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة
في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الا لنقض
النفي لم يعتبره قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي

صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او فى حيز الاستفهام او
بعد الا نقضا للنفى او مقدما عليه الحال انتهى قال الشارح فى قوله بعد الا تعسف لا يمكن التخلص
عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا فى قوله الحال يعنى ان
فاعل الظرف ح هو ضمير الحال ونفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من
اعتبار عائد ليصح وقوع الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال
وقبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا
الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رومًا للاختصار وانما قال نقضا للنفى
لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون فى
الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح
ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله
ومقدما عليه الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله
ويجعل قوله وصاحبها اه وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر والعامل
والمعنى فعلى هذا استفيد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا قوله ولم يذده ها قال قدس سره فى
الحاشية الذود المنع قوله لم يشفق على نغص النغال قال قدس سره فى الحاشية
الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل
نغصا اى لم يتم مراده انتهى وفى الصراح النغص مراد تمام نارسيدن وسيراب نا شدن شتر
قوله والاتن جمع اتان خر ماده قوله تم يرد من العطن قال قدس سره فى الحاشية العطن

ماحول الحوض فالبير من مبارك الابل و المبرك المناخ يعنى جاى شتر خوابانيدن قال ومررت بہ وحدہ قال قدس سرہ فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحدہ لانہ للافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم النصب الا فى مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصلہ التاء ثم حذفت لقيام المضاف اليہ مقامہا كما قيل فى اقام الصلوة قولہ مثل فعلتہ جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سرہ فى الحاشية الجهد ههنا بضم الميم والجهد بفتح الجيم وضمہا الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمہا الطاقة قال متأول اى كل واحد منہا ونوعہا قولہ وتاويلہا على وجهين قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفہا بالاضافة او باللام وتاويلہا على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفہا ايضا كذلك وتاويلہا اما فى معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجہ الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتہم وكذا اربعتہم الى عشرتہم فان هذہ الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى الضمير ما تقدم منصوبة فى الحجاز على الحال لوقوعہا موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وتاكيد لما قبلہا فى تميم قولہ احدہما انہا مصادر لافعال ونصفا اى معتركة ومنفردة والحذف غير واجب فى المثال الاول وواجب فى الثانى على قاعدة الشيخ الرضى قولہ معارف موضوعة موضع النكرات يعنى ان اللام للعهد الذهنى او زائدة قال فان كان صاحبہا نكرة والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب العطو لا التقديم قولہ ولم يكن الحال مشتركة نحو جاءنى رجل وزيد

مشتركة فلا حاجة الى زيادة قولہ ولم يكن الحال مشتركة وہم مخفى تمام القيدين اللذين ذكرہما الشارح ليسا بزيادة بل الاصل

الراكبين **قوله** لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا بد له من التخصيص الحاصل
بالقياس الى حكم آخر **قوله** ولئلا تلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم
وان كانت النكرة مخصصة لتحقق الالتباس **قال** ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي
فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف وعدم تصرف
في الافعال كفعل التعجب وتصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات
نحو الذي راكبا جاء **قوله** فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا
قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وزيدا ضربت عمرو وقد
يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن
لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان
او المتعلق والحال او غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق
به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على
العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا
وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى
الكلام ويصح ان يكون قوله بخلاف الظرف خارجا عن قوله على العامل المعنوي كانه قال

عوضه لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ **قوله** واما اذا جعلته داخلا اه اليه ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي وقد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين **قال** ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو تحرك ماشيا يد زيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم **قوله** لان الحال تابع اه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه اسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض لالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله جبل كافة حالا على الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا الناس عما يضرهم ان قلت انه صلعم كما ارسل مانعا نهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

من صاحب الحال كما مر الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال **قوله** اى رسالة كافة اى عامة شاملة **قوله** وبعضهم يجعلها مصدرا اى تكفّ كفا والجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد وشجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم **قوله** وهو ما بقي فيه حموضة الاطراف وما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح البسر غوره خرما وذلك بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك

ثم بتمر رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالتمر هذا
انما كان اشارة الى النخل لان المشبه هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه واما اذا كان اشارة الى التمر كما هو
الظاهر فيأولهما بالتضمين وغيره التصحيح والمدارك وغير المهر لو قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد
قد مر تفصيل ذلك في ذي الحدثين قال وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وفاه
الى فمه ونحو بعته يدا بيد اي ذو يد بذي يد او النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم واصله الا
كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة
ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو
بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل
بالفاعل او المفعول في وقت وقوع مضمونها والقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة
الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جاءك
الا وانت بخيل وما لقيت رجلا الا وهو فقير قال فالاسمية في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد
النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي دخل على الاسمية قد يخلو الاسمية من الرابطين
عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول
الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق قال والمضارع المثبت
بالضمير وقد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف وليشترط

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى عليه

في المضارع الواقع حالا لخلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ونحوهما قوله المشتملة على المضارع
المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي
اذا نفي المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو واذا نفي المضارع بلا لزمه الضمير والا غلب تجرده
عن الواو قوله لما ليكن اه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من
التحقيق فحري ان لا نذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال
ازدياد الثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب
الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا به في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من
القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والتصعد قوله وهي اي الحال
المؤكدة اه هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال
مطلقا قيد للعامل غير صحيح لان مرادها انما قيد بحسب العبارة والتصور قال اي احقه ذلك
التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنته لا يتهم عطوفا في حال كونه
عطوفا وان اراد ان المعنى احقه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد نفسه او لغيره فكانه قال يعطف
عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيهما معنويا
ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله
بهذا المعنى فيكون لا حق منشعبا معنيان التحقق والاثبات لا حق مجرد المعنى وهو التحقق

وللبدل المعنى اللغوي كما ان البدان يبين ان تعلق التحقق في الصورتين و متعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك اه **قوله** اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدر هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية تاول امثال المصادر فجعل قوله مفسدين بمعنى لا فساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر **قال** التمييز ويقال التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم ميزه من بين الاجناس فرفع الابهام **قال** ما يرفع الابهام الظاهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة مقاصد لتعين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد **قوله** في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له العل الاوضح شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعي اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز **قوله** والمكون المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد لا يقوم في مقابلة العدم وقد يقوم

فی مقابلة الحادث الطارئ فی المراد ههنا هو الوضع الثانی قوله لکنه غیر مستقر بحسب الوضع ولهذا
یکون حقیقة فی کل واحد منهما من معانیها بخلاف العشرة فان اطلاقه علی خصوص حصة منه
مجاز قوله وکذا یقع بلا احتراز عن وصف المبهمة قیل یمکن ان تهمل التوابع کلها فلا حاجة
لذکرها فیما بعده لا یقال فحینئذ لا حاجة الی ذکر المستقر لان صفة المشترک قد تحترز بذلک لانا نقول
یجوز ان یقصد بذکر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعینة للمراد من المشترک قوله ولا ابهام فی هذا
المفهوم ان قلت هذا یقتضی ان لا یصح التمیز عن اسم الاشارة مع ان کثیرا منهم ذهبوا الی
ان مثلا فی قوله تعالی ماذا اراد الله بهذا مثلا تمیز عن ذا لا حال عنه وکذا الحال فی رجلا فی حبذا
رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنی علی ارادة مبهم من اسم الاشارة کما فی ربه رجلا ونعم رجلا قوله
ولا ابهام فیه الا من حیث ذاته فیه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنی المذکور هو الصفة ولا ابهام فیها
انما الابهام فیما یوزن بها کما اشرنا الیه وسیشیر الیه قدس سره قوله والا من حیث وصفه هذا
بالحقیقة راجع الی الوزن کما ان الاول راجع بالحقیقة الی الموزون قوله فانه فی قوة قولنا
طاب شیء منسوب الی زید قال الشیخ الرضی الذات المقدرة اما مضمر فی الفاعل او المنصوب عنها اذا صح
اضافة التمیز الیها فی طاب زید نفسا وعلما واما غیرها فی الذی لم یصح اضافة التمیز الیه فتقول
فی کفی زید رجلا وشهیدا کفی شیء زید علی ان یکون زید بدلا من شیء او عطف بیان له قال المحقق
السید الشریف قدس سره الذات المقدرة فی هذین المثالین ایضا مضمر فی الفاعل لانک اذا قلت کفی
زید کان هناک ابهام فی ان الکافی من جهة ماذا هو رجولیته او شهادته واذا قلت رجلا او شهیدا کانت
المعنی کفی رجولیته او شهادته قوله یرفعه عن مفرد حاصل عن صلة الرفع کلینا قالت الیهم وقال الرضی

ان عن في مثل يقال ان ما بعدها متصل وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز
صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى
شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز
لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي
الاسم الذي يصدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب الى زيد
لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع انه في الاصل فاعل وطاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا
وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق في الاول والثاني **قوله** وهو ما يقدر به الشيء في ذلك اما مقياس
مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل ومقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى
ملء الارض ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا وامثاله غيره انسانا
وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالصفة ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا **قال** ومنوان
سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وهو التنوين لفظا او تقديرا كما
في خمسة عشر وكم رجلا **قوله** او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لا نون الجمع
نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة **قوله** لان المضاف لا يضاف ثانيا لان
الاسم لا يضاف الى اسمين بل من غير عاطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض
قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي فيتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز

وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا له قصة
ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة **قوله** عندي راقود خلا راقود
نوع من انية مثل خم قار ابلا وذكره قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة
وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفاعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة
وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به
الانواع او لا قال الشيخ الرضي فان قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا فاذا
لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء **قوله** وهو ما يتشابه اجزاؤه اي يتشارك اجزاؤه في اسم
الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الاب وتجنس مع انه ليس له جزء **قوله** ويمكن ان يجاب عنه
بان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب
الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد
الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع **قوله** وعندي عدل ثوبين عدل بكسر العين وما ساوى **قوله** او
المعنى فجاز تمييزه هذا الاحتمال مناسب للسياق **قوله** بنون الجمع اراد شبه نون الجمع **قوله** لانه لا يعلم
مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان مضافا لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل
ان يكون عما بل الظاهر انه علم فلا التباس بل لا معنى لتقدير ان لا يكون عما قال وعن غيره
مقدر قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يلي الاصل ويكون بحيث يصح
اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا فهو منتصب على التمييز ولما الفرع الذي لم يحصل له

اسم خاص فلا يجوز انتصابه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله ولقصوره عن القدرة عن طلب التمييز
واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما
يناسب ما هو طالب للتمييز قوله لكن الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا
في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة
حسب احتمالات الطرف وقع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة
والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هنا الا نسبة كذات
لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا منه ح في القسم الاول
مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلام المحقق قدس سره قوله وللصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه
الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة
ولعل المراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قوله
نحو حسبك عنه اي يكفيك عن زيد قوله فكما نقل الطالب له اي كلمة مثل يفعل وشبه فعل تنازعا
في نفسا وابا وكلتا فيما عطف على ابوة قوله والدر في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في
الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح
والصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشي العجائب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ان كان
اسما يصح ان يقوم المتعلق فهو لمتعلقه وفي هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى
بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره

بتقييد مقدمها بكون القيد لم يكن نصا فيما انتصب عنه ولذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك الاصلا

ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان

يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد

من حيث ان لنفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان

للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول

ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية يكفي

زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة انه معنى رجلا

ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب

ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان المتعلق

قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب آه قلت المراد

جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية

القيد قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو وهذا كما لا يخفى صحته ههنا كما اشار

اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه كما لا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض

الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان مما يصح جعله

لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم

اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تميزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تميزا

وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين

وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزأين وبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا كان لما انتصب

فقط كان للمتعلق واذا لم يكن لشئ منهما كان للمتعلق وقد يدفع الاخير بان هذا الشق

غير واقع والاول بتقدير ‌تحققه فيتطرق الى هذه الشرطية والتقدير والا فهو للمتعلق او له ولا يخفى

سماجة هذا الجواب **قوله** والمراد بجعله الملاقاة عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم

من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه **قوله** بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة **قوله**

وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان

الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه **قوله** الواو بمعنى مع وهي تفيد

مشاركة ما بعدها للخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو

ان المنسوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا

فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ او كائن

معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم **قوله** لان من تردد في التميز في قسمه الاول مطلقا

وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال

في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق

ان الاول كما يحتمل التميز يحتمل الحال فمن تخلصه للتميز **قوله** لكونه من حيث

المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال ليكون

اوقع لكن البيان من البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى

فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ **قوله** اذا جعلته لازما

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

بتضمنه لانه مطاوع له فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان
مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير
متنوع الى ماء عذب ومالح وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد
قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
قال خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام
العرب استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو من مجيدي الشعراء قوله اتهجر قيل الرواية
الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك تولها بالفراق وفي بعض الروايات بالعراق قوله وما قيل قيل
يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا قوله غير قادح في القواعد
اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء
من الشيء هو الصرف ولنا سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من
نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع
ونظيره التعبير عن منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين
آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش
فانما غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما اشير اليه قدس سره هذا
هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان
فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب
المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين

قابل التعریف واحد کالحیوان فی الماشی المشترکین بین الانسان و الفرس فکذا ههنا نقول المستثنی هو المذکور بعد الا و اخواتها مخالفا لما قبلها نفیا و اثباتا مع انه یشکل علیه المطلق من المنصوبات و تقسیمه الی القسمین و رجع الضمیر فی قوله الاتی و هو منصوب الیه فیحتاج فی دفعه الی تکلف عموم المجاز او اجراء حال المدلول علی الدال و الاستخدام بجعل الضمیر فی قوله الاتی الی المعنی المجازی للمستثنی و بعضهم قال المستثنی المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول علی ان اداة الاستثناء فیه مجاز لان لفظ المستثنی مجاز فیه **قوله** لا یمکن اجراؤها علیه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه **قال** فالمتصل الفاء للتفسیر **قال** هو المخرج سواء کان اقل مما بقی او اکثر منه او مساویا له ههنا اشکال مشهور و هو ان زیدا فی جاء القوم الا زیدا اما داخل فی القوم او خارج عنه و علی الثانی یلزم ان لا یکون مخرجا لان اخراج الشیء فرع دخوله و یلزم ایضا مخالفة الاجماع و العقل الصریح فانک لو قلت له علی دینار الا دانقا کان الدانق داخلا فی الدینار و علی الاول یلزم التناقض الصریح فکیف وقع فی کلام الله تعالی و کلام العقلاء و اجیب عنه بوجوه و اختار الشیخ الرضی ما اختاره الاکثرون و قال هذا هو الصحیح و حاصله ان التناقض انما یلزم اذا تقدمت نسبة المجیء علی الاستثناء لکنها متاخرة عنه لان المنسوب الیه هو المجموع المرکب من المستثنی منه و المستثنی و النسبة متاخرة عن المنسوب الیه قطعا کما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب الیه فی جاء القوم الا زیدا هو القوم المخرج منهم زید لا القوم المطلق حتی یلزم التناقض و فیه ان هذا الجواب لا یتمشی فی بعض ادوات الاستثناء کما عدا و ما خلا فانهما ظرفان و قیدان للنسبة فیکونان متاخرین عنها نعم یمکن ان یجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم علی الحکم فلا تناقض و بیان ذلک انک

الحاشیة لمولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمه الله

اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجئ الى القوم على احتمال ان يكون على بقية الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قال عن متعدد اي في عدد وكثرة قال بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل قال واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا بما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغيرها وبيد قوله او ليس بنفي اه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب اما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول

فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ومثله جاءني زيد لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل والمنفي الثاني فلان المبدل منه
ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه **قوله** وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون
والكلام الناقص اصطلاحا ما هو فيه الابدال يقابله **قوله** منصوب على الظرفية او على الاستثناء
ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي **قوله**
والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المفصل العامل في المستثنى منصوبا
الا قال لانه بالا يكون هنا فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك والبصرية ان يقولوا
اذا في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز
ان ينتصب المستثنى **قال** وبعد ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المساق الى الفهم لكن
يتجه ان اتصاله مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او
منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب فلا يتجه ذلك وهو خارج عن
كان او حال **قوله** اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبله
الا من الكلام كما انتصب المتصل به ولا يكون بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا
في المنقطع وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون
المراد وهابمعنى لكن قالوا الا انها الناصبة بنفسها النصب لكن الاسم او خبرها محذوف في الاغلب
نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله لم الا قوم

يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس
للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
قال في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب في خبر محذوف قوله الا بنو تميم
اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء على جعله من جنس ما قبله
على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا
فمعناه ما فيها احد الا ما يتبعه الا حمارا وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق
بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه متعلقا كان او غير متعد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من
قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذي عصمة
ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير
الا رحمة من رحم ومكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحم الله
من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك
الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم
يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست
بموضوعة له بل موضوعة لمعان أخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي
وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل منه
لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك

لان الكل مشتمل على الابعاض فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعيّن من زيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد هذا المعنى قوله والتقدير جاءني القوم عداه اذا قيل عداني كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد او سلب عنه قوله وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم قال ولا يكون ولا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان وان لم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل المفهوم من الفعل الكوفيين جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز و يختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو الانسب والاحسن ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط

الحاشية لمولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى عليه

ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيد لان يلائ جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدل اى بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغنى عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا بالاصالة اى بنوع تطفل **قال** ويعرب على حسب العوامل اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان زيدا مجرور لفظا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه **قال** اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول **قال** ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيأة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيد فينبغى ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقرر بافادة

المعنى لانه انما على المراد وهو متحقق في غير الموجب غير متحقق في الموجب اما الاول فلان الاستغناء
المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا وان لم يكن قرينة خصوص حمل على
العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام
لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام
المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم
الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى
فانه يصح بتعين المراد **قوله** اذ معنوا ان اثبت الا ظهر ان يقال ثبت دائما لكن الجميل لا يفيد الا
ان يقدر ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث **قوله** لان نفي النفي اثبات
اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قال** ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب
نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ
لكان اولى **قوله** فمحمول ومرفوع محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز
نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه النصب
في لا اله الا الله لان العامل فيه هو خبر لا محذوفا قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى
الا علي **قوله** قليل لنا وصف به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير
قال لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد تكون زائدة في الموجب عند
الاخفش اذا لم تكن استغراقية **قوله** لا انما لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء

باشترة او لا نحو ما جاءني من رجل و امرأة قال لا تقعدان أي لا تقرضان قوله علمتين تمييز
او حال ومفعول ثان بتضمين معنى الجعل قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملها على
ليس و ان او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة قوله فعمرو مرفوع على انه
النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملها اذ كان العامل حرفا ضعيفا
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال النقض معنى النفي أي
انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان
بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها
حكمها كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو كان زيد الا قائما
لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر الهمزة وضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر
وفتحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر الى مذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم
حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما
عليها ونصب الاسم بعد حاشا ذ عنه . قوله واجاز بعضهم النصب [illegible] وحاشا
قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا ليت قلت كلا او لو ليتا اي قلت لولا وعند المبرد
انها تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام
اسم بمعنى نحو حاشا لله في بعض القراءة فانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان تركيب
كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها او امحذوف التنوين في حاشا لك

لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده منه لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لايدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف فيما غلب استعماله مضافا
قوله ومعناها تنزيه المستثنى آه اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرؤن من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لايطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اوكد وابلغ **قوله** انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله نحو ماجاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ماجاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه يعني الحرف لان ذلك فيه عارض **قال** وغير صفة غير مبتدأ وما بعدها مجرور به **قوله** باعتبار قيام معنى المغايرة بهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز **قوله** وذلك لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير اتدل على مغايرة مجرورها للموصوف فيها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة **قوله** منكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ماجاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه **قوله** وانما قلنا آه هذه الزيادة تدفع شبهة هي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه

مولانا عبد الحكيم رحمه الله

لا يوجب عدم التعدد فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا **قوله** فلا الا في الا بتصفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي في ايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان لا تتعدد الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير **قوله** والمراد بعض المسند اليه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها

وكان الاظهر فى العبارة ان يقال المراد بعقد كل منهما لزوم خبرهما ان يكون اسناده واقعا بعد دخولهما **قوله** فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انه داخل الجملة الاسمية لانا نقول فذلك الاسناد قد غيره دخولها **قال** كامر خبر المبتدأ فى اقسامه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة ومنها انه قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا فى صيغ زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعالى وَاِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ودام وكذا كان واضيا من ما زال والا ما زال وما مرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى الحالة المستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجملة الاسمية الصفة والمضارع لانه مضارع اسم الفاعل فى الدوام فلان ما النافية لها تقلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهو للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجملة الاسمية الصفة والمضارع **قوله** وكذا اذا انتفى لا عرابها ما وقع فى بعض التفاسير فى قوله تعالى وَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوٰهُمْ ان تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان الخفاء فى تعيين الدعوى لا فى كون تلك الدعوى **قوله** فهو كان يعنى ان اطلاقه ليس بجيد **قال** مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضى وكان مع اسمها بمنزلة ان لو كان بعدها ضمير معلوم غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى

ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو ائتيك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله وهي
ان يجيء بعد ان اسم جاز تقديره بعدها او في علة او نحو ذلك مع كان المحذوف فتواد المتعجب تعين النصب
نحو ليسير كالتين ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل قال اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ثم اعلم ان اربعة اوجه مع ان كانت مع ما بعدها فانهما
ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى المصدر فاما عكس بجره نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف فحكي عن يونس رب رجل صالح الا صالحا فطالح
اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في الثاني تقدير فعل لائق
نحو فجزي خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي
اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني
فلان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما
اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان
ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر المرفوع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها
ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان
جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله
فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان أن المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض
عن الفعل المحذوف وقال الشيخ الرضي ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر

فان قومي لم ياكلهم الضبع، ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم ياكلهم
اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلابد من تقدير فعل ههنا عند البصريين
من نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف شرطها لجاز او تغير عن صورتها لو كان ان حذف وجوابها مع مفسر كما في ان زيدا
كان منطلقا فان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح وابدال اذ ذن م
ما لتكون كالقطاع عن مقتضاها اعنى الشرط ثم لا يخلو ما لها عند ذلك من ان يحذف فيها
كان مع اسمها او خبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزئها الفاء نحو اما زيد
فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلابد من اقامة جزء مقام الشرط وان
كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من
غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل ظريفا حسنا من انه منصوب بلا اوله بلا قوله اي لنفي صفة
الجنس اي لنفي اجزاء عليه قوله لما عرفت من معنى التبعية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في
اخراجه عن تعريف المنسوق بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم
لا ولعل قوله ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي
اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرنا مع حذف مفعول المسيم فاعله واستدراك بعد دخولها
قوله وهذا القدر كاف فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف
غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قوله ومشبها به ان قيل المنقول في قوله تعالى
لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان جر في الجر جعلتا

المصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على
الفتح اجيب عن الاول بان الجار لا وان مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني
بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من
امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز
ان يجعل خبرا عن ذات المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور
لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل
فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار **قوله** والمسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع
اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر **قوله** والكسر في
جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح **قوله** بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن منع
فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا للاسماء نظرا الى ان
التنوين للمقابلة **قوله** والياء ومنهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب البناء انه مضارع للمضاف **قوله** لانه
جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان
ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا اجاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل
قوله لان الاضافة اي لان الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف
الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه
قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت

عملھا لان القرینۃ علی ارادۃ نفی الجنس نصب الاسم اوبناؤہ وقد انتفیا فلابد من التکریر للتنبیہ
علیھا قولہ لکن مطلقا لا بعینہ یعنی یراد تکریر النوع لا تکریر الشخص قولہ لیکون مطابقا لما
قبلہ السؤال مکررا اذ لو لم یکن مکررا لکفی نعم او لا قولہ لاشتہارہ ولقولہ علیہ السلام اقضاکم علی
قولہ ویقوی ھذا التاویل اعلم ان نزع اللام واجب علی التاویلین سواء کانت اللام فی الاسم نفسہ
او فیما اضیف الیہ لان عبد اللہ وعبد الرحمن اذ اللہ والرحمن لا یطلقان علی غیرہ تعالی حتی
یقدر تنکیرھما اما النزع فی الصورۃ الاولی فلرعایۃ اللفظ واصلاحہ واما فی الثانیۃ فلامر واضح
ولما کان النزع علی التاویل الثانی واضحا کما یدل علیہ قولہ لان الظاہر ان تنوینہ
للتنکیر جعلہ مقویا للتاویل الثانی قال وفی مثل لا حول ولا قوۃ ای لا حول عن المعصیۃ
ولا قوۃ فی الطاعۃ قولہ فانھا بحسب التوجیہ تزید علیھا لانک اذا فتحتھما یحتمل ان یکون
لا فی الموضعین لنفی الجنس وان یکون فی الاول لنفی الجنس وفی الثانی زائدۃ واذا رفعتھما
یحتمل اربعۃ اوجہ احدھا ان یکون لا فی الموضعین لنفی الجنس ملغاۃ عن العمل وثانیھا ان یکون
فی الموضعین بمعنی لیس وثالثھا ان یکون الاولی بمعنی لیس والثانیۃ زائدۃ ورابعھا ان یکون
الاولی للتبرئۃ والثانیۃ زائدۃ واذا فتحت الاول ورفعت الثانی یحتمل ان یکون الرفع عطفا
علی موضع اسم لا التبرئۃ ولا زائدۃ وان یکون بمعنی لیس وعطفا علی اسمھا وان یکون للتبرئۃ
ملغاۃ وان ضممت الاول وفتحت الثانی یحتمل ان یکون الاولی بمعنی لیس وان یکون للتبرئۃ
قولہ وخبرہا محذوف واحد مرفوع بلا الاولی والثانیۃ وانما جاز ذلک مع انھما عاملان لانھما بحکم
اللام النافیۃ فحکم ولمہ کما فی ان زیدا وان عمرا قائمان قولہ ای لا حول ولا قوۃ موجود کما ظھر من

قوله فيجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده في المتبوع والتابع اما
عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب
بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ
الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان
اسمها نكرة غير مفصول بشرط التكرير سواء الغيت لا الاولى والثانية او كلتيهما قوله والثاني معطوف
على محل الاول والقياس في ذلك ضعف الخبر كما في ان قوله وضعف لضعف الشيخ الرضي قوله
لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا
والخبر محذوف نحو لا براح كما استصرح فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرية لكنها
ملغاة للضرورة قال و اذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار نحو كنت بلا مال
وغضبت من لا شئ وربما فتح نظرا الى لفظها كما يبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قال
اما الاستفهام ظاهر عبارته انما الحصر في الثلثة لكن لا حصر فيها لجواز ان يعني التقرير
والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقرر انه خص الثلثة بالذكر
لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع في صورة التمني لعدم الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى
الا غلام تمنى الغلام قال الاندلسي نقلا عن الشارح قدس سره قوله واما قولك الا رجلا يعني
كان القياس الا رجل بالبناء اخره يدل على عمل تتبيت الحصلة المرأة التي تحصل تراب
المعدن تبيث اي تبيث تفعل كذا قوله لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد

فاتا ولا اتصال لفظا وتوجه النفي الى حقيقته كانك اذا قلت لا رجل ظريف اى كيسا
فكانك قلت لا ظريف قال وضرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان في القول الاول منصوب
بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي لا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا فذمران القياس
يقتضى الخبر قوله لكن ينبغى ان يكون حكمه حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضى
وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء
والتاكيد اللفظي يجب بناؤه والا المعنوى فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل
عند الشيخ الرضي قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة نحو ذلك الاسم المثنى وجمع المذكر
السالم والاسماء الستة لاذ وغلامى لا بقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فلا ولا ان
ولا ابى لا اخ قوله واجراء احكام المضاف عليه انما ذلك لئلا يتوهم انه منصوب
بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسنا وجهه ولو يحذف النون
في لا غلامى قوله او مشاركته اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو
المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف ثم انه على الاعتبار مشاركة
قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف
او التخصيص الاخر قد يلحق به قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا
لزم الرفع والتنكير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك فالوا الحاصل
على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة

قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة
قال جعلها لا وقد يلحق لا التاء كما في ثمت وربت لتانيث الكلمة والمبالغة ولا يدخل الا
على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على اوان او ثم هنا استعار الزمان نحو لات
حين مناص والغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين
مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا
محذوفا احد جزئي الجملة قال المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال
عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي خبريتهما لان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبرا كما قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسمها ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
فلا يكون متمكنة بثبوتها في مركزها لاشتراكها بين الاسم والفعل قوله نافية مؤكدة ولا فانها نفي
على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي
المعنى الا مفصولا بينهما قال وانتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع
الانتقاض بالا وانشد في ذلك ٭ وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى
ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس ظرفا على
الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة

قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او فاعل فعل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انعزالها عن العمل قوله يعني الجريان للواقع فلا توهم الدور قوله لفظا او تقديرا المراد بالتقدير المقابل للمحلى لانه لم ذكر اقسام المعرب قوله من حيث كونه مضافا اليه امر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بل قطعا على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لا حق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الخ مجرورا بما فيه معان المراد متبين قوله لكن المشتمل على المتناع منه الجواز ان يتحقق علاقة الشئ بدون ذات الشئ قال والمضاف اليه اي انه ظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال ان يراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديركان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم فجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وقيل ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا والحق ان اللفظ والتقدير من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل قوله وهو الجريان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه يلزم توقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

بمعنى لا انسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله**
تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة
واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشئ بمنزلة
جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من
فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما
الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي واما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط
شئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو ههنا تجريده للاضافة المعنوية
عن التعريف **قوله** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتباره في حسن الوجه
لانه هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا
حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا
عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقع عمل المضاف الجر لمشابهته
المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة **قوله** لانها تفيد معنى ارتبط
به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في الحد ما يقابل اللفظ
قوله علامتها انما قيدها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان
حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرادها معنى ومن البين امتناع

المراد انه لم يقل بعلامة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لعلامتها قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله والمساوي وكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للاتحاد والمساواة قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقين في مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة للاضافة مثل عند ودون ولدى وقبل لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجبتا فرالانه غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل للاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز وفيه بحث لان كل للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله فان حوض رب اليوم اه يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء ملابسة انها تشرع في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل في تعريفه قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي في نحو هذه الاضافة تفيدان لواحد مما دل عليه المضاف

خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعه ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى مخالفته لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع المعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية **قوله** وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقع اختصارا قوله بعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال والاستقبال او غير ذلك فانه ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء

بنفسه وذلک لان الضمیر فی مثله لا یعود الی المضاف الاول بل الی ما تقدم علیه من صاحب ذلک المضاف نحو رب رجل و اخیه فالهاء عائد الی رجل ویجیء ان الضمیر الراجع الی نکرة غیر مختصة نکرة فان کان ذی اللام المضاف المتقدم معرفة تعرف المضاف وکذا ان کان نکرة مختصة بشیء وکذا ینبغی ان یکون قولک صد بلد ورئیس قبیلته نادرة دهره ونحو ذلک انتهی وبهذا التحقیق اندفع الدور الذی یتوهم فی امثال هذه التراکیب قوله لتوغلهما فی الابهام لان مماثلة زید فی صفة لا تختص ذاتا وکذا مغایرته فانه یشمل کل ما فی الوجود الا ذاته قوله الا ان یکون المضاف الیه ضد واحد هکذا قال ابن السیرین وقدح ابن السراج فی قوله بقوله تعالی نعمل صالحا غیر الذی کنا نعمل فان عملهم کان فسادا وضد الصلاح فیجب ان یکون غیر معرفة لا یصح توصیف صالحا بها واجاب عنه الشیخ الرضی بانه بدل لا صفة ولکن المصنف فمحمول علی غالب الحالة لان غالب الحال عدم التعریف ویمکن ان یجاب عنه بان تعریفه موقوف علی القصد کما اشار الیه قدس سره بقوله اذا قصد قوله نکر بان یجعل کانه قال الشیخ الرضی یراد به مثلا فان تنکیر العلم قد یکون بارادة اشتهر او صاف او ارادة ما هو الغالب فی التنکیر او الا فان تنکیر العلم اذا اضیف لا یکون الا کذلک قال الشیخ الرضی وعندی انه یجوز اضافة العلم مع بقاء تعریفه اذ لا منع من اجتماع التعریفین اذا اختلفا کما ذکرنا فی باب النداء وذلک اذا اضیف العلم الی ما هو متصف به معنی نحو زید الشجاعة فانه یجوز وان لم یکن فی الدنیا الا زید واحد قوله لکان طلبا للادنی وهو مستنکر فی بادی النظر قوله لکان تحصیل الحاصل یعنی ان المقصود من الاضافة الی المعرفة

علیہ رحمۃ اللہ تعالی مولانا عبد الحکیم السیالکوتی

حصول اصل التعريف وقد حصل المعرفة فلو اضيف الى المعرف لكان تحصيلا للحاصل فيها يعنى اصل التعريف **قوله** وبين جعلها علما أى ان المعرفة فى الامثلة المذكورة هى الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيهما والتعريف ايهما حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين فى الارادة **قوله** من ترك اللام فقط **قوله** قال ذو الرمة ثلث الاثافى انه نقل قدس سره فى الحاشية البيتين هما ايا منزلى سلمى سلام عليكما ، هل الازمن اللاتى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى والديار البلاقع ، وقال فى هل يرجع اى يرد جواب السلام فى او يكشف العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى فى ثلث الاثافى جمع اثفية وهى واحد من الاحجار الثلث التى تنصب القدر عليها وفى البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى **قال** صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى المرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملهما والمعنوية

وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها او سكون الموحدة بالعابر قوله نحو مصارع البدل ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم فيكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الا خفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او التصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف القائم اليه بعد جعله مشابها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقع لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او نرتكب مجازا كما يقال فلان قتل تلك القبيلة مع انه لم يقتل الا بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب الخ لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال خلافا للفراء اي يخالف

هذا القول خلافا للفراء **قوله** وابطل المصنف وقد اجاب بعضهم بان الاضافة فتضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب

قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعف فى التركيب لا فى الاستدلال

قوله اذ لا نص فيه اه فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافية فى الاستدلال

قوله يستوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان اخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المص كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله **قال** حملا اى لمحموليته او لحامليتهم لبناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اى جوز واحملا **قوله** لو حملوا الضارب زيد اه بقى على هذا التقدير دون التقدير السابق شئ وهو انه لو حملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين فى باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير

مما بيّنا فيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورًا فاذا لم يكن فى ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بالتقاء التخفيف فى الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف فى بابه منظور فيان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول وقال بان التنوين قد ب باتصال الضمير فان اتصال الضمير اغانيا فى التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما فى حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغى ان لا يجوز الضاربك بالحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد بالحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق فى ذلك لان الضاربك مشابه لضاربك فى ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد فى ذلك **قوله** ومحصل التخفيف جانب من جانب المضاف او من جانب المضاف اليه كما ترى **قوله** ويرد على القاعدة الاولى مذهب الكوفيين الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص مع سكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلت لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد عليها واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاؤل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع اه

قوله متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن هذا الوقت جامع
للناس في مسجد الصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الخ قال الشيخ الرضي
يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الحمقاء
الى هذه المختصة لفائدة التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور سيناء
وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين قوله متأول بصلوة الساعة الاولى وهي
اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق
لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام قال ومثل جرد قطيفة قال
قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشه ازكهنگی وفرسودگی انتهى قطيفة چادر پهيل
صراح قال اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل
ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجاز
الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي قال
بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام
عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قال فلذا اي فلمضاف
لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث
الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة

قوله سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان الجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه بمعنى يساوق الوجود المطلق الشامل للوجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله لكل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه فيصح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم فليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب قوله جاء ذو لون هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا يغني عن الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غلبا او المغلو ولا حكم لفلان من عز بز اي من غلب سلب قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال آخر الكلم قال او الملحق بعض الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم

مولانا عبدالحکیم سیالکوٹی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ

الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانتا في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها
لاستقلالها في حكم الابتداء بها قال فان كان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به
فان كان آه قوله لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في
الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف العلة من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها
فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان
لا تقلب واو الجمع ياء لئلا يلتبس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز
هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب
القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون احدهما ولا يترك الامر المطرد للالتباس الذي
يعرض في بعض المواضع قوله يوجب قلب الضمة اه لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب
واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا
ادت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لُيّ في جمع الوى
اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء
ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي اه لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان
الالف لكثرة مدها من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا
فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قال فاخي وابي لعل تقديم الاخ على
الاب ليوافق قوله تعالى يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ اَخِيْهِ وَاُمِّهٖ وَاَبِيْهِ واما تقديم الاخ على الاب في الاية
فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في اخ اه وقيل في اضافة بعضها الى ياء المتكلم

اخی و ابی و علی هذا یکون عطف قوله و اجاز للمبرد و عطف قوله و تقول حم علی عطف فعلیة علی فعلیة و اما علی ظاهر توجیه الشرح فیکون عطف فعلیة علی اسمیة **قوله** و هی الواو بدلیل النون فی ابوان **قوله** و ابی مالک بصیغة المخاطب **قال** قدس سره فی الحاشیة اوله قد احاث ذا المجاز و قد لدی و کتب علی قوله قد لدی ای قضاء و قال ذو المجاز اسم سوق بمنا و معنی ادری اظن انتهی و قوله ادری بصیغة المجهول **قوله** مع انه یحتمل فلا یصح اثبات مذهب المبرد بالاحتمال **قوله** ای ابو جمع اب فاصله ابین کاخین جمع اخ **قال** و تقول ای امرأة قیل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم و الهن الی نفسه و لو قال یقال لکان اولی للتحرز عن نسبتهما الی المخاطب مع ان اضافة الحم الی المخاطب غیر صحیح لانه لا یضاف الا الی الانثی المحرم لان یحذو مضاف و الشیخ جعل صیغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تکلف **قال** قیل اخ و اب و حم و هن و فم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدلیل اخوان و ابوان و حموان و هنوان و الثلثة الاول مفتوحة العین لجمعها علی افعال کاباء و اخاء و احماء لان قیاس فعل صحیح العین افعال کجبل علی اجبال و اما هن فلم یسمع فیه هنا حتی یستدل به علی تحریک عینه و مؤنثه و هو هنة لا تدل علی تحریک عینه لانه یمکن ان یکون ساکنا لکن لما حذف اللام فتح العین لان ما قبل تاء التانیث لابد من فتحها و کذا لا دلیل فی هنوات لانه یمکن ان یکون کتمرات و لام الخامسة هاء و عینها واو بدلیل افواه و عینها ساکنة لانه لا دلیل علی الحرکة و الاصل السکون و لا تدل صیغة الجمع هنا علی حرکة عینها لان فعلا ساکن العین

الحاشیة للمولانا عبد الحکیم السیالکوتی رحمه الله تعالی

معتلها نجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان كلما احذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدى الى بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه فقال هما نفثا في من فويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قد مت على العين **قوله** بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعنى فوك وفاك وفيك **قال** وجاء جمع الحركات الاتباع في الذكر دجا فصحا اللغات الا فالحق ان يقم كذا لو وحصاوية خبر وفي لغة ساو ساد في الكل وهو ان يكون كوسلو **قال** وذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء فالاول فلان مؤنثه ذات في اصله ذوات بدليل ان مثناها ذواتا لمن فحذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزن فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت في المؤنث واوه ياء كطيبة كلا بل اذ وا جمع ذو على انه مفتوح العين **قوله** لانه وضع وصلة قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتاتى لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب فلما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد الوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب والقاتل لوحان المضاف الموصوف به والمضاف اليه الصفة او علم لم يجز قيامه مقامه **قوله** كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل ونحو اللهم صل على محمد وذويه

وما وقع فی کلام بعض المتأخرین واصلٰح علی نیتہ محمد فی المعذویہ فذلک اقتباس
من الله علٰی اللہ الثور **قولہ** وکانہ خص المضمر ای یعنی ان المناسب للقلم النظر الی حال
اضافتہ الی الضمیر الخاص لکن علی ان ملک نوعہ واما العامل الی جنسہ فبعید **قولہ** ای
نحو وکذا متصرفاتہ وقد جاء بعض تصرفاتہ مقطوعاً علی سبیل الشذوذ نحو ولکنوا ریدم
الذہبیا **قولہ** والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل وکذا الفاعلۃ الوصفیۃ دون الفاعل
الوصفی **قولہ** کالکاهل ہو واسم بحسب الاصل قال قدس سرہ فی الحاشیۃ الکاهل ما بین
الکتفین بانتطے واما تابع فہو اسم بحسب العارض **قولہ** متی لوحظ مع سابقہ الذی ہو
متبع کان فی المرتبۃ الثانیۃ منہ فان کان فی المرتبۃ الثالثۃ اوالرابعۃ مثلا بالقیاس الی
غیرہ کالصفۃ الثالثۃ والرابعۃ فقولہ ثان لبیان الحال الکثیر ومنہم من قال المراد
بالثانی ہو المتأخر مطلقا وفیہ ارتکاب عموم المجاز وہو خلاف الاصل وعلی القولین یصدق
التعریف علی المعطوف المتقدم علی المعطوف علیہ مثل علیک ورحمۃ اللہ السلام الا ان
یراد السبق والتأخر بحسب الرتبۃ **قولہ** بحیث یکون اعرابہ من جنس اعراب تابعہ مع
انہما متغایران شخصا بحسب القصد فلا یرد النقض بقراءۃ الکتاب جزءا جزءا لان اعرابہما
واحد بحسب القصد فلا یرد فی موضعین **قال** من جہۃ ای المقتضی للاعراب **قولہ** شخصیۃ
فلا یرد للفعول الثانی من باب علمت مثلا اذ جہۃ نصبہما متحدۃ نوعا لا شخصا **قولہ**
ناش من جہۃ واحدۃ وان کان لغیرہا مدخل فی ذلک وہو کونہ نعتا للفاعل **قولہ** لان المجئ
المنسوب الی الاحدان یا قترفیہ بانہ لازمات یکون المقتضی لاعراب زید فی جاءنی غلام زید

هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب الى زيد لا اليه
مطلقا اللهم الا ان يراد بالمعية فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله
ثم ان لفظة كل الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع
ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه
اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجئ قال يدل على معنى اى على حالة ثابتة فى متبوعه
سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءنى رجل حسن غلامه قوله
اى لا مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى فى متبوعه لا تفهم من نوع من انواع غير مقيد
عند الشارحين جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد
بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانه مقيد بزمان نسبة العامل الى صاحبها
وفيه انها غير داخلة فى التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى مما لا يرضى
الطبع السليم ومنهم من قال هو للصفة انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا
القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد
مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك
والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها وكون ذلك
مذكورا او لا دالا على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه
غير ضرورى قال وفائدته ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء الخ

وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير
وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة
والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بيّن بين الايضاح
والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة
واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولو لم يذكرها الحاقها بالمؤكدة وههنا بحث
وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت فليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان
قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا
لا يتشبث احد في ان المتكلم يقصد الكشف بالمجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب يجري
في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد لا
ان اعرابه يجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا والبيت سقف وجدران قوله
ولما كان غالب الخ حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي على ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف بنو تميم مررت برجل اسد تصفا واستضعف
برزيد اسد احلا وفي الفرق نظر قوله رد بقوله لا يخفى ان الكثرة اذا ذكر لا يصلح دلالة
كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا وغير الظاهر
ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الى متعدد والواحد الامرين فلعله جعل او
بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا
من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين قوله اذ كان وضعه

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في العدد مجاز ونحو مررت برجل ای رجل بناء على ان ای هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو مررت برجل ای رجل ای هذه تكون وصف النكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل ای انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل ای كان سواك هذل وحق الرجل ای كان من سواك باطل قال فيهذا الرجل يعني به جنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لو لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصفت لسائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقع مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقع بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفا اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل وهذا يجد الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء صاحر في الارض والسماء

اما قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا قال وبزيد هذا قال
الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي
المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالته هذا المعنى قوله لا المعرفة لا معرف بلام
لا بنية بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلوم
مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم في قوله في حكم النكرة
اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا
وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة في تاويل النكرة
كما قال الشيخ الرضي من ان غلام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن
ابوه زيدا قوله لان الدلالة على معنى في متبوعه قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة لان هو
ان المفرد اصل في الحال وجعل ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله
لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك
في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي

بمنزلة مقول عنه هذا القول كما يكون في الحال وللمفعول الثاني من باب علمت مثل وجاءت
الناس لخبر تقله **قوله** واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم تكن حالا للنفس الموصوف
ولا المتعلقة وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ **قال** ويوصف
بحال الموصوف الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله **قال** وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان
يكون له اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ما له ربط الى ما له تلك النسبة كقولك قام رجل
ضارب اباه زيد **قوله** يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة الحال باعتبار
نفسه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع
عدم استقلاله بالقيام به **قال** والتعريف والتنكير لجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقولهم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل
او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** والافراد والتثنية
والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج
فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج **قوله** او فعيل او غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل
بمن **قال** والثاني يتبعه في الخمسة الاول ثلثة منها ذكرها بقوله في الاعراب قيل ان الوصف
بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر وح يطابق
الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف الشيء بحال نفسه لا وذلك لان
نصبه على التشبيه بالمفعول محلا او الجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا محلا **قوله** لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه

لأن الالف في الواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف في الواو في الصفة فانهما علامتان
قطعا **قوله** وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال فان
دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى
الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك العنوان كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
كالاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف
المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل و
هذا قرينة واكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشرح الرضي **قوله** اي الموصوف
المعرفة لما اختص اصطلاحهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت ونكرة قد يكون
اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف
مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا على ذلك الا
ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان
قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او نقول
فان قوله من ثم في قوة قولك من اجله **قوله** لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود
الاصل منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا **قوله** ان اعرفها المضمر قال الشيخ الرضي
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلته

وضع اليه فانه كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة متحققة عند
الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين انما تعينه بالاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفة
في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول
المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه
واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر **قال**
الابتلاء اي في ذي اللام الآخر والموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين لبقي فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله في ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعروف
عند جمهور النحاة فلا يقع يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي
ونحوه دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون الموصوف فيه اعم من الموصوف
نعم يبقى لسند الى قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف الى ذي من
المضاف اليه في الشارحون فسروه بذي اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه
تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف
باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل **قوله** او انقص منه

ينبغي ان يدعى ان الاتصال لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت

المدعى **قوله** ان تلك الالة انسان بدليل الاشارة والمرور **قوله** بل رجل بقرينة

تنكيره لمهم الاشارة والصفة **قال** العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا القسم من

التابع بالامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون

مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة **قوله** اي قصد نسبته الخ

في صدقه على مثل البيت سقفه وجدرانه خفاء **قوله** بالنسبة الواقعة في الكلام اي في

الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان

اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد

قوله لانها غير مقصودة قبل المقصود متبوعها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع

بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب

اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا تجاوز في النسبة وان المذكور

بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين

والبيان فرعه **قوله** واجيب بان المراد اه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك

غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان في ثانيها انك توهم انك غالط بمثل هذا

نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت المبدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تذكرت

ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطية فيدخل بدل الغلط في حد العطف

لو لم يكن **قوله** لتوسط لفظا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه

مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المدركة على نحو واحد من انحاء الادراك اعنى الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصد اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نحو من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة فى كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نحو واحد وهو التردد والعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع **قوله** قبل تمام الحد اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله توسط حكم خارج عن التعريف والغرض من المثال اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم بينهما وثانيهما انه داخل فى التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما مر نظير ذلك فى تعريف الاعراب **قال** بتوسطه بينه كما ظهر بقوله فكان فى تجريده اقال واذا عطف اى اذا اريد العطف لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة **قوله** لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظ عورة بالنصب **قوله** واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب لا الاستحسان قلت يابى ذلك ما ذكره فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يكن العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمى لا اذا الرايت انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه

لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك مع غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى لكن يمكن استيناف معنى الجار والمجرور به بسبب الاستيناف في معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين **قوله** كما في الحروف اه يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة **قوله** مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها ان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لو يصح صرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة **قوله** وقوى الظاهر ولتقوى **قوله** كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني **قوله** او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي

من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا اريد بها تلك النكرات مختصة بحكم وضع كانت
نكرات قوله اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما او عمرو معطوفا على فاعل
زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عاملين واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله
فتعين الرفع الخ يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في
قوة الفعلية ليصير من قبيل عطف الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية
لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة
للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية
افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون
الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك
لان في ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان
المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع
المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان تقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف واقامة المضاف اليه ليقع الحكم على مناط
فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي
عامل واحد قوله فهذا اي هذا العطف وان كان الخ كأنه اشار به الى دفع ما قيل

وهذا المقام من ان الثانی فی قوله واذا عطف علی عاملین مختلفین لم یجز مناف
لما قدمه وان لفظة اذا وصیغة الماضی یقتضی التحقق فکیف یصح الحکم بعدم الجواز وان
الصواب ان یقول لم یجز العطف علی عاملین مختلفین وحاصل الدفع ان العطف بحسب
الظاهر محقق والتحقق بحسب الظاهر لاینافی الامتناع بحسب الحقیقة ولعل النکتة فی العدول
عن الصواب المبالغة فی الامتناع فکانه قال ان ذلک العطف وان کان ثابتا بحسب الظاهر لکنا
نحکم بامتناعه لقیام الدلیل الجلی وهو قیام حرف مقام عاملین ولک ان تقول ان المراد من
قوله واذا عطف واذا ارید العطف وح یندفع الاشکال المذکور ولکن یتجه علیه ان عدم
الجواز لا یبتنی علی تلک الارادة فانه ثابت علی تقدیر عدمها فلا فائدة فی التعلیق **قوله** لکنه
لم یجز عند الجمهور المفهوم من کلام الشیخ الرضی ان مذهب المتقدمین ومنهم الاخفش
ان العطف علی معمولی عاملین جائز الا فی الفصل بین العاطف والمجرور نحو ان زیدا فی
الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بین العاطف الذی هو کالجار وبین المجرور
وان مذهب سیبویه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فهم یجوزون اذا تقدم المجرور فی
المعطوف علیه وتاخر المنصوب او المرفوع ثم یأتی المعطوف علی ذلک الترتیب وان لم یکن علی
هذا الوجه لم یجز نحو زید فی الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل علی عدم الجواز بعدم استواء
آخر الکلام واوله لان الخبر فی اوله مؤخر وفی الثانی مقدم والمص استدل بان ذلک العطف
خلاف القیاس فیجب الاقتصار علی مورد السماع وهو الضابطة المذکورة انتهی حاصل کلامه
ومن هذا التفصیل ظهر ان فی کلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الی الفراء وذلک غیر صحیح لانه

لانه موافق لسیبویه فی عدم الجواز مطلقا الحاشیة لمولانا عبد الحکیم السیالکوتی رحمة الله تعالی علیه

وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس
كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة صنقوا عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاعدة
عن الضابطة **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه
لا يستثني **قوله** بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل
واحد **قال** للتاكيد جاء بالهمزة وبالواو عقيب العطف لان العاطف هو ثم والفاء قد
يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة **قوله** اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي
في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز عن الذات
المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء
وعن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان **قوله** يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة

مفهومة من جاء القوم كلهم كلاتك لو اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة مجموعهم قوله اى فى كونه منسوبًا اليه ولذا اطلق النسبة قوله وفى ذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ الا بالتكرير المعنوى فانه غير نافع اما قصد به دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغفلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس على الصورة الاولى قوله يذكر كل واجمع الخ قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل ايضا فوالالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجئ الا نصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثل اجمع وتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة فى التقدير على راى الخليل وبالنصب جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد به مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءنى القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب

حاشیہ مولانا عبد الحکیم السیالکوتی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ

كمية العدد قبل ذكر التاكيد ولا لم يكن تاكيداً بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال
ثلث **قوله** اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل الحيج الى منبه
وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصوداً ثنا فيهما **قوله**
وافادتهما توضيح متبوعهما اه وكذا ينبغي ان يقرر افادتهما الكشف والتوكيد مثل نفخة
واحدة ويمكن ان يقرر في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر
المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي
قال الم في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ
اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على
معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً
لا قصداً انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول عم فان اجمعون في قوله
جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمناً لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء
انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعاً معرفاً باللام المشار بها الى رجال
معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين
بالفعل في حالة واحدة خلافاً للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة **قال** وهو
لفظي ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها

ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع
دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي
ذلك ليس ببعيد **قوله** اي تكرير اللفظ الاول وما به تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى
بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون زيد الا
مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون
تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر غيره تورية الا ان يقصد
دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شئ واحد
مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين **قوله** او حكما بذكر المرادف واعترض عليه بان اكتع ونحوه
مرادف لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة
وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة
ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به
اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع
لها استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها **قوله** ويجري في الالفاظ
كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل
ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم

وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو ذلك
انت ضربت انت و في تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع
المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو
قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول و ثانيهما ان تقويه بوزن مع
اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى
وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف
غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نثبت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون
ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها ما ذكره
الشارح **قوله** ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء
واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم
انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي
قوله عن بعض العرب تقبيحها والاول ولى لكراهيتهم اجتماع تثنيتين حيث تؤكد
اتصالهما لفظا ومعنى **قال** باختلاف الضمير العائد في كله الى جميعه **قوله** والجمع غير جمع المذكر
السالم فانه لا يؤنث **قال** في جمع وجمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر
العاقل خلافا للاندلسي فانه جوزه اذا كان مكسرا **قوله** لا حاجة الى ذكر الافراد قيل زاد

بقوله ذو اجزاء وتعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الكل

مالم يلاحظ اجزائه يلاحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل احد واحد من افراده كالدرهم

السيف والدينار الصفر كالجاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد صح ان المحكوم عليه هو المجموع

كقولك ثبت به انسان وكل انسان اى مجموع حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي **قال** يصح

افتراقها حسا او حكما اى افتراق حسى او افتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بل الافتراق

الحكمي حتى لو كان ذو الاجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده

بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ

الرضي قد يكون لشيء اجزاء لم يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع

الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع

الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد **قال** بخلاف جاء زيد كله القياس عليه

يقتضي ان لا يصح لتخصيص الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع

قال واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد في ذلك غير كلا فترتيبه

ترتيب المتن لكن بناء على تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه

المصنف قال الشيخ الرضي واما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف

اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من

الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على الجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق

اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع

فى الصحيح على النحوية فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قبيل جوك كتح ابو تمام قال بالنسبة
الى المتبوع فيانه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوق قال ونظر فى النسبة فى حال من
المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه توطية هذا غير ظاهر فى بدل الغلط
قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا
انتهاء اولا فدخل فيه يا زيد يا زيدان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه فى بحث
التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان
المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا فى اخراجه المعطوف ببل الى قوله
ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا آه قلت قد وقع فى كلام
جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح
القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم
فلابد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد
الكائن فى قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسبب
القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قال وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغى
ان يحمل كلام الشرح على هذا قوله فالاضافة فى الاخيرين اعترض عليه بان هذه
الاضافة لامية والاضافة فى الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين

على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
ان يقرء لو قرئ فى الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه
ذلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام وفرق بين من المذكور والمقدر
النائب منابه المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بدل الا ارى عطف البيان الا بدل الكل
كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت بالاسناد الى الثانى
وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت
اكرمت زيدا اخاك فكانك تقصد بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه
من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل
اشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه لان الملابس مفهوم
معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلابد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج
ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اى لو لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه
فان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال و
كذا المثال الاخير قال بعضهم ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقى وبالنسيان او سبق
اللسان قال الشيخ الرضى الاخيران لا يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع به النسيان
فى كلام فحقه الاضراب ببل قال بعضهم لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى عليه

بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قال واذا كان البدل يجوزان يكون
نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلا تتضمن معرفة قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على
اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل
ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون
المقصود انقص عن المقصود انه جعل هذا وجها للتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف
بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به قال ومضمر نحو الزيدان
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدين وفي اخوتك والنحاة يوردون
في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في
مثل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان
ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما انه تأكيد في قولك يا زيد يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم
والمخاطب اه قيل لانه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان
لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كونهما واحدا فلا يفيد زيادة
على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب
الذات قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله واذ اني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پای

قوله ان كان فجرا اى كذب بيمين فاجر قوله ان جعلناه بمعنى المصير او ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى لانه لما جاز ان يكون المبنى الماخوذ فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف المبنى بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه مجاز فى غيره فلو اريد به وجه لا مفهوم كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهو كاف فى البناء كما يشهد عليه تفصيل موجب البناء قوله ولقد فصل يعنى انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كالاضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يرادبها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لانه تضمنها لواو العطف وهى لا حقيقى قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافى التعريف ان قيل فى اى شئ يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب جملة باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى

دون الانواع لعدم اختلاف آثارها قوله ای القاب المبنی من حیث حرکات اواخره وسکونه
او القاب البناء المفهوم من المبنی من حیث علامته یعنی القاب حرکات اواخره وسکونها او القاب
علامة البناء التی هی حرکات وسکون الضم والفتح والکسر وانما خص بالحرکات لان المبنی قد یکون
مع الالف والیاء نحو یا زیدان ولا رجلین ثم لا یطلق علیهما الضم والفتح حقیقة وقد وقع
ذلک الاطلاق فی کلام المتقدمین مجازا قال الشیخ الرضی وعندی ان اطلاق الرفع
والنصب والجر علی الحرکات الاعرابیة حقیقة وعلی الحروف الاعرابیة مجاز تسمیة للنائب باسم
المنوب قال ضم وفتح وکسر ووقف سمی الضم ضما لحصوله بضم الشفتین وفی الفتح فتحا لانفتاح
الفم فی التلفظ به والکسر لانکسار الشفة السفلی فی التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس
عن الجری قوله وبالعکس یعنی یطلقون الرفع والنصب والجر علی الحرکات البنائیة قوله
والمراد ان الحرکات ای دفع لما قیل من ان کلامه یدل علی اختصاص الضم والفتح والکسر بالمبنی
ولعله فهم ذلک الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشیء مختص به فدفعه بما ذکره والحاصل ان
معناه ان تلک الامور القاب الحرکات المبنی لا بخصوصها قوله لانهم کثیرا ما یطلقونها
علی الحرکات الاعرابیة ویطلقون السکون علی الجزم بحذف الحرکة قوله حیث قال الا ضمة
نفعا قلیلا فیه للفرق بین ما معه التاء وما لیست معه قال فی الکنایات الاولی ان یقول
وبعض الکنایات لان بعضها معرب کفلان وفلانة قال والاصوات قیل انما لیست
اسماء لانها لیست موضوعة لکنها جاریة مجری الاسماء المبنیة فی البناء فلهذا عدها
منها قال المضمر قدمه علی سائر المبنیات اذ لیس فی شیء منها اعراب ولا نزاع

في بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس على ان بنائه احتياج الى الحضور او تقدم مكنى عنه
قال او وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه
ان انا ومثل اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث
انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما فهم
تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان انا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار
تلك اللواحق موضوع للمذكور ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق
لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب
فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب ولكنه يخرجان
عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب
موضوعان للمفهوم وتقييد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
قس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله او وضع للمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية
وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد
بالصيغة الهيأة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة
مع النون قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة

للغائب يعني ليس كلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب وفي هذا تقول
يا تيم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز
يا تيم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم **قوله** ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية تخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله
تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم
وكذا فلابد منه لاخراجه **قوله** اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره
يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى وحكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته
جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وفي بيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول
لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني
وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل ح ليس الا في جعل العهد في
حكم الذكر واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى التمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي
بعده احتيج الى التمحل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه
يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **قوله** اما مفهوم من لفظ
بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب
السياق والاول اظهر **قوله** كقوله تع هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب

توارت بالحجاب اذ الغشى يدل على توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم من السياق
والظاهر انه ليس كذلك لانه المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى
القدر ان يقال من حيث اللفظ قوله ومن سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه
الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى في قوله تعالى انا انزلناه في
ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا
واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قال فالمنفصل القائم
للتفسير قال المستقل بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر
مع اعرابه لاختصاصه قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف
والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح
قال الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن
ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة
المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت
فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغ يستلزم اختلاف الضمير
ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قال الى ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم
لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت
وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى حينئذ للاسقاط فيدخل ضربن

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمة الله تعالى عليه

قوله وابتدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب
الترقي قوله انا نحن فتبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن
نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير
في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء
ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياه ولحوا
ضمائر عند الكوفيين واياه عماد قوله لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة
لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا للغائب حكم المخاطب وذلك مبني على
تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل نحو هو وهي
قال خاصة قيل حال من ضمير يستتر وانث باعتبار اللفظ او مصدر كالكاذبة منصوب بمقدر
اي تخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها الاختصار اي المنظور في
هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها فلا يحتاج الى
اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن
نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا
فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد
مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا
قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا
عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم

المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من

اي مقولة هو قال المتكلم صفة للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا

مطلقا وانظر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قال

وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ

المنفصل كلا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او

حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان

فاعله جزء الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر قال لا لتعذر المتصل اللام

للوقت او الاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء

الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء

الاخير قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا

ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع

ثاني بابي علمت واعطيت اذ كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول

اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى

قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع

الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد

الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام

بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجري

أن يكون نعتا أو حالا أو صلة أو خبرا قوله اقتصارا على ما هو الأصل مع ظهور أن الحكم
لا يختلف في أن ما ضربك إلا أنا وكذا إنما ضربك أنا قوله ولكنه تأكيد لازم لا فاعل هذا
هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال إذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الإفراد
وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه هو التأنيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير
صفة أو فعلا وإن اتفقا فيما ذكر فإن اتفقا في الغيبة أيضا فاللبس حاصل سواء كان المسند
فعلا أو صفة والضمير لا يرفع اللبس وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في
جميع الأفعال إلا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين فإن اللبس
حاصل هنا ويرتفع بالتأكيد وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع
بالتأكيد فلما رفع الإتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الباب في الجميع سواء كان
هناك لبس أو لا وسواء رفع اللبس أو لا وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره
أصلا لأن رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فإن قلت ضمير المفعول في أنا زيد ضاربه يرفع
اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس كان مما يجوز حذفه
فيقع الالتباس على تقدير حذفه فأتي لمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه قال وإذا اجتمع
ضميران ولم يكن ما تعذر فيه الاتصال قوله احترازا عما إذا تساويا قال سيبويه إن كان
غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال أكثر وإن لم يكونا غائبين

لم يجز الاتصال و اجاز المبرد قياسا على الغائب **قوله** للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه
لانه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول
من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ و وجوب
الانفصال باعتبار التساعد في اللفظ **قوله** فيلزم انفصاله ولان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف في نفسه من كونه متعلقا بما هو اذن **قوله** وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انه هو
شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف في غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة
قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال **قوله** باعتبار عدم الاعتداد او بسبب
ان لا تقتضية في التعلق بما هو اشرف منه و صيرته من جملته بالاتصال **قوله** وان شئت
اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب
اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني تصل بضمير
الفاعل وفي مفعول باب علمت ليحكم المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال **قوله** لانه كان في
الاصل الخ ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجوب
الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى في الناسخ عكس وذلك
لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان
الماضي **قوله** لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف ومرفوعا
بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال **قوله** لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج
كما قيل وذلك لان المراد بتلوه لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل و يعني بقوله من اوله

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمة الله تعالى عليه

الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه انما لم يقل لولانت
وعسيت الى اخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران فى
لولاك وعساك اعتبرهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام اى
مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان
لدن يجر ما بعدها بالاضافة واذا اوليتها غدوة تنصبها قال الشيخ الرضى وفيه نظر لان الجار
اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقدر متعلقه جوابا بمعنى لولاك
لهلكت انتفى هلاكى بوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزم تغير اثنى عشر ضميرا
قوله وسيبويه فى نفسه ويرجحان التغيير فى الحد قوله لتقاربهما فى المعنى لان معناهما
الاطماع والاشفاق فيراعى جانبى لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة
والغالب فيما ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال ونون الوقاية ويسمى
ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن
الكسر قوله اى ياء المتكلم اذ لم يتعهد غيره قوله لتقى اه اى لتحفظ عما هو اخت الجر وهو
كسرة فى اخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك كانهم لما منعوا الفعل الجر
وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيما هو اخت لبوبه
اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون فى بعض الاحوال علامة وفى ذلك مبالغة فى الفرار والتبعيد
عن الجر ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما فى عصا وقاضى
وتركها فى نحو عسى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعنى لان اضافته من باب

اضافة السبب الى المسبب وفى الكشف ان تقول الرضى انه من باب رجل سوء قال عريا عن نون الاعراب

سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن مع احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب

مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى انه لا معنى لها

قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة

قال وانت خطيب عالم قال مع النون ظرف لغو لمخير قوله يعنى ان كان اه هذا التفسير منه

على ان حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله

واخواتها عام يشمل ليت ولعل وكان حكمها مع الياء فى المشهور رجحان النون وكذلك ان تحمل

التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم يختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما

فيما بعد وتقول فى لدن انه تبع الجرمى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت

قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر فى غير التثنية اما فى التثنية فوجهه ان الكسرة

المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانما اطرد الباب قوله وعلى السكون فى لدن قال

الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال فى لدا بالضم

لدى وفى الكاف الجارة لكن لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى

الافعال المبنية على السكون والفتح والضم تقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم

ان التحرز عن اختلال الجر فى المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث

ان حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح

بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع النونين

قوله كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا
قال ثم يختار في ليت المشهور فيه ان النون لا تزاد الا لضرورة الشعر قال في توسطه بين المبتدأ
والخبر الظاهر ان يقول في تقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد
وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فاصل قال قبل العوامل
وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله
يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب بانه فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
وذلك جائز عند المصوبات فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية
وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في
شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى
الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف
بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه قال صيغة
مرفوع انما قال للفصل لانه في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف فانما اختير لفظ المرفوع
لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطابق للمبتدأ اي للتشاكل وقد يجعل مطابقا
للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوع انما هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند
البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله
وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله ليعلم

فصلا معترضا بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على
التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع
الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال النحاة قيل يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون
الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لنفي الالتباس في المبتدأ والخبر اذا
كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم
في معنى زيد نفس القائم ولذا كان تاكيدا لزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد
والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف
القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى
انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع
والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما عرفت ليس بشيء لان ذلك
بالحقيقة احتمال آخر لا ينتج مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق
بقوله لا اي لا موضع له مستقرا وظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله
تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل التوكيد قال
ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه
ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد اه هذا وجه جيد
قال ضمير غائب لان المراد به الشان في القصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة

بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان في ذلك اعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والظاهر ان فى ليس ضمير الشان والقصة متوهما لا وضعت لعقل ضمير غائب نعم قولى يفسر صفته قوله بان كان مبتدأ وبان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لابد له من قرينة وجاز ان يقوم قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف واما على الحذف فلكرفع الجزأين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو اسمها او خبرها محذوف وفي التقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما ه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقدم ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها لمفرد لكلا المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هو تخييل امتداد

واصل بين التخيل وما يصير غاية لذلك الالتفات اذ هى لا تكون الا الى محسوس مشاهد قوله
فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة
لان المعرف ليس ما فيه من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة بل ذلك المركب الاضافى
معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس
تعريف الشئ بنفسه كما يتوهم لان المنحى والمعرف جزؤه بل قيده ولهذا يكون كذلك لو كان نفسه
ملحوظا فيه قوله محمول على التجوز تنزيلا لمنزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه
قال وهو فى المذكر لما لم يصح حمل ذا على هى لعوده الى الجمع احتاج الى توجيهه بعض المحشين
تارة بان قوله هى مبتدأ محذوف الخبر اى هى خمسة الجملة التى بعده مبنية والاولى ان يقدر
اى وهى فيما نذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهى ذا واخواته وقوله للمذكر خبر
مبتدأ محذوف اى هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو
قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها
للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اى هى منها ذا للمذكر
ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سوق الكلام ليس على نسق ثم قال قوله للمثنى ذان من باب
حذف الموصول اى الذى للمثنى ذان فيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين
لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا
الباب اى ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن و
الطف قوله والعامل فى الحال الخ فيه ان قوله ذا جزء الخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف

مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی

وجدان وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم اذ يمكن ان يقال قدم
لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية
وقيل ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف
اى انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد تنوب عن علامة التانيث نحو
تضربين قوله والياء هاء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله
بوصل الياء بها لحصول الاشباع والجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاتها لم يرد التثنية
المتعارفة لان المفرد لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب
بالياء لان هذا حال الالف المجهول الاصل قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى
اعتبار الاصل اولا ويلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم
من انها جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك
بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع
الظاهر موقعها فيلزم ضمير فصل ولا تقع ما يمتنع وقوع الظاهر فيه مع انه اسم فلا اول ان يقال
لان معناها غير مستقل بالمفهوم الا ترى انك تقول في ترجمة ذا اين ست وفي ترجمة ذلك آنست
قال وهي الحرف يذكر ويؤنث واعتبر ههنا التذكير بقرينة تذكير اسم العدد اعنى خمسة قوله اى حروف
الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ
الرضى يكون الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور
لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا

فلما اتصلت الكاف وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا آخر من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام قوله والمراد اي المص كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان الاستعمال كان في مقام الاخير بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال تلك اشارة الى الاستعمال فانه لو قال في ذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قال في تلك انه ملك كان المخالفة بين ذا واخواته في البعد كنفي بيت قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح له اعاذ ليس فيها ذكر زيادة كان كما في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة اي تخصيصا ذكرت التاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله تم هنا الحال ولا يتيسر الملقاي آج وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم الخ قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن معنى المراد قوله لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال فلك لان الافعال الناقصة كلها كذلك قوله والمراد بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وهذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص فانه لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا المحشي قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة

حـ وليس بشيء لان المعرفة لا توصف بالجملة كذا في الرضي ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

معناها اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير لكان اخصر وفي ضم لكن سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان ان الاسم المصطلح عليه لذلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل فخارج عن التعريف وفي ان ذلك القصد مما لا تعلق له من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا لا انه لا يقال بجوازات يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو اولى مما من الجمل بصدد فانه لا يحتاج الى العائد لانا نقول هو خارج عن التعريف بذكر انه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول اه لقائل ان يقول يجاب بذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقم فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذلا يجوز لا لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذ فسر العلم بعد ذلك كان يقم مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العلم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيأة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بالعلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا له ولا لزوم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس بخفي الا من الصلة العرفية ولا بد لهيئته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم

قوله بان يقع الصلة او فيها الخ قال وصلتها اى صلة ما لا يتم به جعل الضمير لما لا للاعم الصلة

بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه

المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور

الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة

هي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول

بان قوله وصلته الا في اللام اسم فاعل ومفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير لا نراد انه

يجي الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة لتشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما

حرفية كما زعم بعضهم فعود الضمير اليه اولى القول بان الضمير راجع الى موصوفه مقدر بعيد قوله

جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلة مصدرة بالا لانه لا يقدر

بالفعل لا مع مصدر ان وهو مع ما بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قال وهي اي

الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة ولو

المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله الذي عند البصرية بدخول اللام

عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفتها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة

ولما كانت من وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى

صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي وتثنيتهما اللذان قال واللذان

واللتان قد يشدد النون فيهما ليكون عوضا من الياء في المفرد قال والذين كاللذين

الجمع للمذكر من اولي العلم والذون في الرفع هذيلية وقد حذف النون من الذين

تخفيفا ومن الذين ايضا قال او اى مضافا الى مفرد ظاهرة كانت او مقدرة قوله يعنى لكن
وذو عندنا اى قوله يعنى التى قوله المنسوب الى بنى طى قلبت فى التثنية احدى اليائين الفا
والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع الياءات قال وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع
اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط
كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين اذا لم يكن ذا ملغى كما فى قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله اى من
الذى فان ذا زائدة او بمعنى موصول قال والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه
لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز
حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
المحذوف بالباقى فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا
جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان
يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة تقديرا
او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول وموصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى
مررت او بزيد الذى مررت ثم مذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف
حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه ومذهب سيبويه
والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان فى صلة اى

جاز الحذف بالشرط الاخر وان لم يكن في صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض
ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى
حاصل كلام المحشي قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء
قلنا قد عرفت مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وفي
كون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في
صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول
فنقول فيه ان العائد المجرورات كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول
المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح حذفه
بخلاف المفعول فانه على الاطلاق يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد مر ان حذف للاستطالة
والا لا يمكن في حذف الصلة من حيث انه عائد ويجري هذا الجواب في المجرور ايضا قوله تمرين اي تعلم
او تجربة فالتمرين التمكين مع التدريب قوله وتنكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعنى ان الحال والتمييز
لا يخبر عنهما الذي تنكيرهما وبمعنى ان المجرور نحو كافي التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين
قوله لان الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر والا فالمخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا
اخبرت عن زيد ولهذا اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر
لان شان المخبر عنه ان يكون مفرغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفرغ عنها دون الموصول
قوله اي وقعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية

مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر قال فجعلت الخ لان المطلوب ان يصف الموصول بالصفة التي
كان المدلول المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الا ما لم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه
لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه هو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرت الخبر لانه خبر موقعه
الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة اذ قلت اسم الفاعل والمفعول الذي يكونان مع مرفوعهما
جملة اسمية نحو الضارب الزيدان في ما مضروب البكران فلم يصح الاخبار فيهما قلت كان هذا في
الحرفين يمتنعان من وقوعهما صلة اللام قال وضمير الشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل
مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا الالفاظ التاكيد
في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير القائم مقامه ويجب ان يكون الضمير
مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه
فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم
فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال
والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضي كان في
المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل لها بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات
كما بين ما وافق اسماء الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق وقطام
الموافقة لباب نزال في الصيغة لا في الحقيقة ورعاية المناسبة اللفظية لكن القياس يقتضي ان
يجعل لها بابا براسها قوله الا الحرفية لا نذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيء في بحثه
قوله فانما الكافة او مثلا قال والاستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار

ويجذف الف ما الاستفهامية غالبا عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو ماذا اشتغل **قوله** نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر اي قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه نحو ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة كما في خذ من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا ان تكون نكرة بمعنى تمييز وتقييد في جملة **قوله** اذ جعل صفة الامر لان اللام فيه للعهد الذهني **قال** وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة **قال** وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم فائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا يعرف من عظمته واضرب ضربا ما اي ضربا ما نحو ولا غير معين **قوله** فان كلمة من لا تجيء تامة كالصفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدا نحو قوله ولا ترون من عدد اي لا ترون عددا وهي عند البصرية موصوفة اي انسانا معدودا قال الشيخ الرضي علم ان من في وجوهها لذي العلم ولا يقع لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم الضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العلم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سوال عن صفته

والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت اوغيرة في المجهول ماهيتها وحقيقتها فاذا قيل ما
الحقيقة الشيء وماهيته وهو منسوب الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف
ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة
موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم
الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذ واذا لانهما مضافات الى الجملة و
لا بد فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن
لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف
الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو
غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فلابد ان يكون مقدرا لم يعرب
كما في النداء وان كان مقدرا لم يعرب قال الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها
فعلية فلا شيء اقوى منها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب

وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب ولجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا

قوله فمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم اتفاق على انها موصولة مبنية فان

الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه الاستفهامية معربة مرفوعة على الابتداء واشد خبره

والجملة صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة يقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة

معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون

النزع واقعا على من كل شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل

ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل فى ليس بشئ لان مفعوله

ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر

ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغى ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة

الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغى ان يبنى مع قطعها عن

الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واى

اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة

امر قياسى وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى قال وماذا صنعت

قال الشيخ الرضى لا تجئ موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين

والاولى فى ماذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذى

اى الذى هو وهو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة

لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون ذا زائدة وان تكون اسم الاشارة كما فى قوله تعالى

من هذا الذی فان هاء التنبیه یدخل علی اسم الاشارة قال الجمہ ما الذا الجملة صفة لقوله وجهان او استینافیة قوله علی ان یکون ذا بمعنی الذی قال الشیخ الرضی لقائل ان یمنع مجیٔ ذا موصولة ویحکم فی نحو ماذا صنعت بزیادة ما ان تغلب فی الجواب ورفع البدل عما یدل علی ان الجملة اسمیة قلنا لجاز ان یکون ما مبتدأ وذا مزیدة والفعل خبرا بتقدیر العائد وفیه ان حذف الضمیر من خبر المبتدأ قلیل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان مرادهما ولعل ویؤیده ما نقلنا من الشیخ الرضی من ان ذا موصولة او زائدة قال وجواب نصب هذا اذا کان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضمیره او متعلقه اما اذا لم یکن کذلک نحو ماذا عرض وماذا علیهم وماذا اجل طهر فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما کان بمعنی الامر والماضی قیل کان هذا یحتمل ان تکون ناقصة علی اصلها وتامة وبمعنی صار وزائدة ولما کانت اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کان حقها ان لا یکون لها محل من الاعراب کالامر والماضی وقیل انها مصادر وفیه انها تستدعی تقدیر فعل قبلها فلا تکون اسماء الافعال وفیه ان القائل بذلک لا یقول انها اسماء افعال بل یقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سمیت اسماء الافعال قصر المسافة ولکن فیه انا لا وجدنا انها الا ان یقال ان بعضها مبنی لکونها فی الاصل اصوات کصه ومه وحمل الباقی علیها طرداً للباب وقیل مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفیه ان معنی الفعل ینافی الابتداء وفیه ان هذا القسم من المبتدأ لکونه مسند الا انا فیه معنی الفعل وفیه ان الفعل لو لم ینافی الابتداء لصح ان یقع کل فعل المبتدأ وفیه ان ذلک امر اصطلاحی او اتفاقی

هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلابد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخر الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان تقول اقام زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قال مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويد اخ زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال ما هو بمعنى الامر وهو مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى الاصلين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة بعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء ولكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان

تامها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوح التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسور التاء فجمع مفتوح التاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء ومضموم التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصوفا بعده كما انه جعل دليل الوقف عليه في ذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان الجملة كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله لذا العربي القح قال قدس سره في الحاشية اي الخالص قوله بحسب الوضع وان كان طاريا قوله مثل الضارب امس قال بل امس في الماضي كما لا يخفى قوله المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق اصح من تقدير الكائن قوله اي قيسوا وذو قياس قوله على انه لو يأت اي على اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعب الصبيان قال الكبير قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا اصاحبها ضمير قوله مبني قال معرفة اي علم جنس كسبحان قال كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان ههنا تجيع

اوزان فعال اما وصفة ومصدرًا او علمًا مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة ومنا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة **قال** وصفة لمؤنث لا يجئ فى المذكر وجميعها يستعمل من غير موصوف يستعمل لها لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له فهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما لجنس نحو حياذ للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا او الضرب الثانى ما بقى على صفتها نحو قطاط اى قاطعة كافية **قوله** واما علما انما اعتبر ذلك لان الزنة فيه كافية ولا لزم ونحوها سلام كلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت العلمى وثبوت فاستعمالهما على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما منيين كما فى منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم المصادر والصفات بنى لمشابهة الفعال الامرى وزنا ومبالغة اذ فى الكل مبالغة **قال** علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما فى باب التنازع **قوله** لمشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر فى اخته ولا يجرى فيه ما يجرى فيها فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل ومنقول عن المعنى الوصفى فان كان منقولا اعتبر معناه الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره **قوله** الا كثرين اى او ان وجه البناء فى ذى الراء قصد الامالة له اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهى لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر ه تمت

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين وبعد فقد تم [illegible] الحاشية للملا عبد الحكيم على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى يوم [illegible] فى المطبع المجتبائى الواقع فى بلدة دهلى فى [illegible] من هجرة خير الانام عليه وعلى آله الف الف صلوة والسلام فقط

عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله

بسم اللہ الرحمن الرحیم

قولہ ای المرکبات المعدودۃ الخ ای فیما سبق بقولہ وہی المضمرات والموصولات واسماء الاشارۃ الخ بناء علی ان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ
عین الاولی واللام فی السابق للاستغراق بقرینۃ تقیید الظروف بالبعض فیکون المعنی جمیع المرکبات المعدودۃ من المبنیات ثم ان المص رح ذکر المحدود
فی قولہ المضمر ما وضع آہ وفی قولہ الموصول ما لا یتم آہ مفردا رعایۃ لما ہو الاصل المقصود فی التحدید وذکر فیما عداہا جمعا رعایۃ لتطابق التفصیل مع الاجمال
مع وضوح ان المقصود تحدید القدر المشترک لمعلومیۃ من ذکر صیغۃ الجمع وکذا ذکر لفظۃ کل فی بعضہا للاشارۃ الی الطرد وترک فی بعضہا رعایۃ لما ہو الاصل
ولما ذکر الش توجیہ صیغۃ الجمع ولفظۃ کل فی شرح قولہ التوابع کل ثان ترکہ ہہنا والمراد بقولہ المعدودۃ من المبنیات بشرط تضمنہا الحرف بقرینۃ قولہ فان
تضمن الثانی آہ فلا یرد ان جمیع المرکبات لا یصح عدہا من المبنیات لان منہا معربات کفلان وفلانۃ بالاتفاق ومنہا معربات فی الاصح واما قال الشیخ الرضی
من ان قولہ اسم لا حاجۃ الیہ لان الکلام فی اقسام الاسم ولذا ترک فی غیرہا فیما قبلہا فلان تصریح ما علم ضمنا من المقام لائق لانہ لا حاجۃ الیہ نعم لا بد
لاختیارہ التصریح ہہنا والاکتفاء بالقرینۃ فیما عداہا من نکتۃ وہی انہ لما کان فی اسمیتہا شبہۃ لکونہا مرکبات من الکلمتین والاسم قسم الکلمۃ صرح
باسمیتہا ولذا عطف الشارح قولہ وجعلہا کلمۃ واحدۃ علی قولہ ترکیب کلمتین فاندفع الشکوک التی عرضت للناظرین قولہ اسمین او فعلین الموجود من
ہذہ الاقسام ہو المرکب من اسمین کبعلبک ومن فعل واسم کبخت نصر قولہ نسبۃ اصلا لانہا نکرۃ فی سیاق النفی فتعم قولہ لا فی الحال ای فی حال الترکیب
قولہ لا یخرج مثل سیبویہ فانہ من المرکبات المبنیۃ للترکیب قولہ لیخرج مثل عبد اللہ آہ فانہما لیسا مبنیین للترکیب اما الاول فظ واما الثانی
فلانہ قبل النقل جملۃ فلیس بمعرب ومبنی وبعد النقل محکی علی ما کان علیہ قولہ مثل عبد اللہ آہ ای ما ہو مشتمل علی النسبۃ حال الترکیب بان اضیف کلمۃ
الی الاخری او وصفت بہا وجعلتا کلمۃ واحدۃ وما ہو مشتمل علیہا قبل الترکیب کالمرکبات التامۃ الناقصۃ المنقولۃ عن معانیہا الی الاسمیۃ قولہ قبل العلمیۃ
اما حال الترکیب وقبل الترکیب قولہ من افراد المحدود آہ لکونہ مبنیا للترکیب قولہ قبل الترکیب الصواب حال الترکیب لانہ لم یستعمل فی کلامہم
خمسۃ عشر بالعطف اعلم ان المصنف رح قال فی بیان قولہ لیس بینہما نسبۃ ای لیس بینہما نسبۃ قبل العلمیۃ وانما قلت ذلک لیخرج المضاف والمضاف الیہ
مع الجمل المسماۃ بہا لان بین جزایہا نسبۃ قبل العلمیۃ ولیسا مبنیین بعد التسمیۃ بہا فاعترض الشیخ الرضی علیہ بانہ قد خرج عن ہذا الحد بعض المحدود
لان المرکب المقدر فیہ حرف عطف نحو خمسۃ عشر او حرف جر نحو بیت بیت بین جزایہ نسبۃ ما وہی نسبۃ العطف وغیرہ فلا یدخل فی ہذا الحد الا مرکب
قبل العلمیۃ والشارح بدل لفظ قبل العلمیۃ بلفظ قبل الترکیب فوقع فیما وقع والجواب عما ذکرہ الرضی ان المراد بقولہ قبل العلمیۃ قبل الاسمیۃ فکما
وارادۃ العام بناء علی کثرۃ العلمیۃ فی المرکبات قولہ صعب من خرط القتاد لان النکرۃ الواقعۃ فی سیاق النفی صریحۃ فی الاستغراق فارادۃ بعض
الافراد دون البعض من غیر قرینۃ ترجیح بلا مرجح وفیہ تعریض للفاضل الہندی حیث عین النسبۃ فقال لیس بینہما نسبۃ اسناد ولا اضافۃ ولا عمل ولا افادۃ یعنی
فیخرج مثل تأبط شرا وعبد اللہ وزید والنجم اعلاما قولہ والاحسن ان یقال آہ ای الاحسن ان یفسر النسبۃ بحیث لا یدخل فیہا نحو النسبۃ لا تعیینہا
وتخصیصہا بان یقال او نسبۃ مفہومۃ آہ کما ہو المتبادر اذ لیس المقصود ان لا یکون بین الکلمتین نسبۃ فی الواقع بل فی اللفظ وحاصلہ ان ظاہر ترکیب خمسۃ عشر
ترکیب مزجی کبعلبک لا یفہم منہ النسبۃ لکنہ اذا لوحظ ان معناہ مجموع العددین یفہم منہ ان الواو مقدرۃ والاصل خمسۃ وعشر بخلاف بعلبک

قوله او غيره نحو بيت بيت اي لبيتا والى بيت قوله لوقوع آخره في وسط الكلمة اي بعد التركيب قوله فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين
قوله يعني اخوات حادي عشر آه ترجيح الوجه الاول في افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر لخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة
ان كان افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اي من نوع واحد يعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني لغير حرف العطف تعميما
للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في جزء لان التعميم
في الحكم اعني البناء والذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه آه خلاصته ان تضمن الحرف
اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار ما حذفه قوله لانسحب حروفهما جميعا لزيادتها على ثلثة قوله او في اخذ بعض الحروف نحو ثالث عشر مثلا في ثلثة عشر فالثالث
قوله على هذا القياس آه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون قوله لا فرق بينهما آه يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول
من العدد والتضمن بحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح بحرف العطف في احدهما والتقدير في الآخر فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف
العطف الذي كان في الاصل ليس فيه العطف على الحادي وفيه تعريض للشيخ الرضي حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف
على الحادي في اللفظ لكونه قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذف الواو
المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك انما كان حذف النون موجبا للشبه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع
لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قال والاعراب الثاني وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف
وهو ضعيف قوله مع منع صرفه آه هذا القيد مستفاد من قوله في الافصح قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر ابقاؤه
على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه بالصرف على قلة تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قال وبني الاول على الفتح
ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل
ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولا لبعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا آه ولم يصطلحوا في الظروف كذلك لان
بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة والى اذا قوله ويتعذر تعريفه لعدم وجود قدر مشترك يخصصه قوله موضوعة وضع الحرف اعني
الثنائي فان اقل بناء الاسم الثلاثي فعلة بنائه مشابهته للمبني الاصل في البناء قوله وحمل الخبرية عليها للمشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه
مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتنكير ولذا لم يقيد بشيء منهما في المعنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما
وتمييزها واجب النصب لا يجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها فيقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه
قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري مجرى كم فينتصب ما بعده على التمييز قوله او غيره مجرور معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت كما جاء
في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا وما قيل انه مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت كيت
وايضا في القاموس كيت وكيت درهم بكسر آخرها اي كذا وكذا درهم انتهى ففي الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت نحو ما في القاموس
يدل على ان كيت وكيت تجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس قال وكيت وذيت بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلها كية وذية حذف لام الكلمة وعوض منها التاء
وكذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت كيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لا يستحق
اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق مع العامل والجملة من حيث هي لا تركيب له مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة لمبني
الاصل ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة في البناء قوله ولم يجز خلوه عنهما اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما قوله رجح البناء آه ولانه لما تعارض
سبب الاعراب هو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب هو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء
فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحلي العارضي فلا يعتبر
مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب البناء قوله ومن الكنايات كاين ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون
للتكثير غالبا نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون وقد يجيء للاستفهام نحو قول ابي بن كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال
ثلثا وسبعين قوله منحطة عن اخواتها لكونها في الاصل سماعيا منونا قال فكم الاستفهامية اي كم الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد معدود فالاستفهامية
العدد مبهما عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلهذا احتيج

الى التمييز ولا يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز في مميزه الجر اليه قصدا الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل آه لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور اوساطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل تابعا له قوله لان العدد الكثير اي المائة والالف قوله ابني الصواب اسقاطها قوله لكن جوز الزمخشري رد لما قال الشيخ الرضي جوابه ان كلامه في مميز متصل بكم واما اذا فصل بينهما بفصل متعدد فلا اشتباه بمن حاجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الرضي قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل قوله على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لا ان لا استكثاره خارجا ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار المضروب فلذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال لكذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم قوله لكان اوفق آه يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال كم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا تاويلهما بالمذكر كالنوعين واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما ولا تحقق للتذكير والتانيث الا في الاسماء او اقصد مدلولهما فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما وفعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية وقد يجيء معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى كلامه فجعل كلا من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد قوله وهاكم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى قوله اي كل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للتثنية كما في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها قوله ما دخل عليه فيه كم نحو ما انت سائل عكم رجلا انت ضارب قال فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره وفي الرضي هذا منتقض بقولك كم جارك فان جار فعل مشتغل عن كم بضميره ولان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير ليفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا من العمل فيه لان قولنا مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام وكم جارك لان الاشتغال بالضمير مانع من العمل وان كان التقديم ايضا مانعا فاحتيج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا من العمل فيه وههنا ليس كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معمولا لا الى اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز فلا يدفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله والاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به قوله وانما جعلناه آه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا فانه ظاهر وانه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضي قوله مثل قولك كم رجلا ضربته آه فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه قوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع للمضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي لا الكل واحدا لانه خص منه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله اسماء الاستفهام والشرط حزازة ان المراد اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهم قوله لان كل واحد منها فان من وما يتاتى فيه الوجوه الثلثة سوى لا يتاتى فيها الرفع على الخبرية واي يتاتى فيه الوجوه الاربعة واين وانى ومتى واذا وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يتاتى فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح رح قوله فيها الرفع على الخبرية اي بالظرفية كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافي ما في الرضي من تاتي الرفع فيها على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو المرفوع على الابتدائية قوله رفعه بالابتداء او الخبر

جملة قد حلبت على عشاري **قوله** نصبه على الظرفية آه او بان يكون ظرفا لحلبت او مصدر الراي كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عمتاك **قوله** فكان الليق تاخيره آه ليكون الاصل مقدما على الفرع **قوله** فتكون منقلبة الكف او للتقدم الى داخل **قوله** اعرب مع التنوين لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غايتها الكلام في قصد المتكلم **قوله** لتضمن معنى حرف الاضافة لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية ليفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولذا ابدل في بعض كل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كاثابت لثبوت بدله كما في الرضي **قال** لا غير نحو جاء زيد لا غير اي لا جاء غير او لا غيره جاء **قال** وليس غير وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوز ان يكون اسم كذا في الرضي **قوله** لشدة الابهام الذي فيه فانه اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم **قوله** كما فيها اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة **قوله** وحسب بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل رفع للنكرة ولا يقال مررت باخيك حسبك من كل رجل كذا في شرح شمس العلوم **قوله** وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونه بمعنى محسب فاضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال محسب لك بما ذكرنا ظهر انه ليس مشابها للغايات في الابهام اذ لا ابهام في محسب ولذا لم يقل وما جرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه لغير فانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم **قال** حيث للمكان قد يفتح الثاء تخفيفه ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة وحوث لغة في حيث **قوله** قد تستعمل للزمان اي الحين كما في قوله شعر للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه في الصحاح هداه اي قدمه وانشد هذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي للفتى عقل يعيش به مدة حياته وفي الرضي ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشى **قوله** مفعول ترى كذا في الرضي فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف هي طالعا في ذلك المكان ويضئ وساطعا وصفان للنجم وفي شرح ابيات الرضي نجما بالنصب فعلى انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله رايت منه مقام الذئب وان لم تجعل صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا **قوله** لشذوذ الاضافة الى المفرد ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ **قوله** زمانية وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا زمانية واما التي ليست ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما يجيء ولذا لم يقل ولا يكون لشئ منها **قوله** لما ذكرنا في حيث في الرضي ولما اذا ففيها خلاف بل مضافة الى الشرط او لا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة منها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما بني حيث واذا واذ لانها موضوعة لمكان حدث يتضمنه الجملة او زمانه فشابه الموصولات في احتياجه الى الجملة **قوله** وهي اذا كانت آه اشارة الى ان قوله المستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواو والاصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي او للحال او للاستمرار او لا يكون لشئ منها وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف الاعتراض **قوله** وان كانت داخلة على الماضي فهي تقلب الماضي الى المستقبل عكس اذ نحو واذ يمكر بك الذين كفروا واذ يقول لصاحبه **قوله** وقد استعملت في الماضي اما لخروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية مفعولا بها او مجرورا بحتى ومبتدأ مثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى ومثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره وليس وخافضة ورافعة احوال ثلثة والمعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة آخرين وقت رج الارض فاذا عنده في موضع جر بحتى فعلى هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في محل الجواب استيناف نحو قوله تعالى

وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ان فتحت جواب سوال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم و اما ابو البقاء ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس لحتى عمل ها هنا وافادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية ما يستنبط من الجواب مترتبا على الشرط والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتدائي واختاره الرضي فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا **قال** وفيها معنى الشرط غير الاسلوب لسابق واللاحق فلم يقل وللشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له ليس براسخ رسوخها في سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث لو قع فيه مقطوع به في الاصل ونسبة الشرط ينافيه لانه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعا لما كان لا يظهر بخلافه جوزوا تضمن معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض وصار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ معنى الفرض الذي هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرط فيه جاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع الواقع جزاء له ولم يلتزم الاخفش وقوع الفعلية بعده **قوله** فهذا علة اخرى لبناءها وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصفة **قوله** اي لكون معنى الشرط فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما وهم **قال** للمفاجاة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال والاستقبال والاكثر يوافقه بحال انت فيها قال الفراء وقد يتراخى كقوله تعالى وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما يجيء **قوله** من قولهم فجئته آه قيد بذلك لان فجا يجيء بمعنى آخر في القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع جامع يعني انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه في القاموس فجئه كسمعه ومنعه فجاء وفجاءة هجم عليه كفاجاه **قوله** بالضم والمد بالكسر والمد انه مصدر فجا وما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجاءه بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد في الكتب المشهورة من اللغة **قال** فيلزم المبتدأ فيلزمها الاسمية اي على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع كذا في التحفة فح لا ينافي بين هذا وبين ما سبق في شرائطه التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشارح رح والى تخصيص اللزوم بغير باب شرائطه التفسير كما قيل **قوله** والعامل في اذا هذه الى مذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا السبع اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر كذا في المغني وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اي اذا حضور السبع **قوله** هي للسببية احتراز عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية **قوله** قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون **قوله** لا مفعول به كلام المصرح حيث قال اي خرجت ففاجات وقت وقوف السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ان هذه اذا المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجاه موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم وقال في تفسير قوله تعالى ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ اي ثم فاجا وقت كونهم بشرا تنتشرون فان كلا من التقديرين انه جعلها مجردة من الظرفية مفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه ففيه شبه ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجات السبع في زمان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصا في نحو قوله تعالى إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ **قوله** الكائنة للماضي قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه ح يكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ فان كان صحيحا لكنه عنه مندوحة **قوله** وقد يجيء للمستقبل بتجريده عن المضي واستعمال المطلق في المقيد **قوله** الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله تعالى إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ **قوله** ولقلة مجيئها اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما قليل وفي جوابها كثير فالتعليل قاصر **قوله** فهما للكان آه قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا الصق بالقلب **قوله** اي حال كونهما آه فاستفهاما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور

وفی جعلها عین الاستفهام والشرط اشارة الی رسوخها فیهما فلا حاجة الی تقدیر ذاتی استفهام وشرط **قوله** وانی زید فی الرضی لا یستعمل انی بمعنی این الا مع من ظاهرة نحو من انی عشرون او مقدرة نحو انی لک هذا ای من انی لک ولا یقال انی زید بمعنی این زید **قوله** بمعنی متی ولا یجی بمعنی متی وکیف الا بعده فعل **قال** استفهاما و کتب الجمهور ساکتة عن کونها للشرط واجاز ذلک بعض المتاخرین وهو غیر مسموع **قال** وکیف للحال استفهاما الاستفهام بکیف عن النکرة فلا یکون جوابه الا النکرة فلا یجوز الصحیح فی جواب کیف زید **قوله** وقد جاء کسرها فی الرضی کسر همزتها لغة سلیم وقال الاندلسی کسر نونها لغة هذیل **قوله** جار مجری الظرف لانه بمعنی علی ای حال والجار والظرف متقاربان وکون کیف ظرفا مذهب الاخفش وعند سیبویه هو اسم بدلیل ابدال الاسم منها نحو کیف انت صحیح ام سقیم ولو کان ظرفا لابدل منها الظرف نحو متی جئت الیوم ام یوم الجمعة ام یوم السبت **قوله** فهو فی محل الرفع علی الخبریة هذا اذا لم یدخل نواسخ الابتداء علی ذلک الاسم وان دخلت نحو کیف اصبحت وکیف تعلم زیدا فکیف منصوب المحل جزء ثانیا لمطلوبی ذلک الناسخ کذا فی الرضی **قوله** علی الحالیة ویجوز ان یکون منصوب المحل صفة للمصدر الذی تضمنه ذلک الفعل فکان معنی کیف یقوم زید قیاما حاصلا علی ای صفة یقوم زید **قال** مذ ومنذ قیل انهما کلمتان بناؤهما اذ الاصل فی الحرف وما یشبهه عدم التصرف وقیل اصل مذ منذ بدلیل منیذ وامناذ ویضم الذال اذا التقی بالساکن **قوله** لو افقتهما آه قال الاخفش الحجازیون یجرون بهما مطلقا والکوفیون یرفعون بهما مطلقا واکثر العرب یجرون بهما فی الزمان الحاضر اتفاقا انما الخلاف بینهم فی الجر بهما فی الزمان الماضی ولا یستعملان فی المستقبل اتفاقا واذا جر بهما فقیل انهما اسمان مضافان والصحیح انهما حرفا جر بمعنی من لابتداء الغایة اذا کان الزمان ماضیا معرفة نحو ما رأیته مذ یوم الجمعة وبمعنی فی ان کان حاضرا معرفة نحو ما رأیته مذ یوم اللیلة وبمعنی من والی جمیعا فتدخلان علی الزمان الذی وقع فیه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلک ان کان الزمان نکرة نحو ما رأیته مذ اربعة ایام ثم ان المصرح ذکر فی بنائهما ثلثة وجوه الاول ما فی شرح الکافیة وهو انه وضع موضع الحرف وحمل منذ علیه لاتفاقهما الثانی ما فی شرح المفصل وهو ما ذکره فی الشرح الثالث ما ذکره فیهما وهو انها مقطوعة عن اضافة مرادة فی المعنی ولذلک بنیت منذ علی الضم کما بنی ما قطع عن الاضافة الاخری ان قولک منذ یوم الجمعة معناه اول المدة فهو یتضمن المضاف الیه کتضمن قبل عند القطع الا انه لم یأت الابتداء لانه لا یذکر المضاف الیه معها ابدا بخلاف قبل **قوله** ای اول مدة زمان الفعل فاللام فی المدة للعهد او عوض عن المضاف الیه وما قیل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعیین کونها مدة الفعل المتقدم علیهما مستفاد من ذکر الفعل فلا حاجة الی التاویلین فانما یصح لو ثبت استعمالهما فی اول المدة مطلقا ولیس کذلک فانهما لا یستعملان الا فی اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما یؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال **قوله** ای الاسم المفرد الدال علی الوحدة لا المثنی والمجموع وما فی حکمهما مما یدل علی التعدد فلا یرد ما رأیته مذ ثلثة ایام لانه فی حکم المجموع **قوله** امرا واحدا بجهة من جهات الوحدة کالمصاحبة فی المثال المذکور للظهور ولم یتعرض لبیان جهة الوحدة **قوله** ای الزمان الذی آه یعنی ان الباء لیست صلة والا کان الواجب المقسم بالعدد لانک قصدت بقولک یومان عدد اثنین لا انک قصدت بالعدد یومین وما قیل ان المعنی الذی قصد باسم العدد هو ما یعبر عنه لفظ یلیهما لانه لا یلیهما الا المقسم باسم العدد الا تجوزا **قال** وقد یقع آه معطوف علی ما یستفاد من سابق کلامه ای فیقع بعدهما علی المعنیین اسم زمان وقد یقع المصدر **قوله** ای ما کتب علی هذه الصورة یعنی ان الکلام علی حذف المضاف ای صورة ان لیشمل المثقلة والمخففة لان کلمة ان مستعملة فی ما کتب علی هذه الصورة حتی یرد علیه انه یوجب ان تقرأ وما کتب علی هذه الصورة موضع او ان لیفید التعمیم ولا یشک عاقل انه لیس عبارة الکتاب کذلک وقیل لعله اعتمد علی تصویر ان بالتشدید والتخفیف اختصارا فی الکتابة **قوله** اسمین لا حرفی جر فانه لا محل لهما من الاعراب **قوله** لکونهما فی تاویل الاضافة کون اللفظ مؤولا بالاضافة لیس من الاقسام المعدودة للمعرفة ولو کفی التاویل بالاضافة فی صحة الابتداء بالنکرة لصح وقوع کل نکرة مبتدأ لامکان التاویل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الی الجملة حذفت لدلالة السابقة علیها ولذا بنیت منذ علی الضم تشبیها لها بالغایات فی کونها مقطوعة عن الاضافة الی الجملة وهی بتاویل المفرد المعرفة والتقدیر ما رأیته منذ ما رأیته یوم الجمعة ای منذ عدم رؤیتی فیکون من المضاف الی احدهما **قوله** ویرد علیه آه قال المصرح هذا المذهب بهم الا باعتبار المعنی واللفظ اما المعنی فلانک تخبر عن اول المدة او جمیع المدة بانها یوم الجمعة او یومان لا العکس واما اللفظ فلما ذکره الشارح وتقدیم الظرف انما یکون مصححا اذا کان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ کقولک فی الدار رجل وفیما نحن فیه لیس کذلک وتفصیل المقام ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان یلیهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنی من ان کان الزمان ماضیا وبمعنی فی ان کان حاضرا وبمعنی من والی جمیعا ان کان معدودا وثانیها ان یلیهما اسم مرفوع نحو مذ یوم الخمیس ومنذ یومان ومنذ ذاک وثالثها ان یلیهما جملة فعلیة او اسمیة فقال البصریون انهما مبتدأ ان ما بعدهما خبرهما وهو دون التقدیر فیما اذا کان بعدهما اسم زمان نحو مذ یوم الجمعة وبتقدیر زمان فیما اذا کان بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأیته مذ یوم الجمعة او یومان جملتان والثانیة مفسرة للاولی فلذا لم یعطف علیه ان

حاذ العطف فیما ہو بمعناہ نحو ما رأیتہ فادل مدة عدم رؤیتی یوم الجمعة وقال الکوفیون انہما ظرفان لما قبلہ مضافان الی جملة مصرح بجزأیہا اذا کان بعدہما جملة محذوف واحد جزأیہا اذا کان بعدہما مفرد ای منذ کان یوم الجمعة ومنذ کان ذہابک فقولنا ما رأیتہ مذ یوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب التسہیل وانما اختیر ہنا اذ فیہ اجری مذ ومنذ علی طریقة واحدة وہی کونہما ظرفین مضافین الی جملة بعدہما مع صحة المعنی فہو اولی من اختلاف الاستعمال وفیہ تخلیص من ابتدا بنکرة بلا مسوغ ان ادعی التنکیر ومن تعریف غیر معتاد ان ادعی التعریف وفیہ تخلیص من جعل جملتین فی حکم جملة واحدة من غیر رابط ظاہر ولا مقدر انتہی وقد عرفت بما حررنا لک اندفاع جمیع ذلک عن مذہب البصریین **قولہ** بالالف المقصورة ویعامل الفہا معاملة الف الی وعلی فیسلم مع الظاہر ویقلب یاء مع المضمر غالبا ثم ظاہر کلام المصرح ان لدی لغة برأسہ وفی الصحاح ان لدی لغة فی لدن **قال** وقد جاء آہ فی لدن تسع لغات کعضد وجمل وکتف وجیر وثمن وعل ودم وخف ترک المصرح بکتف متابعة لما فی المفصل لقلتہ کما ترک لت بفتح اللام وکسر التاء ولدن بضم اللام وسکون الدال مع فتح النون **قولہ** لدن بفتح اللام آہ کما جاء فی عضد عضد بسکون الضاد ثم کسر النون لالتقاء الساکنین ضبط الشارح اللغات الستة المذکورة فی المتن بہذا الطریق لان تغییر اللغة للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم ما فیہ النون لکون التغیر فیہ یسیرا **قال** ولدن بتحریک الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساکنین وقد جاء بالکسر ایضا **قال** ولدن بتسکین الدال ونقل ضمہا الی اللام وکسر النون لالتقاء الساکنین وقد جاء فیہ فتح النون ایضا **قال** ولدن وہی ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التی بسکون الدال وضمہا وقد جاء لد کمد وہو فی غایة القلة **قولہ** لوضع بعضہا وضع الحروف فی شرح المفصل بنیت لد ولد لشبہہما بالحروف لوضعہا علی الصیغة التی لیست علیہا الاسماء وانما علیہا الحروف فاشبہت الحروف وبنی لدی لانہ بد ہو وقد تقدم ان کل اسم بنی فہو مبنی وان اختلف بزیادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنی فیہ فبنی لد لشبہہ بالحرف وبنی لدی لشبہہ الحرف وان اختلف جہات الشبہ فانہ لا یضر الا تری ان نزال بنی لشبہہ بانزل وبنی فجار لشبہہ بنزال وان اختلف جہات الشبہ انتہی واورد علیہ الشیخ الرضی ان جواز وضع لبعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع علی ما یعلم من کونہا حال الاستعمال فی الکلام مبنیة لمشابہتہا المبنی فلا یجوز ان یکون بناؤہا مبنیا علی وضعہا وضع الحروف والجواب انا لا نسلم ان جواز وضع لبعض الاسماء وضع الحروف مبنی علی ما یعلم حالہا من کونہا مبنیة حال الاستعمال لم لا یجوز ان یکون بناؤہا علی کونہا کثیرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء لبعض الاسماء معربا مع کونہ ثنائیا کدم ودمن فی بعض اللغات کما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظہر اندفاع ما قیل الوجہ للحکم ببناء لدی لمجرد موافقتہا فی بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة فی المعنی اذ لدن بمعنی من عند **قولہ** وکلہا بمعنی عند ای کلہا مشترکة فی ہذا المعنی الا ان لدن ولغاتہا المذکورة یلزمہا الابتداء فلذا یلزمہا من اما ظاہرة وہو الاغلب ومقدرة فہو بمعنی من عند واما لدی فہو بمعنی عند ولا یلزمہ معنی الابتداء کذا فی الرضی وبہذا ظہر عدم صحة ما قیل ان بناء لدن لتضمنہ معنی من لان لزوم من معہا ظاہرة او مقدرة ینافی التضمن کما فی اسماء الشرط والاستفہام وقال فی شرح التسہیل للفاضل المصری لدن مبنیة لشبہہا بالحرف فی لزومہا استعمالا واحدا وہو کونہا مبتدأ غایة وامتناع الاخبار عنہا وبہا ولا یبنی علی المبتدأ بخلاف عند ولدی فانہما لا یلزمان استعمالا واحدا بل یکونان لابتداء الغایة وغیرہا ویبنیان علی المبتدأ ومعنی عند القرب حسا او معنی نحو عندی انک غنی وربما فتحت عینہ او ضمت ویلزمہا النصب الا اذا جرت بمن کذا فی الرضی **قولہ** ان تجرہا اما لفظا ان کان مفردا او تقدیرا ان کان جملة **قولہ** وقد ینصب آہ ای ینصب بلدن بلا بسائر لغاتہ لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لکون الا منونة وان کان معرفة **قولہ** تشبیہا بنونہا آہ وان کان من نفس الکلمة بالتنوین فیکون کاسم تام بالتنوین فیعمل عملہ ویضعف ہذا التوجیہ ان یونس حکی نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون **قولہ** ولذلک تحذف آہ ای لکون نونہ مشابہا بالتنوین تحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخری **قولہ** ولکون آہ عطف علی تشبیہا من حیث المعنی علة النصب بخصوص غدوة **قولہ** ای لاجل الفعل آہ فی ہذا التوجیہ صرف اللام عن المتبادر وہو کونہ صلة الوضع کما مر فی امثالہ والماضی المنفی علی معناہ المتبادر فہو اقل تصرفا وفی التوجیہ الثانی ابقاء اللام علی المتبادر وجعل الماضی صفة للزمان واسناد المنفی الیہ علی التجوز باعتبار کون ما وقع فیہ منفیا وربما استعمل قط بدون النفی نحو کنت اراہ قط ای دائما وقد تستعمل بدونہ لفظا لا معنی نحو ہل رأیت الذئب قط **قولہ** وبناء المخففة آہ وقیل لتضمنہ معنی فی ومن الاستغراقیة علی سبیل اللزوم **قولہ** بدلیل اعرابہ آہ فان الاضافة الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتہا التعریف والتخصیص والتخفیف بالمعرب ولذا اعرب الغایات عند الاضافة الی المفرد فالقول بانہ یجوز ان یکون عوض المضاف مبنیا مفتوحا لانہ جاء فیہ الفتح لا معربا منصوبا وہم **قولہ** ای دہر الداہرین معنی عوض الدہر سمی بہ لانہ کلما مضی جزء عوضہ جزء کذا فی القاموس **قال** المعرفة والنکرة المعرفة مصدر عرف معناہ شناختن والنکرة اسم لما ینکر کالطلبة اسم

لما يطلب كذا في الاقليد والنكرة والنكارة نا شناختن **قوله** من اقسام الاسم نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لبعد العهد **قوله** او خرج
جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات
فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما في الحروف والمضمرات فهمنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصها
او كلاهما بعمومها او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني **قوله** اي بذاته المعينة آه فالعين بمعنى الذات
كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من
علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به دفي الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون
مخاطبك او بما لا يعرفانه نحو قولك انا في طلب غلام اشتريه ولست تقصد به الى معين او بما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة
ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عبارتهم من المعينة معناه المعلومة لا المخصصة
قوله يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه
او بالقرينة ليدخل في تعريف المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات
التي هي مجازات نحو رايت اسدا يرمي **قوله** واشار آه وذلك لان المتكلم بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة
تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه **قوله** الى ترتيبها بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف
حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره والزمخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه **قوله** فانها موضوعة
بازاء معان آه هذا على راي المحققين المتاخرين واما على راي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية
وكذا الاختلاف في المبهمات والحروف **قوله** الموضوع لجزئي مشخص اي مشخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى المشخص لفظا واما الراجع
الى الكلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقليد وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى النكرة المخصصة نكرة
واستعماله فيهما مجازا كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم **قوله** الاعلام الشخصية اي الموضوعة
للشخص وهي الماهية المعروضة للتشخص وهي حالة حقيقية او اعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات
فيعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها تبدل الاشخاص على ما حررتم
وتفصيله في علم آخر **قوله** كما اذا تصور ذات زيد آه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة
في علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ الله ونحوه
بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانها يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لكل ما سواه فالعلم جزئي وان كان
العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الآله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي
تفسير القاضي **قوله** او الجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان باعتبار مطابقتها للماهية
فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا ما ذهب اليه المصرح والمحققون فتعريف العلم الجنسي
عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما ان تانيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى
بل في الاحكام اللفظية **قوله** والموصولات آه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج عنهما الاشارة
والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح ذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست
فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام والمذهب سيبويه وجمهور النحاة **قوله** العهدية او الجنسية في التسهيل
فان عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية والا فهي جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسمان عهدية وهو المراد
بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس
لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية **قوله** اللام
الزائدة وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييزا **قوله** بدل من اللام آه معنى كونه بدلا من اللام

انه مستعمل فی موقعه والاصل اللام فی شرح التسهیل لابن مالک لما کانت اللام تدغم فی اربعة عشر حرفا فیصیر المعرف بها کانه من المضاعف لعین الذی فاؤه
همزة جعل اهل الیمن ومن داناهم بدلها میما لان المیم لا تدغم الا فی المیم فالمیم حرف تعریف عوض اللام فی لغتهم ولیس معناه انه منقلب من اللام کما قلبت
بالواو فی الرحمن الرحیم کما وهم **قوله** نحو یا رجل ای اسم الجنس الذی قصد به فرد معین فان تعریفه بالنداء واما العلم المنادی فتعریفه بالعلمیة والنداء افاد
زیادة الوضوح وهو المختار وقیل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمیة **قوله** اذ اصل یا رجل آه یعنی انه کان فی الاصل معرفا باللام توسلا لندائها بأتی ثم
حذف اللام وای لکثرة الاستعمال فصار یا رجل **قوله** ولا یستلزم صحة الاضافة فان لفظ احد فی الاثبات لواحد مبهم کالنکرة لا للعموم فمن قال انه تکلف
فقد تکلف **قوله** لانا ان صدر آه هکذا فی بالاطلید والنقود فالتقابل بین الاقسام الثلثة بالذات و قولهم اللقب ما یشعر بمدح او ذم لم یقید بالعدم التصدیر
بالاب والام یدل علی ان الفرق بینه وبین الکنیة بالحیثیة فاشعار بعض الکنی بالمدح او الذم کابی الفضل وابی الجهل بالعرض وعبارة الرضی یشیر الیها فانه
قال العلم اما اسم وهو الذی لا یقصد به مدح او ذم او لقب وهو ما یقصد به احدهما واما کنیة وهی الاب والام والابن والبنت مضافات انتهی
وبعض اهل الحدیث یجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الی اسم حیوان او صفة کابی الحسن کنیة والی غیر ذلک لقبا کابی تراب کذا فی حاشیة الفاضل الچلپی
وبهذا اصطلاح جعل صاحب القاموس ابو العتاهیة لقبا ونفی کونه کنیة وصاحب الصحاح جعله کنیة علی الاصطلاح المشهور **قوله** فهو کنیة من کنیت ای
سترت وعرضت کالکنایة سواء لانه یعرض بها عن الاسم والکنیة عند العرب یقصد به التعظیم والفرق بینها وبین اللقب معنی ان اللقب یمدح الملقب به
او یذم بمعنی ذلک اللفظ والکنیة تعظم المکنی بعدم التصریح بالاسم فان بعض النفوس تالف من ان یخاطب باسمها کذا فی الرضی وعندی ان التعظیم
غیر المدح والذم فالفرق بین اللقب والکنیة ظاهر **قوله** فان قصد به آه ای حین الوضع لا حین الاستعمال لانه قد یطلق اللقب علی المسمی من غیر قصد المدح
والذم ولانه قد یقصد بالاسم فی الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر فی ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الوضع لیفهم من کونه منقولا من معناه الغیر العلمی
الی العلمی فان المنقولات یلاحظ فیها المعانی الاصلیة **قوله** فهو اللقب لفظ اللقب فی القدیم کان فی الذم اشهر منه فی المدح والترقی خاصة **قوله** فتولا
الاسم بهذا المعنی اخص من مقابل الصفة الذی هو اخص من مقابل الفعل والحرف **قوله** والاعلام الغالبة آه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او
ذو اللام نحو النجم فهی فی الاصل داخلة فی المعرف باللام العهدیة وفی المضاف بالاضافة العهدیة وبعد غلبة الاستعمال فی فرد معین اختص فی
الاستعمال فلا ضرورة فی العلم الحقیقی بتکلف ان استعمال المستعملین بحیث اختص به بمنزلة الوضع علی انه یلزم الجمع بین المعنی الحقیقی والمجازی فی قوله
بوضع لو احمل علی عموم المجاز **قوله** باستعمال آه متعلق بیتناول **قوله** تناولا بوضع واحد اشارة الی ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفی اعنی
تناول لا بالنفی المستفاد من غیر فیکون داخلا تحت النفی فیفید عموم التعریف للاعلام المشترکة ولیس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدیر تناولا علی ما
وهم اذ لا حاجة الیه علی انه بعد تقدیر تناولا متعلق به فلیکن اول الامر متعلقا بیتناول **قوله** اراد التنبیه فیه اشارة الی ان الترتیب بین الاصناف المذکورة
بدیهی **قوله** فیما یکون ای فی نوع یکون فیه هذا الترتیب ای ترتیب الاصناف فی نفسها فلا یرد ان المضاف یکون فیه هذا الترتیب کما سیجئ ولم ینبه علیه
قوله وهذا الترتیب الذی ذکره ای ترتیب اصناف المضمر بالنسبة الی کل المعارف حیث قال واعرفها ای اعرف المعارف لان لفظ هذا للقریب والترتیب
الذی ذکره فان الترتیب بین الانواع لیس بمذکور **قوله** فان فیه اختلافات کثیرة وفی شرح التسهیل للفاضل المصری قیل اعرفها العلم وقیل اسم الاشارة
وقیل المعرف باللام وقال الکوفیون اعرفها ضمیر المتکلم ثم ضمیر المخاطب ثم العلم ثم ضمیر الغائب السالم عن ابهام نحو زید رأیته انتهی **قال** الکمیة آحاد الاشیاء ای صفة
منسوبة الی کم لو توجها جوابا له وهو العدد المعین فان کم للسؤال عن العدد المعین عارضة لآحاد الاشیاء ای لافراد الاجناس قال المصرح فی الایضاح العدد
مقادیر آحاد الاجناس فاسماء الاعداد یعتبر فیها النسبة الی الاجناس ولذا یلزمها التمییز وقد یستعمل لمجرد العدد من غیر التمییز نحو ستة ضعف ثلثة فبقوله
الکمیة احترز عن ما وضع لغیر الکمیة سواء دل علی العدد الغیر المعین کصیغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو زید وعمرو وبقوله آحاد احترز عن ما وضع لکمیة الاجزاء نحو النصف
والثلث والربع وباضافة آحاد الی الاشیاء احترز عما وضع لکمیة الآحاد فی نفسها من غیر نسبتها الی جنس نحو لفظ بضع ونیف فانهما یدلان علی عدد
معین من غیر نسبة الی جنس بذکران فیح اسم عدد له التمییز وبما حررنا ظهر انه لا یجوز التعریف بما وضع للکمیة لانتقاضه بالفاظ الکسور ولا بما وضع لکمیة
الآحاد ولا بما وضع لکمیة الاشیاء لانتقاضهما بما وضع للآحاد فی نفسها وما قیل ان الآحاد احتراز عما وضع للآحاد فی نفسها وما قیل ان الآحاد احتراز عما وضع
لکمیة المسافة نحو الفرسخ والمیل وعن نحو الذراع فانما یصح لو ارید بالکمیة المقدار الشامل للعدد والمساحة والذراع ولا یخرج عن التعریف ثلث جماعات
لانها آحاد الجماعة **قوله** فللاشیاء آه الفاء لتفصیل الحد ولا یخفی اذا کان الاشیاء هو المعدودات والآحاد عبارة عن کل واحد منها یکفی فی الحد

ان يقال لكمية الآحاد او كمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد بالآحاد والوحدات القائمة بالاشياء هو ايهام العدد موضوع لكمية واحدة الاشياء لا لكميتها فقط لان الوحدات
المنفردة والمجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله فظهر من هذا التقرير آه هذا التقرير لا يرضى به المصرح فانه قال في الايضاح المفصل العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد
والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا في العدد لانه يحتاج اليهما في ما بعد العشرة فخارج من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيرها
دخل الواحد والاثنان في العدد انتهى وليت شعري بعدما صرح المصرح بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ آحاد كيف يعترض الشارح الرضي على عدم صحة التعريف
بخروجهما قوله وان لم يكونا آه الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض وذكروا له وجوها ضعيفة تفصيلها في
شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث قوله او باسقاطها فان الاصل في الثلثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل الفاضل المصري
الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفئة وعشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي
بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت
مجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين
فاذا اصله المذكر في حال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العدد في نفسه اولى قوله الى عشر كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاهوري
وفي بعض النسخ الى تسع وهو سهو قال او بالجمع اي بالجمع وما يجري مجراه قوله او امتزاجيا لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء على ان
اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول او تضمنا فليس بصواب
اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال واحد في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد فالمراد
من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا او لا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقال سمي الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضيء بذاته واما لانه من الانواع
المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد في الاقليدس ان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فاذا
اجري شيء منها على موصوف فعلى تاويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في
الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل احد وامرأة واحدة فروعي جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع
على فواعل قال ومائة اصله مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في غرة وشية ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا
بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مأي كمعي والهاء عوض من الياء قال تقول واحد اثنان آه هذه الاعداد وما بعدها موقوفة حكاية عما هو الاصل
فيها في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان ثلثة يدل على ذلك ترك الواو بينها منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى
تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وبتوهم تكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات
والالف في اثنان وثنتان جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيما فهو معطوف على تقول بتقدير
تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول لتقول المقدر هنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول
تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيما قوله اعتبار التانيث الجماعة في الايضاح وانما كان كذلك اي جاؤا بالتاء في المذكر
فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤا الى المؤنث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف
القياس الظاهر في الثلثة فما فوقها لان عدد الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار
ثم جاؤا الى المؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اوردوا التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما لا علامة فيه
ولو لم يوردوا التاء ان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمها في المؤنث فقوله اعتبار الخ نكتة
مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبما نقلنا لك ظهر ان تانيث ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان
موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة اذ لا احتياج الى
اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو
ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء فيما سالم يرد اربع اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير وليس بشيء لان لحوق التاء
فيها خلاف القياس الظاهر المطرد في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر قوله فرقا بين المذكر والمؤنث و

فی التذکیر والتانیث حال المفرد ان کان العدد وجمعا لالفظ المعدود وان کان اسم جنس او اسم جمع فان کان مختصا بالمذکر اثبت التاء وان کان مختصا بالمؤنث حذفت وان کان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت علی احد المحتملین فالاعتبار بذلک النص ففیه تفصیل فی الرضی واذا کان المعدود صفة نائبة عن الموصوف یعتبر حال الموصوف قال الله تعالیٰ من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ای عشر حسنات امثالها وان کان مما لا یغلب التذکیر والتانیث ینظر الی اللفظ فیؤنث نحو خمسة من الضرب ویذکر نحو خمس من البشارة **قوله** وغیر الواحد آه ظاهره یدل علی ان احدا مغیر الواحد واحدی مغیرة الواحدة والمفهوم من الرضی ان احدا اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة علی خلاف القیاس بالاتفاق واحدی اصله وحدی ابدل الواو المکسورة بالهمزة علی القیاس عند المازنی کوشاح واشاح وعلی خلافه عند غیره فمعنی قوله وغیر یدل علی ما فی القاموس **قوله** ابقاء للجزء الاول فیما حال من فاعل تقول ای مبقیا لا مفعول له لعدم صحة التعلیل وکذا تذکیر الثانی عطف علیه ای مذکرا للجزء الثانی فی المؤنث وکراهة مفعول له للتذکیر ای مورد الجزء الثانی منکرا فی المذکر لکراهة اجتماع تانیثین وما قیل یلزم کون المفعول له معرفة وهو غیر جائز عند الجمهور فمردود وقد وقع فی التنزیل یجعلون اصابعهم فی آذانهم من الصواعق حذر الموت ما فی الرضی ویعزی الی الریاشی وجوب التنکیر للمفعول له لمشابهته الحال والتمییز وقول حاتم واغفر عوراء الکریم اذ خاره فاض علیه **قوله** بدل من لام الکلمة اعنی الیاء لانه من المثنی واما فی اثنتان فهی للتانیث لان همزة الوصل عوض منها ای من الیاء **قوله** لانه لما وجب قیل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدیر فیقال وحذف الفاء فی جواب اما جائز مع قول محذوف نص علیه فی الرضی **قوله** لانه منصوب آه قد عرفت تحقیقه ومن قال ان الاعراب المحلی انما یکون للمبنی وعشرون لیس مبنیا وهو الظ انما المحتمل ان یکون محکیا فالصواب المنصوب تقدیرا لشغل آخره بالحرکة الحکائیة فقد غلط لوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلی یکون للمعرب قالوا یجوز بالرفع فی المعطوف علی اسم ان بعد مضی الخبر حملا علی محله ورفع ظریف فی لا غلام رجل ظریف فی الدار حملا علی محل لا غلام رجل واما ثانیا فلان عشرون بنی لکونه حکایة عن المبنی اعنی عشرون علی التعداد واما ثالثا فلان شغل آخره بالحرکة البنائیة لا ینافی الاعراب بالحرف **قوله** لان المعطوف آه تعلیل لتغیر **قوله** ای عطف تلک العقود آه خص العطف ههنا بعطف العقود علی الزائد مع ان عطف الزائد علی العقود ایضا جائز لان الاول اکثر استعمالا بقرینة قوله الی تسعة وتسعین بخلاف قوله ثم بالعطف علی ما تقدم حیث جعله شاملا لهما کما هو الظ **قوله** کائنا ذلک الزائد آه جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا کما فی الرضی لان الاحتیاج الی التقیید فیما وقع فیه التفسیر وهو الزائد لا فی العقود **قال** مائة والف بالوقف کسائر الاسماء السابقة واورد الواو بینهما لیشعر لعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة **قال** مائتان والفان لم یورد جمعهما لعدم کونه من الاعداد فی نفسه وانما یصیر من الاعداد بالترکیب بلفظ العدد نحو ثلث مئات وثلثة الوف کالواحد والاثنین کما مر نقلا من الایضاح **قوله** او واحدة عطف علی واحد فیکون مثال المؤنث عطف فیه الزائد علی المئات وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف علی مائة او واحدة بکذا فکلاهما من عطف الزائد علی المائة احدهما مثال المذکر والآخر للمؤنث علی الطریقة السابقة وعطف او واحدة علی مائة ومائة علی واحدة بان یکون مثال المؤنث عطف فیه المائة علی الزائد الی آخر الامثلة وهم یابی عنه الطریقة السابقة من ایراد مثال للمذکر ومثال للمؤنث ولزوم ایراد مثال واحد لعطف الزائد علی المائة وترک باقی الامثلة ثم الحوالة لقوله ویجوز العکس فی الکل **قوله** قال الشارح الرضی آه المقصود منه ان قوله وشذ حذفها بمعنی انه علی خلاف القیاس فالاکتفاء علی الکسرة قیاس ولیس بمعنی انه غیر فصیح بل هو اولی **قال** مخفوض واجاز سیبویه النصب فی الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا کان المعدود جامدا فان کان صفة نحو قولک ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب علی الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها استعمال الاسماء کذا فی شرح التسهیل **قال** مجموع جمع التکسیر ان وجد فان کان له جمع القلة یؤتی بها والا فیؤتی جمع الکثرة وان لم یوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقیل مجیئه مع وجود المکسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل وحسنه ازدواج سبع بقرات واما جمع المذکر السالم فلا یمیز به کما یجیء **قال** ام معنی فهو اسم الجمع واسم الجنس والاکثر فیه ان یکون مجرورا بمن **قوله** الا فی ثلث مائة آه اسقاط التاء فی ثلثة واخواتها واجب اذا اضیفت الی مائة واثباتها واجب اذا اضیفت الی الف لان ممیزها فی الظ لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذکر **قال** وکان قیاسها ای بالنظر الی کون ممیزها مجموعا فلا ینافی عدم مجیء اضافة العدد الی جمع المذکر السالم **قوله** فی صورة جمع المذکر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا فی مائتین فالجمهور علی انه جمع مائة بالواو والنون علی الشذوذ کارضین وقال الاخفش ان وزنه فعلین کغسلین فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مائی کعصی فهو جمع مکسر قلبت یاؤه الثانیة نونا فهو علی التقادیر هو فی صورة جمع المذکر السالم **قوله** ان یلی التمییز المجموع ای یلی التمییز الذی یذکر للمئات لما یتم مثلا ثلث مئات رجل کذا نقل عن الشرح فالتمییز فاصل بین

والمجموع مفعول **قوله** بعدما تعود آہ ای اخذ التمییز المجمیٰ بعد ما ہو فی صورۃ الجمع عادۃ فالضمیر المستتر فی تعود راجع الی التمییز والمجمیٰ مفعول **قوله** فلتعذر الاضافۃ
حکی الکسائی ان من العرب من یضیف عشرین واخواتہ الی الممیز منکرا نحو عشرو درہم ومعرفا نحو عشرو ثوبہ وعند الاکثرین ہو شاذ لا ینبنی علی مثلہ قاعدۃ
کذا فی شرح التسہیل المصری **قوله** قلیلا ای من حیث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حیث المعنی فان الجمع فی معنی واحد وواحد و
تذکیر قلیلا التذکیر قریب فی قولہ ان رحمۃ اللہ قریب من المحسنین **قوله** فی الاعداد انما قید بذلک لان استعمالہا مع ممیزہا بدون الاعداد وقع فی الضحی
وان لم یکن مئات مضافا الیہا ثلث واخواتہ جمعت واضیفت الی المفرد الیہ نحو مئات رجل **قوله** مرفوض فی شرح التسہیل ان العرب لا یجمع المائۃ اذا
یضیف الیہا عدد الا قلیلا **قال** مخفوض مفرد جاء وقد جاء منصوبا فی قول الشاعر **شعر** اذا عاش الفتی مائتین عاما + فقد ذہب اللذاذۃ والفتاء
وجاء جمعا الیہم کما فی قراءۃ الکسائی ثلث مائۃ سنین بالاضافۃ واجاز ذلک الفراء وذلک قلیل فی الاستعمال کذا فی شرح التسہیل **قال** واذا کان
آہ ای ہذا الاستعمال المفہوم مما تقدم من اثبات التاء فی المذکر واسقاطہا فی المؤنث فی ثلثۃ الی عشرۃ اذا کان المعدود ولفظہ متفقین فی
التنکیر والتانیث واذا کانا مختلفین فالوجہان وکان اللائق تقدیمہ علی بیان احوال الممیز الا انہ لما کان تذکیر لفظ المعدود وتانیثہ انما یعلم من الممیز
قدم ذکر الممیز **قوله** بان یکون المعدود آہ سواء وقع تمییزا کما فی مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثۃ او ثلاث ولا ینتقض ہذہ الضابطۃ بثلث مائۃ
ولا العکس بثلثۃ الاف حیث وجب التذکیر فی الاول والتانیث فی الثانی سواء کان المعدود مذکرا او مؤنثا لان التذکیر والتانیث فیہما بواسطۃ
لفظ المائۃ والالف کما عرفت ولم یعبر بہما عن المعدود بل التعبیر عنہ بلفظ ممیزہا اعنی رجلا وامرأۃ مثلا **قوله** ممیز زاد للتنصیص علی استغراق النفی
فان الفعل المنفی ظاہر فی العموم بخلاف النکرۃ فی سیاق النفی فانہ نص فیہ ای لا ممیز بممیز اصلا مفردا کان او مثنی او مجموعا **قوله** فلا یورد آہ اشارۃ الی
الی بان لیس المراد بقولہ لا ممیز واحد ولا اثنان انہ لا یذکر الممیز بعدہما کما فی الحواشی الہندیۃ فیکون منافیا لقولہ استغناء بلفظ التمییز عنہما فانہ یدل علی
ترک الواحد والاثنین بل المراد انہ لا یجمع بینہما ثم عدم الجمع یحصل بترک الواحد والاثنین وبترک الممیز فاضرب بقولہ بل یذکرون لتعیین الاحتمال الاول
کما یدل علیہ التعلیل بقولہ استغناء وہو علۃ للنفی المنفی ای ترک الجمع بینہما بطرح الواحد والاثنین استغناء بلفظ التمییز عنہما **قوله** ما یصلح ان یکون
تمییزا لہما وہو المفرد والمثنی فی الاثنین واحترز بہ عما لا یصلح لذلک کالمثنی والمجموع فی الواحد والمجموع فی الاثنین **قوله** ای الصالح لان یکون تمییزا
اندفع بہذہ العنایۃ ایراد الرضی بان ہذا التعلیل لا یستمر فی نحو واحد رجال واثنا رجال **قوله** وبصیغتہ ای بہیأتہ بقرینۃ المقابلۃ بجوہرہ **قوله** فان
من صیغتہ آہ اعنی الجوہر مع الہیأۃ کما ہو المعنی الحقیقی للصیغۃ فلا ینافی السابق **قوله** فان قلت ہب آہ حاصلہ ان المدعی عام کما مر والدلیل
خاص لانہ انما یتمحض فیما اذا ورد ممیز الاثنین مفردا فانہ صالح لتمییزہ لکونہ مبنیا للجنس ولذا جاء فی قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظہ عن لعدم
فہم الاثنینیۃ منہ **قوله** ینبغی ان یعتبر آہ یعنی ان اللائق والقیاس ان یعتبر فی الاثنین المثنی رعایۃ للموافقۃ بممیز سائر الاحاد بقدر الامکان فالمفرد لیس
بصالح لتمییز الاثنین قیاسا وما وقع فی الشعر شاذ للضرورۃ **قوله** معنی الکلام خلاصتہ ان معنی الکلام انہ لا یجمع بینہما وبین تمییزہما استغناء بلفظ التمییز
اعنی الصیغۃ من غیر اعتبار علامۃ الافراد والتثنیۃ عنہما لانہ بالحاق علامۃ الافراد یفید الوحدۃ وبالحاق علامۃ التثنیۃ یفید الاثنینیۃ فلا حاجۃ الی
ذکر الواحد والاثنین وانما قال لا یبعد لان فیہ حمل اللفظ علی خلاف الظاہر السابق الی الفہم **قوله** فاختار آہ دفع لما یرد من انہ علی ہذا التوجیہ حصل
لنا طریقان لبیان الجنس مع الوحدۃ والاثنینیۃ وکل منہما مغن عن الآخر فلا یصح ان لفظ التمییز مغن عنہما فقال ان لحوق العلامۃ اخف فاختاروا
لہذا الترجیح **قال** وتقول عطف علی تقول السابق وکلاہما بصیغۃ الخطاب رعایۃ لموافقۃ ما بعد من **قوله** وتقول حادی عشر فانہ بصیغۃ الخطاب بقولہ
وان شئت قلت وتعرف **قوله** ای فی الواحد عبر عنہ بالمفرد اشارۃ الی انہ منفرد عما سواہ من آحاد المتعدد بہذہ الصیغۃ ای التعبیر لا یشارکہ فیہا غیرہ
قال وتصییرہ مصدر مضاف الی الفاعل ومفعولاہ محذوفان قدرہما الشارح **قوله** علی ہذا القیاس ای قیاس الثانی ولا حاجۃ الیہ **قوله** فلا یجیٔ
آہ لامتناعہ عقلا **قوله** لا یتیسر اشتقاق آہ وذلک لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام بہ بمعنی الحدوث ولا فعل لما فوق العشرۃ بخلاف
العشرۃ وما تحتہا فان لہا الفعل نحو ثنیت من الثنی الی عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فیہ العین اعنی اربع وسبع وتسع واما
ما ہو لبیان الحال وان کان فی صورۃ اسم الفاعل کالحائط والکاہل فلیس بمعنی اذ لا یدل علی معنی حدثی قائم بہ وانما معناہ الواحد فی مرتبۃ فلا بأس
ان یبنی من اول جزئی المرکب اذ لا یحتاج الی مصدر وفعل **قوله** ای مرتبۃ من المتعدد فی نفسہ لا بالنظر الی حد تحتہ فیصح مقابلتہ باعتبار
التعبیر فانہ حالۃ بالنظر الی ما تحتہ **قال** والحادی عشر فتقلیب الواحد الی الحادی بجعل الفاء مکان اللام والعین مکان الفاء فتسکن الیاء فیہ

وکذا فی الثانی عشر مع انضمام کما بان کما مر فی نحو معد یکرب کذا فی الرضی **قوله** ونقول فی المعطوف آہ واما العشرون والثلثون الی التسعین والمائة
والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیما واحد وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی ولذا ترکہ الشارح **قوله** ای ومن لاجل اختلاف
الاعتبارین آہ یعنی ان قوله آہ مرتب علی اختلاف الاعتبارین بواسطة استلزامہ اختلاف الاضافتین استلزاما بینا لان التصییر یقتضی الاضافة
الی الاقل مرتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی ما فوقہ اذ لا مرتبة للواحد فی العدد الذی تحتہ **قوله** بالاضافة آہ واذا نصبت بہ فانما
تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافة فی ہذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانہما متساویان فیہا
او النصب اکثر **قوله** بالاضافة ولا یجوز عند الجمهور ان ینصب ما یضاف الیہ اذ لیس اسم فاعل حقیقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلک قال
الاخفش قلت لہ اذا اجزت ذلک فقد اجریتہ مجری الفعل فہل یجوز ان تقول ثلثت ثلثہ قال نعم علی معنی تممت ثلثہ وجعلت الثلثہ ثلثہ ببعضہم شئی
الی اثنین **قوله** الی عدد یساوی عددہ الظاہر الاختصار الی اصلہ او الی ما فوقہ اذ العدد المضاف الیہ نفس اصلہ لا مساوی اصلہ الا ان یعتبر التغایر
باعتبار کونہ اصلا وکونہ مضافا الیہ **قوله** لا مطلقا فانہ اذا ارید ذلک یقال احد ثلثہ ای واحد منہم **قوله** والرابعة والخامسة زاد ہذہ العبارة للاشارة
الی ان قولہ ثالث ثلثہ مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثہ وامثالہ من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغیر ذلک ای احدہا باعتبار وقوعہ فی
احد ہذہ المراتب ولیس المراد انہ قیل ثالث ثلثہ باعتبار وقوعہ فی احد ہذہ المراتب فانہ فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعہ فی المرتبة الثالثة فقط **قوله**
ولا یلزم آہ ای ان کان المراد الواحد مطلقا من غیر خصوصیة المرتبة یلزم جواز ارادة کل واحد سواء کان الاول او الثانی او الثالث من کل ما بنی
للواحد من المتعدد باعتبار حالہ وتخصیص الشارح الاول وما فوق العشرة لغایة البعد بینہما **قوله** وذلک مستبعد جدا ای عند العقل اذ الظاہر ان یقع
اول العشرة وثانی العشرة لا عاشرہا واما الاستعمال فغیر واقع **قال** المذکر والمؤنث ای من الاسم المتمکن لان ما ہو المبنی منہما من اسماء الاشارة
والموصولات والمضمرات سبق ذکرہ فلا یرد ان نحو ہذہ والتی وانت خارج عن تعریف المؤنث داخل فی تعریف المذکر فینتقضان طردا وعکسا
واحکام الاسناد الآتیة انما ہی للمؤنث الذی ہو قسم الاسم المتمکن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات فی تلک الاحکام تابعة
لما یعبر عنہ من کونہ مؤنثا حقیقیا او غیرہ وکذا المثنی والمجموع والمعرفان مما سیأتی ارید بہما ما ہو قسم الاسم المتمکن والاحکام المذکورة لہما فیما سیاتی
احکام لما ہو قسم منہ **قوله** لاصالتہ اذ ما من مذکر ولا مؤنث الا ویطلق علیہ شئی وشئی مذکر ولانہ لا یفتقر الی زیادة والتانیث لا یحصل الا بزیادة ولا یجری
التذکیر والتانیث الا فی الاسماء اذ قصد مدلولاتہا فان قصد لفظ الاسم جاز تذکیرہ باعتبار اللفظ وتانیثہ باعتبار الکلمة وکذا الفعل والحرف وحروف
الہجاء یجوز فیہ الوجہان بالاعتبارین وزعم الفراء ان تذکیرہا لا یجوز الا فی الشعر کذا فی شرح التسہیل **قوله** او حکما والحقیقی المقدر العلامة زینب
وسعاد وغیر الحقیقی نار ودار ودلیل کون التاء مقدرة دون الالف رجوعہا فی التصغیر واما الزائد علی الثلاثی فحکموا فیہ ایضا بتقدیر التاء قیاسا علی الثلاثی
اذ ہو الاصل وقد یرجع التاء فیہ ایضا شاذا نحو قدیدیمة ووریئة فی تصغیر قدام ووراء کذا فی الکافیة وفی رضی الشافیة انہم اجتزؤا فی الثلاثی الذی ہو
اخف الابنیة لما طرا فیہ معنی الوصف علی زیادة التاء التی تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الی الرباعی وما فوقہ والتاء وان کانت کلمة برأسہا
الا انہا کحرف الکلمة المتصل بہا لم یرد ان یزیدہ حرف علی عدد حروف لو زاد علیہا اصلی طرحوہ فی التصغیر فقدر الحرف الاخیر کالتاء اذ ہی محتاج
الیہا لکون الاسم وصفا فقالوا عقیرب انتہی ولا یخفی مخالفة الشافیتین ولعل فی قولین والشارح اختار الثانی فجعل التاء فی الرباعی ملفوظة حکما لانہ
یمکن اعتبار الحرف الاخیر تاء لاجراء علی تقدیرہا **قال** وعلامتہا التاء آہ علامة الشئی لا تکون مطردة ولا منعکسة فلا یرد ان التاء تجئی لاربعة عشر معنی
وان الالف المقصورة قد تکون من نفس الکلمة کعصا وفتی وقد تکون زائدة للالحاق نحو ارطی او لتکثیر حروف الکلمة نحو قبعثری وان الممدودة قد تکون
من نفس الکلمة کرداء وکساء وقد تکون للالحاق کحرباء وخنشاء للمحقین بقرطاس وقرطاس **قال** او ممدودة فی رضی الشافیة الممدودة اصلہا الف
قلبت الثانیة ہمزة فالممدودة مجموع الالف والہمزة لان الالف التی قبلہا انما تمد لاجل الہمزة ولذا لا یمد المقصورة واختلفوا فی علامة التانیث فقال
سیبویہ وعلیہ الجمہور انہا الہمزة لکونہا منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلہا للمد وقیل الہمزة بنفسہا وقیل الالف والہمزة زائدة للفرق بین
مؤنث افعل نحو حمراء وبین مؤنث فعلان نحو سکری وقیل الہمزة والالف معا للتانیث کذا فی شرح التسہیل والجاربردی نقلا عن شرح الہادی وعلی التقادیر
یصدق ان الممدودة علامة التانیث باعتبار جزئہا الثانی او الاول وتمامہا فاغتنم فانہ یتحیر فیہا الناظرون **قوله** وقد زاد بعضہم وہو صاحب المفصل وزعم
ہشام ان علامة التانیث فی ہذی کسرة الذال **قال** بانا نہ ذکر آہ فی الرضی لو قال الحقیقی ذات الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لہا

من حيث التجويز العقلي انتهى لكن مادة النقض غير متحققة فلذا قال اولى قوله ليس بازائه آه يدخل فيه ما لا يكون بازائه شئ كعين او يكون بازائه شئ لكن لا يكون
ذكرا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظي قال واذا اسند الفعل اي المتصرف فانه
يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بهند يد عند من يسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فالاولى ان يقول الشرح الفعل المتصرف
وشبهه بلا فصل كما هو الاصل قال فبالتاء اي غالبا لانه قد ورد حذفها مع الضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو والارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض
العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتاء اي واجبة قوله الا اذا كان آه والا اذا كان جمعا فانه يجئ بيانه بعد قوله وحكم الجمع آه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا
فعلى الشارح رح التعرض لهذا الاستثناء ايضا قوله لك الاختيار في الحاق التاء آه وقع فصل اولا وقد جاء القرآن بذلك كله وقول بعض النحويين ان
الاتيان بالتاء احسن ليس بسديد للاجماع في قوله تعالى وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فاذن الامران مستويان كذا في الايضاح قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء تام عليهم وذلك لان الوضع العلمي خرجه
عن موضوعه وجعله لما هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس فلها اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف
فلكونه حالا في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة
وخلة فيستوي في فعله الامران فقول من قال ان تانيث قالت في قوله تعالى وَقَالَتْ نَمْلَةٌ محمل على انها كانت انثى غير مستقيم وان اتبعه صنعة النحو
قال المصرح في الايضاح اذا جاء بهذه حمامة ذكر وتلت من البط ذكور مع التصريح بالمذكورة فليهم قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا النمل تم ذلك على قول
ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما له او لا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة قوله وجعل بعض الشارحين آه
فعنده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الشرح مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء الحكم
بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله قوله الى المؤنث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا قوله حضرت القاضي
آه اورد المثالين مما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الا هند قوله او ضمير الجمع اما الواو والنون قوله لو كان
جمع المذكر السالم آه الا في بنون فانه يجوز التاء قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والا في الجمع السالم
الذي واحده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم من جواز التاء وتركه لان حقه الجمع بالالف والتاء وقالوا والنون فيه عوض
عن الالف والتاء ولو اريد من قوله جمع المذكر معناه الاضافي وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحده مؤنثا حقيقيا
كنسوة او مجازية كدور او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كزينبات
والطلحات والكيلات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها قال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي فلا يشمل
المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا في شئ واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر
التانيث الحقيقي الذي كان في المفردات لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترسه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات يجوز فيه
التاء وتركها كما في الجمع المكسر قوله من جموع التكسير الصواب تاخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما بقي بعد التخصيص وان يزاد جمع المؤنث السالم كالطلحات
في الرضي وضمير العاقلين الا بالواو والنون اما والنحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى
طريان معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقال جاءت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة عليه للمقصود ان التاء وان
لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقاما مقامه قوله في كونه جمع المؤنث الحقيقي او المجازي جمع تكسير وسلامة نحو النساء والزينبات والدور والظلمات والقرينة
على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي بمقابلتها العاقلين اي الذكور العقلاء وغير
العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصرح مثاله لانه علم من قوله
والنساء بالطريق الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكر
سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو الحنبلات جمع حنبل وهو القدح الغليظ من الخشب قوله غير السالم الصواب لغير العاقل
كما في قوله لما في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال لانه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوعا على الجمع المؤنث عاقلا كان او لا

قوله لا اصل لنفی التذکیر ان الاصل فیه ان یکون مذکرا حقیقیا **قوله** فراعی آه یتفرع علی المنفی لا علی النفی ای ان کان الاصل فی التذکیر فراعی حقیقة **قال**
المثنی التثنیة فی اللغة دو کردن و فی الاصطلاح ما ذکر فی المتن للمناسبة ظ و قدم المثنی علی الجمع لتقدم عدده علی عدده و لقربه من المفرد و سلامة لفظ المفرد
فیه البتة و لکثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع کما سیجیء **قال** آخره بالنصب مفعول لحق و الالف فاعله و نادره لان اللحوق لا یختص بالآخر **قوله** ای آخر
مفرده قیل انه یصدق علی مسلمون و مسلمات فقد تبدل بهذا التقدیر اشکال باشکال و الجواب ان قید الحیثیة فی تعریف الامور الاعتباریة معتبر کما تقرر فی محله
فالتعریف ما لحق آخر مفرده من حیث انه لحق آخره فلا نقض ثم یرد انه اذا اعتبر قید الحیثیة لا حاجة الی تقدیر المضاف او تقدیر مع لواحقه و هذا التوجیه احسن
قوله او قدر عطف علی قوله ای آخر مفرده **قوله** والا ای ان لا یکون احد الامرین بل ترکب علی ظاهره **قوله** یصدق آه فلا یکون صادقا علی المحدود فلا یکون
تعریفا لانه لا یکون جامعا و مانعا **قوله** و لو التفی بظهور المراد فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قیدا **قوله** عوضا عن الحرکة و التنوین اللذین
فی الواحد لان الاسم العاری عن البناء لا یجوز ان یعری عن الحرکة و التنوین علما لم یقبل الالف الحرکة و التنوین عوض عنهما النون هذا مذهب البصریین
والکوفیون یقولون انها عوض التنوین کقولک جاءنی غلاما زید فحذفها یدل علی انها کالتنوین و البصریون یستدلون بقولک الغلامان فاثباتها یدل
علی انها کالحرکة اذ التنوین لا اثبات له مع اللام و الوجه انها کالحرکة فی موضع و کالتنوین فی موضع و مثلهما فی موضع نحو غلامان و الغلامان و غلاما زید کذا
فی الاقلید و الایضاح **قال** مکسورة و حکی الکسائی ان فتحها مع الیاء لغة و قال ابن جنی فتحها بعضهم فی الثلثة و قال الشیبانی و من العرب من یرفع النون
اذا کانت بالالف و اما بالیاء فلا یجوز و من ذلک قول فاطمة رض یا حسنان و یا حسینان **قوله** لئلا تتوالی الفتحات و یعادل ثقل الکسر خفة الفتح و لا
ولان الاصل فی تحریک الساکن الکسر **قوله** علی تقدیر تسلیمه ای تسلیم کل واحد من الاشتمال و عدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا یقتضی عموم الراجع
کما فی قوله تعالی و بعولتهن احق بردهن فان المرجع ای المطلقات عام للمطلقات الرجعیة و البائنة و الضمیر مختص بالرجعیة و اما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا
علیه من ان علامة التثنیة الالف و الیاء و ان النون عوض الحرکة و التنوین انما یدل علی ان النون لیس جزءا من الدال لم لا یجوز ان یکون شرط الدلالة و کونه عوضا
لا یقتضی الاختصاص بالعوضیة **قوله** صح ان یقال آه و کذا صح ان یقال ان الدلالة المذکورة غرض من الامور الثلثة باعتبار کونها غرضا من لحوق الامرین بناء علی
لزوم الثالث لهما و الاظهر تاخیر قوله و نون مکسورة عن قوله لیدل کما فی اللباب **قوله** یعنی الواحد حقیقیا کان او اعتباریا فانه یجوز تثنیة اسم الجمع و الجمع المکسر
غیر الاقصی علی تاویل فرقتین کجمالین و رمحین **قوله** باعتبار دخوله تحت آه یعنی لیس المراد من کونه من جنسه ان یکونا متفقین فی الحقیقة بل فی الجنس الذی وضع ذلک
المفرد له سواء اتفقا فی الحقیقة کرجلین او اختلفا نحو ابیضین لانسان و فرس **قوله** الموضوع له المعنی الاعم للوضع ای تعیین اللفظ للدلالة علی معنی بنفسه
او بقرینة فیشمل المثنی المجازی ایضا کالاسدین **قوله** بوضع واحد احتراز عن المثنی المشترک باعتبار تعینه کالقرءین للطهر و الحیض فانه و ان دل علی ان معه مثله باعتبار
دخوله تحت جنس المفرد الذی وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد **قوله** المشترک بینهما اشارة الی ان اشتراک الجنس بینهما مفهوم من لفظ المثنی **قوله**
لا یستغنی آه و ما وقع فی تعریف جمع المذکر السالم من قوله لیدل علی ان معه مثله اکثر من جنسه یدل علی ان المراد من قوله مثله المثلیة فی الوحدة
و لا یدل علی ان لا ایراد المثلیة فی الجنس مع المثلیة فی الوحدة **قوله** اشارة الی فائدة آه یعنی انه لیس داخلا فی التعریف **قوله** باعتبار معنیین مختلفین
ای غیر داخلین تحت جنس الموضوع له سواء کانا حقیقیین کالقرءین او مجازیین کالیدین فی النعمة و القدرة او احدهما حقیقیا و الآخر مجازیا
کالاسدین اذا ارید بهما الاسد و الرجل الشجاع و لاجل العموم لم یقید الاسم بالمشترک و بما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتی و اندفع ما توهم
من ان الکلام فی تثنیة المشترک و انه لا یجوز باعتبار معنیین مختلفین و مثنی التغلیب لیس کذلک **قوله** لبعضهم و هو الاندلسی و من تبعه
فانه قال یقال العینان للباصرة و الجاریة **قوله** هذا ای انه لا یجوز تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین **قوله** جاز ان یجعل الام آه قول
من شرح المفتاح الشریفی و فیه بحث اما اولا فلانه ح یکون تثنیة التغلیب قیاسا لکونها داخلة تحت ضابطة و هی ان یسمی احد المتصاحبین
و المتشابهین باسم الآخر ثم یؤول الاسم بمعنی المسمی به مع انه قال فی شرح التسهیل انه تثنیة مختلفی اللفظ تحفظ و لا یقاس علیه و اما ثانیا فلان تثنیة
الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین المفردین فی نظر المتکلم یقصد افادته و لا شک ان قصد المتکلم فی الابوین و القمرین افادة
نفس الاب و الام و القمر و الشمس لا من حیث انهما مشترکان فی کونهما مسمی بالاب و القمر فتاویل الابوین مثلا بالمسمیین بالاب و ان کان
صحیحا فی الواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم فان المقصود من قوله تع و رفع ابویه علی العرش رفع الاب و الخالة علی العرش لا رفع المسمیین
بالاب الی ما ذکرنا یشیر عبارة الرضی حیث قال و قد یثنی غیر المتفقین فی اللفظ بعد جعلهما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبهما و تشابههما حتی کانهما

مثنی واحد انتهی ولم یتعرض للتاویل وفی شرح التسهیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابه ولیس بمثنی حقیقة وح لا اشکال
قوله لا شبهة فی صحته آه لان هذا استعمال للفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیة اللفظ باعتبار المعنی المجازی قوله والمص رح اختار عدم جوازه ای فی شرح
الکافیة وفی الایضاح جوزه شاذا ولذلک قال الشیخ الرضی والمص رح متردد فی ذلک قوله یؤول بالمسمی به وهذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم یخطر بباله فالعلمیة
تنافی الاستعمال فی اکثر من واحد فاذا اولت به وزالت علمیتها صارت کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکة فی امر معنوی محقق وهذه مشترکة
فی امر مقدر وهو کونها مسمی بها ولاجل زوال العلمیة التزموا ادخال اللام تعویضا عنها فان قیل اذا کان تثنیتها باعتبار تنکیرها وهو شاذ فیکون تثنیتها ایضا
شاذا ولیس کذلک فالجواب ان تنکیر العلم غیر ضروری لانه یمکن استعماله علما فی کل موضع فجعله نکرة من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف
تثنیته فانه لا یمکن استعماله علما لان تثنیته تنافی العلمیة فلا یلزم من شذوذ ما یمکن اجراؤه علی اصله شذوذ ما لا یمکن اجراؤه علی اصله وبما ذکرنا ظهر لک الفرق
بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة حقیقة او ادعاء بکون التاویل فی نظر المتکلم فی الثانی دون الاول قوله ان ملاءمة کرآه
لیشمل تثنیة اسماء الاجناس والاعلام قوله حکم ما یتطرق آه لا یظهر نکتة وضع المظهر موضع المضمر والنظر حکمه قوله الاسم المقصور اشار بتقدیر الاسم الی
ان المقصور لا یکون الا الاسم فلا یقال رمی مقصور قوله الف مفردة فی الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بهمزة کحمراء
قوله لازمة احتراز عن مثل زیدا لفا وقفت علیه قوله لانه ضد الممدود آه ای مشتق من القصر المتعدی مصدر قصر یقصره بمعنی ضد المد والحبس
واما القصر کعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ککرم فلا یمکن بناء المقصور منه قوله محبوس عن الحرکات لکون اعرابه تقدیریا قوله کعصوان
النظم کعصا وکابی بدل قوله کابوان فی المسمی بابی فان عصوان وابوان مثالان للتثنیة للمقصور الذی الفه منقلبة عن واو حقیقة او حکما
کعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وکذا الکلام فی کرحیان وکمیتان وانما کان اصل الف عصا واوا حقیقة لقولهم عصوته ای ضربته بالعصا
قوله مجهول الاصل ای غیر معلومه سواء کان له اصل فی الواقع اولا ولاشارة الی ارادة المعنی العام اورد المثال من عدیم الاصل فان الف الاسماء
العریقة البناء کمتی مجهولة ولا اصل لها فی الاسماء المتمکنة لما اصل هو محل الاعراب قد یکون معلوما وقد لا یکون معلوما قوله ولم یمل هکذا وقع فی التسهیل
وقیده فی الرضی بان لا یکون سبب الامالة غیر انقلاب الالف عن الیاء وفیه انه حینئذ یکون معلوم الاصل قوله ای غیر ما فیه آه ای المراد بالثلاثی المعنی اللغوی
ای ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحی وهو ما یکون حروفه الاصلیة ثلثة قوله من الرباعی آه بیان لما قال قلبت الفه واوا ولم تحذف لالتقاء الساکنین لئلا
یلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقلوبة بالیاء ولم یقدر فقلبت الفه بالیاء مع انه الموافق لما سبق اشارة الی ثبوت هذا الحکم وتقرره
بحیث لا خلاف فیه لاحد بخلاف الحکم السابق فان فیه خلاف الکسائی حیث ذهب الی ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فی کلمة مضمومة الاول
کالضحی او مکسورة کالربا وجب قلبها یاء لئلا یتثاقل الکلمة بالواو فی العجز مع الضمة او الکسرة فی الصدر ولهذه النکتة لم یقل المص رح الا یاء مع انه اخصر
واوفق بالسابق لان تقدیره قلبت یاء قوله ای غیر زائدة آه فالاصلیة بمعنی الثابتة فی محله لیخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنی المتعارف وهو ما یکون فی مقابلة
الفاء والعین واللام فانه لا یخرج ح ما لا یکون منقلبة عن اصلیة قوله کقراء بضم القاف آه هذا یخالف لما فی القاموس من ان قراء الکتان یحسن
القراءة وکرمان للناسک العابد ولعل الشارح رح اطلع علی ذلک قوله فینبغی ان لا یقع آه مبالغة فی الهرب من اجتماع الامثال قوله لثقلها ای ثقل الواو والعلیل
الاقرب قوله بان یکون للالحاق آه لم یقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم فی قوله لا منقلبة عن اصلیة او زائدة اشارة الی ان الزیادة فی الممدودة
لا تکون الا للالحاق بخلاف الزیادة فی المقصورة فانها تکون للالحاق وللتکثیر کما مر قوله کعلباء ان العلباء عصب العنق وهما علباوان بینهما
منبت العرف صحاح هکذا نقل عنه قوله فالوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلیة اولی من قلبها حتی لم یذکر سیبویه فیها الا الاثبات وابدال الملحقة
اولی من اثباتها والمبدلة من اصلیة بالعکس قوله ملحقة صیغة اسم الفاعل نقل عنه هکذا عبارة الرضی ویفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق
اولا فی مثل علباء هو الواو والیاء ثم عوض عنه الهمزة قوله قد تصفحنا آه نقل عنه فعبارة المفصل هکذا وما آخره همزة لا یخلو همزته من ان سبقها الف اولا
فالتی یسبقها الف علی اربعة اضرب اصلیة کقراء ومنقلبة عن حرف اصلی کرداء وکساء وزائدة فی حکم الاصلیة کعلباء ومنقلبة عن الف التانیث
کحمراء فهذه الاخیرة تقلب واوا لا غیر کحمراوان والباب فی البواقی ان لا یقلبن وقد اجیز القلب ایضا وعبارة المفتاح هکذا اما الممدودة فاذا
کانت للتانیث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء کانت اصلیة کقراء او منقلبة عن حرف اصل ککساء او عن الجاری مجری الاصل وهو
ان یکون للالحاق کعلباء وقد رخص فی القلب وعبارة اللباب موافق لما فی المتن قوله وهذا الحکم آه فلا یدل علی جواز القلب بالیاء فی رداء

فضلا عن ان یکون مشهورا قوله عن آخر المثنی ای آخر مفرد المثنی قوله اتصالهما ای اتصال کل واحد بالاخری بحیث لا یمکن الانتفاع بهما ای بکل
واحدة بدون الاخری قوله صارتا ای الخصیتان ففی العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصیتین فی قوله کل واحد من الخصیتین معناهما ومن ضمیر
صارتا لفظ الخصیتین قوله ای الاسم فیه اشارة الی ان غیر الاسم لا یکون مجموعا والفعل نحو یفعلن جمع باعتبار فاعله ولا یتوهم خروج مسلمین ومسلمات
بعدم کونهما کلمة کما یجیئ فی کلام الشارح رح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة کما هو المتبادر فلا یدخل مثنی
اسم الجمع والجمع المکسر نحو طالقتین وجمالین فانهما وان دلتا علی الآحاد لکن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقی لهما اثنان من الجماعة وکل جماعة
تشتمل علی الآحاد فالدلالة علیها تضمنیة قوله علی جملة آحاد قید المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال علی مفصل الآحاد لکونه للکل الافرادی
لا علی جملتها نحو قوله تعالی اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ وَعَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ قوله فی ضمن ذلک الاسم لانه المتبادر به احترز به عن لفظ کل المضاف
الی المعرفة فانه دال علی جملة الآحاد لکن تلک الآحاد لم تقصد من لفظ کل بل مما اضیف الیه نحو کل الناس وکل القوم قوله ای بحروف هی مادة
المفرد بیان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقیقی والتقدیری کالجمع الذی لا مفرد له ولذا زاد
لفظ الحروف ولم یقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فیه وان لم یتحقق المفرد قوله الذی هو الاسم آه اشارة الی ان المفرد ههنا وان کان فی مقابلة المثنی
والمجموع لکنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو کونه دالا علی واحد ای واحد کان فلا دور فی التعریف قوله اما بزیادة آه ای بزیادة حرف کرجال
ومسلمین او نقصانه ککتب او باختلاف الحرکات فقط کاسَد واُسْد او مع السکنات کنَذیر ونُذر وکلمة او لمنع الخلو فانه قد یجتمع الاثنان کرجال
ورجل وکقضب وقضیب وقد یجتمع الثلث کقضبان وقضب قوله او حکما کفلک وهجان قوله واسماء الاجناس ای التی یفرق بینها وبین واحدها
بالتاء فانها للدلالة علی الاحاد واما التی لا فارق بینها وبین واحدها فانما تدل علی الماهیة کالماء والتراب العسل والخل قوله فانها وان لم تدل
علیها آه فالمراد بالدلالة الدلالة فی الجملة سواء کان وضعا فقط کما فی الجمع المستعمل فی الواحد نحو شابت مفارقه وفی اثنین نحو قلوبکما او
استعمالا فقط کما فی اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا کما فی الجموع المستعملة فی معانیها الحقیقیة ولو ارید بها الدلالة وضعا کما فی تعریف الفعل
خرج اسماء الاجناس بقوله دل علی آحاد قوله کبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الی عشرة قال فنحو تمر آه تفریع علی ما تقدم من تعریف الجمع قوله مما کان
الفارق بینه آه فسر النحو بذلک لا مطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته علی الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذی لا فارق له وهو ما لا یتمیز آحاده فی الخارج
کالماء والتراب فلا اشتباه فیه لعدم دلالته علی الآحاد وللتنصیص علی محل الخلاف فان الذی لا یفرق بینه وبین واحده بالتاء لیس بجمع اتفاقا قال ورکب آه
نقل عنه فانه اسم لجماعة الرکبان من غیر ان یقصد جمعیة الراکب علیه وان وقعت الموافقة فی الحروف من غیر قصد وانما قلنا ذلک لانه لو کان جمعا لراکب
لم یکن جمع قلة لان اوزانه محصورة کما سیجیئ وجمع الکثرة لا یصغر علی لفظه بل یرد الی واحده وهذا لا یرد بل یقال رُکَیب وکذا الحال فی الجامل والباقر انتهی بما
ذکره الشارح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قیل انه لم خص نحو تمر باسم الجنس الذی یفرق بینه وبین واحده بالتاء ولا یمکن
تخصیص نحو رکب باسم الجمع الذی له واحد من لفظه تنصیصا علی محل الخلاف قوله والفرق بینهما آه والفرق بینها وبین الجمع بعدم کونها علی الاوزان
المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فیه وبانها یصغران علی لفظهما وینسب الی لفظهما ولو کانا جمعین لم یکونا جمع قلة لعدم کونها علی اوزانه فیکونان جمع کثرة
وجمع الکثرة یرد الی واحده فی التصغیر والنسبة وبارجاع ضمیر الواحد الیهما وتوصیفها بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذی ذکره الشارح رح ظاهر فی اسم الجنس
الذی استعمل فی الواحد والاثنین فان اسم الجمع لا یستعمل فیهما واما الذی لم یستعمل فیهما فان کان له واحد من لفظه فالفرق بینه وبین واحده بالتاء کتمر وتمرة او بالیاء کروم
وروی وان لم یکن کابل وغنم فلان واحد بهما بعیر وشاة فالفرق مشکل ففی الرضی انهما اسما جمع وفی القاموس انهما اسما جنس قوله قیل ذلک آه اشارة الی ضعفه اذ کونه
بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد قوله علی انه لا ضمیر آه فیه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما یفرق بینه وبین واحده بالتاء فهو اسم جنس قوله الجامل
والباقر آه نقل عنه الجمع زوج الناقة والجامل القطیع من الابل مع رعاته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة تقع علی الذکر والانثی والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر
مع رعاتها قوله فالجمع الصحیح المذکر ای المذکر مفرده بقرینة السابق وفیه تنبیه علی انه کما یقال بالاضافة یقال بالوصف ایضا ولم یفسر قوله فالمذکر جمع المذکر الصحیح لاحتیاجه
الی کثرة الحذف ای المضاف والصفة ولا بالمذکر المجموع صحیحا لان سوق الکلام فی بیان المجموع لا فی بیان المذکر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقدیرا
نحو مصطفون وکذا الحال فی مکسور ما قبلها قوله علی سبیل منع الخلو قد مر تفصیله فی نون التثنیة قوله وذلک اللحوق آه وکون النون عوضا عن الحرکة والتنوین لا ینافی
ان یکون له دخل فی الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقیة فعلم انه لیس له دخل فی الدلالة فساقط اذ المقدر کالملفوظ فالدلالة حین الاضافة

لكون النون منويا في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه ومن حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله معناه وهو الواحد مما يطلق
عليه فلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا الى تعدد لفظه قوله آخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليستا آخر الجمع بل وسطه قوله اي الياء المفتوحة
او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع قال وان كان آخره جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم
قوله اي آخر الاسم آه لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا قال حذفت الالف اشارة الى ان تانيث
الضمير الراجع الى آخره بتاويل الالف قوله اي شرط الاسم آه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط
المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون ولجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع
يحتاج الى تقدير المضاف اي ان كان مفرده بهذه الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المفهم في شرحه من انه لا حاجة الى قوله فمذكر لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم
من توهم ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر ونظن ان طلحة
داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتناء انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح او الى المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكرا آه يعني ان في المتن
تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما القول بان مبناه اعتبار الحيثية آه انما الى كونه مذكرا علما فيه
اسلا دليل على اعتبار الحيثية وانا لا نم ان مآلها الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اي فحصول مذكر كما في الرضي تكلف ثم قوله مذكرا اما ان يكون خبر القوله شرطه فيلزم
دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع
الى قوله شرطه اي فهو مذكر ويكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشراح الى تعيين احدهما
لكن قال الشارح الرضي في بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فانه يدل على انه
يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى
الاسم الذي هو مضاف اليه الشرط كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي
فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف القائم مقامه لابد له من شاهد وكذا القول بان قوله
شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما آه جملة استينافية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكر عائد الى ما يرجع اليه ضمير كان
ربح لا يحتاج الى تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا او الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اي شرطه مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اي هي بيان شرطه هذا الكلام فيكون
المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشان وقولنا مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على العارف وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضي هذه العبارة سخيفة والصواب
ان يقول وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل قوله اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه الاختصار اي غير صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل
والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره قوله نحو اعوج آه هو بلا لام اسم فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال وصار اليهم
من بطن آكل المرار وفرس لغني بن اعصر كذا في القاموس قوله واراد بالمذكر آه يعني ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التانيث الا انه خص التاء
لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللغوي اعني ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضي كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى
وورقاء اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي به مؤنث
فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء قوله غير علم ان كان معناه غير منقول عن الوصفية
ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمي به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه
على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه مذكرا يعقل لم يفسر المذكر ههنا احالة على
ما سبق لا يقال فيلزم استدراك قوله ولا تاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فمذكر لانا نقول المفهوم من قوله فمذكر اشتراط تجرده عن التاء في الجملة لما
تقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامة يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في
الجملة لمجيء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا تاء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم مذكرا اي مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا الحالين
بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث قوله ان لا يكون ذلك الاسم آه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته في قوله ولا يستويا فيه
مع المؤنث كما يجيء قوله اي مذكرا غير مستو آه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما في زيدنا خير

من زيد كم فاذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء قوله بل يكون آه اضراب عن قوله غير مستو وتخصيص بعد تعميم اشارة الى ان المعتبر اصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة اي مخالفا فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجامدة الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة ولا استواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة لا يجمعها المشار فكانها من قبيل الجامد قلنا لا يجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء ما خرجها من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة الخ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون **قوله** ان لا يكون الاسم المذكور آه اشارة الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكور في تلك الصيغة اي في صيغتها وهيأتها مع المؤنث بان يستعملون المذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بان هذه العبارة اسخف من قوله لمذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام كيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضميره ان لا يكون الى الوصف والشارح جعله راجعا الى الاسم المذكر فتدبر فانه مزلة الاقدام **قال** مثل علامة وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بشيء لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر **قوله** لزم اللبس بين جمعه حال التجرد من التاء وجمعه حال التلبس بها **قوله** بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والمئين والفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة **قوله** بفتح الراء للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة لان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كعدا وظاهرة كغرفة ان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات **قوله** تحت قاعدة كلية وهي قوله سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا ما لا يذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون فبقوله ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل مياه وبقوله المحذوف العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لا يكون عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله ما لا مذكر له خرج ما له مذكر كبنت فان لها مذكرا وهو ابن وقوله مجموعا هذا الجمع حال من ضمير نقصه اي جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل في هذه القاعدة كسنين وثبين وقلين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين والبنين وبنين شاذ **قال** الف وتاء وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي فدل كل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وعلمي والرجالة والضاربة كما في الرضي **قوله** اي شرط الجمع الصحيح جرى في ارجاع ضمير شرطه هنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم **قال** فان يكون اي نحوه ان يكون الضمير عائد الى المبتدأ الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء في محل خبر المبتدأ كذا في الرضي **قوله** اي مذكر ذلك المفرد اذ لا مذكر للجمع **قوله** لئلا يلزم اي لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره يلزم مزية الفرع على الاصل **قوله** جمع بالواو والنون قيد الصفة بمعونة المقام ان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات فمن قال بانه لا حاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان ما له مذكر يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشيء وان اتبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون **قوله** كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء

ان یکون التغیر فی ذاتہ وباعتبار اجزائہ لا التغیر العارض لہ باعتبار امر خارج عنہ سواء کان التغیر حقیقیا او اعتباریا ولیس مرادہ ان المتبادر من التغیر التغیر فی
ذاتہ حتی یرد علیہ انہ کما ان المتبادر من التغیر ذلک کذلک المتبادر منہ ان یکون حقیقیا فحمل التغیر علی المتبادر باعتبار وعلی غیر المتبادر باعتبار تکلف **قولہ** بحوق
الحروف فالتغیر فیہ لیس تغیرا فی ذات بناء الواحد بل تغیر عارض للبناء **قال** کرجال وافراس فان التغیر فیہما حاصل فی ذات بناء مفردہما حیث لم یبق علی ہیأتہ
وان کان حاصلا بزیادۃ الالف **قال** افعل وافعال آہ فی الرضی ہذہ الاوزان للقلۃ اذا جاء للمفرد جمع کثرۃ واما اذا انحصر جمع التکسیر فیہا فہی للقلۃ ہوا لکثرۃ وکذا
ما عدا الستۃ للکثرۃ اذا لم ینحصر فیہ الجمع والافہو مشترک کاجادل ومصاقع **قولہ** کقولہ تعالی ثلثۃ قروء آہ والنکتۃ فی ذلک التنبیہ علی ان ثلثۃ الاقراء بالنسبۃ الی النساء
جمع کثرۃ لعلہ یصبرن عن الرجال **قال** اسم الحدث ای موضوع لہ وان دل بسبب لعارض علی امر زائد علیہ کالنوعیۃ والعدد **قولہ** معنی آہ اراد بالمعنی ما یقابل
اللفظ والقرینۃ علی ذلک اضافۃ الاسم الیہ والمراد بالقیام بغیرہ اتصاف الغیر بذلک المعنی لا الاختصاص الناعت او التبعیۃ فی التحیز فانہ اصلاح المعقول
قولہ قائما بغیرہ قیل لیس المعنی القائم بغیرہ مطلقا حدثا اذ لیس الالوان حدثا فالسواد بمعنی سیاہی لیس حدثا بل بمعنی سیاہ بودن فہو المعنی القائم بغیرہ
من حیث انہ قائم بغیرہ انتہی وہذا موافق لما فی حاشیۃ المطالع فی بحث تعریف الکلمۃ الحقیقیۃ من ان الحدث لیس عبارۃ عن المعنی مطلقا والا لکان کل معنی حدثا
بل الحدث معنی منسوب الی الفاعل بانہ قائم بہ فیکون مشتملا علی النسبۃ الی موضوع ما وفیہ نظر اما اولا فلان قولہ سواء صدر عنہ آہ یحتمل اعتبار النسبۃ الی المحل فی مفہومہ
لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبۃ واما ثانیا فلانہ مخالف لما فی الرسالۃ الوضعیۃ من ان اللفظ الذی مدلولہ کلی اما ذات وہو اسم الجنس او حدث وہو المصدر
او النسبۃ بینہما وتلک اما ان یعتبر من جانب الذات وہو المشتق او من طرف الحدث وہو الفعل ولما فی الرضی ان معنی المصدر عرض لا بد لہ فی الوجود من محل یقوم
بہ وزمان ومکان ولبعض المصادر ما یقع علیہ وہو المتعدی ولبعضہا من الآلۃ کالضرب لکنہ وضعہا الواضع لذلک الحدث مطلقا من غیر نظر الی ما یحتاج الیہ فی
وجودہ وان الوضع نظر فی المصدر الی ماہیۃ الحدث لا الی ما قام بہ فلم یطلب اذن فی نظرہ لا فاعلا ولا مفعولا ولما یجئ من ان النسبۃ الی فاعل المصدر غیر ماخوذۃ
فی مفہوم المصدر فالوجہ ان یقیر المراد معنی قائما بغیرہ بشرط الحدوث والتجدد ویدل علیہ لفظ الحدث یقو رجل حدث ای بین الحداثۃ وانما لم یتعرض لہذا القید اذ لیس
مقصودہ تعریف الحدث بل دفع توہم لزوم الصدور فی المصدر کما یوہمہ لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والانفعال وبما ذکرنا ظہر الفرق بین
المعنی المصدری والحاصل بالمصدر فان الاول یعتبر فیہ التجدد دون الثانی **قولہ** والمراد بجریانہ آہ فی الرضی یقو ہذا المصدر جار علی ہذا الفعل ای اصل لہ وماخذ
اشتق منہ فیقال فی حمدت حمدا ان المصدر جار علی فعلہ وفی تبتل تبتیلا لا یجری علی ناصبہ انتہی ولما کان المناسب لہذا المعنی ان یقال الفعل جار علی المصدر فسرہ
الشارح بما ذکرہ والمراد صحۃ الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع **قولہ** مالم یشتق الفعل منہ اعلم ان الاسماء التی تدل علی المعنی المصدری ولم یشتق منہا الفعل
ثلثۃ ما آخرہ الیاء المصدریۃ وما ہو مصدر لم یوضع لہ فعل من لفظہ وما ہو اسم المصدر وہو شیئا احد ہما ما دل علی معنی المصدر مزیدا فی اولہ المیم کالمقتل والمستخرج
والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء والکلام والثواب والطاعۃ والشارح اخرج الثلثۃ عن تعریف المصدر بقید الاشتقاق منہ والفاضل الہندی
اعترض بان اعتبار ہذا القید یخرج عن التعریف المصادر التی لا فعل لہا نحو ویلاہ وویحا ولو اریدا شتقاق الفعل منہ حقیقۃ او فرضا یدخل فی التعریف اسماء
المصادر ویؤیدہ قول الفاضل الہندی تعبیرہم عنہا بالمصادر **قولہ** وان کان الاخیر ان مفعولا مطلقا ای بطریق الوجوب فانہا حالۃ النصب مفعول مطلق
واجب حذف عاملہ **قال** ولیعمل آہ بشرط وہو ان یکون مظہر امکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامہ کذا فی التسہیل فلا یعمل المضمر والمصغر والمحدود
ای الدال علی المرۃ والمنعوت قبل استیفاء ما یتعلق بہ من مفعول مجرور وغیرہ وفی کل منہا اختلاف بین النحاۃ مذکور فی الشرح للمصری **قال** اعمل فعلہ
ای فی اللزوم والتعدی بنفسہ او بالحرف **قولہ** لمناسبۃ الاشتقاق بینہما ای التناسب بینہما فی اللفظ والمعنی لکون معناہ جزء معنی الفعل
وہو التجدد الذی یقتضی الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیہ النسبۃ الی الفاعل ووضعا والمصدر اعتبر فیہ الحدث فقط من غیر نظر الی
الفاعل فعقد طرء علیہ ما یزیل اقتضاءہ العقلی فلذلک صار الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا لہ فیہ وعلامۃ کونہ بمعنی الفاعل صحۃ تقدیرہ
بالفعل مع الحرف المصدری فما قیل ان سبب عمل المصدر امران المناسبۃ فی الاشتقاق وکونہ بتقدیر ان مع الفعل منشؤہ
عدم التدبر ولما کان ہذہ المناسبۃ قویۃ لم یحتج الی تقویتہا بالشرط فلذا العمل عن غیر اشتراط وانما قال بینہما لیشمل مذہب البصریین والکوفیین **قولہ**
لا باعتبار الشبہ اذ لا مشابہۃ بینہ وبین الفعل لا لفظا لعدم موازنتہ ایاہ ولا معنی لعدم صحۃ اقامتہ مقامہ بخلاف اسمی الفاعل والمفعول فانہما
یعملان لمشابہۃ الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقہما منہ عند الجمہور واشترط کونہما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی
تلک المشابہۃ **قال** ولا یتقدم معمولہ جوز الشارح الرضی تقدیم الظرف والجار والمجرور **قولہ** لکونہ بتقدیر ان مع الفعل ہذا ما علیہ الجمہور فی البسیط

اختلفوا فی تقدیر الفعل بل من شرطه تقدیره بالحرف السابکة ام لیس من شرطه ذلک فمنهم من قدر نفس الفعل ومنهم من یقدره بان ومنهم من یقدره بان حیث یکون المصدر مطلوبا للشیء متقدم واما اذا ابتدأ فلا یحتاج الیه وذکر ان لکونه اکثر استعمالا فانه اذا کان المصدر للحال لا یجوز تقدیره بان بل بما ولهذا قال فی البسیط بالحروف السابکة وقال فی التسهیل بتقدیره بالفعل بعد ان المخففة او المصدریة او ما اختهما **قوله** لا یتقدم علیه لکونه موصولا حرفیا **قوله** فیلزم اجتماع التثنیتین ای اجتماع العلامتین احدهما نظرا الی المصدر نفسه لانه یثنی ویجمع للعدد والنوع وثانیتهما نظرا الی الفاعل لغرض استتار الفاعل فیه وبدلان ای فیه بالعلامتین وان حذف احدهما لزم اللبس فلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیة المصدر او لتثنیة الفاعل واعترض علیه الشارح الرضی بانه یجوز ان یحمل ضمیر المثنی والمجموع ولا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یعنی لا یثنی ولا یجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضمیرها کما فی اسم الفعل والظرف یقوم الزیدان هیهات وفی الدار والزیدون هیهات وفی الدار ویعلم حال الضمیر من کونه للاثنین والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اشتقاق اجاب عنه الفاضل الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی الذی هو نائب عنه وهذا انما یتم علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا عاملین فی المستتر بنفسهما واما علی القول بانهما عاملان فیه بنفسهما فلا وقیل الاظهر الاخصر فی وجه عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لما کان یحذف فاعله فلو اضمر فیه لالتبس بالمحذوف وفیه ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار اذ علی تقدیر الاستتار لا حذف کما فی الفعل **قوله** وکذا الحال فی اسم الفاعل آه فان تثنیتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسهما **قوله** فلا حاجة الی اعتبار آه کما اعتبره الفاضل الهندی **قوله** لان النسبة الی فاعل آه ای مطلقا معینا کان او مبهما غیر ماخوذة فی مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الی فاعل معین ای معین کان ماخوذة فی مفهومه ولذا کان معناه المطابقی غیر مستقل بالمفهومیة بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الی ذات ما ماخوذة فی مفهومها مع تلک الذات فکانت مستقلة بالمفهومیة **قوله** مع ان اعماله آه اشارة الی دفع ما یرد من ان اضافته الی الفاعل اکثر من اضافته الی المفعول کما یدل علیه **قوله** وقد یضاف آه فالالائق ان یقول واضافته الی الفاعل اکثر وجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الی اعماله منونا فانه اولی ویفهم من الرضی انه بالنسبة الی عدم جوازه فی اسم الفاعل **قوله** اولی آه الیه ذهب البعض وفی الرضی ولیس اقوی اقسام المصدر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل لکونه اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبها بالفعل ویمکن ان یقوی المصدر المضاف اقوی فی العمل فی ما عدا الفاعل المضاف الیه کما یدل علیه تعلیل الرضی والمصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیه کما یدل علیه تعلیل الغور رح ولذا یعمل المنون فی لفظه والمضاف فی محله **قال** وقد یضاف الی المفعول اذا قامت قرینة علی کونه مفعولا وتلک الاضافة اکثر عند حذف الفاعل ویجیء علی قلة مع ذکره حتی ذهب البعض الی عدم جوازها لکن نص سیبویه علی جوازها ولم یجیء فی القرآن الا ما روی عن ابن عامر انه قرأ ذِکرُ رحمةِ ربک عبدُه زکریا بضم الدال والهمزة **قوله** ولکن جوزا نحو والیضا قد یقع عاملا بمعنی التقدیر نحو قول العرب سمع اذنی زیدا یقول ذلک وقول اعرابی اللهم ان استغفاری ایاک مع کثرة ذنوبی للوم وان ترکی الاستغفار مع علمی بسعة عفوک لعی کذا فی شرح التسهیل **قوله** صرفا قدره بقرینة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا کان بدلا فهو مفعول المطلق ایضا لکنه لیس صرفا **قوله** من غیر تجویز آه وفی التسهیل ان الغالب ذلک **قوله** او محذوفا غیر لازم کذا فی التسهیل والایضاح وفی الرضی ان الظاهر من کلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف حذفا لازما کان الحذف او جائزا فیه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل **قوله** ای المصدر آه یعنی ان ضمیر کان راجع الی المصدر وبلا خبره بتقدیر الموصوف وانما لم یقل ای المفعول المطلق بدلا عنه رعایة لجزالة المعنی بان الکلام فی المصدر وموافقة المعطوف علیه فان الضمیر فیه راجع الی المصدر **قال** بدلا منه لیس المفعول المطلق بدلا عنه حقیقة والا لم یقدر الفعل قبله فلم ینتصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم یجز اظهاره فکانه بدل عنه **قوله** عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له فی تقدیر العمل **قوله** للنیابة ای لا باعتبار کونه مصدرا لعنه ولکن لقیامه مقام الفعل ونیابته عنه فاذن عمله لیس کعمل المصدر بل لقیامه مقام الفعل المقدر کذا فی الایضاح **قوله** للمصدریة کسائر المصادر یعمل لکونه بتاویل ان مع الفعل **قوله** اکثر اسـ للمصدریة وقوعا واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا کان مفعولا مطلقا فان کونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاویله بان مع الفعل ویکون امتناع التقدیم مختصا بالقسم الاول لما فی الرضی من جواز تقدم معموله اذا کان بدلا لعدم کونه مؤولا بان مع الفعل رح لا یقصر فی کون ما ذکره الغور نکتة للفصل بین القسمین کما لا یخفی **قوله** ای حدث ای معنی قائم بغیره ففی نسبة الاشتقاق الیه تجوز باقامة المدلول مقام الدال ای بما اشتق مما یدل علیه ولم یحمل الفعل علی الاصطلاحی لان الاشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسیرافی فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم یقل ای مصدر کما فی الرضی ویکون التجوز فی اسناد قام الیه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرینة علی التجوز بخلاف اسناد قام

لان المصدر الیہ قائم بمن یتلفظ بہ قولہ موضوعا آہ اشارۃ الی انہ یتضمن معنی الوضع واللام صلۃ الوضع ولک ان تقول فی الاشتقاق معنی الوضع
لانہ وضع نوعی واللام للاجل قولہ ای الفعل بیان لمرجع الضمیر لدفع توہم رجوعہ الی من بناء علی ان الضمیر یرد الی اقرب المذکورات قولہ ای لذات ما آہ یعنی
ان موصوفہ وانہ یعتبر فی اسم الفاعل کون الذات المبہمۃ منسوبا الیہا الا کون الفعل منسوبا کما یوہمہ تقدیم الفعل علیہ فانہ لضرورۃ الاستتار قولہ لان ما جہل امرہ آہ فیہ
ان امرہ وہو کونہ شاملا لمن یعلم ومن لا یعلم معلوم لان النکرۃ الموصوفۃ نعم قولہ قصد التغلیب لکن مقام التعریف یابی عنہ قولہ وغیر ذلک من الاسماء المشتقۃ
قولہ ویکون من قام بہ آہ لانہ المتبادر من وضع اللفظ للشئی لکونہ قصدیا واعترض الرضی بان ہذا التعریف لا یشمل نحو زید مقابل عمرو وانا متقرب من فلان وتبعہ
عنہ ومجتمع معہ فان ہذہ الاحداث نسب بین الفاعل والمفعول لا یقوم باحدہما معینا دون الآخر ولم یتعرض الشارح رح لدفعہ لانہ مبنی علی مذہب القدماء من
المتکلمین من ان القرب قائم بالمتقاربین والجوار بالمتجاورین والاخوۃ بالاخوین الی غیر ذلک من الاضافات المتحدۃ فی الجانبین والحق مع قیام الواحد
بالشخص بالطرفین بل لکل قائم بکل منہما فرد مغایر للقائم بالآخر غایۃ الامر اتحادہما بالنوع وما قیل فی دفعہ بان معنی متقرب مثلا قائم قرب بہ متعلق بمن قام بہ قرب من ہذا
الشخص فلیس بشئی لان الاضافۃ المتکررۃ عبارۃ عن مجموع الاضافتین لا عن اضافۃ معینۃ الی اضافۃ اخری والفاضل الہندی فہم ان الاعتراض انہا
امور عدمیۃ فلا معنی لقیامہا فاجاب بان القائم اعم من ان یکون حقیقیا او اعتباریا ولیس کذلک بل مقصودہ انہا قائمۃ بالطرفین لا باحدہما معینا دون
الآخر مع انہا مسندۃ الی واحد منہما معینا فتدبر قولہ خرج عنہ اسم التفضیل ولا یخرج اسم الفاعل من باب المغالبۃ نحو کارمنی فکرمتہ فانا کارم لانہ موضوع للغلبۃ
فی معنی المصدر لا المعنی المصدر مع الغلبۃ فی رضی الشافیۃ یعنی بباب المغالبۃ ان یغلب احد الامرین الآخر فی معنی المصدر نحو کارمنی فکرمتہ ای غلبتنی فی الکرم قولہ واسند
اخراج اسم التفضیل آہ بناء علی انہ لا یدل علی الحدث مقیدا باحد الازمنۃ الثلثۃ وان کان قد یدل علی الحدث بمعنی التجدد قولہ ولا یبعد ان یلتزم ذلک
الاولی ترک لفظ البعد فانہ قال ابن مالک فی شرح التسہیل ولزم من تقیید اسم الفاعل بکونہ جاریا علی المضارع ای علی زنتہ خروج امثلۃ المبالغۃ ولم یکن بد من
ذلک ضیہ لان اسم الفاعل غیرہا قال علی زنۃ فاعل ای القیاس ذلک وقد یجئ علی وزن مفعل نحو حب یحب فہو محب فلا یقال حاب وعلی وزن مفعل بکسر المیم
وفتح العین نحو عم الرجل بمعروفہ فہو معم قال بمیم مضمومۃ وکسر ما قبل الآخر وربما کسر میم مفعل اتباعا للعین او یضم عینہ اتباعا للمیم قالوا فی منتن منتن
منتن وربما استغنی عن مفعل بفاعل نحو اعشب فہو عاشب وربما استغنی عن مفعل بکسر العین بمفعل بفتحہا نحو اسہب فہو مسہب قال ویعمل آہ قید
فی التسہیل بغیر المصغر والموصوف خلافا للکسائی فانہ جوز عمل المصغر والموصوف قال بشرط معنی الحال والاستقبال آہ ظاہر کلامہ انہ یشترط
ذلک فی عملہ مطلقا والتحقیق انہ شرط عملہ فی المفعول بہ لا فی عملہ فی الظرف والجار والمجرور فانہ یکفیہ رائحۃ الفعل ولا فی عملہ فی المفعول المطلق لکون مدلولہ
مدلولہ واما بالنسبۃ الی الفاعل فحکی ابن عصفور الاتفاق علی انہ یرفعہ اذا کان مضمرا وان کان مظہرا فظاہر کلام سیبویہ انہ یرفعہ وذہب بعض النحاۃ الی انہ
لا یرفعہ قولہ ومعناہ آہ ولا یریدون بیان اللفظ الذی فی ذلک الزمان المحکی الآن علی ما تلفظ بہ کما فی قولہ وعنی من تمرتان بل المقصود بحکایۃ الحال حکایۃ
المعانی الکائنۃ لا الالفاظ قال جار اللہ ونعم ما قال معنی حکایۃ الحال ان یقدر ان ذلک الفعل الماضی واقع فی حال التکلم کما فی قولہ تعالی فلم تقتلون
انبیاء اللہ من قبل وانما یفعل ہذا الفعل الماضی المستغرب کانک تحضرہ للمخاطب وتصورہ لہ لیتعجب منہ کذا فی الرضی قال علی صاحبہ المذکور
او المنوی نحو یا طالعا جبلا قولہ ونحو ما یشمل ہل نحو ہل ضارب الزیدان ملفوظا او مقدرا نحو قام الزیدان ام قاعدان قولہ من حروف النفی صریحا
او مؤولا بہ نحو انما قائم الزیدان قولہ المتعدی قید بہ لان اسم الفاعل اللازم یرفع بہ مع کونہ ماضیا وقد سبق قولہ ذکر مفعولہ لانہ لو لم یذکر جاز ان لا یضاف
نحو ہذا ضارب امس قال وجبت الاضافۃ ولا ینصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زید ضارب امس بالسوط لانہ یکفیہما رائحۃ الفعل قولہ اضافۃ
معنویۃ بیان الحاصل المعنی واما الترکیب النحوی فہو اما تمییز من حیث المعنی او ظرف ای فی المعنی او حال ای ذات معنی او مفعول مطلق ای اضافۃ
معنی قال معمول آخر ای من حیث المعنی لانہ لا عمل لہ فی اللفظ قولہ بفعل مقدر آہ ورد علیہ بانہ لا یستقیم فی مثل ہذا ظان زید امس قائما للزوم حذف
احد مفعولی ظان واجیب بان ارتکاب جواز ذلک مع القرینۃ وان کان قلیلا وبان المثال مصنوع والصحیح ہذا ظان زید قائما وقال السیرافی انما نصب
اسم الفاعل المفعول الثانی ضرورۃ حیث لم یکن الاضافۃ الیہ قولہ بتغییر صیغتہ آہ لیس المراد ان ہذا التقدیر الکلام حتی یکون تعسفا کما قیل بل اشارۃ
الی ان من للابتداء بمعنی کون المجرور بہا موضعا انفصل عنہ الشئی وخرج منہ فیؤل المعنی الی ما ذکرہ الشارح رح علی التوجیہ الثانی من للتبیین لانہ یصح اطلاق
المجرور بمن علی ما قبلہ فلا غبار علی التوجیہین قولہ بحیث یخرج آہ احتراز عن تغییر لا یخرج عنہ کالتثنیۃ والجمع والقرینۃ علی اعتبار الحیثیۃ قولہ للمبالغۃ قولہ
اذا کانت للمبالغۃ لا بد من ہذا التقیید علی ہذا التوجیہ بخلاف التوجیہ الاول کما ان فیہ صرف کلمۃ من عن معناہ المتبادر ای معنی التبیین فالتوجیہان

متساویان قوله ما فیه من معنی المبالغة آه لان المبالغة وصول الشئ الی کماله ففیها قوة معنی الحدث الذی یعمل لاجله بخلاف اسم التفضیل فان فیه اعتبار زیادة معه وبضمها یبقی معنی الفعل علی حاله فلذا لم یعمل اسم التفضیل قوله بالحاق علامتی التثنیة آه واما الجمع المکسر فهو فرع الجمع السالم لکونه اخرف فیتبعه فی حکمه قوله وضع التعریف آه ای لام التعریف ای ما یکون للتعریف فی الجملة وان لم یکن ههنا قال اسم المفعول ای المفعول به بحذف الجار واستتار الضمیر فعلت به الضرب ای اوقعته علیه والا فالمفعول هو الحدث قال من فعل ای من حدث سواء کان متعدیا بنفسه او بحرف الجر وان کان لازما غیر متعد بحرف الجر لم یجئ منه المفعول منه قال لمن وقع علیه حقیقة او اعتبار الیشمل ا وجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجک فهو معلوم فان الایجاد والعلم تعلق بالمعدوم ولا معنی لوقوع الفعل علی المعدوم حقیقة لکن العقل یعتبره واقعا علیه ویعبر عنه بما یدل علی الوقوع قوله من حیث الوقوع علیه لان التعلیق بالمشتق یشعر بالحیثیة وکان الاولی ذکره فی تعریف اسم الفاعل والاکتفاء به ههنا ولا یخرج من التعریف یوم الجمعة مضروب فیه والتادیب مضروب له لان الصیغة موضوعة لما وقع علیه الا انه ترک ذکره واقیم الجار والمجرور مقامه ویدخل فی التعریفات الصفات التی بمعنی المفعول وهی فعل بکسر الفاء وسکون العین نحو طحن فعل بفتحتین نحو نقض بمعنی المنقوض وفعلة بضم الفاء وسکون العین نحو اکلة وفعیل نحو جریح الا ان یقال انها لیست موضوعة لمعنی مفعول بل مستعملة فیه قال علی صیغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازکم فهو مزکوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب قوله لخفة الفتحة وکثرة المفعول لانه یکون للفعل الواحد مفاعیل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذی یعمل عمله وللفرق بینه وبین اسم الفاعل قوله ای عمل النصب اذ لا یحتاج فی عمل الرفع الی اشتراط زمان ولیس فی کلام المتقدمین ما یدل علی اشتراط الحال والاستقبال فی اسم المفعول لکن المتاخر کابی علی ومن بعده صرحوا باشتراط ذلک قوله یبقی علی نصبه باسم المفعول ان کان بمعنی الحال والاستقبال وبفعل مقدر ان کان بمعنی الماضی کما فی اسم الفاعل قوله من حیث انها تثنی آه ای بعد اشتراکهما فی کونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه لمن وقع علیه وبخلاف اسم التفضیل فانه وان کان لمن قام به الفعل الا انه لا یثنی ولا یجمع لان اصله ان یکون مع من ولذا لم یعمل والمراد المشابهة فی اصل التثنیة والجمع والتانیث لان جمعها وتانیثها کجمع اسم الفاعل وتانیثه فانه لا یطرد فی افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا یقرأ ابیضون وابیضة کما یقال ضاربون وضاربة وفی الرضی وجه المشابهة کونها بمعناه اذ لا فرق بینها الا باعتبار الحدوث والثبوت قال علی معنی الثبوت ای اتصافه به مع قطع النظر عن التقیید باحد الازمنة ولذا یقصد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل بالاالازم فانه یدل علی الحدث المقید باحد الازمنة قوله لا بمعنی الحدوث بالمعنی الذی مر فی تعریف اسم الفاعل قوله بعد نقلها آه ولذا قالوا ان فعیلا من فعل بفتح العین صیغة مبالغة کقدیر ونصیر ومن فعل بضم العین صفة مشبهة قال وصیغتها ای الصیغة المختصة بها خلافیا فی ما فی التسهیل من ان الصفة المشبهة من غیر الثلاثی المجرد تجئ علی وزن اسم الفاعل منه قیاسا مطردا فانها مشترکة بینهما قوله اسم الفاعل علی حذف المضاف ولیس اسم الفاعل علما حتی یلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المرکب الاضافی الی معنی مخصوص قد یراعی فیه حالة السابقة وهو کونه کلمتین بدلیل تسمی الفاعل والمفعول واسماء الفاعلین ولذا اعرب باعرابین قوله لصیغة الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه ویصح ان یکون اللام فیه زائدة لان الاوزان اذا ارید بها انفسها کانت اعلاما ولکون کل من التوجیهین خلاف الظاهر سوی بینهما قوله من غیر اشتراط آه یشیر الی ان الاطلاق فی مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذکور سابقا اعنی اشتراط الامرین ولما کان ذلک مما یجوز ان یکون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بینه الشارح بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فیکون فی المتن اجمالا لا اختلالا کما وهم انما یکون اختلالا لو کان الاطلاق بمعنی العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة علی اسم الفاعل فانه عند المازنی للتعریف قوله ای جعلها اقساما آه یرید ان اضافة التقسیم الی المسائل لیست اضافة المصدر الی المفعول کما یسبق الی الفهم لان المذکور ههنا لیس تقسیم المسائل سواء کانت بمعنی الاحکام او بمعنی الاقسام بل ما هو فی طلابة ای تقسیم تحصیل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حیث یسأل عن حکمها ویبحث عنه فی الفن فالمعنی تقسیم الصفة والمحصل لاقسامها من حیث یسأل عن حکمها ویبحث عنه فرجع الی ما ذکره الشارح ای جعلها اقساما وبیان حکم کل قسم قوله ای تسمیة معمول الصفة آه ووجه تشبیهه به انهم لما قصدوا التخفیف فی الصفة بالاضافة ولا یمکن اضافتها الی الفاعل لانه یلزم اضافة الشئ الی نفسه لان الصفة عین الفاعل شبهوه مرفوعا بالمفعول فنصبوه لیصح الاضافة الیه لان المفعول غیر الصفة وجعلوا الصفة فی اللفظ لغیره واضمر وا فیها الضمیر اذا کانت فی اللفظ جاریة علی غیر المعمول خبرا او نعتا او حالا وفی المعنی دالة علی صفة له فی نفسه سواء کانت هی الصفة المذکورة نحو زید حسن الوجه فانه یحسن بحسن وجهه اولا نحو زید غلیظ الشفتین ای قبیح فان لم تجر فی اللفظ علیه نحو زید وجه حسن او جرت علیه لکنها لم تدل علی صفة له فی نفسه لم یجز استتار الضمیر فیها فیقبح زید ابیض الثوب قوله هذه الاقسام آه یعنی ان تفصیلها

بمعنی اسم الفاعل والمفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا حسن وجه ثلثة جمل من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول **قوله** فهذا التركیب ثلثة یعنی ان ثلثته مع خبر الحسن وجه بتاویل هذا الترکیب مع قطع النظر عن اعراب جهه والافهو مثال واحد ولیس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف کما قاله الفاضل السندی لانه لایصح ان یکون حسن وجه مقول القول لکونه مفردا **قال** کذلک مبتدأ لان الکاف اسمیة ولذا فسره بقوله ای مثل هذا الترکیب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة علی الجملة السابقة وحسن وجه معطوف علی حسن الوجه خبر بعد خبر وکذلک الحسن وجه والحسن الوجه والحسن وجه خبر بقوله ثلثة لانه ترک العاطف فیما بین هذه الثلثة وغیر الاسلوب للنکتة التی ذکرها الشارح واعنی ومفصل الاقسام قولنا حسن وجه ثلثة وقولنا وکذلک آه یعنی ان هذین القولین مشتمل علی تفصیل الاقسام فی ضمن الامثلة وانما قال ذلک لان تفصیلها فی نفسها قد علم مما سبق فهذا حل ترکیب المتن عندی موافقا للشرح **قوله** ترک العاطف ای بین هذه الاخبار الثلثة مع ذکره فی الخبرین السابقین علیها **قال** ممتنعان ای بالاتفاق کما صرح به الرضی بقرینة قوله واختلف فی حسن وجهه ولیس للقراء ان یجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة **قوله** الصفة باللام ای مفردة بدلیل ان جمیع الامثلة من المفردات واما المثنی نحو الزیدان حسنا وجهیهما والمجموع الزیدون حسنو وجوههم فهو من قبیل ما اختلف فیه کما فی حسن وجهه کما یجئ کذا فی الرضی **قوله** او بجذبهما معا کما فی حسن الوجه **قوله** ولا خفة فیه بواحد منهما لان التنوین سقطت باللام والضمیر فی وجهه موجود **قوله** من الاضافة ای الاضافة المعنویة فان المعهود فیها اضافة النکرة الی المعرفة او اضافة النکرة الی النکرة لیفید التعریف او التخصیص لا اضافة المعرفة الی النکرة اذ لا یفید شیئا منهما وکذا الاضافة اللفظیة لانها فرعها فلا یخالفها من کل وجه **قوله** فی الجملة لا حاجة الیه **قوله** لاشتماله علی ضمیر زائد آه یعنی ان الضمیر فیه لیس الا للربط بدلیل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجه بالرفع واذا حصل الربط باحدهما فالثانی زائد بخلاف ما اذا اتی بالضمیرین ویکون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعیین المضاف نحو زید حسن ضربه من ضرب ابیه فی داره **قوله** لعدم الرابط آه و لیس اللام فی الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمیر فیما یشترط فیه الضمیر قبیح عند البصریین کما فی الرضی ومن هذا ظهر الفرق بینهما وبین نعم الرجل زید لان اللام فیه رابطة ابتداء ولیس بدلا من الضمیر **قوله** غیر ظاهر فی الصفة لکونه مستترا **قوله** مثل ظهوره آه لکونه بارزا **قوله** لان معمولها ای حین رفعت المعمول بها فاعل لما ذکره وجه رفعه غیر الفاعلیة فلو کان فیها ضمیر یکون فاعلا لعدم جواز استتار غیر الفاعل فیلزم تعدد الفاعل فما قیل انه یجوز ان یکون المعمول بدلا من الضمیر المستتر وهم کما لا یخفی **قوله** ای حدث ای دال علی حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم یفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصریین ولرعایة المطابقة بما سبق **قوله** قام به الفعل آه یعنی اختار الموصوف علی لمن قام او لمن وقع لقصد التعمیم وقصد شمول القسمین به **قوله** فی اصل ذلک الفعل کما هو المتبادر من التعریف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها علی الزیادة فی الفضل والزیادة والغلبة وکذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة فی المعنی المصدری کما مر فهو یدل علی الاتصاف بالغلبة لا علی الزیادة فی الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما یدل علی الزیادة فی وصف الفعل کالصفة المشبهة الدالة علی دوام الفعل واستمراره وعندی انه لا حاجة الی اعتبار هذا القید لان اللام فی الموصوف صلة الوضع کما مر والصورة المذکورة موضوعة للزیادة مطلقا لا للزیادة علی غیره وان افادتها فی بعض التراکیب نحو زید فاضل علی عمرو وزائد علیه او غالب علیه او طائل واختار موصوف علی متصف لاشعاره بالاتصاف بالزیادة فی نفس الامر ولا یلزم ذلک فی کلام التفضیل **قوله** ما ظرف لغو آه ای صلة له مفعول له بالواسطة **قوله** او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به کما یدل علیه **قوله** ای الموصوف متلبس بتلک الزیادة او مقدر مفعوله ای الموصوف به ای بالفعل کما فی الحواشی الهندیة **قوله** ولا ابهام فی تلک الاسماء لانها تدل علی المکان او الزمان والآلة ففیها نوع تعیین وما قیل انه لا حاجة فی الاخراج الی حمل الموصوف علی ذلک لان تلک الاسماء لم توضع لمکان او زمان او آلة موصوف بل لمکان او زمان او آلة مضافة ففیه ان اسم التفضیل الذی جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنی ما وقع علیه الفعل کذلک تلک الاسماء موضوعة لموصوف بمعنی ما وقع فیه الفعل او وقع به الفعل **قوله** تخرج اسم الفاعل آه لما لعدم دلالتها علی الزیادة نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها علی الزیادة علی الغیر کصیغ المبالغة او لعدم دلالتها علی الزیادة فی ذلک الفعل کفاضل وطائل او لعدم دلالتها علی الزیادة فی اصل ذلک الفعل بل فی صفتها کصیغ الصفة المشبهة الدالة علی الدوام والاستمرار **قوله** من حیث صیغته ای هیأته لا من حیث مادته فانه غیر منحصر بهذا الاعتبار فی افعل **قوله** وفعلی للمؤنث انما تعرض لبیان صفة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذکر والمؤنث فی افعل مطلقا **قوله** اخیر واخر ای المستعملین بمعنی المستوی فیهما المذکر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الیاء والراء الی الخاء والشین وادغم الراء **قوله** من حدث قدره بقرینة التعریف فلا یبنی من اسم جامد ونحو احنک الشاتین وآبل الناس

شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما فتئ بكلمة اي ما تكلم بعدم المصدر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل
على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل ففظ وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصبر من عمرو غنيا وان
لم يستعمل فقوله عن حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان فلا نحو الشمس اغرب واطلع اليوم مستغن عنه بقوله
بزيادة على غيره فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها قوله والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حلو الشنزوذه كما في المفصل
وشرح التسهيل قوله واحمق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم
والمنبق كعملس الاحمق القصير وهبنقة لقب يزيد بن سروان القيسي يضرب به المثل في الحمق قوله من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع
محركة خرزة بيضاء يخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين قوله ففيه شائبة آه خبر لقوله والجواب اي في الجواب المذكور شائبة حمق صاحبه و
الفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما وما ذكره الشارح رح بيان لعيبه المذكور في الحواشي الهندية بعيد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول آه
الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح رح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول قوله الواقع قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه
آه قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضيه وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى
ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق آه بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع
فالالتباس فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلثة اذا لم يكن معدولا نحو اخر او مما نحو
الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلي نحو آخر بمعنى غير قوله وهي استعماله آه يعني ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة وعلى احد ثلثة اوجه حال عن ضمير
يستعمل اي كائنا على احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البدل في حكم تكرير العامل
واورد الفاء الدال على كونه مترتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب
عليه قوله فلا يجوز قوله وذكره اي كونه مذكورا لغوا لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدها وليس المقام مقام التاكيد قوله ولست بالاكثر آه على صيغة
الخطاب والكاثر للمبالغة اي العزة للغالب في الكثرة قوله الا ان يعلم استثناء منقطع لانه ح يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه قوله
ان المحذوف آه ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستتبع واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقع ههنا
بالبناء على الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة آه فان يقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة
اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما قوله اي على ما اضيف آه فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه اغلب
العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم قوله غير مقيدة آه بمعنى الاطلاق لعموم
لا لرفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ماخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه
او بعمومه قوله وتخصيصه عطف تفسيري للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون
مخصصة بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام قوله تمام الكلمة اي متممها ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها
نحو هي احسن لو انصفت من الشمس قوله الرفع بالفاعلية يعني ان الحكم بنفي عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول
بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدنا بالفاعل اي لا يعمل
في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل فاندفع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع
بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع قوله وانما خص المظهر آه في المغني في باب الظرف ومن المشكل
قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو
ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومن وصرح ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر
نحن المذكور تاكيدا للضمير في افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على ما نص عليه
في الرضي وان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لا لفظ ولا اثر قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهة
اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل آه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان آه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام

وعطف احد الدليلين على الآخر ثم انه يكفي في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه آه وقيل وقوله لان آه لدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل النصب ما هو مشابه بهما في الجملة وان لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل آه اي اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اي وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء وهو في المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما صرح به ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية قوله مشترك ولذا لم يقل لمسبب بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما قال باعتبار اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي متلبسا به وكذا الثاني حال عن نفسه وليسا متعلقين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرفي الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي ويحصل بالنصب عطف على ليحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف يعمل فيه قوله لانحطاطه آه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا لموصوفهما قوله ليخرج آه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور قوله ولئلا يبقى آه علة باعثة عليه قوله ليسهل متعلق بقوله لئلا يبقى قوله وكذا كل افعل آه ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية قوله وهذه العبارة تحتمل آه بان يكون معناه لانه اي احسن بعد النفي او قبل النفي قوله توجه النفي الى قيده آه لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة قوله فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن آه زائد لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه في مقام المدح يابى ان يكون لنفي الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفي المساوات ايضا قوله ان يجعل احسن آه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام المدح وكذا على تجريد من التفضيلية عن التفضيل لمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله دتوجه النفي الى حسن الرجل مقيسا الى حسن زيد قوله بالنفي اي بسبب النفي فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فلان قوله في الجواب فافا زال بالنفي ينادي على فساده قوله من حيث انه آه لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل قوله من هذه الحيثية اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو قدم آه بان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد قوله تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع انها ليست آه يعني ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناها فتدبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال قوله مسألة الكحل اي مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالاضافة بادنى ملابسة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببيا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا وما عبر به عنها في استعمالاتهم وهو قولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله ويتقل عطف على يشبه قوله ويطبق آه عطف على التشدد واشارة الى تطبيق حاصل بجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى آه قوله وهو اخصر منه بمقدار آه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف الجر ورد الجار وحذف كلمة في مع الجار بدخوله على المجرور لا نظير له في كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لان اصله آه رد على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لان التفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول قوله لا يكون من قبيل آه والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم قوله استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها في حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضي قوله وتقديره ما رأيت آه رد على الرضي حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون

شل بالشئ فی الوصف نانه للعلیین فی ذلک الوصف فی حالة واحدة قوله علی ابلغ وجه لکونه معلوما بطریق الکنایة لان نفی وجود مثل زید مماثل لعین زید فی
الا حسینیة الملزم لا حسینیة کحل عین زید ووجود اللازم یدل علی وجود الملزوم فیکون کدعوی الشئ بالبینة قوله والتثنیة بوزن التفعلة نقلت کسرة الیاء الی الهمزة
ثم ادغمت الیاء فی الیاء قوله من ابی اواتی ثلثة ای بفک الادغام لوجه قوله من السری لا من السرایة فانه لا یناسب المقام قوله والواو اما اعتراضیة
تعلل القول بالاعتراض بناء علی ان ما بعد البیت شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا یکون الا بین کلام او کلامین متصلین معنی عند الجمهور
لنکتة وهی ههنا تقطیع شان وادی السباع قوله والجار فی به اه والباء بمعنی فی قوله بمعنی المفعول فان الوادی مخوف فیه لا خائف الا علی الاسناد المجازی
قوله ولستی آه فالمفضل علیه ای منهم ومنه محذوف قوله ای رکبا ساریا ولکون موصوفه المقدار اسم جمع جاری وصفه التذکیر والافراد قوله تقل آه
تقل عنه حاصل معنی اشعر ان توقف الرکب فی وادی السباع اقل من توقفهم فی سائر الاودیة وان وادی السباع اخوف من کل واد الا وقت
وقایة الله تعالی الساری فی وادی السباع قوله عن الآفات آه متعلق بوقایة الله تعالی قوله علی وجه آه کلمة علی بمعنی الباء کما فی قوله تعالی حقیق علی ان لا
اقول ای تقسیم علم من دلیل انحصاره فاللام عوض من الضمیر فلا یلزم خلو الجملة الصفتیة عن الضمیر والصفة وان کانت کافیة فی معلومیة حدود ذوات
تلک الاقسام لکن معلومیتها من حیث انها حدود لاقسام الکلمة موقوفة علی التقسیم فلا یرد انه لا مدخل للتقسیم فی معلومیة الحدود قوله سلک تلک
الطریقة ای عدم الاکتفاء بمعلومیة تعریفها عن الدلیل لئلا یلزم التخصیص بلا مخصص لاستواء الکل فی کونها اقساما للکلمة معلوما تعریفاتها من الدلیل
قوله ای کلمة آه فسر ما دل بالکلمة لئلا یکون الجنس مترددا فی التعریف وبالنکرة اشارة الی ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق
تعریف الکلمة لکون الاصل فی الخبر التنکیر ولیدل علی اعتبار وحدة الکلمة فی التعریف لئلا ینتقض بمجموع القسمین من غیر اعتبار الترکیب بینهما قوله کائن اشارة
الی ان قوله فی نفسه ظرف مستقر صفة لمعنی ولم یجعل حالا اذ لیس المعنی علی التقیید ولا متعلقا بدل لاحتیاجه الی حمل فی بمعنی الباء قوله یعنی الکلمة آه فسر ما دل
بالکلمة المعرفة اشارة الی انه لا یخالف ما یستفاد من دلیل الحصر من ارجاع الضمیر الی الکلمة والی ان الضمیر الراجع الی النکرة معرفة کما هو التحقیق وللتنصیص
علی اختلاف التوجیهین بد الاوجه ان التفسیر الثانی لافادة ان المرجع نفس ما لا مع ما فی حیزه من الصفة او الصلة وما قیل انه جمع بین ما دل والکلمة فی التفسیر اشارة
الی معرفة وجه التذکیر وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه ففیه انه بعد الجمع بین التفسیرین یحتاج الی وجه التذکیر بناء علی ان الشائع فی تذکیر ضمیر ما وتانیثه ملاحظة
المعبر به عنه ولذا اختار الشارح فی تعریف الاسم بعد الجمع بین التفسیرین فتذکیر الضمیر بناء علی لفظ الموصول بالفاء وما قیل ان کلمة ما لیست عبارة عن لفظ الکلمة بل عن معناه
فتذکیره کما یجوز باعتبار لفظه یجوز باعتبار معناه فلا وجه لبنائه علیه ففیه انه ان اراد انه لیس عبارة عن مجرد لفظ الکلمة فمسلم ولا یضر وان اراد انه لیس عبارة عنه من حیث
دلالته علی معناه فممنوع اذ لو کان عبارة عن مجرد المعنی یلزم ترک الجنس فی التعریف لانه قسم الکلی الذی هو قسم المفرد قوله والمراد بکون آه ای المقصود به والحاصل منه ذلک
لانه مفسر به حتی یرد ان صفة المعنی کیف تفسر بصفة اللفظ وانه یصیر المعنی ما دلت علی معنی دالة علیه الکلمة بالاستقلال ویحتاج الی تکلفات باردة یمجها الاسماع
قوله دلالتها علیه فالکلمة محیطة بالمعنی احاطة الظرف بالمظروف من حیث انه لا یخرج فهمه عنها قوله لاستقلاله ای لکونه حاصلا فی الذهن منفردا والعدم کونه آلة
لملاحظة الغیر مرآة لتعرف حاله قوله ورجح بکون المراد آه لان کون الشئ فی نفسه کنایة عن استقلاله وعدم احتیاجه الی الغیر ولما وصف المعنی ای المفهوم
الحاصل فی الذهن به یکون المراد منه استقلاله فی المفهومیة قوله فمرجع مصدر میمی لکون خبره الجار والمجرور قوله لکن استدراک لدفع توهم نشأ من
کون مآلهما الی امر واحد وهو انه کیف یرجح الوجه الاول وقال فی الثانی ویمکن قوله یشتمل علی ثلثة معان یدل علیها مفصلة لکون المادة موضوعة بالوضع
شخصی للحدث کما یشیر الیه قوله وهو معنی المصدر والهیأة ای الحرکات مع الترتیب والحروف الزائدة ان کانت موضوعة بالوضع النوعی لنسبة ذلک
الحدث وزمانه فهو کرامی الحجارة الا ان اجزاءه لما لم تکن مرتبة فی السمع لم یکن مرکبا فلا یرد ان ضرب قبل ذکر فاعله یفهم منه الحدث فیتحقق الدلالة التضمنیة
بدون المطابقة واما الزمان فلانه فهم قبل ذکر الفاعل لانه زمان النسبة فکیف تفهم قبل تعقلها وبما ذکرنا ظهر ان ما قیل ان ههنا معنی رابعا غفل عنه الجمهور
وهو تقیید الحدث بالزمان او بالنسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنی القائم بغیره سواء صدر عنه کالضرب او لم یصدر کالطول کذا فی الرضی والمراد به ما یعنی
استجدد ولذا قالوا المصدر ما یکون فی آخر معناه الفارسیة الدال والنون او التاء والنون وما قیل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنی سیاهی لا بمعنی
سیاه بودن فالجواب انه لما کان الصفة المشبهة موضوعة لمعنی الثبوت انسلخ عنها معنی التجدد فلا یرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بین المعنی
المصدری والحاصل بالمصدر وما قیل ان المراد المعنی القائم بغیره من حیث انه قائم بغیره فلا یرد الالوان فیتوهم لان النسبة لیست ماخوذة فی مفهوم
المصدر نص علیه فی الرضی کیف ولو کان کذلک لوجب ذکر الفاعل معه قوله النسبة الی فاعل ما ای فاعل معین ای معین کان وانما اعتبر ناقصین الفاعل

اذ لو کان المعتبر فی مفہوم الفعل النسبۃ الی فاعل ما مطلقا لزم ان یکون استعمالہ حیث استعمل مجازا اذ لا یستعمل الا فی النسبۃ الی معین بنوع تعیین ولانہا تحتمل الصدق والکذب وحدہا من غیر ذکر الفاعل ولا تمتنع حملہ علی شئی قولہ آلۃ لملاحظۃ طرفیہا ای آلۃ تعرف بہا حالہما مرتبطا احدہما بالآخر لکونہا نسبۃ حکمیۃ بخلاف النسبۃ الملحوظۃ بالذات من حیث ہی فانہا لا تکون نسبۃ حکمیۃ یصح ان تقع محکوما علیہا وبہا لاستقلالہا بالمفہومیۃ ولئن کانت جزئیۃ فمناط الاستقلال بالمفہومیۃ وعدمہ ہو الملاحظۃ القصدیۃ وعدمہا ولا دخل فیہ لکون المفہوم جزئیا او کلیا فاعتبار قید الجزئیۃ فی مفہوم الحرف مجرد بیان للواقع فان الجزئیۃ لازمۃ للملاحظۃ التبعیۃ قولہ فلا یستقل بالمفہومیۃ اذ لا یفہم تلک النسبۃ ما لم یفہم الذات المنسوب الیہا الحدث قولہ تعین ان یکون المراد بہ الحدث اذ لا یمکن ان یراد بہ الزمان اذ لا معنے لاقتران الشئی بنفسہ والمراد بالضمیر بہ لفظ المعنے بعد تقییدہ بالوصفین فلا ینافی قولہ فالمراد بالمعنی آہ لان المراد بہ لفظ المعنے بدون الوصفین قولہ لیس معناہ المطابقی لعدم استقلالہ بالمفہومیۃ لکون جزئہ وہو النسبۃ غیر مستقلۃ فتوصیفہ بقولہ فی نفسہ مانع عن ارادتہ وان کان المتبادر المعنے المطابقی قولہ بل ہو اعم اذ لا قرینۃ علی الخصوص ولیکون لفظ المعنی فی تعریف الاقسام الثلثۃ علی نسق واحد قولہ لا یتحقق ای فی الفعل قولہ لیس مستقلا بالمفہومیۃ لما عرفت ان المعانی الحرفیۃ آلات لتعرف احوال الطرفین من حیث ارتباط احدہما بالآخر والجزئیۃ لازمۃ لما من ہذہ الحیثیۃ فما قیل ان الابتداء المشترک بین الابتداءات الجزئیۃ ملحوظ قصدا توہم قولہ فہو صفۃ الفاء المجرد التراخی فی الذکر فان بیان فوائد القیود وشاع فی کرہا قولہ ولقولنا وضعا عطف علی محذوف ای فبقولنا مقترن آہ خرج الاسماء التی لا اقتران فیہا اصلا وبقولنا وضعا آہ وبقولنا فی الفہم خرج ما فیہ الاقتران وضعا فی التحقق کاسم الفاعل فانہ موضوع لمن قام بہ الفعل بمعنی الحدوث ای یکون قیامہ بہ وحصولہ مقیدا باحد الازمنۃ الثلثۃ ولذا کان حقیقۃ فی الحال والاستقبال ولم یکن فعلا لعدم الاقتران فی الفہم واعلم ان الشیخ لم یذکر فائدۃ قید فی الفہم ہہنا ولا فی تعریف الاسم وکان الواجب علیہ ذلک لعدم تمامہ بدونہا ولذلک توہم انہ لا حاجۃ الی قولہ فی الفہم بعد التقیید بقولہ وضعا قولہ منقولۃ عن المصادر او غیرہا کلیۃ او مجرد التفصیل کما فی العالم اما جوہر او عرض ای منقولۃ مفصلۃ بہذا التفصیل فلا حاجۃ الی جعل الجمع بمعنے کل واحد وجعل او بمعنے الواو ثم النقل ای الاستعمال فی المعنی الثانی لعلاقۃ مع ہجر المعنی الاول لما کان بمنزلۃ الوضع ولیس بوضع تحقیقی قیدہ الشارح رح الوضع بالاول فی تعریف الاسم ولم یقیدہ ہہنا رعایۃ الاعتبارین وہذا بخلاف نحو زید ونحوہ فانہما موضوعان لکل واحد من المعنیین بالوضع التحقیقی فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم ففی المنقول یعتبر الوضع التحقیقی وفی المشترک یعتبر الوصفان قولہ ودخل فیہ آہ عطف علی قولہ فخرج وانما افاد التقیید فی اثبات الدخول لانہ فی الحقیقۃ تعمیم لقولہ مقترن وضعا سواء کان مقترنا استعمالا اولا قولہ الافعال المنسلخۃ ای فی الاستعمال بحیث ہجر المعنی الاول فہی ایضا من المنقول قیل وکذا الافعال المنسلخۃ عن الحدث تدخل بہ لان الافعال الناقصۃ تامۃ فی اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتہی قال المص رح فی الامالی لا یصح التعلق بالافعال الناقصۃ لانہا لم یقصد بہا الی التحقیق نسبۃ حدث محقق الی فاعلہا ومعنی قولنا حدث محقق انہ لم یرد ان زیدا ثبت وانما اراد ان القیام المنسوب الی زید وخبرہ ثبت وذلک حاصل ولو لم یذکر کان وانما قصد بالاتیان بہا علی المبتدأ والخبر لتقیید الخبر بمعنے بالنسبۃ الی المبتدأ کخبر اعنہ علی ما کان فی الابتداء ولذلک توہم کثیر من النحویین انہ لا دلالۃ لہا علی الحدث اصلا وانما وضعت للدلالۃ علی مجرد الزمان فلذلک لم تات عاملۃ فی شئی غیر الاسم والخبر انتہی کلامہ وعلم من کلامہ ان الانسلاخ فی الافعال الناقصۃ غیر مرضی عندہ وفی الرضی وما قال بعضہم سمیت ناقصۃ لانہا تدل علی الزمان دون المصدر لیس بشئی الی آخرہ قولہ لوجود الاحد فی الاثنین فالمراد باحد الازمنۃ الثلثۃ احدہا مطلقا لا احدہا فقط قولہ ولانہ مقترن ای لو ارید الاحد فقط لصدق علی المضارع ایضا لانہ بحسب کل وضع مقترن باحدہا فقط قولہ وان عرض آہ متعلق بالنتیجۃ المستفادۃ من الدلیل ای فیصدق علیہ انہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ فقط فیکون نقیض الشرط اولی بالجزاء بلا تکلف او علی تقدیر عدم الاشتراک یکون اقترانہ اولی واظہر قولہ انما یستعمل ای بحسب الوضع فلا یرد انہ یستعمل للتکثیر فلا یصح الحصر وکلمۃ او لمنع الخلو اذ لا بد فیہما من التحقیق ثم انہ یضاف الیہ فی الماضی التقریب مع التوقع او بدونہ وفی المضارع التقلیل وقد یکون لمجرد التحقیق کما فی قولہ تعالی قَدْ نَرٰی تَقَلُّبَ وَجْہِکَ وانما لم یذکر التوقع لعدم لزومہ ایاہما فی الاستعمال قولہ لتقریب الماضی ای الحدث الجزئی الذی مضی بناء علی ان المعانی الحرفیۃ جزئیۃ وحملہ علی الفعل الماضی یحتاج الی حذف المضاف او التجوز باجراء صفۃ المعنی علی اللفظ وتخصیصہ بالتقضی قولہ وخفی من ذلک آہ ای المذکور لا یتحقق الا فی الفعل الاصطلاحی ولذا لم یورد الضمیر ای لا یفہم شئی من ذلک بدون ذکر الفعل کما فی قولہم الحرف ما دل علی معنی فی غیرہ وذلک لامتناع فہم شئی من ذلک بدون ذکر متعلقہ وہو الحدث الجزئی وذلک مدلول الفعل فقط لکون النسبۃ الی فاعل معین ماخوذۃ فی مفہومہ دون ما عداہ قولہ دخول السین واللام للعہد ای سین الاستقبال دون سائر السینات

قوله لنفي الفعل اي الحدث الجزئي لما هو كذا انما سيأتي قوله الآتي نص اي الاصطلاحي كما مر قال ولحوق تاء التانيث اي الساكنة لاشعار الدالة على تانيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اي وان كان لما فاعل استغنت عن التاء الساكنة بحسب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال عن تاء والتانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة باللام قوله لاختصاصها بالاسم تحقيقه الاسم وثقل الفعل قوله اراد آه وذلك لانه اشار بلفظ التاء والى التاء الخصوصية المعتبرة في فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة سوى التاء الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى التاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصرح قوله اخف واخصر اعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف بنصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى قوله فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل ففيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يجئ من الظرف فاندفع الاشكال الناشي من الظرفية وبقي الاشكال الناشي من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له قوله بما الموصول اي بما هو على صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار قوله لم يضرب اي يضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي وليس بماض وكذا يضرب في ان ضربت فانه يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا قوله خبر مبتدا محذوف فلم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان المقصود ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر في موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ قوله او تقديرا آه فانه يمكن تقدير الفتحة في آخر رمى وان لم يظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم قوله اما البناء على الحركة آه واما البناء فلعدم اعتوار المعاني عليه قوله فلشابهتها مضارع آه اي لكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه يبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه بمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه قوله في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس من المشابهة قوله وشرطا وجزاء عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات وثقل الماضي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا قوله لكراهة اجتماع آه ولذا قالوا اصل علبط وهدبد علابط وهدابد قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء ولان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن قوله احترازا عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور قوله فانه ايضا مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليها للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط قوله اي حال كونه آه يعني ان الباء ليست صلة لا شبه اذ ليس الحروف متشبها به ولا باء السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعله للسببية لاصالة الملابسة بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية الحروف قوله اتين على صيغة جمع المونث من الاتيان اي جئن بيان لوجه الملابسة قوله في اوائله الكلم في اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئي للكلي كانه قيل باحد حروف هي اوائله قوله جمعتها كلمة نايت اشارة الى وجه اضافة حروف نايت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع قوله وبهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق الاسم المعتبرة في صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل فانما هو في تحصيل صفة الاعراب

وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا يكن اعتبارها في صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف رح
ووقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه نادرا قوله انما يكون آه اورد كلمة الحصر ردا على من زعم ان دخول لام الابتداء عليها لعدم اختصاصه
بالمضارع لدخولها على الماضي مع قد ايضا والمقصود بيان مشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التي بها امتاز عن سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشتركا
بيان للسبب الذي هو منشأ المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ لا يصح لكونه
مشتركا لعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله على الصحيح وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس
قوله بالجر آه اي ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين قوله اي تلك المشابهة بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلك المشابهة بمنزلة اعادة
لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا او صيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها
للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض قوله وتخصيصه اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين منشأ وجه
المشابهة قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون تخصص معنى واحد بقرائن كثيرة او الى كثرة الموارد قوله لانه لم يسم آه فالمشابهة
المذكورة ماخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف فيكون حدا اسميا قوله اذ معنى آه تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال
فالهمزة تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة قال مفردا لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توجبه المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ لا وجه
حج منفردا لمعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على لعدم الاصلي بل اراد به معنى الواحد
اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من يحكي عن نفسه والا لغا الحال فلا يرد ح من ارجاع ضمير له الى المتكلم المفرد اي
الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله مذكرا كان او مونثا
فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما قال مع غيره مونثين كانا او مذكرين او مختلفين قوله وكانها آه اشارة
الى وجه الاختصاص قوله وحده كان آه معنى المخاطب من يتكلم معه قوله مخاطبات اورد صيغة جمع المونث نظرا الى معنى المونث والمونثين واورد
صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى لفظي المونث والمونثين وكسر الواو غير صحيح قال للغائب اي من يحكي عنه فيشمل على غائبة نعم بلا شبهة قوله
اي غير القسمين فيكون للواحد المذكر ولمثناه ومجموعه وجمع المونث قوله حال خبر بعد خبر لقوله فقوله قال مضمومة لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان
يخالفه المضارع لمكان التباين بينهما قوله اي فيما ماضيه فتوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك قال ومفتوحة فيما سواه
للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين
على خلاف القياس قوله لعدم علة الاعراب فيه وهي توارد المعاني المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليلا للحكم الثبوتي المستفاد
من الحصر لانه سيبينه في قوله ويرتفع الى آخره مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام آه دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب
غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود
بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح
مقصودا بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق تمام وحيث يكون الجزء الثبوتي
مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتي المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق
وكذا ما توهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشارح
اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب كما في غلامي ولا يخفى
عليك الفرق بينه وبين غلامي فانها لشدة الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامي قوله لشدة الاتصال اما
لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلم يصر ما قبله وسطا فاجري
الاعراب عليه قوله وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظاهر ولا التقديري لان معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على
الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف
تائه وبصري فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فلذا

اجری علی التاء والیاء وبما ذکرنا ظهر ان هذا الدلیل لا یجری فی نون الجمع قوله ولان آه اعاد اللام نظرا الی ان المدعی ذو جزئین فکان کل واحد منهما مدعی برأسه
قوله تقتضی ان یکون آه وان لم یلزم فی المضارع توالی الحرکات الاربع قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث آه وبذلک المشابهة ضعف مشابهة المضارع
بالاسم فرجع الی ما هو الاصل فی الفعل اعنی البناء فلا یقبل الاعراب قوله فلا یقبل ای ما قبلها اصلا الاعراب وبهذا تبین الفرق بینه وبین المعتل
بالالف فانه یقبل الاعراب من حیث کونه آخر الکلمة وان تعذر باعتبار خصوصیة الالف والحاصل ان التقدیری لا بد فیه من اعتبار الاعراب فی آخر
الکلمة فرقا بینه وبین المحلی فلا بد فیه من القبول فی الجملة کیلا یکون التقدیری مجرد فرض قال فالصحیح تفصیل لانواع اعراب المضارع ومحالها ای
فاعراب الصحیح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخیر سواء کان اصلیا او زائدا فلهذا لم یقل لامه قال المجرد آه یشمل ما لا ضمیر فیه نحو یضرب زید وما فیه ضمیر مستتر
نحو زید یضرب وما فیه ضمیر بارز منصوب نحو یضربک وما فیه ضمیر غیر متصل به بل بالفعل نحو ما یضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالی لا ما لا یتصل به
ولا یخرج الصورتان الاولیان قوله متصل به ای بذلک الصحیح قدره بقرینة قوله والمتصل به ذلک قال للتثنیة والجمع آه بیان لمحال الضمیر البارز
المرفوع ولیس قیدا احترازیا فلذلک ترک الشارح الجمع علی ظاهره المتبادر ولم یحمله علی الجمع المذکر قال لفظا حقیقة او حکما فان الضمة والفتحة
فی حالة الوقف فی حکم الملفوظ ولذا یکون الوقف بالاشمام والروم والنقل ولیستا تقدیریتین علی ما وهم لما عرفت من معنی التقدیری قال والسکون
لم یقل لفظا لانه عدمی والزائل لالتقاء الساکنین فی حکم الثابت کما فی رمتا فلیس السکون فی لَمْ یَکُنِ الَّذِیْنَ تقدیریا علی ما وهم قوله المضارع اشار به
الی ان قوله والمتصل معطوف علی قوله فالصحیح لا علی قوله المجرد لان هذا الحکم شامل للصحیح والمعتل قوله وذلک آه ای اعراب ما اتصل به الضمیر البارز
المرفوع فی خمسة مواضع وان کان الاتصال فی سبعة مواضع فان الموضعین اعنی یضربن مبنیان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث قال بالنون
آه انما اعرب بالنون لان المشابهة التی هی علة الاعراب باقیة وامتنع بالحرکة لصیرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمیر لتعاضده جهاته من کونه
فاعلا ومتصلا وعلی حرف واحد سیما حرف علة ساکن وسط الکلمة والوسط لیس محل الاعراب اصلا علی ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها
متحرکا بحرکة لازمة فلا یقبل الاعراب بخلاف غلامی فانه لیس کلازم الکسرة فیمکن تقدیر الاعراب فیه ولا یمکن اعرابه بزیادة حرف المد لانه یلزم اجتماع
الحرفین فلا جرم زید النون بدل الرفع لمشابهته للواو فی الغنة ویکسر بعد الالف ویفتح بعد الواو والیاء حملا علی تثنیة الاسم وجمعه قوله حالتی الجزم
والنصب اما فی حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما فی حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال فی الواحد الی بدل هو
الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ویحذف هذه النون مع نونی التاکید اما لانه لا یکون فی المبنی علامة الرفع واما لاجتماع النونات
قوله الآخر احضارا لاصطلاح النحو لانه مقدر قوله المناسب لما فی کونها حاصلا من اشباع الحرکة وقابلا للتغییر والزوال قوله لان الالف لا تقبل
الحرکة لکونه ساکنا ابدا فتعذر الاعراب علیه مع کونه قابلا لها من حیث انه آخر الکلمة فیمکن تقدیر الاعراب فیه بخلاف آخر جمع المؤنث فانه للزوم السکون
لا یقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقدیری فرع اللفظی فلا بد من امکانه فی ذلک المحل اما بخصوصه او بنوعه قوله کما هو المتبادر من
عبارته حیث قال ویرتفع ای یحصل فیه الرفع وقت التجرد فانه یشعر بعدم مدخلیة شیء آخر وان امکن ان یقال بعدم مدخلیة شیء آخر لا یوجد فی وقت
التجرد قوله وسواء کان العامل آه سواء کان یطلب الاثنین فالواجب وکان العامل الا انه اعاده لبعد الاول کما فی قوله تعالی وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَفْرَحُوْنَ
بِمَا اَتَوْا وَیُحِبُّوْنَ اَنْ یُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ یَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ قوله وقوعه آه وهو حین التجرد عن الجازم والناصب اذ لا یدخلان علی
الاسم قوله کما فی زید یضرب آه ای یقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب قوله لانه اذن یکون کالاسم مع کونه معربا فلا ینتقض بالماضی
قوله اسبق اعراب الاسم لکونه اعراب اسبق المعمولات واقواه لکونه اعراب العمدة قوله نحو الذی یضرب آه فانه لا یقع اسم الفاعل موقعه
لوجوب کون الصلة جملة ولا یدخل السین وسوف علی الاسم وخبر کاد یجب ان یکون فعلا وفی یقوم الزیدان یلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
قوله ویلغینا ای فی ارتفاعه قوله وان کان الاعراب یعنی وان کان اعراب ما بعده علی تقدیره ای الواقع اسما غیر اعرابه مع تقدیره فعلا
اذ مع تقدیر الاسم مبتدأ ومع تقدیر الفعل فاعل ولیس المراد ان اعراب المضارع مع التقدیر الاول غیر اعرابه مع التقدیر الثانی لان
ذلک التغایر متحقق فی سائر المواد اذ العامل علی تقدیر الاسم لفظی وعلی تقدیر الفعل معنوی فلا معنی لان الوصلیة قوله والسین آه دفع لما
یقال حینئذ لم یقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفیس قوله ابدل بالالف نونا کما ان التنوین والنون الخفیفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان
الفا فی الرضی لا دلیل علی قول الفراء قوله اصله لان قال الشاعر شعر یُرَجِّی المرء ما لا ان یلاقیه ۔۔ ویعرض دون ادنی المطلوب ۔۔ ای لن یلاقی

قولہ انہ حرف براسہ وہو الحق لان الاصل عدم التصرف فی الحروف قولہ تخففت بنقل حرکۃ الہمزۃ وحذفہا للساکنین وتغیر المعنی بتغیر اللفظ فلم یلزم
الفصل بعدہا وجاز ان یلیہا الحال کما فی قولہ تعالی فَعَلْتُهَا إِذًا وَّأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ قولہ اذ الظرفیۃ فی الرضی وانما حمل علی ذلک ظہور معنی الزمان
فیہا فی جمیع الاستعمالات کما فی اذ قولہ تنوین عوضا عن المضاف الیہ فی الرضی وذلک انہم ارادوا الاشارۃ الی زمان فعل مذکور فقصدوا الی
لفظ اذ الذی ہو بمعنی مطلق الوقت لخفتہ لفظہ وجردوہ عن معنی الماضی وجعلوہ صالحا للازمنۃ الثلثۃ وحذفوا منہ الجملۃ المضاف ہو الیہا لدلالۃ
الفعل السابق علیہا کما یقول لک شخص انا ازورک فتقول اذن اکرمک ای اذا تزورنی اکرمک ای وقت زیارتک اکرمک عوض التنوین من
المضاف الیہ لانہ وضع فی الاصل لازم الاضافۃ قولہ نحو سرت حتی ادخلہا مثل للحروف الثلثۃ مع ان امثلتہا مذکورۃ فی المتن لان المقصود ہہنا
تمثیل لتقدیر ان وفی المتن تمثیل النصب ولذا لم یمثل لان ولن وکی واذن وکان فی قول الشارح رح فیما سیجی ان التی ینتصب بہا المضارع
اشارۃ الی ذلک قولہ وہی اللام الجارۃ عند البصریین فانہم قالوا انہ حرف جر بعد متعلق بخبر کان المحذوف والاصل ما کان قاصدا للفعل واما عند
الکوفیین فحرف زائد لتاکید النفی کالباء فی ما زید بقائم ناصب لم تتعلق بشیٔ کذا فی مغنی اللبیب فان قلت اذا کان للتعدیۃ کیف یصح قولہ
الزائدۃ قلت کثیرا ما یطلق القول بزیادتہا لاطراد صحۃ اسقاطہا کذا فی التحفۃ قولہ فی خبر کان المنفی اما لفظا او معنی کما فی قولہ تعالی لَمْ يَكُنِ اللَّهُ
لِيَغْفِرَ لَهُمْ قولہ لان ہذہ الثلثۃ آہ ہذا الکلام وما سیاتی من قولہ فان الواو والفاء آہ تعلیل لتقدیر ان بعدہا فموقعہ ہذا لا ما ذکرہ المصرح من تفصیل
فایہ تفصیل لشروط التقدیر ولذا لم یتعرض لتعلیل تقدیر ان بعد او لانہ مفہوم من شرط التقدیر صریحا قولہ وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء فی المغنی
عطف الخبر علی الانشاء وبالعکس منعہ البیانیون وابن مالک فی شرح باب المفعول معہ فی کتاب التسہیل وابن عصفور فی شرح الایضاح ونقلہ
عن الاکثرین واجازہ الصفار وجماعۃ قولہ فان التی تنتصب آہ احتراز عن ان المخففۃ والتفسیریۃ ولیس تقدیر الصفۃ ہہنا للتعلق کما فی اذن وحتی
قال تقع بعد العلم وما بمعناہ کالوجدان والرویۃ والیقین قولہ اذا لم یکن بمعنی الظن حمل الوقوع بعد العلم علی الوقوع بعد لفظہ کما ہو المتبادر فاحتاج الی
التقیید اذ العلم قد یکون بمعنی الظن فی الرضی جوز بعضہم ان یؤول العلم بالظن مجازا فیقال علمت ان یخرج زیدا بالنصب ای ظننت وفی تفسیر ابی حیان
قد یستعمل العلم ویراد بہ الظن القوی فیجوز ان یعمل فی ان ویدل علی ذلک قولہ تعالی فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ لان القطع بایمانہن غیر متوصل الیہ قال
ہی المخففۃ ایراد الضمیر لمجرد التاکید والفرق بین الخبر والنعت سواء قلنا انہ مبتدأ او ضمیر فصل ولیس لحصر المسند علی المسند الیہ لعدم صحتہ ولا لحصر المسند الیہ علی المسند لانہ یصیر قولہ
ولیست ہذہ تاکیدا تکرارا والاصل عدمہ قولہ علی غلبۃ الوقوع آہ ان تاییدا بالتحقیق جعل الشیٔ محققا ثابتا فالعلم او لغلبۃ الوقوع کثرتہ فان المظنون اکثر الوقوع وان یدیہ العلم والقطع
فالعلم او لغلبۃ الوقوع کون جانب الوقوع غالبا ای راجحا علی عدمہ وبعضہا بعدہ فی معرفۃ ان المصدریۃ وغیرہا علی ما فی الرضی ان ان التی لیست بعد العلم ولا ما یؤدی معناہ
ما یؤدی معنی القول ولا بعد الظن فہی مصدریۃ لا غیر والتی بعد الظن ان کان بعدہا غیر لا من حروف التعویض وہی السین وسوف وقد ولم ولا ولن وما مخففۃ لا غیر وکذا
ان کان بعدہا الداخلۃ علی غیر الفعل نحو ظننت ان ما لک لک ان کانت بعدہا الداخلۃ علی الفعل احتملت المخففۃ والمصدریۃ والتی بعد العلم وما یؤدی معناہ ان لم یکن فیہ
معنی القول مخففۃ لا غیر وان کان فیہ معنی القول فان ولیہا فعل غیر متصرف فمفسرۃ او مخففۃ وان ولیہا فعل متصرف من غیر حرف عوض احتمل ان تکون
مفسرۃ وان تکون مصدریۃ لا مخففۃ لعدم العوض وان ولیہا فعل متصرف مصدر بلا جاز کونہا مفسرۃ ومصدریۃ ومخففۃ وان ولیہا فعل متصرف
مصدر بغیر لا من حروف العوض فمخففۃ او مفسرۃ وکذا ان لم یلیہا الفعل بل ولیہا جملۃ اسمیۃ اذا عرفت ہذا فلا بد فی بیان المصرح من اعتبار قید وسیع
فتدبر قولہ فیجری آہ ذکر النتیجۃ بعد اقامۃ الدلیل وذکر المدعی اشارۃ الی اصالتہ ایہا وترتبہا علیہ والی ان قولہ ففیہا الوجہان لیس المراد بہ
انہ یتحقق فیہا الوجہان بل انہ یجری فیہا الوجہان والمتحقق لا یکون الا احدہما قولہ نفیا مؤکدا فی المغنی ولا یفید لن توکید النفی خلافا
للزمخشری فی کشافہ ولا تابیدہ خلافا لہ فی انموذجہ وکلاہما دعوی بلا دلیل ولو کان للتاکید لم یقید منفیہا بالیوم فی قولہ تعالی فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ
إِنْسِيًّا وان کان ذکر الابد فی قولہ تعالی وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا تکرارا والاصل عدمہ قولہ ای لم یکن آہ ای لیس المراد من عدم الاعتماد ان لا یکون
له ارتباط بما قبلہا اصلا فان اذن الواقعۃ بعد الفاء والواو یجوز فیہا الوجہان نحو قولہ تعالی وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا قری بالرفع
والنصب فمن حیث انہ وقع فی صدر جملۃ مستقلۃ تنصب المضارع ومن حیث کون ما بعدہا من تمام ما قبلہا بسبب ربط حروف العطف
یکون ما بعدہا مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلک لکن الکلام فی شرط الانتصاب ولعل الشیخ الرضی انما فسر الاعتماد
بکونہ تتمۃ لما قبلہا لجعلہ شرط الوجوب بقرینۃ مقابلۃ قولہ واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجہان بل المراد ان لا یکون ما بعدہا معمولا

لما قبلہا حقیقۃ او حکما بان یحصل لہ بالنظر الی ما قبلہا اعراب وان لم یکن عاملا فیہ وذلک فی ثلثۃ مواضع بالاستقراء ان یکون ما بعدہا خبرا لما قبلہا نحو انا اذن احسن الیک وان یکون جزاء للشرط الذی قبلہا نحو ان جئتنی اذن اکرمک وان یکون جواب القسم الذی قبلہا نحو واللہ اذن اکرمک فانہ فی الصورۃ الاخیرۃ وان لم یکن ما قبلہا عاملا ففی حکم العامل اذ یحصل لہ بالنظر الیہ اعراب الرفع **قولہ** فانہ اذا اعتمد آہ حاصلہ ان اذن لکونہ حرفا ضعیف العمل لا یعمل فیما ہو متقدم علیہ حکما وترک الدلیل المشہور الذی ذکرہ من فسر الاعتماد بکونہ معمولا وہو انہ یلزم توارد العاملین اعنی اذن وما قبلہا لان توارد العاملین جائز اذا کان عمل احدہما لفظیا وعمل الآخر محلیا نحو ان زیدا قائم وعمرو **قولہ** المذکور بعدہا ای متصلا کما ہو المتبادر ففیہ اشارۃ الی اشتراط الاتصال ایضا فانہا لا تعمل بالفصل الا اذا کان بالقسم او بلا النافیۃ نص علیہ فی المغنی **قولہ** لکونہا ای فی الاصل باعتبار دخولہا جوابا لکلام متقدم صدر عن ذلک المتکلم نحو ان جئتنی اذن اکرمک او من متکلم آخر کما فی مثال المتن وجزاء الشرط مذکور او مقدر **قولہ** وہما لا یکونان ای کلاہما لا یکونان الا فی زمان الاستقبال بخلاف کل واحد منہما فان الجواب انما یقتضی ان یکون متاخرا عن کلام سابق فیجوز ان یکون فی الحال والشرط والجزاء یجوز ان یکونا ماضیین نحو ان جئتنی لا اکرمتک ولا یجوز ان یکون الجزاء حالا وقد نص فی الرضی ان الشرط والجزاء اما فی المستقبل او فی الماضی ولا مدخل للجزاء فی الحال **قولہ** وجب الرفع ولو فی بعض الصور فان المقصود بیان فائدۃ الاشتراط لہ لا استیفاء اعراب صور الفقدان فلا یرد ان فی صورۃ تقدم الشرط یجب الجزم فالواجب ان یقول وجب الرفع او الجزم **قولہ** اذا لم یعتمد آہ الاولی ان یجعل کل منہما خبر المبتدأ لئلا یکون ذکر الشرطین استطرادیا ولا یحتاج الی اعتبار ان الشرطین المذکورین لما کانا مفردین نزلا بمنزلۃ المعلوم وذکرا فی الصلۃ التی من شانہا ان یکون قصۃ معلومۃ للمخاطب والا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقید بالشرطین **قولہ** معہا ای اذن **قولہ** لما اخترنا الیہ ای الی کونہ ظرفا للانتصاب حیث قیدنا الموصولۃ التی صلتہا ینتصب **قال** فالوجہان فی المغنی والتحقیق انہ اذا قیل ان تزرنی ازرک واذن احسن الیک فان قدرت العطف علی الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعہا حشوا او علی الجملتین جمیعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف **قولہ** جائز ان لم یقدر فیہما الوجہان علی قیاس ما سبق اذ لیس فی اولہا وجہان بل فیما بعدہا الا ان یفسر الوجہان بالاعمال والالغاء ولم یقدر الفعل لئلا یکون کنزع الخف قبل الوصول الی الماء **قولہ** بناء علی ضعف الاعتماد لان حرف العطف لکونہ اصلا فی المفردات یقتضی ان یکون المعطوف کالمعمول لما قبلہ لکنہ بدخولہ علی الجملۃ المستقلۃ ضعف الاعتماد فکانہ لم یعتمد فیجوز النصب **قولہ** باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الی ما ہو الاصل فیہ وان لم یوجد ہہنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبلہ وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب کما فعلہ الشیخ الرضی لم یحتج الی ہذہ التکلفات کما لا یخفی **قولہ** وکی التی ینتصب بہا المضارع احتراز عن کی الجارۃ وہو ما اذا دخلت علی الاسم نحو کیمہ او علی نحو جئتک کی ان تکرمنی فانہا جارۃ بمعنی اللام لمجرد التعلیل وفی غیرہما اذا تقدمہا اللام نحو لکیلا تاسوا فہی ناصبۃ لا غیر واذا لم یتقدمہا یحتمل ان تکون ناصبۃ بنفسہا بمعنی التعلیل وان تکون جارۃ مضمرۃ بعدہا ان کذا فی الرضی والمغنی **قولہ** ینتصب بہا المضارع یجوز نصب المضارع بہا وقید وعلی الاخفش حیث ذہب الی انہا حرف جر وان انتصاب المضارع بہا فی جمیع الموارد بتقدیر ان **قولہ** ای سببیۃ ما قبلہا لما بعدہا بحیث یمکن ان یؤدی حصول مضمون ما قبلہا الی حصول مضمون ما بعدہا کذا فی اللباب فعلم ان مدلولہا سببیۃ ذی الغایۃ وہی تلازم التعلیل الذہنی اعنی کون ما بعدہا علۃ غائیۃ لما قبلہا فلذلک اختلف عباراتہم فقال بعضہم انہا للسببیۃ وقال بعضہم انہا للتعلیل **قال** مستقبلا بالنظر الی ما قبلہا بان تکون مترقب الحصول وقت حصول ما قبلہا **قولہ** وان کان بالنظر آہ ای سواء کان وقت الاخبار ماضیا او حالا او مستقبلا او لم یکن علی احد الوجوہ الثلثۃ وذلک بان حصل منک السیر اما الدخول وان الدخول ثم عرض مانع من حصولہ فلم یکن الدخول حاصلا ماضیا ولا حالا ولا مستقبلا کذا فی الرضی ولا شک ان استقبالہ بالنظر الی ما قبلہا ح اظہر من الاول فظہر معنی ان الوصلیۃ کانہ قیل وان کان استقبالہ بالنظر الی ما قبلہ یزاحمہ امر آخر وہو کونہ ماضیا او حالا او مستقبلا بالنظر الی زمان التکلم واندفع ما قیل ان الواجب ان یقال سواء کان بالنظر الی زمان التکلم او اسقاط قولہ مستقبلا **قولہ** ای حال کون آہ اشارۃ الی ان قولہ بمعنی کی ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدۃ الاشارۃ الی انہ لا یکون حتی ح بمعناہا الحقیقی اعنی انتہاء الغایۃ بشرط کون ما بعدہا جزءا مما قبلہا ضعیفا او قویا فی تعلق الفعل السابق **قولہ** السببیۃ احتراز عن کی التی تکون بمعنی ان المصدریۃ وہو ما اذا کان مدخول اللام نحو کقولہ تعالی لکیلا تاسوا **قولہ** لا انتہاء الغایۃ احتراز عن الی التی بمعنی مع نحو قولہ تعالی ولا تاکلوا اموالہم الی اموالکم ثم قال الرضی ثم ما ذکرہ المصنف رح لا یصلح علامۃ یعرف بہا نصب المضارع بعد حتی عن بعضہ

لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا ومستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان للحال قوله ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول ومستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم فكان قاصد الدخول بعده قوله اي الطريق تحقيق يعني ان قوله تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانها قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشارح في بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس آه فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له او منته اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا متحققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال ايضا دخل في تحققه فلم يكن السير في الامس فقط سببا للتحقق قوله فكانك قلت آه بيان لكون المراد من ادخل ههنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه فوجهه ان يقدر هذا الكلام واقعا منه الآن يحكيه ههنا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التكلم وانما لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الآن لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصود من الحال في عبارة المصـ زمان الحال قوله ففي زمان الحكاية آه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه قوله اذ لا يمكن آه دليل لقوله فالبقية يعني ان بقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان قوله لانها علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال قوله للجارة لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل لا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما في العباب قوله كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها قوله لان لا تفيد آه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشان او ضمير الشان تكلف لا يدعو اليه ضرورة قوله فتكون حتى داخلة آه اي يقدر المبتدأ ليكون ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل تقتضي دخولها على المجرور لا على المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها او هل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي وتصير ههنا حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا استعمالا في معناه الحقيقي فشرطنا السببية المناسبة بمعناه الحقيقي فان السبب ينتهي بوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فليكن بوجه آخر لكونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع قوله الآن قيد به ليصير المثال نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع الخالي عن قرينة الاستقبال والحال ظاهرا في الحال كذا في الرضي واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما قوله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة السير على صفة او في نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر متنفيا فمساق لما هو مدلول كان الا باعتبار ان الاتصاف صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمج قوله في وقت حصول آه على حذف ثلثة مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فيفسد المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقديره وتقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب الفصح يفهمون المعنى من غير شعورهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعها اي وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل منه العقل عدم الوقوع قوله مع الشك في وقوع السبب المفاد سببيته لحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب قوله فانا ادخل تصريح بكونه حرف ابتداء وبجعل الجملتين متنافيتين لا لتقدير المبتدأ قوله لا على كان سيري اشارة الى ان المقصود بتقدير جار ليس تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سيري فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله في التامة لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحيته آه مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه

يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوه وهو الظاهر السابق الى الفهم **قوله** التي ينتصب آه احتراز عن لام كي التي في
قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكي واشارة الى انه مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال التقدير
كما مر **قوله** انما لم تقدر آه اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا في لام كي ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث
قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف جر **قوله** ينتصب بها اي بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة التقييد الاشارة
الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء **قوله** هي يعني ان لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر **قوله** او معنى واشترط صاحب
المغني ان يكون النفي بما ولم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة الكسر لام الجحد عندهم
وعنده ان شرطية واللام بمعنى كي **قوله** فان قيل آه ولا ورود لهذا السؤال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لمجرد تاكيد النفي وعند البصريين صلة
لخبر محذوف اعني قاصدا كما مر **قوله** التي ينتصب آه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان
بعدها لا لنصبها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا خبر سواه
وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبها وتسلبت فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبر القوله والفاء **قوله**
مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا للتعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو **قوله** على
السببية اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد **قوله** تغير اللفظ مع الرفع الذي هو الاصل في جميع الافعال الخالية
عن النواصب والجوازم الى النصب لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغير اللفظ **قوله** على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية
الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال وتأويل الفعل بالمصدر اذ لا
يعطف المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب فكان في النصب شيآن دفع كون الفاء للعطف وتقويته كونه للجزاء **قوله**
لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما في صورة النفي في المعنى رفع تحدث على العطف فيكون شريكا
في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا بدلا عن ذلك **قوله** بتقديم الانشاء لان تقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل
على انه الحامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف **قوله** المستدعي جوابا صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الانشاء
قوله عن توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب **قوله** جملة معطوفة
من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بعد قصد سببية فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب او في النفي
قوله فيندرج فيهما الدعاء اي المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي ما هو مدلوله الامر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه
او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك ويكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو جار مجرى صريح الامر **قال** او نفي وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما مؤول
نحو قلما تلقاني فتكرمني فان قيل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي ولا يجري مجراه في استعمالهم فلا ينتصب جوابه كقولك
انت غير آمر فتعصي وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غير وال فتشتمني اي لست
بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تاتني آتك فتكرمني او تكرمني فاتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط
بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجيئ فيكرمني زيد لما في انما معنى الحصر القريب من النفي كذا في الرضي **قوله** نحو ما تاتينا فتحدثنا ومعناه
على النصب قصد سببية مع انتفائهما والقصد الى نفي الثاني ولا يمكن القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع
ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان بدون الاتيان الا على القطع والاستيناف او على العطف على النفي فيكون المراد
ما تاتينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقصود اثبات جهله **قوله** فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما
عرفت **قوله** ويدخل فيه آه لان المراد منه معنى التمني اما بالصيغة او بغير صيغته **قوله** لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لاستبعاد بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي
تهكم واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا في المعنى فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون
عطفا على الاسباب على حد شعر للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف * وعلى هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز
النصب في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه ليس مذهب البصري **قال** او عرض العرض وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يستق

فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدع فيه قوله واما بعد الفاء آه لاشتراكهما في الطلب وفي النفي واختار الرضي انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية
مع ان مجيئه للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على
مصدر الفعل المقدم لايكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية
والتنصيص على السببية معناه ان يدل على السببية قطعا وان جامع العطف مع معنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة
قوله محمول على ضرورة اى ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا وقيل ويحتمل ان يكون مما حذف نون التاكيد الخفيفة في الجواب قوله اى مصاحبة آه اى تقييد
اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال
الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية لايحتاج الى الدالة عليها اذ تعين الرفع على الاستيناف
قوله والا فالواو اى ان لا يراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق وايضا فلا معنى لاشتراط في الانتصاب الاشتراط قرينة على
التخصيص قوله اى ما يماثل آه فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشئ بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل والى
اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لمشاركتهما في صرف
ما بعدهما عن سنن العطف قوله تجمع الزيادة فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اعلى من تقديرهم ليكن منك زيارة واكرام مني فانه
لايدل على المصاحبة وقال الشيخ الرضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اى في حال
ثبوت قيامي او بمعنى مع اى قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل ولانتفاء النصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت قوله ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن في المغني وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اى لايكن منك اكل
سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة للثاني وان المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه اليه حرف النهي وقال
بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه لعدم دخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال
انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقديرا قوله التي تنصب آه لم ينص ههنا على كون قوله بشرط خبرا وان الشرط بتقدير ان
اكتفاء بما سبق قال لتنتظر معنى آه اى في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب
الآخر او امتداد الاول الى حصول الآخر نصبت بعد او ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان ولهذا اختلف في التقدير بالا والى قوله اى بشرط ان يكون
آه مفعوله الى ان والا ان تركيب عنائي بلا بسته الدخول لالاستراحة حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او فيما قيل انه تكلف تكلف قوله تنتصب آه اشارة الى ان
الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب
وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح تعين تقدير ان قوله صريحا كذا في التسهيل وغيره فالواو
كقوله ؏ للبس عباءة وتقر عيني ؛ والفاء كقوله ؛ لولا توقع معتر فارضيه ؛ وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله ؛ واو كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او
يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروطا بالشرائط التي سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحكم حال
المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه مشكل بالا يعجبني انك
انسان وتظلم لمصنوع لايعبأ به قوله على آخرها بناء على فائدة تعدد المعطوفات قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذي هو آخر المعطوفات قوله لبعد تسبب
اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم آه لا ضير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال نظرا الى كونه قاصرا
عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص آه فيه ان التخصيص في الذكر لايستلزم التخصيص في الواقع نعم لابد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها
بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه آه عطف على قوله وقيل اي ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله
ان جعل بحسب المعنى اى لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل آه ويرد عليه توهم انه على التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف
يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يقرر العاطفة بعد قوله او ويعاد ههنا مقيدا بالظرف قال ويجوز اظهار آه اخذ تبيين المواضع
التي يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشرح لبيان وجه الامتناع فيها قوله من اللام الزائدة وهي التي تجي بعد
فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الآية واختلف في هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف

دل علیه المقام او الفعل بتأویل المصدر مرفوع علی الابتداء واللام وما بعدها خبر ای ارادة الله وامری فلا مفعول للفعل کذا فی المغنی **قوله** نحو نجینی تمامک آه واشار
بالمثال الی ان المراد العاطفة المذکورة سابقا وهی ما یکون قبلها اسم صریح **قوله** فلم یدخل آه لاختصاصها بالمضارع **قوله** واما الواو آه ای المذکورات
سابقا **قوله** والانتهاء ای مثلا ولتلازم المعنیین یکتفی باحدهما **قوله** فلم یظهر الناصب بعد بالئلا یتوهم توارد ناصبین **قوله** لاشتراکها آه ای المتحرکین **قوله** شعر
فلا والله لا یلفی لما بی ❊ ولا للما بهم ابدا شفاء ❊ شاذ **قال** ویجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما فلاختصاصها بالفعل وکل ما اختص بشیء وهو خارج عن حقیقته
یؤثر فیه وبغیره غالبا بشهادة الاستقراء واما بکلمات المجازاة فلتضمنها معنی ان واما بلام الامر وبلا النهی فلمشابهتهما ان ولم ولما حیث یقلبان الخبر الی
الانشاء کما ان ان تقلب المضارع من الحال الی الاستقبال ومن القطع الی الشک کما ان لم ولما تقلبان المضارع الی الماضی **قال** ولا فی النهی فی الرضی اذا
قصد بکلمة ذلک للفظ دون معناه کان علما منقولا وقد ینکر العلم بان یؤول بواحد من الجماعة المسماة به وحینئذ یدخل علیه اللام والاضافة وما نحن فیه کذلک ان
لا مشترک فی الناهیة والنافیة والزائدة ولذا کان الوصف به قیدا احترازیا فیجوز الاضافة کما یجیء فالتوصیف والاضافة فی العبارة بمجرد تفنن ثم الکلمة
المبنیة اذا جعلت اسم ذلک للفظ فالاکثر الحکایة ویجوز الاعراب فان أوّل باللفظ فمنصرف وان اول بالکلمة فان کان ثلاثیا ساکن الاوسط فیجوز صرفه والا فهو
غیر منصرف واذا اعربته فان کان ثنائیا والحرف الثانی حرف علة وجب التضعیف فاذا ضعفت لا زدت علی الف الفا آخر وجعلته همزة تشبیها برداء وکساء
وقلت لاء ویجوز ان یقرأ ههنا بالقصر علی حالة البناء ویجوز ان یقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة بیان للمعنی الطرفیة والتعریف فیه لفظی وانما اثر الوصف
علی الحال لان الوصف للتخصیص المزیل للمشارکة الحاصلة من الاشتراک اللفظی والحال قید للعامل **قال** وکلم المجازات ای کلمات تدل علی کون احدی الجملتین
جزاء للاخری فالمجازاة بمعنی الجزاء علی ما فی الصراح جزئیة وجازیة بمعنی واحد اختارها علیه لان الجزاء یستعمل بمعنی الجملة الجزائیة کثیرا **قال** مهما آه غیر
مرکبة عند سیبویه ومرکبة من ما الشرطیة وما الزائدة عند الخلیل بدل الالف بالهاء لتقاربهما فی الهمس ومن مه بمعنی کف وما عند الزجاج وعلی التقادیر
معناه ما لا یعقل سوی الزمان **قال** واذما حرف کان غیر مرکبة عند سیبویه وقیل صلة ما غیرت المیم ذالا وقال المبرد اذ باقیة علی اسمیتها وما کافة لها عن طلب
الاضافة مهیأة للشرطیة والجزم کما فی حیث فانها صارت للمستقبل وجازمة بما الکافة لها عن الاضافة التی یفیدها التعیین بسبب المضاف الیه تصیر
مبهمة کسائر کلمات الشرط واختلف فی عامل الشرط والجزاء فقیل کلمة الشرط فیهما وقیل کلمة الشرط فی الشرط وهما فی الجزاء وقیل الشرط فقط وقال الکوفیون
الجواب مجزوم بالجوار وقیل مبنیان لعدم وقوعهما موقع الاسم **قال** واذا والغالب فیه ان یکون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنی الشرط مختصة بالفعلیة
ویکون الواقع بعدها ماضیا کثیرا ومضارعا دون ذلک وقد یخرج عن الظرفیة والشرطیة والاستقبال والتفصیل فی مقامه **قوله** لم یجیء آه ای لیس
بمعنی الشاذ المخالف للقیاس ولا المخالف للاستعمال الفصیح لانها اذا تضمنا معنی الشرط فالجزم المضارع بعدهما قیاسی وواقع فی استعمال الفصحاء بل
معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنی الشرط قلیل لم یسمع فی السعة **قال** واما مع کیفما آه فی المغنی کیف یستعمل شرطا فیقتضی فعلین متفقی
اللفظ والمعنی غیر مجزومین نحو کیف تصنع اصنع ولا یجوز کیف تجلس اذهب بالاتفاق ولا کیف تجلس اجلس بالجزم عند البصریین الا قطربا لمخالفتها
ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها کما مر وقیل یجوز مطلقا والیه ذهب قطرب الکوفیون وقیل یجوز بشرط اقترانها بما انتهی فعلم ان
الدلیل الذی ذکره الشارح جار فی جمیع صورها لان استواء فعل شخصین فی جمیع الاحوال والکیفیات متعذر وان ماذکره تصویر للکل فی صورة جزئیة
لیستفیم کل الانفصاح **قوله** ومن المتعذر آه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنی الشرط فیه فلا یکون متضمنا لمعنی ان فلا یجزم واما ما جاء فی الشعر
فللضرورة باجرائه مجری الشرط لکونه فی صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والکیفیات واعتبار استوائهما فی البعض وبذلک ضعفت
الشرطیة فلم یجزم **قوله** موضوعة للابهام فی وجوده خول فی اعتقاد المتکلم فانها موضوعة لتعلیق شیء بشیء مفروض وجوده فی المستقبل مع عدم القطع بوجوده
اولا وقوعه **قوله** موضوعة للامر المقطوع به ای لوجوده فی اعتقاد المتکلم فی المستقبل فلم یکن فیها معنی ان الشرطیة لان الشرط هو المفروض وجوده لکن لما ینکشف
لنا الحال کثیرا فی الامور التی نتوقعها قاطعین بوقوعها علی خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنی ان کما فی متی وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلک المعنی
لما رسخ فی اسماء الشرط اذ لم توضع فی الاصل لزمان یقطع المتکلم بوقوع الفعل فیه جزمت بخلاف اذا فانه لما کان حدثه الواقع فیه مقطوعا فی اصل الوضع
لم یرسخ فیه معنی ان بل صار عارضا علی شرف الزوال فلذا لم یجزم الا فی ضرورة الشعر کذا فی الرضی **قوله** ای نفی المضارع نص فی ذلک عبارة المغنی حیث
قال لنفی المضارع وقلبه ماضیا **قوله** ولا یبعد ای من حیث المعنی وفیه اشارة الی بعده فی الجملة وذلک لان لم یدخل علی المضارع ویؤثر فیه معنی القلب
به النفی معا وکونه لنفی الماضی انما یصح لو اعتبر النفی بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا اراد کلمة لو والا فالظاهر ولا یبعد جعل الضمیر آه لعم یصح

لو قيل تقلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم استمرارا آه بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بين العامل اي بين العامل الحرفي وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث لفعليه الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الفعل بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة لم جزءا منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك قوله وتختص لما آه فهذه هي الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا يشترط ذلك في المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وهي قد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده قال ولام الامر الملتبس بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكورة اما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر قوله وقد تسكن آه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وهو يدخل على جميع آه بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لا اريتك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله المذكورة من قبل قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله فلم تقلب آه خروج لو لا يضر لان الكلام في الجوازم قوله اي تحمل آه اي الدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر فيه السببية المحققة فلذا لم يفسر بها قوله بل ملزومية آه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي فكنت ابنه او ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيؤول الى الملازمة الادعائية فكلمة بل ما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر قوله ولا يلزم آه عطف على اعتبر داخل تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اي للاخلاق المستحسنة المرضية قوله انه منها بمكان اي بان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة قوله لانه شرط اي علامة قوله اجتناء الجزاء في الصريح الجزاء بماضي قال فان كان آه اي فان كانا ماضيين منفيين ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضي مبني تركه قال اي الاول هو اضعف الوجوه في الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل لم يجئ في الكتاب العزيز قوله فالجزم واجب قدر مع للضرورة نحو ان يصرع اخوك تصرع قوله لدخول الجازم اي من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث قوله لتعلقه آه فالجزم باعتبار حصول التعلق والرفع باعتبار ضعفه قال ماضيا اي بمعناه الحقيقي وهو الاخبار عن ثبوت الحدث في الزمان الماضي فيدخل فعال المدح والذم وفعلا التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء في قوله والا فالفاء قال بغير قد اي بغير حرف محقق للماضي على مضيه كما يشير اليه قول الشارح فيما سبق بل فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا ويكون للماضي الذي يكون بهما داخلا في قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضي الذي بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد قوله ويحتمل آه اشارة الى ان الاول اظهر لان الظاهر على الاحتمال الثاني او تقديرا ولذا قال ومعنويا مقدرا قوله لتحقق آه والضابطة ان مدار اتيان الفاء وتركه ان تأثير المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال فان اثر فيه تاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء قوله الماضي المحقق لم يقل الماضي الذي بقد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلا اي بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها متحققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا قال مضارعا مثبتا قيل في اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولن ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شيء من الحروف وصح يدخل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء قوله معنى قيد به لانه انما طلب ترك الفاء وايراده قوله لعدم تاثيره آه لتمحضه الاستقبال بدخول لن قوله تمحضت لمعنى الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملا للحال او الاستقبال قبل دخول الاداة قوله ان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف

المحققة للمضي لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اي حين انتفاء الماضي المضارع المذكورين قوله اما
ماض آه ولان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية آه او بانتفاء كونه ماضيا او مضارعا بمعناهما الحقيقيين فيكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء غير
طلبي وبانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وبما ولا آه وبانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا النهي آه وبانتفاء كون المضارع المنفي
بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء قوله بقد او بما ولا قوله الى رابطة الفاء ولانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط قوله
او دعاء او استفهام آه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله ولا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كان بمعناهما الحقيقي اعني الاخبار ولان الدعاء
والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي والمضارع قوله او لم الواجب اسقاط قوله او لم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى سنرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا او معنى فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد عددناه فيما سبق
قوله لا تأثير آه فقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضي كما في الماضي المصدر بقد
ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولن والسين وسوف ولام الامر ولا النهي والدعاء قال موضع الفاء اي
نائبا منابها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذا السبع لا يضر قوله لاختصاصها بها اي على القول الظاهر في المغني
قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقيل
يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد
يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الفعلية كما حمل الشارح رح اللزوم في قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق
الكلام لا يساعده قوله وان التي تجزم آه جعل قوله وان مقدرة حكاية مما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع
ماضيا او خلا في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اي ان مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر والحصر
مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤل المعنى الى انها كانت مقدرة لعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبر ان لانه لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما
سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد
الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان آه انما اعتبر الصلاحية لان في
الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضي وليس مجرد افادة السببية كافيا في ذلك على ما وهم قوله والطلب آه وانما الجزاء انما
هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء المتضمنه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم في جواب
النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل
عقيبه قوله يكون ذلك المطلوب سببا لما آه لتحقيق معنى الشرط قوله قدر ان مع ذلك الفعل لوجود القرينة المغنية عن ذكرها اعني الفعل الدال
على الطلب المشعر بالترتب والسببية قوله فيجزم بها ظاهر مذهب الاخفش انجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل
كلها فيها معنى ان فلذلك انجزام الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا
كذا في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر قال لان التقدير
على ما عرفت اي يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة
الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه آه يعني يجوز عند قيام القرينة ان يقدر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر
تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار يعني ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي
قوله فهب لي آه قرأ مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا
كذلك لان الموهوب هو يحيى لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستيناف لانه
ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان غرضا ولا على الجزم لان المراد ان تهب
لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مآل طلب هبة ولي

موصوف بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب هبة يترتب عليه وراثة بطلب ولى مخصوص يدل عليه قوله تعالى اني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى وهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى ويرث من آل يعقوب بوراثة الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوه في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة للمعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث ذلك معمولا به بعد زكريا قوله وقال رائدهم اي قال رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلاء ارسوا فنيموا انزلوا لما اي نمارس الحرب فكل موت الانسان يجري بقضاء الله تعالى وقضائه لا بغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة لفظ الشامل لدفع توهم ارادة توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدري حينئذ ايضا اي صيغة للامر كما في لام الامر قوله وهو اي بالامر المطلق قوله مخصوص آه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فانهم يطلقون على الصيغة باي معنى تستعمل قوله كذا ذكره المصرح احاله على المصرح اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني رح في المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة فيما انهم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل آه اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غائبا آه لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزءا مما بعده ويقع المجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري قال لانه يطلب بها الفعل اي قبول الفعل قوله وعن مثل سيضربا ابنا على عدم اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل والا فاذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد لقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا ولبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم آخره لم يقل وحكمه لان وظيفة النحويين بيان حكم آخره لا مطلقا قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب آه الصواب ليضرب ليضربا كما في بعض النسخ ويخشى وليغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب شعر محمد تفد نفسك كل نفس :. اذا ما خفت من امر تبالا :. اي بلا كالا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب قال فان كان آه اي اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف واسكن آخره او بعد حذفه وحينئذ يحتاج الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف اولى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله وان كان رباعيا قوله اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لا بد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي آه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال قوله ما يكون ماضيه آه اي المضارع مطلقا او المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله من المزيد فيه زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزوت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقي ان كان راجعا الى حذفه قوله ليتوصل آه فيه اشارة الى وجه التسمية قوله حال كون تلك الهمزة آه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصفة يتبادر منها سبق ضمها على الزيادة على ما هو المتعارف

الكلمة وجاز تاخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصصة بالاضافة قال ان كان آه شرط يدل على جوابه ماقبله قوله فانه اذا قيل آه هذا سهو من قلم الناسخ
اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ انه اذا قيل اُقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اِقتل بكسر
الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل كذا قيل وتلك ان تقول في عبارة المصنف رحمه الله حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة اذا كان
بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهي لان المناسبة تقتضي زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى
بهمزة مضمومة والشارح رحمه الله علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اُتي بالهمزة المضمومة فيما انفتح
بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اُتي بها فيما انكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم الماضي المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو قال مكسورة
فيما سواه اي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي
سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى بعده ضمة تعسف
لا يخفى قوله لما يكون بعد حرف المضارعة آه الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ قال وان كان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب اي فان
لم يكن رباعيا وان كان رباعيا قوله فالهمزة مفتوحة لم يقدر فزدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجبه آه
وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عِدْ فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو
بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد واما في نحو اُقم فانما ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رحمه الله له وفي الرضي انما لم يرد الواو المحذوفة
في عد لانه لو رد لوجب اعلالها اتباعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه جار في اقم ايضا الا ان يقال التبعية واجب في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر اندفاع
الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعد متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل
فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقي امرا بل ردت الهمزة الاصلية ولانه ان قيد قوله وان كان رباعيا بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناولا لاقم وان لم يقيد
يدخل فيه فاعِلُ وفَعِلُ وتَفَعَّلُ مع انه لا همزة فيهما فضلا عن مفتوحة قطعية قوله لذلك بعينه اي لانها همزة وصل آه قوله اي فعل المفعول وانما اضيف
الفعل الى المفعول لانه بني له كذا في الرضي فعلم ان اضافة الفعل الى ما يلابسه لادنى ملابسة كما وهم قوله لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله لا يبعد ان
يراد آه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول
من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول مع الصلة لما كان بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بها في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم
اضافة الشيء الى نفسه نظر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر
ان يكتفى على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه
ولكون الاعادة بلا فائدة لا يساعده العبارة قوله بيانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر
فاللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث جعل قوله
تعالى بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من قال هو ما حذف فاعله هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا
وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا
لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف رحمه الله بحد تام كذا في الرضي فلذا زاد الشارح رحمه الله واقيم المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر هذا القيد
اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل
الاسناد الى الفاعل قوله دفعا للبس اي لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل قال ضم اوله آه بني الكلمات العربية على اعتبار
تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل في اولها الحركة وفي آخرها الوقف فما قيل لم ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى
ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا قال لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة
معناه يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في الاوزان اي اوزان
الاسم الثلاثي الاصول قوله لخروج الضمة الى الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله النقل من الخروج من الضمة الى الكسرة لان
الاول خروج من ثقيل الى ثقل بخلاف الثاني قال مع همزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الهمزة على من تولد ضم اوله وكذا مع التاء قوله لئلا يلتبس بمعلوم

مع انہ تفسیر لقولہ خوف اللبس لیکون کل حکم مقیدا مع علتہ واشار الی کونہ تفسیر البقولہ ہذا علۃ لقولہ ونضم الثالث الثانی **قولہ** فقط مستقلا فان الاطلاق قد یکون قرینۃ التجرد عن امر زائد علیہ **قولہ** لئلا یفضی الی اجتماع آہ یعنی لو اعلت العین فی الماضی من ہذہ الابواب لوجب الاعلال بقلب العین الفا فی المضارع لانہ تبع الماضی فی الاعلال لانہ ہو الماضی بزیادۃ حرف المضارعۃ وقد اعل آخرہ لکون الطرف محل التغییر فیلزم اجتماع اعلالین متوالیین فی الثلاثی وذلک لا یجوز ولو لم یعل آخرہ واعل العین فقط فقیل یطای مثلا لزم ضم الیاء ولا یحتمل فی الفعل لثقلہ یا مضمومۃ وان کان قبلہا ساکن کما یحتمل فی الاسم نحو رای لخفتہ **قولہ** لئلا یرد علیہ ای علی ظاہرہ وہو العموم لان قواعد العلوم کلیۃ ولو حمل علی المہملۃ فلا یرد فلذا قیل لا اصوب **قولہ** وانما خص ای من بین سائر المعتلات **قولہ** لزیادۃ عوض ای فی اعلالہ **قولہ** ای المبنی للمفعول من ماضیہ ہکذا فی النسخ الصحیحۃ وفی بعض النسخ فی المبنی للفاعل منہ وہو سہو **قولہ** للمفعول ای من المضارع ووقع التصریح فی بعض النسخ **قولہ** ماذکرنا من التعویض والاختلاف **قولہ** نقلت الکسرۃ آہ لان الکسرۃ اخف من حرکۃ ما قبلہا وقصدہم التخفیف فیجوز علی ہذا نقل الحرکۃ من متحرک بعد حذف حرکتہ اذا کان حرکۃ المنقول الیہ اثقل من حرکۃ المنقول عنہ وہذا عند الجزولی وعند المص رح استثقلت الکسرۃ علی حرف العلۃ فحذفت ولم ینقل الی ما قبلہا لان النقل الی الساکن فبقی قول وبیع بیاء ساکنۃ بعد الضمۃ فبعضہم قلب الیاء واوا لضمۃ ما قبلہا فیقول بوع وہو اقل والاولی قلب الضم کسرۃ فی الیائی فبقی بیع لان تغیر الحرکۃ اقل من تغیر الحرف وایضا لانہ اخف من بوع ثم حمل قول علیہ لانہ معتل العین مثلہ فکثرت فائدہ فانقلبت الواو الساکنۃ یاء کذا فی الرضی ولا یخفی علیک ما فی التعلیل الاول لان تغیر الحرف مع الحرکۃ لازم فی قول مع تغیر الحرکۃ فی بیع بخلاف ما اذا قیل بوع فانہ تغیر الحرف فقط مع عدم التغیر فی قول **قولہ** الا یذان آہ ای الاشعار فی الرضی وانما نبہوا علی الضم الاصلی ہہنا بخلاف بیض جمع ابیض لانہم قصدوا بہذا الاشمام التنبیہ علی ذلک لوزن مستبعد فی الاسماء لتحصیل الغرض المذکور بہ **قال** ضم اولہ لموافقۃ الماضی لکونہ فرعالہ **قال** المتعدی وغیر المتعدی فی شرح التسہیل التعدی لغۃ التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعلہ الی المفعول بہ فان تجاوزہ الی غیرہ کالمصدر والظرف لم یسم متعدیا انتہی فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما یتصف بہما باعتبار الفعل والیہ اشار الشارح فی بحث اسم الفاعل فی شرح قولہ ویعمل عمل فعلہ ولعل ترک المص رح لفظ الفعل ہہنا وذکرہ فی قولہ فعل ما لم یسم فاعلہ اشارۃ الی ذلک فما قیل انہما قیدان للاقسام توہم وفی ترک اداۃ الحصر ایراد الواو اشارۃ الی انہ قد لا یکون شیئا من القسمین کالافعال الناقصۃ والی انہ قد یجتمعان فی التسہیل قد یشتہر بالاستعمالین فیصلح للامرین وفی شرحہ تعدی تارۃ بنفسہ تارۃ بحرف الجر ولم یکن احد الاستعمالین نادرا قیل انہ متعد بوجہین وذلک مقصور علی السماع وقد عدہا بعضہم خمسۃ نصح وشکر وکال ووزن وعد وزاد صاحب الالفیۃ قصد والظاہر انہا غیر محصورۃ **قولہ** من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانہا غیر متعدیۃ بہذا المعنی لعدم توقف فہمہا علیہ ولذا جاز ترک مفعولہا **قال** ما یتوقف فہمہ آہ الحکم ان نسبۃ الفعل المتعدی الی المفعول بہ کنسبتہ الی الفاعل فی انہ لا یجوز استعمالہ بدونہا الا علی خلاف مقتضی الظاہر لنکتۃ الا ان نسبتہ الی الفاعل لما کانت مقصودۃ بالذات لا یجوز ترکہ الا باقامۃ شیء مقامہ بخلاف نسبتہ الی المفعول بہ فانہ فضلۃ مقصودۃ لتکمیل نسبۃ الفاعل یجوز ترکہ من غیر اقامۃ شیء مقامہ واما سائر المفاعیل فانہ یجوز استعمالہ بدونہا فعلم من ذلک ان النسبۃ الی المفعول المعین ماخوذۃ فی مفہوم الفعل المتعدی لئلا یکون استعمالہ فی موارد مجازا لا حقیقۃ کالنسبۃ الی الفاعل فیکون فہم مدلولہ موقوفا علی فہم متعلقہ فالمراد بقولہ علی متعلق متعلق معین ای معین کان فاندفع ما قیل ان التعریف غیر مانع لدخول الافعال اللازمۃ التی مدلولاتہا نسب کقرب وبعد لعدم اخذ النسبۃ الی امر معین فی مفہومہا بل الی امر ما ولہذا جاز استعمالہا بدون متعلقاتہا کقرب زید وبعد عمرو نعم اذا قصد النسبۃ الی معین یکون موقوفا علیہ لا بد من ذکرہ وح تکون متعدیۃ بحرف الجر داخلۃ فی التعریف کالمتعدی بالہمزۃ والتضعیف قیل ان تعریف المتعدی یصدق علی الافعال الناقصۃ لتوقف فہمہا علی امر غیر الفاعل یتعلق بہ وہو الخبر والجواب منع توقف مفہومہا علی الخبر فان کان الناقصۃ بمعنا مطلق الکون مع الزمان الماضی وکذا سائر الافعال الا ان معنی صار زید غنیا اتصف زید فی الماضی بالغناء والمتصف بالصیرورۃ صرح بہ الرضی **قولہ** الی امر غیر الفاعل آہ ای ما یصدق علیہ ہذا المفہوم من المفاعیل المخصوصۃ الواقعۃ فی التراکیب فاشار بقولہ غیر الفاعل الی ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقولہ یتوقف فہمہ علیہ الی ان المراد بہ ما یصدق علیہ من افرادہ المخصوصۃ لانہ الذی یتوقف علیہ فہمہ لا المتعلق المطلق والمبہم فلیس ذلک القید معتبرا فی مفہوم المتعلق وبما حررنا لک اندفع ما تراأی من ان المتعلق المصطلح لیس معتبرا فی مفہومہ التوقف کما صرح بقولہ فان التعلق نسبۃ الفعل الی غیر الفاعل وانہ لو کان معتبرا فی مفہومہ یلزم التکرار فی التعریف **قولہ** فان کل فعل آہ تعلیل لتخصیصہ فی الاصطلاح بغیر الفاعل لکون اعتبار قید التعلق ظاہرا وقید التوقف للاشارۃ الی ان المراد بہ ما صدق علیہ غیر داخل فی مفہومہ لم یتعرض لتعلیلہا **قولہ** لکن آہ استدراک لدفع توہم ناش مما سبق وہو لزوم صدق تعریف المتعدی علی اللازم **قولہ** بطریق التصدور کما فی ضرب زید والقیام کما فی طال زید والاسناد کما فی مات زید **قولہ** ان فہم الفعل ای المعلوم کما یشعر بہ التعریف المنقول فی شرح

شرح التسهيل فان المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله اتيح اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة موكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل الضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة ماخوذة في مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين زمانا بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لا انه ما كان او متعديا قال السيد رح في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه مما لا دخل له في معقولية الفعل قوله بخلاف الزمان آه اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذه الامور لتظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيأة الفاعل او المفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيأة الفاعل الذي هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيأة المفعول بالطريق الاولى قال وغير المتعدي آه وما قيل بان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتارة التفعل فتوهم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول به وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعل معناه التاثر والقبول لمطاوعه قوله لما بالهمزة وكيفاك شاذ قوله او بالف المفاعلة آه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلك في كل فعل يكان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب قوله او بحرف الجر فانه شي من حروف الجر معنى الفعل بالالباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فانه غير ضد المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة يجي للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في أنّ وأنْ خلافا للاخفش في الحصر وجار في غيرهما اما لشذوذ اي نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة فلا كراهة ولم يجي حذف الباء المغيرة الا في قوله تعالى آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ على القراءة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التصيير فان كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف قل تعديته لمتعلق العين الا في الهمزة نحو انائيه والمفعول الذي يزيد بسببهما هو الذي كان فاعلا قبل دخولهما فلذلك كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد ما قيل بان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي مطلقا يقتضي تغير المعنى وان تعديته اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بصيغته قال والمتعدي بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى قوله غير الاول مفهوما وصدقا قوله فيما صدقا عليه اي فيما يحملان عليه فلهذا معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قوله نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشئ لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قال كاعلم واما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثاني مفعول علمت الا هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني تعلمت تقول في علمت عمرا زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد او علمت عمرا الانطلاق قوله يقدم له المفعول الاول لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلا في التعدية اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها ما فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبا فلا ثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبا والحدث قوله بواسطة تضمنها آه لان الانباء والتنبئة والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حد نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والبواقي الحقها غيره واما حدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اماني اسمعي النوم عمرا سالما قوله في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا اصلا ولهذا لم يقل في جواز حذفه في شرح الغنية للشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني لا بد من ذكر الثلثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخيرين من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز

حذف الاخيرين فقط لان الاول في معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى نفعني قوله في جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون ولان الاخيرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو الفاعل في المعنى اذا كان كمفعوله الاول كان الاخيران كثانيه بالطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين لشئ واحد فلا يقال اعلمتني زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص بباب اعطيت **قال** والثاني والثالث اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معا مفعولا واحدا كثاني علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني بلا نهاهما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة **قوله** في وجوب ذكره آه قيل وكذا في جوازه الغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين لشئ واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب وارى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام آخر من جواز حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتاخير ولذا عمم في التسهيل لا لان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت **قوله** وتسمى افعال الشك واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح مزج عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ المحذوف الخبر وقدر بقوله ظننت مبتدأ آخر واما في عبارة المتن فقوله ظننت آه خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او مستانفة **قوله** كانها راد واآه لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال دالا على ذلك حمله الشارح على الظن تجوز الاشتراكهما في عدم الجزم وانما قال كان لاحتمال ان يكون الشك هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه **قوله** تساوى الطرفين اي الوقوع وعدمه **قوله** وهي ظننت آه هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعة للحكم بتعلق شئ لشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن والحصول في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصنف رح من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح رح بتقسيم مدلولها **قوله** وهذه الثلثة للظن استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان والخيلة ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط وعد بمعنى حسب عند الكوفيين وهب غير منصرف بمعنى احسب واري المجهول **قوله** وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا **قوله** وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر او لا كرأيت قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق **قال** على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها الابدال لا يعمل في جزئيها التعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه والانحصار ناصب في الحروف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين **قوله** من حيث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشارح رح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية كان الداخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ما قلنا بيان الشارح رح حيث قال ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم **قوله** على انهما مفعول لها اي كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر **قوله** فلا يقتصر آه الاقتصار حذف الشئ لغير دليل اعني المحذوف نسيا منسيا ومعناه اي لا يجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لابد من ذكر الآخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما فيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ **قوله** هو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ

افعال القلوب

من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيديته هذا قوله ومع هذا آه اي مع وجود الدليل المانع عن
الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على قلة اي مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل و
اقيم المفعول الاول فهو واقع على كثرة كما مر في بحث مفعول ما لم يسم فاعله قوله ولا يحسبن آه اي على قراءة الياء وجعل الذين يبخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين
يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخير المفعول الثاني قوله اي لا تخلنا جازعين في الحاشية نقلا عن
الحواشي الشريفية اي لا تخلنا جازعين على اعزائك الملك بنا اذ قد وشي بنا قبل ذلك الوشاة فلم يغيرنا في الصراح الاغراء برغلانيدن ميان دوكس غراة
اسم منه فهي في البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى استد وما كافة عند ابن جني يكفه عن طلب
الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجيء في الافعال الا في نعم وبئس قوله وقد يحذفان معا آه بلا قرينة دالة على تعينهما فيحذفان نسيا
منسيا جملة مستانفة كانه سائلا يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما حالهما في حذف المفعولين وفيها رفع لتوهم جواز حذف
مفعولي باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق مفهوم المخالفة قوله فانك لا تحذفهما آه اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد
علم او ظن مخصوص كما يدل عليها المثال قال في شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم
اشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لا نسلم
عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر آخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقائل اظن واعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم
بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري قوله نحو من يسمع يخل من خال يخال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس مع استحباب
الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول من يسمع من اخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا في امثال
ابي عبيد قوله اي ابطال عملها لفظا ومعنى قال لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا
توسطت او تاخرت قوله الصالحين آه قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين
لوجود المانع قوله او مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحيتهما للامرين المذكورين على البدلية قال كلاما حالا او تمييز قوله تاما من غيرهم
الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تقدير الالغاء لكونهما ح في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما
ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما قوله عند التقديم لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في
الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي على المعنوي قوله
في معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك
كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان الالغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لا ان المعنى
كذلك والا لما تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قال انهما متساويان لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر
قوله نحو ضرب احسب زيدا اي ضرب زيد في حسباني وكذا البواقي قوله فلهذا قيده آه تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان الحملة
لا للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم
فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا في المفعولين
قوله جوازه المبني بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لحمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم قوله وانما
خص آه لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف
ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالملغى وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لا انه الغي بينهما ولذا قال في التسهيل
والرضي وقد يقع الملغى بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها
ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين
داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد
وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع

والصحیح مذہب البصریین وبہ ورد السماع قولہ قبل معنی الاستفہام سواء کان فی قالب الحرف او فی قالب الاسم نحو قولہ تعالیٰ لنعلم ای الحزبین احصی وللتنبیہ علی العموم زاد لفظ المعنی قولہ بلا واسطۃ آہ یحتمل ان یکون تعمیما للمعنی الاستفہام ای یکون معنی الاستفہام حاصلا بلا واسطۃ لفظ آخر بان یکون مدلولا لنفسہ وان یکون حاصلا بالواسطۃ بان اکتسب من المضاف الیہ وان یکون تعمیما للقبلیۃ ای یکون الفعل قبل معنی الاستفہام بلا توسط لفظ آخر او بتوسطہ اعلم ان معنی الاستفہام علی قسمین قسم یکون جوابہ بالتعیین وہو ما یکون بام والہمزۃ وبالاسماء المتضمنۃ للاستفہام وقسم یکون جوابہ بنعم او لا وہو ما یکون بالہمزۃ فقط او ہل فاختار بعضہم ان القسم الثانی لا یقع بعد باب علمت لان مضمون الجملۃ الاستفہامیۃ لا تعلق العلم بہ لتنافیہما الا بتاویل ان یقال علمت جواب ہذا الاستفہام فاذا کان الجواب بالتعیین یکون مشتملا علی النسبۃ فان زید مثلا فی جواب ازید قائم ام عمرو معناہ زید قائم فیصح تعلق العلم بہ فمعنی قولنا علمت ازید قائم ام عمرو علمت احدہما بعینہ علی صفۃ القیام ای علمت قیامہ وانما لم یقل علمت زیدا قائما لداع یدعوہ الی ابہامہ واذا کان الجواب بنعم او لا لا یکون مشتملا علی النسبۃ فلا یصح تعلق العلم بہ لانہ یستدعی النسبۃ فاذا قیل علمت ہل زید قائم کان معناہ علمت نعم او لا فلا یصح والاکثرون علی انہ یقع القسمان بعد باب علمت لان اداۃ الاستفہام التی بعدہ لیس لاستفہام المتکلم حتی لا یتعلق العلم بمضمون الجملۃ المشتملۃ علیہ بل لمجرد الاستفہام ففی جمیع الصور المعنی علمت الذی یشک فیہ فیستفہم عنہ الا ان المشکوک المستفہم عنہ فی القسم الاول نسبۃ الفعل الی ہذا المعین او ذاک من المذکورین وفی القسم الثانی نسبتہ الی المذکور وعدم تلک النسبۃ فلا حاجۃ الی التاویل المذکور ولو سلم فلا نم ان نعم ولا لیسا مشتملین علی النسبۃ فان المقدر بعدہما جملۃ ولذا یصح الجواب بہما ہذا فعبارۃ المتن ان اجری علی اطلاقہ کما ہو الظاہر کان اختیارا لمذہب الاکثر وایراد المثال من القسم الاول لکونہ متفقا علیہ وان خصص بقرینۃ المثال کان اختیارا لمذہب البعض قولہ الداخل علی معمولیہا قید النفی بالداخل علی المعمولین وکذا لام الابتداء لانہ اذا تقدم احد الاشیاء الثلثۃ علی المفعول الثانی فقط لا یوجب التعلیق فی الاول نحو علمت زیدا من ہو او ما قائم او لقائم وجوز بعضہم تعلیقہ عن المفعولین فی ہذہ الصور ایضا وانما لم یقید الاستفہام بذلک لانہ قد یکون المفعول الاول متضمنا للاستفہام کما مر قولہ وضعا قید بذلک لان لام الابتداء قد تدخل علی الخبر نحو ان زیدا لقائم احترازا عن اجتماع آلتی التاکید لکنہ خلاف الوضع قولہ من حیث اللفظ آہ ولا یجوز العکس لانہ لا یعلم حینئذ ان المعنوی عامل اولا قولہ والفرق آہ مع اشتراکہما فی ابطال العمل والمراد بالالغاء المذکور ہہنا ما یخرج الصور الواجبۃ المذکورۃ سابقا واما الفرق بین مطلق الالغاء والتعلیق فبالوجہ الثانی فقط قولہ ان الالغاء جائز لانہ ترک الاعمال لفظا ومعنی بلا مانع والتعلیق واجب لانہ ترک الاعمال لمانع یعنی ان الالغاء ماخوذ فی مفہومہ الجواز والتعلیق فی مفہومہ الوجوب فی شرح التسہیل التعلیق ابطال العمل لفظا لا محلا علی سبیل الوجوب بخلاف الالغاء فہو ابطالہ لفظا ومحلا علی سبیل الجواز ولا یلزم من ذلک استدراک لفظ الجواز فی قولہ جواز الالغاء اذ المعنی ان من خصائصہما انہ یجوز ان یبطل عملہا وان لا یبطل بخلاف سائر الافعال فانہ یمتنع فیہ ذلک کما ان التعلیق فیہا جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب فی قولہ ویختص بجواز الالغاء والتعلیق ان قولہ والتعلیق عطف علی الالغاء فتدبر قال ضمیرین اما ان کان احدہما ضمیرا متصلا والآخر ظاہرا نحو زید ما ظن قائما وظنہ زید قائم لم یجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانی فی افعال القلوب خاصۃ وان کان المضمر منفصلا جاز مطلقا کذا فی الرضی قال لشئ واحد صفۃ لضمیرین ای ضمیرین کائنین لشئ واحد بان یکونا عبارۃ عنہ او عما اشتمل علیہ فیدخل فیہ نحو قول عائشۃؓ لقد رایتنا مع رسول اللہ صلعم وما لنا من طعام الا الاسودان قولہ لان اصل الفاعل ای اصل المدلول الفاعل النحوی بمعنی ما یبتنی علیہ غیرہ ان یکون مؤثرا فان نحو طال زید انما اطلق علیہ الفاعل لکونہ علی طریقتہ وصیغتہ والاصالۃ بہذا المعنی لا ینافی کونہ داخلا فی التعریف قولہ والمفعول بہ متاثرا من قبیل العطف علی معمولی عاملین والمجرور مقدم قولہ لاتفاقہما من حیث آہ وان اختلفا من حیث کون الاول بہا مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعایۃ تغایرہما بقدر الامکان قولہ لانہما لیسا ای الفاعل والمنصوب الاول فی الحقیقۃ فاعلا ومفعولا بہ ای مؤثرا او متاثرا اما الفاعل فلعدم کون افعال القلوب من قبیل التاثیر واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل بہ بل بمضمون الجملۃ وفی ہذا ان الدلیل مختص بافعال القلوب قولہ لانہا نقیضا وجدتنی ای فی اصل الوضع فان وجد بمعنی اصاب ثم استعمل بمعنی علم قولہ اجری رای البصریۃ والحلمیۃ ای اجری رای التی بمعنی البصر والتی بمعنی رأی فی المنام مجری رای التی بمعنی علم للتشارک اللفظی وان کان منصوباہما مما لا یتعلق بہ الفعل حقیقۃ فی القاموس الحلم بالضم وبضمتین الرؤیا قولہ ولقد ارانی للرماح آہ اللام للابتداء وجلب القسم ارانی ای ابصر للرماح جمع رمح دریئۃ علی وزن فعیلۃ بالہمزۃ الحلقۃ التی یتعلم الطعن والرمی علیہا من عن یمینی متعلق بارانی وہو القرینۃ علی انہ من الرؤیۃ البصریۃ دون القلبیۃ اذ لا تعلق للعلم بالجہۃ وعن اسم بمعنی الجانب لدخول من علیہ قولہ ما عدا حسبت آہ بدل من البعض

فائدۃ تعیین ذلک البیان قبل البیان قولہ وہی اما العلم او الظن ای معانیہا المذکورۃ باعتبار کونہا مدلولاتہا فی نفسہا اما العلم او الظن قولہ بحیث یکون
متعلق بقریب وتفسیر لہ وفیہ اشارۃ الی وجہ تخصیص بعض الافعال المذکورۃ بان لہا معانی اخر یتعدی الی مفعول واحد مع ان لہا معانی اخر غیر متعدیۃ بہا
یعنی انہ لدفع توہم تعدیتہا بہذا المعنی ایضا الی مفعولین سیما اذا ذکر بعد مفعولہا الاول حال او صفۃ وہذا حاصل ما ذکرہ المصنف رح فی شرح المفصل فی وجہ
التخصیص انہ قصد الی استعمال ہذہ الالفاظ مع بقائہا افعال القلوب انتہی یعنی انہا مع بقائہا کذلک مظنۃ کونہا متعدیۃ الی المفعولین بہذا المعنی ایضا
فلہذا تعرض لہا لمعانیہا التی ہی مظنۃ التوہم المذکور بخلاف ما عدا ہذہ الالفاظ اذ ہذہ الالفاظ اذا استعملت لغیر ہذہ المعانی فانہا لیست مظنۃ التوہم لعدم
کونہا من افعال القلوب قولہ بذلک ای بقولہ قریب من معانیہا الاول قولہ لئلا یتوہم آہ ولئلا یقال انہ لا وجہ للتخصیص بالحکم المذکور فان لہذہ الافعال معانی
اخر الا انہ من وجہ التخصیص بالحکم المذکور بعد بیان معانیہا المذکورۃ لیظہر حق الظہور قولہ لا وجہ للتخصیص بالبعض ای لتخصیص الذکر بالبعض وتخصیص
البعض بالحکم المذکور او مراد ان لہذا البعض معنی یتعدی بہ الی مفعول واحد کذلک للبعض الآخر ولہذا البعض معان لا یتعدی بہا قولہ فاخال الخال و
الخیلاء التکبر والاحسب من الناس الذی فی شعر راسہ شقرۃ قولہ من الظنۃ بکسر الظاء والتہمۃ کہمزۃ اصلہ وہمۃ قلب الواو تاء کما فی تکمل قولہ ای
اخذتہ مکانا لوہمی یعنی ان بناء الافتعال للاخذ کاطبخ ای اخذ طبخا لنفسہ والوہم من خطرات القلب والمرجوح طرفی المتردد فیہ کذا فی القاموس وفی
الصحاح معنی الاتہام جعل الشئ موضع الظن الی الشئ علی ہذا معناہ قریب من الظن والشارح رح جعلہ بمعنی اتخاذ الشئ موضع الوہم مطلقا فجعل قریبہ باعتبار کونہ
نوعا من مطلق الادراک قولہ والوہم نوع من العلم بمعنی الادراک المطلق فیکون قریبا من العلم او الظن الذی ہو معنی افعال القلوب لاشتراکہما فی مطلق
الادراک قولہ ومنہ قولہ تعالی آہ ای ما محمد صلعم علی ما یخبر بہ من الوحی وغیرہ من الغیوب بمتہم ای بماخوذ مکان وہم ان لا یکون خبرہ فی الواقع کالکاہن فظنین
فعیل بمعنی المفعول قولہ وہو العلم بنفس شئ آہ یعنی ان العرب خصوا المعرفۃ بادراک نفس الشئ ولذلک لا ینصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانہم
یستعملونہ فی العلم بنفس الشئ وبکونہ علی صفۃ فلذلک ینصب مفعولا واحدا او اثنین ولیس ہذا الفرق معنویا بین حقیقۃ العلم والمعرفۃ الا تری ان معنی
علمت ان زیدا قائم وعرفت ان زیدا قائم واحد بل ہو موکول باختیارہم فانہم یخصصون احد المتساویین بحکم لفظی دون آخر قولہ بمعنی ابصرت قریب آہ
یعنی ابصرت وان کان بمعنی استعمال البصر من افعال الجوارح الا انہ یستلزم العلم فہو قریب من علمت بالبصر ولم یذکر رأیت الصید ای ضربت رئتہ لعدم
کونہ من افعال القلوب قولہ ولما کان آہ دفع لما یتوہم ان لہذہ الافعال المذکورۃ معانی سوی ما ذکر فلم لم یتعرض لہا ونصب قرینۃ علی التقیید المذکور وتذکیر
قریب باعتبار کل واحد منہا کانہ قال لہا معان آخر کل واحد منہا قریب من العلم والظن قولہ ای استغنیت آہ نشر علی ترتیب اللف قولہ لیست بمعنی العلم
والظن ای قریبا من معناہما قولہ لا تتم بمرفوعہا کالافعال الغیر الناقصۃ اما خبر لا تتم او حال من ضمیر تتم او مفعول مطلق ای تماما مثل الافعال التامۃ یعنی انہا بمرفوعہا
لا تصیر مرکبا تاما یصح السکوت علیہ حتی یکون الخبر قیدا فیہ لترتب الفائدۃ بل المرفوع مسند الیہ والمنسوب مسند تم الحکم بہما ویفید کان تقییدہ بمضمونہ فان معنی کان زید قائما زید متصف
بالقیام المتصف بالحصول فی الزمان الماضی وقس علی ذلک وما قیل انہا سمیت بذلک لانہا سلبت عن الدلالۃ علی الحدث ففیہ ان دلالۃ ما عدا کان علیہ واضحۃ غایۃ
الوضوح ولما کان فانہ یدل علی الحصول المطلق والفائدۃ فیہ التاکید والمبالغۃ باعتبار انہ یدل وضعا فی نحو کان زید قائما علی حدث مطلق بعینہ خبرہ کما ان خبرہ
یدل عقلا علی زمان مطلق بعینہ کان ہذا خلاصۃ ما فی الرضی ولعل القول المذکور مختص عند ذلک القائل بکان انکار دلالتہا علی الحدث ولما کان معنی کان ملحوظا فی معانی
سائرہا سمیت کلہا ناقصۃ والیہ یشیر ما فی الفوائد الغیاثیۃ من ان الفعل یدل علی النسبۃ ویستدعی حدثا وزمانا فی الاکثر وان کان قد یعری عن الحدث ککان او
عن الزمان کنعم وبئس قال لتقریر الفاعل آہ ای جعلہ وتثبیتہ کذا فی الرضی فہو من قر یقر اذا ثبت وسکن کما فی القاموس ولیس بمعنی التاکید لانہ بہذا
المعنی یتعدی بنفسہ لا بعلی ولا انتفائہ فی لیس والکلام انہ مصدر مبنی للفاعل ومعنی التثبیت والاثبات ادراک ثبوت شئ ایجابا او سلبا لیشمل لیس ای الثبوت
الحاصل فی الذہن علی وجہ الاذعان علی ما تقرر فی محلہ ہذا بناء علی ان الالفاظ موضوعۃ للصور الذہنیۃ فیصح کون التقریر موضوعا لہ واندفع الاشکال الذی تحیر
فیہا الناظرون من ان معناہا ثبوت الفاعل علی صفۃ او انتفاؤہا عنہ لا التقریر سواء کان مصدرا للفاعل او المفعول فی الرضی تسمیۃ مرفوعہا اسما اولی
من تسمیتہ فاعلا لما ان الفاعل فی الحقیقۃ مصدر الخبر مضافا الی الاسم لکنہم سموہ فاعلا علی القلۃ ولم یسموا المنصوب مفعولا بناء علی ان کل فعل لا بد لہ من فاعل وقد یستغنی
عن المفعول انتہی فلاجل ہذا لم یعد مرفوعہا فی المرفوعات علی حدۃ وادرج فی الفاعل وما قیل انہ فاعل فی الحقیقۃ عند من ذہب الی دلالتہا علی الحدث و
الی ہذا مال صاحب المفصل حیث لم یعدہ فی المرفوعات علی حدۃ مثلا کان یدل بمادتہ علی الکون المنتسب الی فاعلہ فان کان المراد نسبۃ مطلق الکون
الیہ فتامۃ وان ارید نسبۃ کون الشئ الیہ فناقصۃ فیتوہم لان قولنا حصل القیام لزید لیس زید فاعلا لہ بل فاعلہ القیام المضاف الی زید ای حصل قیامہ

قوله اي العمدة آه والقرينة جعل تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لايجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان ليس يخلى الاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها قوله ولاشك آه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير قوله لان ذلك التقرير اي التقرير المقيد والتقييد لايخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله الصفة آه يعني الحدث ونسبته الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة قوله فكل من الصفة آه يعني كلاهما مستويان بالنظر الى الوضع ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن ان يقيم انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل بانه اذا كان كل منهما عمدة فيما يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده قوله ولو جعل آه فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لاحاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظ قوله لتقرير الفاعل آه يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا لكلها شاملة قوله ولاشك ان كل جزئي تمام الموضوع له لان التقرير المقيد موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد الخ فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع قوله ان يجعل آه ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها ودلالتها على حصول تلك الصفة قوله بما ذكرناه من الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد آه دفع لما قاله الش الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا يرد الافعال التامة الحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها المص رح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر تشترك فيه وتتميز به عن سائر الافعال فان الدالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار شاملة معان تتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المص رح في الايضاح معترضا على التعريف الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا اذ الفعل ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول واخرج الحدث والزمان لا ينفعه كونهما متعلقي الاقتران لانك تقول المعنى اقتران زيد وعمرو وهما ثابتة باعتبار الاقتران ولا تثبته باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال بعضهم ان الافعال الناقصة تشترك في انها تقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة التاء على ما في القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء قوله انها غير محصورة وقد عدّ منها مرادفات صار آل ورجع وحال ومال وجاء وارتد واستحال وتحول ومرادفات ما فتئ ما انفك وما برح وما دام من رام يريم قوله وقد تضمن آه قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ولطريق اشيعها جعل الفعل المذكور حالا وعكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك زيدا اي انهي اليك حمده انتهى فعلم انه ليس تعين الطريق الحالية فجعل تامة كالما صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا قال وقد جاء آه فقد جاءت في المتن تامة وفي الشرح بعد التوجيه ناقصة كما لا يخفى قوله قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس رض حين ارسله علي رض اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تقدم تقدما معنويا قوله من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا قوله ونحوها مما يقدر به الاشياء كالجوالقة قوله اي لم تكن هذه اي الغرارة على مقدار تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصد قوله ومعناه اية حاجة آه والاستفهام انكاري اي لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بصفة كونه حاجتك وروي برفع حاجتك فخبره ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهفت شفرتي في الصحاح ارهفت سيفي اي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس بالضم سهو قوله لا يتجاوزه آه وهو القولان المذكوران قوله خلافا للفراء فانه يطردهما وقال المص رح الاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد فانما يطرد قعد في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كاتبا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولهما فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية المقرون بلام الابتداء والاسما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا اسما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك لا مما لزم الابتدائية لكونه في المثل او في حكمه

کالجمل الاعتراضیۃ کقولہ انت طالق الطلاق البتۃ او لکونہ بعد الا الاستثنائیۃ واذا الفجائیۃ فان لا یکون خبرہ جملۃ طلبیۃ قولہ ای لاجل اعطائہا الخبر ای المقصود من
دخولہا ذلک للاعطاء فان المقصود من قولنا صار زید غنیا کون الغنا منتقلا الیہ وان لزم منہ کون زید منتقلا وقس علی ذلک غیرہا ولا وجہ لتخصیص الخبر بالذکر فانہا تعطی
اسمہا ایضا حکم معناہا قولہ یعنی اثرہ المترتب علیہ اشار الی ان اضافۃ الحکم لامیۃ لا بیانیۃ علی ما توہم قولہ لکونہ فاعلا ای اصطلاحیا بناء علی ان الفعل لا بد لہ من فاعل
لفظی ولنا لم یعد المصرح اسمہا فی المرفوعات علی حدۃ قولہ فی توقف الفعل علیہ یعنی کما ان الفعل المتعدی لا یتم معناہ بدون المفعول بہ لا یتم معانی ہذہ الافعال بدون
اخبارہا قال فکان تکون ناقصۃ آہ تفصیل لبیان المعانی التی یمتاز بہا بعض ہذہ الافعال عن بعض بعد ما ذکر القدر المشترک بینہا الممیز عما سواہا قولہ کائنۃ لثبوت خبرہا جعل
الجار والمجرور ظرفا مستقرا لیصح عطف قولہ ویکون فیہا ضمیر الشان وہو حال کما یقتضیہ الذوق السلیم ویجوز ان یکون صفۃ وان یکون خبرا بعد خبر
قولہ ثبوتا ماضیا جعل قولہ ماضیا صفۃ لمصدر محذوف لیصح کونہ دائما ومنقطعا صفۃ لہ والقول بانہ مفعول فیہ ای زمانا ماضیا یحتاج الی جعل قولہ دائما او
منقطعا حالا من ثبوت خبرہا وذلک لا یقتضیہ الطبع السلیم مع بشاعۃ التنکیر قولہ من غیر دلالۃ ای دواما ناشیا من عدم دلالۃ یعنی ان الدوام واستمرار الثبوت لیس مدلول
کان بل ہو ناش من عدم الدلالۃ فی العباب قال جار اللہ کان عبارۃ عن وجود شئ فی زمان ماض علی سبیل الابہام ولیس فیہ دلیل علی عدم سابق ولا عدم طار وفیہ رد
علی من زعم ان الاستمرار مدلول کان وفیہ اشارۃ الی دفع التنافی المتوہم من توصیف الثبوت الماضی بالدوام ورد علی من زعم انہا تدل علی الدوام وان دلالتہ علی
الانقطاع بالقرینۃ قولہ نحو کان زید غنیا فافتقر اشارۃ الی ان الانقطاع محتاج الی القرینۃ فی شرح التسہیل الاصل فی کان ان تدل علی حصول ما دخلت علیہ فیما مضی
دون تعرض لاولیتہ ولا لانقطاع کغیرہا من الافعال الماضیۃ فان قصد الانقطاع ضمن الکلام ما یدل علیہ کقولہ تعالی وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ
قال الشیخ اثیر الدین واکثر النحویین ذہبوا الی ان کان تقتضی الانقطاع قولہ فہو من قبیل عطف احد القسمین آہ ای ما یکون بمعنی صار علی ما یکون لثبوت خبرہا لاسمہا اللذین
ہما قسمان من کان الناقصۃ کانہ قیل کان الناقصۃ ای کان التی تکون لتقریر الفاعل علی صفۃ منہا ما یکون لثبوت الخبر للاسم ومنہا ما یکون بمعنی صار وانما قال
من قبیل لان الصریح عطف احد القیدین علی الآخر المستلزم لحصول القسمین والمقسم قولہ لا علی ما ہو قسم منہ عطف علی قولہ علی الآخر والموصول عبارۃ عن قولہ ناقصۃ
والضمیر المرفوع راجع الی الآخر او الی احد القسمین والضمیر المجرور الی ما ای لا یکون من قبیل عطف احد القسمین علی قولہ ناقصۃ الذی الآخر واحد القسمین قسم منہ ای لیس من
قبیل عطف القسم علی المقسم فیلزم کون قسم الشئ قسیما لہ قولہ بتیہاء آہ قفر التیہاء علی وزن حمراء المفازۃ التی لا یہتدی فیہا من التیہ مصدر تاہ یتیہ بمعنی التحیر والقفر بفتح القاف
وسکون الفاء المکان الخالی عن الماء والکلاء والمطی کالرکی جمع مطیۃ وہو المرکب قطا جمع قطاۃ سنگ خارہ والحزن بفتح الحاء وسکون الزای الارض الصلب ضد السہل قید بقطا الحزن
لئلا یتوہم الارحل لو کانت الارض رخوۃ والفراخ بکسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسکون الراء وجہ یصف سرعۃ سیر المطی کانہا بمنزلۃ قطا ترکت بیوضہا وصارت فراخا فہی تمشی
بسرعۃ الی فراخہا وفیہ مبالغۃ فی سرعۃ السیر فان القطا مثل فی السرعۃ سیما قطا الحزن سیما اذا ترکت البیوض فصارت فراخا فانہا تہوی فی ہذہ الحالۃ وفی المثل اہوی من القطا قیل
تطلب الماء من مسیرۃ عشرۃ ایام واکثر من فراخہا من طلوع الفجر الی طلوع الشمس فلا تخطی صادرۃ ولا واردۃ قولہ فان بیوضہا آہ ای بیوضہا لم تکن فراخا لاحال البیوضیۃ ولا قبلہا
فلا یصح جعل کان لثبوت الخبر لاسمہا ولا تامۃ بان تکون فراخا حالا لانہا تقتضی اجتماع البیوضیۃ والفراخیۃ قولہ بل صارت فراخا ای انتقل الی الفراخیۃ من البیوضیۃ وہو
معنی مقصود من الکلام فیکون بمعنی صار لا زائدۃ ومن لم یتدبر توہم ان البیان ناقص قولہ عطف علی قولہ آہ فی العباب کان التی فیہا ضمیر الشان ہی الناقصۃ
بعینہا وقیل انہا تامۃ فاعلہا ذلک الضمیر ای وقعت القصۃ ثم فسرت القصۃ بالجملۃ وانما عدلہ قسما آخر وان کانت ناقصۃ او تامۃ جریا علی عادتہم بعدہا قسما آخر
انتہی وفی شرح التسہیل للعلامۃ المصری زعم ابو القاسم بن الابرش ان کان الشانیۃ قسم برأسہا فعلی ہذا قولہ ویکون فیہا ضمیر الشان عطف علی قولہ تکون
ناقصۃ وہو الظاہر حیث اعاد لفظ تکون ولم یقل وفیہا ضمیر الشان کما اعاد فی قولہ وتکون تامۃ الا ان الشارح قصد حمل کلام المتن علی مذہب الجمہور فصرفہ عن
الظاہر وحینئذ اعادۃ تکون للتاکید فان ما عداہا من الافعال الناقصۃ لا یکون فیہا ضمیر الشان الا لیس قولہ اذا مات من مات یموت ویمات ویمیت عند حی
والصنف بالکسر والفتح النوع وشمت کفرح شماتا وشماتۃ فرح ببلیۃ العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف ای احدہما وثن اسم فاعل من اثنی ای ذکر خیرا او اصنع
ای اصنعہ علی حذف العائد من صنع الشئ عملہ قولہ تتم بالمرفوع وہو فاعلہ فلا یکون الا مفردا قولہ وقع زادہ علی طبق الایضاح اشارۃ الی ان کان التامۃ
کما تکون للثبوت المطلق تکون بمعنی الثبوت المسبوق بالعدم اعنی الحدوث قال القاضی فی تفسیر قولہ تعالی إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ای حدثت والکائنۃ
الحادثۃ والمقدور من قدر اللہ ذلک علیہ یقدرہ ویقدرہ قدرا وقدرا بمعنی قدرہ علیہ تقدیرا واورد الامثلۃ الثلثۃ اشارۃ الی مجیئہا تامۃ متصرفاتہ قولہ
ولقولہ تعالی اعاد الجار اشارۃ الی شرافتہ ومعنی کن فیکون احدث فیحدث سواء کان حدوثہ فی نفسہ او فی محل لان خطاب کن تابع للارادۃ کما یدل
علیہ الآیۃ وہی صفۃ تخصص وقوع المقدورات فی وقت دون وقت ولیس معناہ کن کذا علی ما توہم قولہ لا یخل بالمعنی الاصلی ای ما ہو مقصود بالافادۃ

من ذلك الكلام الا ما يفيد اصلا اذ الزوائد لا تخلو من فائدة معنوية كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكونه افصح واستقامة الوزن او السجع قوله كقوله
اشار بهذا التمثيل الى ان الزائدة مختصة بلفظة كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها آخرها والصحيح منع ذلك لعدم استماله و
اختلف في الزائدة فقيل بانها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان الكون وقيل بها لا فاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا
يبالي بخلوها عن الاسناد كذا في شرح التسهيل للعلامة قوله اي كيف نكلم آه لم تعهد صبيا في المهد كلمه عاقل صبيا حال مؤكدة قوله تحسين اللفظ لا التاكيد
اذ المقام يأباه قوله اذ ليس المعنى على المضي اذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة
ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضي قوله اما من صفة آه هذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة
او الحقيقة فلذا صار صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن
متعلقا به فيكون المقصود من صار تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه
بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين
فالمنتقل النوع او نوعيتين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله ان العداوة آه آخره تدارك الهفوات بالحسنات الهفوة الخطأ والزلة والمعنى ان
العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات قوله وقال فيا لك آه اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه ومن نعمى مستغاث له في الرضي وقد
يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق في القاموس النعمى بالضم الدعة والمال كالنعمة
وضمير تحولن للنعمى وهو ان كان مفردا في معنى الجنس في المغني الضمير في فسواهن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس والابؤس مهموز العين
كافلس جمع بؤس بمعنى الشدة والمعنى استغيث بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى
بيان له تعجب منها ويستغيث بها قوله لا بصورها اي ليس المراد ههنا اوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني
التي تتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال
ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليه بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف
بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول آه ومنه قوله تعالى فَسُبْحَانَ اللّٰهِ حِيْنَ تُمْسُوْنَ وَحِيْنَ تُصْبِحُوْنَ في شرح
التسهيل وتكون الثلثة الخ بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قال وظل وبات مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا ومبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع
ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار قوله ثبت له ذلك في جميع نهاره اي في الزمان الماضي ترك لان الكلام في المعاني المخصوصة قال
وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظَلَّ وَجْهُهٗ مُسْوَدًّا وفي الرضي مجئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جار في الحديث بات
بمعنى صار وهو قوله صلعم اين باتت يده قوله تامتين قال ابن مالك يقال بات القوم وبات القوم اذا نزل بهم ليلا تستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون
تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام او زال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم
مجئ ظل تامة قوله وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة يعني لو جمعها بالافعال الثلثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجئ الكل تامة على السواء وهذا ل
يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئ هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلهما عن الثلثة وترك بيان كونهما تامتين ليستفاد
منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه قوله فهذه الافعال الخ تركا لفا ولعله تقديرا لما التفصيل لما اجمل
سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فالتاكيد كون كل واحد منها بمعنى صار قوله فاسقطها عن البين اي عن بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل
السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَفْرَحُوْنَ بِمَا اَتَوْا وَيُحِبُّوْنَ اَنْ يُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها
فالذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد بها قوله لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف
آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا ترك ما في الاجمال والتفصيل قوله من زال يزال اجوف واوي كخاف يخاف قوله فانه تامة وكذا زال يزيل اي فرقه
وليس ذلك الفرق معنويا بل هو مقصور على الاستعمال قوله لليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت قوله ايضا بمعناه في الصحاح البرح
ما فتئت اذكره وما فتأت اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت اذكره قوله سمى اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرير الفاعل
على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر قوله تنبيها على ان اسمها اي الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدرة

بحرف النفي لان خصوصيتها الافعال ملغاة في التسمية بداهة قوله من وقت يمكن ان يقبله في اصطلاح القبول من حيث مامت وهذا يرتفق في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر امكان ان يتصف به ليس مراده ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق قوله اما دلالتها فانما تحتاج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمواد ها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان والكلمة قبلها بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان قوله فلان النفي ماخوذ الخ بحيث تقصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون النفي والاثبات على طرفي النقيض مع اعتبار استمرار الثبوت ومع ذلك فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان نفي النفي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول ان كان للاستمرار كالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان للنفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه ايضا كذلك قوله استمرار الثبوت اسے يستلزم تحقق التعارض مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى كان دائما قوله اعتبار الصلاحية آه اي واما اعتبار آه حذف ههنا بقرينة عديله كما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به حذف عنه اما بقرينة قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيأتها قوله اذا اريد آه بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتئ فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتئ عنه كسمع نسيه وانقدع عنه كمنع كسر واطفا قوله بدخول ادواته عليها ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس لتركب حرفي النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي قوله او تقديرا في الرضي وحذفها لم يسمع الا في مضارعها شاذ وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها وتحذف مع القسم كثيرا قوله وذلك آه بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه قوله اذا قدر الزمان آه بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه يكون مؤولا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفرد آخر يصير معه كلاما تاما قال لانه ظرف بيان لعلية العلة السابقة قوله فما دام لم يشفع ما دام اي لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني ففي الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على اسمه على التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم قوله ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يجعل دام بتاويل المصدر ظرفا لاجلس قوله لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما يفيد فائدة تامة وليس كذلك قوله ولذلك تقييده آه فانه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما قوله نحو قولهم آه فان ياتيهم دليل على ان ليس للاستقبال قوله اخبارها الافعال اي تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف الى المعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد ففيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه قوله كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيدا للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم احتماله قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل قوله وليس فيها اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار المضاف اليه قوله فيما عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود ههنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات للافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر للاسم ولذا علل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم قوله ان يقيد والتقييد لما ان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء قوله ما يقتضي تقديمها عليها اي على الاسماء او عليها فقط سواء كان موجبا للتوسيط لكون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كان مثلك زيد اي شبهك ولم يكن موجبا له كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها او التقديم على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام

او الشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على كان لا ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني
بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها او غيرها ظاهرا في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله اشارة الى دخوله فيه قوله نحو صار عدوي
صديقي فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تاخير الخبر عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا عليه يقتضي تاخيره واما ما اجاز الزجاج في
قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا او عكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب قوله وح يجوز ان يكون
آه قصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة من جانب الوجود فلا تحتمله عبارة المتن لان الامكان
اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته قوله اي الافعال
الناقصة لان الكلام في احوالها وفيها اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار المناسبة للسباق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم
يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال والاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار
بالذات وللافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته قوله تقديم اخبارها عليها اشار
بتانيث الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم ح تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اي قسم يجوز فيه تقديم
اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام
وكل ذلك تمحل قال وهو من كان الى راح اي في الترتيب الذي ذكره المصرح والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل
عليه بخلاف الحرف قوله وجوازه آه لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من
جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لا يحتمل غيره للاشارة
الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله كلمة ما تكلف لا يدعو
اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو ليس ولم يفسره في قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام
والقسم عبارة عن الاخبار قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا
عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون
غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه للصدارة بقي ان المصرح لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن ان لانها
شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر
فانه مما تحير فيه الناظرون قوله فلا امتناع آه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان لم يبق في لم ولن ولا فيجوز تقديم
ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التي تتخطاها العامل واما لم فلامتزاجها بالفعل وتغيير معناه الى الماضي حتى
صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعمل به لامتناع تقديمه
قوله ويخالف هذا الحكم آه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل
عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة
الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل لمجرد بيان الناصب المعنوي الذي لا يجوز اظهاره لكون المفعول
المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة
المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدرا المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول
لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدرا المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون
مفعولا صريحا فيكون فاعلية ضمنية قوله تابعا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف
او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينتصب بل هو كالقائم
مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الغير الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو في عجبا له وحمدا له خبر مبتدا محذوف اي هذا الفعل له والجملة
مستانفة وما ذكره الشارح اظهر لفظا واصح معنى قال لابن كيسان الخلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم

معمول ما فی حیزہا مطلقاً لعدم قولہم تتصدر ما علی ما فی شرح التسہیل ناقلاً عن ابن مالک فاندفع ما قیل الخلاف لا یخصہ بل الکوفیون ایضاً خالفوا فی ذلک یا عمرو الغزاء قولہ کما یقتضیہ باب المفاعلۃ من کون احد الجانبین فاعلاً صریحاً والآخر مفعول صریحاً قولہ لتقدمہم آہ متعلق بقولہ لا من جانب الجمہور قولہ فکانہ لا مخالفۃ منہم فلا یتحقق التخالف المقتضی للمشارکۃ فی اصل الفعل صریحاً فلا یندرج القسم الثانی فی القسم الثالث قولہ فلا یلزم تقدیم ما فی حیز النفی بحسب المعنی وان کان للناس حیث الصورۃ والموجب للمصادرۃ تغیر المعنی والحق انہ ان اعتبر نسبۃ الفعل اولاً الی الجملۃ ثم اعتبر نفی النفی کان النفی الذی ہو مدلول ما متوجہاً الی الجملۃ فلا یجوز التقدیم وان اعتبر نسبۃ النفی الی الفعل اولاً ثم اعتبر بعد صیرورتہ مثبتاً نسبتہ الی الجملۃ لم یکن الجملۃ معمول النفی فیجوز التقدیم والظاہر ہو الثانی لان صیرورتہ ناقصۃ انما ہو بعد دخول النفی الا ان الجمہور قالوا المراعی فی التقدیم انما ہو اللفظ والاستعمال شاہد لہم قولہ فان الانفعال آہ کما فی قول الشاعر شعر جار امر اللہ فاختلف الناس ہ فداع الی ضلال وہاد ہ قولہ صریحاً بخلاف المفاعلۃ فانہ للمشارکۃ امرین فی اصل الفعل من احد الجانبین صریحاً ومن الآخر ضمناً قولہ وسیبویہ فی شرح التسہیل لم ینص سیبویہ علی ذلک لکن ظاہر کلامہ یقتضی ذلک قولہ علی انہ یجوز فی الرضی وہو الصحیح لما ثبت مثل قولہ تعالی اَلَا یَوْمَ یَاْتِیْہِمْ لَیْسَ مَصْرُوْفًا عَنْہُمْ وَیَوْمَ یَاْتِیْہِم معمول لمصروفاً واذا تقدم معمول عامل جاز تقدیم العامل ایضاً لان تقدیم المعمول فرع تقدیم العامل واجیب بان المعمول قد یقع حیث لا یقع العامل نحو اما زیداً فاضرب وبان نصب یوم بفعل مقدر ای یعرفون یوم وبانہ مبتدأ بنی لاضافتہ الی الجملۃ وبان الظرف قد یتوسع فیہ قولہ علی انہ فعل اصلہ لیس بکسر الیاء فخفف کما یقرء فی علم علم ولیس مضموم الیاء اذ لم یجیٔ معتل العین بالیاء ولا مفتوح الیاء اذ الفتحۃ لا تسکن ولم یقلب الیاء الفا لیسیل علی عدم تصرفہ ومفارقتہ لاخوتہ والدلیل علی کونہ فعلاً لحوق تاء التانیث الساکنۃ والضمائر البارزۃ المتصلۃ وقال الکوفیون انہ حرف بدلیل عدم التصرف وقیل اصلہ لا ایس بمعنی لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرئۃ قولہ وبہذا اندفع ما قیل آہ حاصلہ الفرق بین الاختلاف والخلاف فان الاول للمشارکۃ فی اصل الفعل صریحاً فیقتضی وقوع الفعل من الجانبین معاً والثانی یقتضی وقوع الفعل من احد الجانبین صریحاً قال افعال

المقاربۃ قیل ہی الافعال الناقصۃ لعدم تمامہا بالمرفوع لکنہا لما خصت باحکام افردوا بالذکر ولا یخفی ما فیہ اذ کل فرقۃ من الافعال الناقصۃ مختصۃ باحکام لا توجد فی الاخری وعندی انہا لیست ناقصۃ لان المقصود نسبۃ الحدث اعنی القرب الذی ہو مدلول مصادرہا الی فاعلہا الا ان معنا بالمکان قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذکرہا الا تری ان معنی عسی زید ان یخرج قارب زید الخروج او قرب عن الخروج ومعنی کاد قرب ومعنی طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا یقتضی کونہا ناقصۃ والا لکان جمیع الافعال النسبیۃ بل المتعدیۃ ناقصۃ نعم لہا اتصال وشبہ بالناقصۃ ولذا قال فی اللباب وتتصل بالافعال الناقصۃ افعال المقاربۃ قولہ ای فعل فسرہا بالمفرد لما قالوا انہ لا بد من تقدیم امر مشترک فی التعریفات المشتملۃ علی کلمۃ او لیفہم منہا انہا للتنویع ولا للابہام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعنی ہو الراجع الی الفعل المفہوم فی ضمن الجمع او اضافۃ الافعال للجنس فیبطل الجمعیۃ فیکون خبر الہا واختار صیغۃ الجمع للاشارۃ الی تعددہا کما تقرر فی الاصول قولہ ای للدلالۃ آہ لما لم یکن الدنو المذکور تمام ما وضعت لہ افعال المقاربۃ لدخول النسبۃ والزمان فی مدلولہا ایضاً والمتبادر مما وضع لہ تمام الموضوع لہ لم یجعل اللام صلۃ للوضع وجعلہ للغرض وقدر الدلالۃ والظاہر ان المراد بیان المعنی المشترک بینہا الذی بہ تمتاز عن باقی الافعال کما فی تعریف الافعال الناقصۃ فلا حاجۃ الی تقدیر الدلالۃ ثم اعلم ان ابن مالک قال فی التسہیل ان افعال المقاربۃ منہا للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ وہب وقام وللمقاربۃ ہلہل وکاد وکرب واوشک واولی وللرجاء عسی وحری واخلولق وقال شارحہ سمیت افعال المقاربۃ لان منہا ما ہو للمقاربۃ من باب تسمیۃ المجموع ببعض افرادہ لان بعضہا للشروع وبعضہا للترجی وہو اختیار الرضی ومن ہذا قال بعض الناظرین ان الشارح قدر الدلالۃ وجعل اللام للغرض اشارۃ الی ان المقصود من الکل الدلالۃ علی الدنو سواء کان موضوعاً لہ اولا فان الشروع والرجاء یستلزمان الدنو وفیہ ان کون الشئی لازماً للشئی لا یستلزم کونہ غرضاً منہ والمصرح اختاران فی الکل معنی الدنو اما فی کاد فظاہر واما فی عسی فلما فی المفصل ان عسی للمقاربۃ امر علی سبیل الرجاء وفی شرح التسہیل انہا لاعدام المقاربۃ علی سبیل الرجاء وفی مغنی اللبیب ان عسی بمنزلۃ قارب معنی وعملاً عند سیبویہ والمبرد وبمنزلۃ قرب عند الکوفیین واما فی طفق فلانہ وان استعمل بمعنی الاخذ فی شئی لکنہ فی الاصل بمعنی الدنو فی القاموس طفق یفعل کذا کفرح وضرب طفقاً وطفوقاً اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان تلبس بجزء من اجزائہ دنو بالنفیی الیہ من دنو حصولہ قولہ علی قرب حصولہ للفاعل ای فی اعتقاد المتکلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما فی الاذہان قولہ منصوب علی المصدریۃ آہ حاصل کلامہ ان الدنو الذی اعتقدہ المتکلم قد یکون سببہ ومنشؤہ رجاء المتکلم وطمعہ بحصول الخبر للفاعل وقد یکون جزمہ بشروع الفاعل باشراف الخبر علی الحصول من غیر ان یشرع فیہ وقد یکون جزمہ بشروع الفاعل فی الخبر فالدنو یتنوع انواعاً ثلثۃ باعتبار منشئہ وسبب حصولہ فی ذہن المتکلم والاول مدلول

عسی والثانی مدلول کاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فیه منصوبات علی المصدریة بحذف المضاف فی الکل ویجوز ان تکون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء یستلزم کون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف علی الحصول یستلزم کون الدنو حاصلا فی نفس الامر والدنو بسبب الشروع یستلزم کون الدنو مشروعا فی متعلقه والیه اشار المصرح فی امالی الکافیة حیث قال یرید بقوله رجاء او حصولا او اخذا فیه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع فی متعلقه فاذا قلت عسی الله ان یشفی مریضی فقرب الشفاء مرجو واذا قلت کادت الشمس تغیب فقرب الغیبوبة حاصل واذا قلت طفق زید یخصف وجعل یقول فانه اخذ فی الخصف والقول انتهی ویجوز ان یکون تمییزا عن الدنو لکونها انواعا له والیه یشیر عبارة المفصل حیث قال عسی للمقاربة علی سبیل الرجاء وکاد للمقاربة علی سبیل الحصول فاندفع ما قاله الرضی ان قوله رجاء او حصولا او اخذا فیه خبط لان الظاهر ان انتصاب هذه المصادر علی التمییز عن نسبة الدنو فیکون المعنی لدنو رجاء الخبر والدنو حصوله او لدنو الاخذ فیه ولیس عسی لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر علی ما ذهب الیه المصرح ولیس طفق واخواته لدنو الاخذ فی الخبر بل للاخذ فیه ولو جعلنا المنصوب حالا ای لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فیه علی تکلف اذ الحال لا یستعمل فیه بهذه المحتملات لا یصح قوله حصولا لان الخبر فی کاد لیس حاصلا بل هو قریب الحصول لان ما قاله انما یرد لو جعل تمییزا من النسبة او حالا من الخبر والشارح اختار جعله مصدرا لعدم احتیاجه الی التاویل والتمییز یقتضی الابهام فی اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنوع بالاسباب بقی ان ما فی الامالی یقتضی ان یکون فی معنی عسی رجاء دنو الخبر وما ذکره الشارح یدل علی ان معناه القرب الذی سببه رجاء حصول الخبر والامر فی ذلک هین لان کلا المعنیین متلازمان علی ما عرفت قوله بان یکون ذلک الدنو ای دنو حصول الخبر للفاعل فی ذهن المتکلم قوله بحسب ای بقدره ووفقه لکونه بسببه قوله لا الجزم به عطف علی قوله بحسب رجائه آه والضمیر المجرور للدنو لا للحصول اذ لیس الجزم بحصول الخبر فی کاد وطفق واشباههما انما المجزوم فیهما الدنو قوله علی قرب حصول الخروج لزید ای فی ذهنک بسبب انک آه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قیل انه لا یصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب لا بالحصول الا ان یتسامح ویراد بدلالته علی القرب دلالته علی اخبار المتکلم بالقرب بسبب رجائه ولا یخفی فساد التسامح المذکور لان الاخبار لیس مدلول عسی نعم ان یخرج قوله ترجو ذلک ای الحصول قوله لانک جازم به ای بالقرب کما فی کاد وطفق قوله بان یکون اخبار المتکلم آه لما کان معنی دنو حصول علی وفق السابق واللاحق ان یکون الدنو بسبب الحصول ولیس کذلک اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببیته له لو ارید بالحصول الاشراف علی الحصول یلزم سببیة الشیء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا یمکن ان یراد ان لدنو فی اعتقاد المتکلم بسبب الاشراف فی الخارج وکذا العکس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بین السببیة بقوله بان یکون آه یعنی ان المراد بالحصول اشراف الخبر علی الحصول ومعنی کون الدنو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتکلم باشراف الخبر علی الحصول فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله الاشراف علی حذف المضاف علی ما سیصرح به فی تفسیر معنی کاد قوله بجزمک متعلق بقرب ای یدل علی القرب فی اعتقادک المسبب من حیث الاخبار بجزمک به ای یدل علی القرب المجزوم وبحصوله فی الخارج ویجوز ان یتعلق بقوله قولک لانه وان کان بمعنی المقول ففیه معنی القول والظرف یکفیه رائحة الفعل ای قولک واخبارک بجزمک بالقرب قوله بالتصدی آه هذا اذا لم یکن الخبر ذا اجزاء والا فیتلبس بجزء منه قال عسی وقد یکسر سینه اذا اتصل به الضمیر البارز قوله قال سیبویه المقصود من هذا الکلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسی ولیس عسی مختصا به فانه یجیء للاشفاق ایضا وح لا یرد ما قیل انه یجب ان یقول المصرح رجاء واشفاقا اذ لیس المقصود ضبط المعانی بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان کان لما وضع للقسم الاول معنی آخر قوله بحیث لم یجیء آه الا انه غیر متصرف فی نفسه فانه یجیء منه صیغ الماضی کلها قوله والانشاءات ای المعانی الانشائیة من التمنی والترجی والعرض والقسم والنداء والتحضیض والطلب من معانی الحروف وانما قال فی الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصریین وهو مع کثرته فی نفسه مغلوب للحروف الانشائیة قوله والحروف لا یتصرف فیها فکذا ما یتضمن معناها واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصریین لانه متضمن معنی لام الامر قوله بان الاستقبالیة وقد یقام السین مقام ان قوله فی محل النصب للمثل السائر عسی الغویر ابؤسا وقول الشاعر ع لا تلمنی انی عسیت صائما قوله بتقدیر مضاف وقیل انه من قبیل رجل عدل وقیل ان زائدة قوله لوجوب آه متعلق بتقدیر مضاف ای مقدر لوجوب صدق الخبر علی الاسم لکونهما فی الاصل مبتدا او خبرا والحدث لا یصدق علی الجثة قوله ناقصة یعنی انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنی تقریر الفاعل علی صفة کما عرفت قوله ولیس بخبر کان حتی یلزم کون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدیر المضاف تکلف اذ لم نظیر هذا المضاف فی اللفظ اصلا لا فی الاسم ولا فی الخبر قوله لان المعنی الاصلی ای الوضعی فی المغنی انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنی او قاصر بمنزلة قرب من ان یفعل حذف الجار توسعا هذا مذهب سیبویه والمبرد وفی الرضی

وفیہ نظر اذ لم یثبت فی عسی معنی المقاربۃ لا وضعاً ولا استعمالاً قولہ ثم نقل الی انشاء الطمع ای طمع حصول معنی الفعل لمرفوعہا فلم یبق معنی الفعل المتعدی
وہو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فہو فی الاستعمال الاول کالفعل المتعدی وفی الاستعمال الثانی کاللازم قولہ بدلاً مما قبلہ والفعل
قاصر بمنزلۃ قرب کذا فی المغنی وأما عسیت صائماً وعسی الغویر ابؤساً فشاذ ان علی تضمینہما معنی کان او علی تقدیر عسی الغویر ان یکون ابؤسا
حذف الفعل مع ان لکثرۃ وقوعہ بعد عسی قولہ لان فیہ آہ بیان لوجہ اختیار البدل قولہ والذی اری آہ فیہ انہ لا یسلم وجود معنی المقاربۃ فی
عسی فکیف لیظن قرب ہذا الوجہ ومعنی التوقع والرجاء الذی اعترف لا یتم بالمرفوع قولہ فاقیم مقامہما عطف علی استغنی عن الخبر قولہ فہی ای عسی
ناقصۃ الا انہ سدت الجملۃ مسد الاسم والخبر قولہ وان اقتصر عطف علی اقیم قولہ وفی یخرج آہ وج یکون بعینہ الاستعمال الاول یعنی الا انہ قدم
الخبر علی الاسم فلا التباس لاتحاد المعنی بل ہو تعدد وجوہ الاستعمال بخلاف زید قام فانہ لو قدم قام لیفوت التقوی ففیہ التباس قولہ وآخرای
ہہنا احتمال آخر نحوی یکون عسی فیہ مستعملاً بالاستعمال الاول متحداً معہ فی المعنی لا یتوقف ثبوتہ علی ثبوت استعمال عسیا ان یخرج الزیدان
او عسی ان یخرجا الزیدان قولہ وان اعمل الثانی آہ فنقول فی اختیار البصریین عسیا ان یخرج الزیدان علی اختیار الکوفیین عسی ان یخرجا
الزیدان وعلی ہذا قیاس الجمع والمؤنث قولہ فی الاستعمال الاول وہو تقدیم الاسم علی المضارع سواء قلنا انہا ناقصۃ او تامۃ قولہ تشبیہا لہا
بکاد لاشتراکہما فی کونہما فعلین للمقاربۃ لا علی وجہ الشروع وفی کون ما بعدہما اسماتم مضارعاً لا بلعل لقلۃ المشابہۃ بہا قولہ عسی الہم آہ البیت
لہدبۃ بن الخشرم کان قد ہرب عن قومہ لان السلطان طلبہ من اجل قتلہ ابن عمہ زیاد بن مرثد فرج بالجیم قولہ یکون خبر عسی ای عسی الحزن الذی
امسیت فیہ ای صرت واقعاً فیہ یکون وراءہ ای قدامہ انفراج قریب وآنتا فی امسیت یحتمل ان یکون ضمیر المتکلم وان یکون ضمیر المخاطب
بالتذکیر والتانیث یخاطب نفسہ تسلیۃ لہا قولہ دون الاستعمال الثانی حال عن ان فی قولہ وقد یحذف ان آہ اے وقد یحذف ان عن الفعل المضارع
فی الاستعمال الاول حال کونہ متجاوزاً عن الحذف فی الاستعمال الثانی وہو تقدیم المضارع علی الاسم فانہ لم یجئ حذف ان فیہ سواء کان ناقصۃ
او تامۃ لعدم المشابہۃ الموجبۃ للتوسع فہذہ نکتۃ لعدم المجئ فلا یرد ان انتفاء علۃ معینۃ لحذف ان لا یوجب انتفاءہ لجواز تعلیل الحکم الواحد بعلل شتی
ولا یخفی انہ کان الاولی ان یذکر ہذا الحکم متصلاً بالاستعمال الاول الا انہ اخرہ لیکون قریباً بحکم ذکر ان فی خبر کاد ثم حذف ان فی الاستعمال واقع
سواء قدر ان کما ہو مذہب الکوفیین لامتناع ابدال الجملۃ عن المفرد او لم یقدر لجواز وقوع الجملۃ خبراً او مفعولاً بہ قال کاد وہو فعل ناقص التصرف
من حد سمع لم یات منہ الا الماضی والمضارع ومعناہ قارب کذا فی الاتقان یائی فی الاشہر واوی عند الاصمعی قولہ تخبر عن دنو الخبر فی القاموس
اشرف المریض علی الموت اشفق علیہ فی التاج الاشفاء برکنارہ چیزی رسیدن وقولہ فی الحال متعلق بالحصول فمدلول کاد اشراف الخبر علی
الحصول فی زمان الحال وشدۃ قربہ منہ الا انہ لم یشرح فیہ علی ما فی الرضی فاذا کان فی الاثبات یدل علی ثبوت شدۃ القرب واذا کان فی النفی
یدل علی شدۃ نفی القرب لا علی نفی شدتہ کما ان الجملۃ الاسمیۃ المنفیۃ تدل علی دوام النفی لا علی نفی دوامہ فاندفع ما قیل انہ لا یظہر الاشراف فی
قولہ تعالیٰ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وفی قولہ لم یکد رسیس الہوی قولہ ففاعلہ اسم محض لا یؤول کما فی الاستعمال الثانی بعسی قولہ لیدل علی قرب
الحصول آہ فانہ لو کان اسماً لا یدل علی الحصول والحدوث بل علی الثبوت مطلقاً ولو کان ماضیاً فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی
بخلاف ما اذا کان مضارعاً فانہ وان کان مشترکاً لکنہ ظاہر فی الحال علی ما نص فی الرضی والظہور فی احد المعنیین بحسب عارض الاستعمال لا ینافی
الاشتراک فی الوضع فبحسب ظہور دلالتہ علیہ یدل علی حصول الخبر فی الحال فبعد دخول کاد کان الظاہر ان یکون مدلولہ قرب حصول الخبر فی الحال و
معلوم ان القرب لا یجامع الحصول فیکون المراد قربہ من الحال قولہ من غیر ان متعلق بقولہ فعل ای فعل مضارع بلا ان قولہ لدلالتہ علی الاستقبال
ای لدلالۃ ان علی زمان الاستقبال المنافی للحال فلا یناسب ذکرہ مع کاد الذی مدلولہ الاشراف علی الحصول وقربہ غایۃ القرب قولہ تشبیہا لہ
بعسی عند من قال ہو خبر واما عند الکوفیین فبتقدیر ان بدل من الفاعل قولہ قد کاد من طول البلی ان یمصحا اولہ ربع عفا من بعد ما قد انمحی + سفی
الصراح رسم نشان سرای یا زمین ہموار شدہ عفا ای درس آلدروس کہنہ شدن الانمحاء سودہ شدن البلی بالکسر کہنگی المصح رفتن والمعنی ہذا رسم
دار والبیت خبر ومعناہ تحسر علی فراق الحبیبۃ وذہاب آثار الربع الذی قام بما فیہ قولہ ای کسائر الافعال ای الکلام علی حذف المضاف بقرینۃ المقام قولہ
فی افادۃ ادوات النفی نفی مضمونہا ای کما ان سائر الافعال اذا دخل علیہ النفی افاد النفی حصول الحدث الذی ہو مدلولہ کذلک کاد لنفی قرب حصول الخبر لفاعلہ فیفید
نفی الفعل بالطریق الاولی والیہ یشیر قولہ فیما سیاتی ان قولہ تعالیٰ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ یدل علی انتفاء الذبح وانتفاء القرب منہ الا تری ان قولک ما قربت ضرب زید ابلغ

فی نفی الضرب من ماضربت زیدا فکاد اذا دخل علیہ النفی یفید نفی المقاربۃ ونفی الفعل معا وانما تفید نفی المقاربۃ من غیر دلالۃ علی الحصول وعدمہ بل کل منہما موکول الی القرینۃ لاستعمالہ فیہما نحو ولدت ہند ولم تکد تلد وقولہ تعالی لم یکد یریٰہا نحو مات زید وما کاد یموت قولہ ماضیا او مستقبلا ای کان علی ہیأۃ الماضی او مغیرا الی ہیأۃ المستقبل فلا یرد انہ لا یصح کون کاد مستقبلا فالتعمیم المذکور غیر صحیح واختار مستقبلا علی مضارعا لرعایۃ المطابقۃ قولہ یکون للاثبات ای لفظ کاد اذا دخل علیہ النفی یفید ثبوت الخبر لفاعلہ فالقضیۃ شخصیۃ فلا یرد ما یتوہم ان الجزئی لا یثبت الکلیۃ ومنشأ ذلک ما قال ابن مالک انہ قد یقول القائل لم یکد زید یفعل ویکون مرادہ انہ فعل بعسر لا بسہولۃ وہو خلاف الظاہر الذی وضع اللفظ لہ اولا ولا مکان ہنا رجع ذو الرمۃ قولہ بدلیل فذبحوہا فانہ یدل علی حصول الذبح فلو کان المراد من قولہ تعالی وما کادوا یفعلون نفی القرب عن الذبح الذی یستلزم انتفاء الذبح علی وجہ ابلغ لزم التناقض قولہ وللتسلیم آہ عطف علی للتخطئۃ الشعراء اعاد اللام اما لکون کل واحد دلیلا مستقلا او لبعد المعطوف علیہ قولہ ان قولہ ای بان وحذف حرف الجر عن ان قیاسی قولہ وقولہ تعالی فذبحوہا قرینۃ آہ فاثبات الفعل مفہوم من القرینۃ لا من کاد قولہ وعن الثانی فللتخطئۃ آہ الظاہر بتخطئۃ لانہ عطف علی قولہ عن الاول ورعایۃ التوجیہ انہ بتقدیر اما ای اما الجواب عن الثانی فلتخطئۃ قولہ قدم ذو الرمۃ الکوفۃ فوقف بالکناسۃ اسم موضع بالکوفۃ فانشد للناس قصیدتہ الحائیۃ فلما بلغ ہذا البیت نادا ابن شبرمۃ یا غیلان اراہ قد برح قولہ کقولہ تعالی لم یکد یریٰہا فی قولہ تعالی ظلمات بعضہا فوق بعض اذا اخرج یدہ لم یکد یریٰہا ولا یصح ان یحمل فی ہذہ الآیۃ علی الاثبات لان المقصود بیان شدۃ الظلمۃ وہو بانتفاء الرؤیۃ والقرب لا باثباتہا قولہ وما یشتق منہ زاد ہہنا لانہ لا یصح الحکم علی النفی الداخل علی کاد انہ فی الماضی للاثبات وفی المستقبل کالافعال فان التفصیل لا بد لہ من الاجمال المشتمل علیہ والتعمیم السابق بکلمۃ او لا یصح ہہنا واختار ما یشتق منہ علی قولہ ومستقبلہ اشارۃ الی تقدم المرجع من حیث المعنی باعتبار ذکر المشتق منہ کالعکس وزاد فیہ قرینۃ علی تعیین المشتق وہی ہہنا قولہ وفی المستقبل واما کون الماضی مشتقا منہ للمستقبل فباعتبار کونہ ماخوذا منہ وان کان الاصل للکل المصدر قال لقول ذی الرمۃ آہ فی القاموس الرمۃ بالضمۃ قطعۃ من حبل وقد تکسر وبہ سمی ذو الرمۃ فی الصحاح رس الحمی ورسیسہا اول مسہا میۃ اسم حبیبۃ ذی الرمۃ برح یبرح ای زال لم یکد یبرح ابلغ من قولہ لا یبرح لان ذلک نفی لمقاربۃ البراح لیصف تمکن الہوی فی قلبہ فیقول اذا غیر النوی المحبین البراح المحبۃ عن المودۃ لم یکد رسیس الہوی من حب ہذہ الحبیبۃ قریبا لزوال عن قلبی فکیف الزوال قولہ انتفاء قرب رسیس الہوی المستلزم لانتفاء الزوال بوجہ ابلغ کما فی قولہ تعالی لم یکد یریٰہا قولہ وہذا مسلم آہ لما کان موافقۃ الدعوی الثانیۃ لقول ذی الرمۃ موہمۃ بحقیتہا دفع ذلک بقولہ ہذا مسلم ای کون لم یکد فی البیت کسائر الافعال لکن لا یثبت دعواہ الثانیۃ بہ وہی ان النفی الداخل علی المضارع بخصوصہ یکون لنفی القرب ما لم یثبت ان النفی الداخل علی الماضی یکون للاثبات فان خصوصیۃ کونہ للنفی فی المستقبل موقوف علی عدم کونہ فی الماضی کذلک فاذا لم یثبت تلک لم یثبت ہذہ ایضا فیکون کلتا دعویہ باطلتین وحاصلہ ان کلتا الدعویین متلازمتان ففساد احدہما فساد الاخری وقد عرفت فساد الاولی فسدت الثانیۃ ولا یتوہم صحتہا لموافقۃ البیت لما ومن لم یتدبر فسر قولہ دعاہ بمجموع الامرین ثم قال فلا فائدۃ فی ہذا الکلام الا الاطالۃ قولہ وجہ القدح فیہ ای فی ثبوت الدعوی بانہ لم یثبت بالتمسک المذکور وفی تمسکہ علیہا بانہ لم یثبتہا قولہ بمعنی اخذ اشار بتفسیرہ باخذ الی ان المدلول الذی بسببہ لا اخذ وان کان مغایرا لہ بحسب المفہوم لکنہ عینہ بحسب الوجود فلذا فسرہ بہ قولہ فی کون خبرہا آہ وہی بذلک اولی من کاد لان اخبارہا حاصلۃ المضمون بخلاف خبر کاد قولہ بمعنی اسرع ای فی الاصل الوضع ثم استعمل بمعنی قرب قولہ عطف علی طفق اشار الی رد ما فی بعض الشروح من ان اوشک لیست من القسم الثالث اذ لو کانت منہ لامتنع استعمالہا مع ان وانما ذکرہا بعد فراغہ منہ وکانہا مشترکۃ بین مقاربۃ الخبر رجاء وحصولا فلذلک استعملت مع ان وحذفہا انتہی ووجہ الرد انہ لم یستعمل اوشک بمعنی الرجاء قال مثل عسی وکاد فی الاستعمال لا فی المعنی وفیہ اشارۃ الی ان الاستعمالین شائعان بخلاف طفق وکرب وجعل واخذ فان الشائع فیہ التجرید وان جاء معہا علی قلۃ قولہ فتارۃ تستعمل آہ واذا کان خبرہا المضارع مع ان فہو بتقدیر حرف الجر ای اوشک زید فی ان یخرج ثم حذف وجوبا لکثرۃ الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب ہذا وضع طار علی اصل الوضع فانہ فی الاصل للاخبار او للطلب الفعل والتعجب انفعال یعرض للنفس عند الشعور بامر یخفی سببہ ولذلک قیل اذا ظہر السبب بطل التعجب قولہ وجمعہ بالنظر الی کثرۃ افرادہ ای جمع للدلالۃ علی ان ہذا الجنس کثیر الافراد فالمعرف بجنس الجمعیۃ للدلالۃ علی کثرۃ الافراد وان کان الافراد فاللام للجنس وان کانت للاستغراق افاد مع ذلک شمول التعریف بجمیع افراد المعرف قولہ وعلی کل تقدیر من التثنیۃ والجمع قولہ فالتعریف للجنس لا للافراد والنوعین قولہ ایضا متعلق بقولہ للجنس ای کما کان فی تقدیر الافراد قولہ فہو ما وضع ای اذا کان التعریف للجنس علی ای تقدیر فہو ای الجنس ما وضع آہ قولہ مثل آہ وہو کان یستعمل لانشاء التعجب ولیس بفعل واذا تعجبت من خیر شخص قلت لہ درہ ای خیرہ قولہ وما بالہ اذا تعجبت من طیب شیء قلت وابالہ قولہ نحو قاتلہ اللہ من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلک قولہ ولا شل عشرہ یقال لمن اجاد الرمی ما لطعن لا شل عشرہ ای اصابعہ قولہ بعد الوضع فان الشیء اذا بلغ غایتہ یدعی علیہ صونا لہ

عن عين الكمال وكذا الاشل عشره دعا له بعدم الشلل قوله والمراد آه بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عن الغير قوله اي لفعل التعجب آه كون المقصود
من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فلذا سوى بينهما قوله احدهما آه بيان لحاصل المعنى
لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان او بدلا ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني على
التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان تضمنهما التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل به مطلقا للتعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ
الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازنهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قال غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء
قوله فلا يتغيران ولذا صحح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به قوله اي فعلا التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تاويلهما
بالفعلين وبعدم الاحتياج الى التاويل فسر الضمير المجرور في قوله فيها بصيغتي التعجب قال الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى
الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر
لا يستحق ان يتعجب منها قوله للمبالغة والتاكيد فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال وتقريره وكذا المقصود
من زيد فضل القوم كما في افضل وتحقيقه قوله ولذا اي لمشابهتهما افعل التفضيل قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه قوله
او عيب ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا قوله بهما نهما آه بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل بناؤهما
من فعل لا يمتنع بناؤهما مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا قوله ويجعل آه بصيغة المصدر عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع مفعولا
وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهر بخلاف فعل التعجب قال تقديم وتاخير ولا فصل خص هذه الوجوه بالذكر
لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر قوله وانما قيدنا آه قيل الاطلاق خير من
التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديرات الجائزة في غيرهما والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب
من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما تفيد العموم
اذا انسحب حكم النفي عليها كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد
بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتهما اياها في خروج كل منهما عن موضع الاصل وتحقق الغرابة فيهما قوله كما لا
تغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه
ومن ثم حوفظ عن التغيير قوله اجيب آه نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء قوله انما هو للتاكيد
كما في قوله تعالى لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ قوله بين العامل والمعمول بقرينة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سياتي انه جوز الاكثرون
الفصل بجملة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه [illegible]
قال وما ابتداء آه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان
المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي قوله بمعنى شيء فكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب
وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه قوله من باب شر اهر ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام
فيه النكرة فاعل فان معنى شيء احسن زيدا ما احسن زيدا الا شيء لا اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه ضعيف
من وجه وهو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر نحو تماهي على قول او لم يرد ومع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء
الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام
قد يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية قال موصولة عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان تكون موصولة
معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها قال والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده قوله
من حيث المعنى وان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ كل منهما الجهل
قوله ما ادراك ما يوم الدين ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة سادة مسد مفعولي
ما ادراك علق عنهما بالاستفهام قوله واما احسن بزيد آه اي اما اصل احسن فهذا ولكون الجملة بتاويل المفرد لم يحتج الى عائد قوله ومعناه الماضي

لان التعجب لا یکون الا مما تحقق واستمر علی ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنی الماضی لم یعهد بل العکس وبان مجیء الهمزة للصیرورة وزیادة
الباء فی الفاعل قلیل قوله ای مجرده وهذا التسامح شائع فی کلامهم لشدة الاتصال بین الجار والمجرور قال عند سیبویه متعلق بجمیع ما تقدم الشارح
ادمج عبارته بالمتن فی بیان مذهب سیبویه قوله الا اذا کان آه استثناء من لازمه لا من زائدة قال مفعول یؤیده جواز حذفه کما جاء اسمع بهم
والبصر قوله ای احسن انت الخطاب لمن یتوجه الیه الکلام بتاویل المخاطب ولذا یتصرف فیه بتانیث الفعل وتثنیته وجمعه قوله بزید علی تقدیر
کون الباء للتعدیة او زیدا علی ان تکون زائدة والمعنی اجعله حسنا والجعل باعتبار القول قوله امر لکل واحد آه فالخطاب لکل من یصلح ان
یخاطب لا لخصوص من یلقی الیه الکلام قوله فکانه قیل آه لانه اذا کان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الکل علی وصفه لوجه واحد فالامر لکل
احد متضمن للامر بالوصف بالحسن بای جهة شئت ففی اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب لما وضع له الباب اعنی المدح العام قوله یعنی
الافعال المشهورة عند النحاة لا یخفی ان قید عند النحاة معتبر فی ما بینه من الافعال لان المقصود بیان المعانی الاصطلاحیة فمحط الفائدة
قید الشهرة یعنی المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء علی ما فی التسهیل وشرحه ان یلحق ساء ببئس وبما
بنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق وعلم الحلماء وخبث العمل عناد المبطلین ومنه قوله تعالی کبرت کلمة تخرج من افواههم ومحمولا من جعل او فعل
نحو ولم تقضو الرجل فلان وعلم الرجل زید بمعنی نعم القاضی ونعم العالم ومعنی الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه یثبت له من الاحکام ما ثبت لنعم وبئس انتهی فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة
لاشتراکه معانی بالاحکام والاشتراک ولا یصدق علیه تعریف المصنف لعدم کونه موضوعا للانشاء المدح والذم نعم یستعمل کذلک فلم یقید المحدود بالمشهور لم یکن الحد جامعا فاحفظ فانه
من المواهب قوله بهذا اللقب ای بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوی کاللقب ولیس بلقب لعدم کونه علما قال ما وضع لانشاء مدح وذلک اذا قلت نعم الرجل
زید فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ لیس المدح موجودا فی الخارج فی احد الازمنة مقصودا مطابقته بهذا الکلام ایاه حتی یکون خبرا بل القصد مدحه علی وجود الحاصل خارجا قوله فلم یکن
مثل مدحته اه لان القصد فیه الاعلام بمدح موجود فی الزمان الماضی لیقصد مطابقته بهذا الکلام ایاه وکذا مثل ما احسن زیدا وذلک لانها وان کانت
تفید انشاء المدح لکنها لیست موضوعة له بل لانشاء التعجب وذلک یستلزم انشاء المدح والذم وکذا مثل الامر من مدحت وذممت لانها لانشاء الطلب
المدح والذم لا لانشائهما قوله وهما فی الاصل فعلان بدلیل لحوق تاء التانیث الساکنة والضمائر البارزة المتصلة فی بعض اللغات وتخفیه فی الاول
سلفائدة قوله علی وزن فعل یعنی انهما لم یبقیا فی الحال علی وزن فعل لا قوله فعلان لیوهم انهما لم یبقیا فعلین قوله فی فعل فعلا کان او اسما نحو رجل
لعب قوله باسکان العین بنقل الکسرة علی الحرف الحلقی قوله مع کسر الفاء بنقل کسرة العین الیه لیدل علی انه مکسور العین قوله اتباعا للعین فانه
یورث الخفة فی الکلمة باعتبار تماثل الحرکتین وان کان الفتحة فی نفسها اخف من الکسرة قال وشرطهما اشارة الی ان ورود فاعلهما نکرة نحو نعم رجل
زید او مضافا الی النکرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قلیل ملحق بالعدم قوله للعهد الذهنی ای قصد به الی معهود فی الذهن من حیث جنسه
غیر متعین فی الوجود کما فی ادخل السوق الا انه حصل التعیین ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق والیه اشار الشارح بقوله هی لواحد غیر معین
ابتداء آه هذا الذی اختاره المصرح فی الایضاح حیث قال وما ظنه بعض النحویین من انه للجنس بکماله فخطاء محض لانک لا تقصد من قولک نعم الرجل
زید جمیع الرجال لانه یثنی ویجمع ویطابق المخصوص وارادة الجنس بکماله سواء کان بمعنی کل فرد او جمیع الافراد ینافی ذلک ویطابق نعم رجالا زیدا فان
الضمیر فیه راجع الی امر مبهم یفسره ما بعده فیکون جمیع الباب علی نسق واحد ویحصل الابهام ثم التفسیر الذی یناسب وضع الباب اعنی المدح والذم
وما قیل انه یلزم خلو الجملة عن عائد فضعیف انه یلزم فی نعم رجلا زید لعدم رجوع الضمیر الی زید فاما ان یقدر ان اتحاد المفرد والغیر المعین بالمبتدأ فی
الخارج کاف فی الارتباط کما فی ضمیر الشان آه ویقدر ان الجملة بتقدیر المفرد کانه قیل زید رجل جید علی ان الخلو انما یلزم علی القول المرجح هذا
خلاصة ما ذکره المصرح فی الایضاح المفصل مع زیادة فظهر ان ما ظنه بعض النحویین من ان اللام للجنس بکماله خطاء محض وکذا حمله علی الجنس
من حیث هو قوله لیکون اوقع ای انما اختیر التفصیل بعد الابهام ولم یفصل ابتداء لیکون اوقع لتشویق النفس الی معرفة ما ابهم ولصیرورته
مذکورا مرتین والمقام یقتضی الاوقعیة لان المدح العام مما یستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غیر مختص بالفاعل المعرف باللام قوله ولهم جرا
ای اقبل جرا قال او مضمر الظهر الاغلب انه لا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث اتفاقا بین المضمرین لعدم التصرف فی هذا الباب ولان الضمیر المفرد
المذکر اشد ابهاما من غیره لکن الحاق تاء التانیث اهون من غیره للحوق بعض الحروف الیه نحو لات وثمت وربت ولعلت فلذلک اطردت نعمت المرأة
ولم یطرد نعما رجلین ونعموا رجالا کذا فی الرضی قال منصوبة لا مجرورة بالاضافة ولا من وتوهم الاضافة بناء علی اختصاص هذا الباب بخواص

مبحث افعال المدح والذم

لم توجد فی غیره ولکونها اسمین عند الکوفیین قوله مفردة فی الرضی ذهب الجزولی ومن تبعه الی لزوم افراد تمییز هذا الضمیر والظاهر انه وهم منهم اذ یجب مطابقته لما قصد عند البصریین وقد صرح المصنف وابن مالک بمطابقته لما قصد وهو الحق قوله نحو نعم رجلا آه نشر علی ترتیب اللف وانت متعلق بکل واحد من الامثلة قال او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف کما فی نعما یعظکم به اوبمذکور کما فی بئسما اشتروا به انفسهم ان یکفروا او غیر موصوفة کما فی نعما هی وقوله نعمة دقا لهما قوله بمعنی شیئ فالمراد بالنکرة النکرة الصریحة کما هو المتبادر قوله ای نعم شیئا هی ای الصدقات ای ابداؤها ورده ابن مالک ان ما مساویة للمضمر فی الابهام فلا یمیز ولان التمییز لبیان الجنس واجیب بمنع المساواة لان المراد بما شیئ عظیم کذا فی التحفة وغیرها لکن الکفاء هم فی التفسیر علی مطلق الشیئ یابی عنه والاظهر ان الضمیر مبهم من حیث الوجود دل علی وجوده التمییز قوله ویکون آه فیه اشارة الی تضعیفه لان حذف الصلة باجمعها قلیل وکذا بضعفه قلة وقوع الذی مصرحا به فاعلا لنعم وبئس قوله معرفة تامة یضعفه عدم مجیئ تامة بمعنی الشیئ فی غیر هذا الموضع بل بمعنی شیئ نکرة اما موصوفة او غیر موصوفة والقول یلزم فی نحو قوله تعالی نعما یعظکم به حذف موصوف الجملة ای شیئا یعظکم به او القول بکون الجملة معترضة لبیان استحقاق الشیئ المدح قوله ولعدیته آه لیحصل التعیین بعد الابهام قوله لقیام لام تعریف آه یعنی انهم لما قصدوا الی معهود فی الذهن کان کاسم الجنس الذی له شمول فی المعنی وکما یصح ان یقوم اسم الجنس مقام الضمیر صح ان یقام الاسم باعتبار المفعول فی الذهن مقام الضمیر لانه مندرج تحت ما یقدر من اتحاده فی المعنی کذا فی الایضاح واورد علیه الرضی انه لو کان مقام الضمیر لکان الضمیر اذا قام مقامه راجعا الی المبتدأ غیر محتاج الی التمییز فی نحو زید نعم رجلا وکذا فی نحو نعم رجلا زید ایضا لان الضمیر فیه اذن کما فی قولک ابوه قائم زید وفیه نظر لانا لا نسلم الملازمة المذکورة فانه اذا قام الضمیر مقامه کان راجعا الی مبهم مفسر بما بعده فلابد له من التمییز ثم بعد التمییز یصیر کاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهنی فی الدلالة علی فرد مبهم فی الخارج فالرابط فی نعم رجلا زید کالرابط فی نعم الرجل زید والاظهر ما ذکرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد وقیل انه اذا کان زید مبتدأ یبعد ان یجعل اللام للعهد الذهنی لانه عبارة عن زید وکذا کون الضمیر فی نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تاخیر المبتدأ غالبا دل علی انه لیس عبارة عنه ولا مرجعا لان خلاف الاصل لا یکون مطردا او کثیرا قوله جملتان آه والثانیة مستانفة محذوف المبتدأ لحذف فلا لزوم لشدة اتصال المخصوص بالفاعل قوله ای مطابقته آه یعنی یجوز ان یکون من اضافة المصدر الی المفعول او من اضافته الی الفاعل ولیس هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنی والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط فیخرج اذا کان فاعله ضمیرا اذ لا یتصور فیه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمییز للمخصوص فلیس بشرط لجواز افراده ایضا کیف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولی ومن تبعه قوله او تاویلا نحو نعم الاسد زید وانما خص هذا التعمیم بمطابقة الجنس اذ لم یوجد المطابقة فیما عداه تاویلا وما یتوهم فی نحو بئس المراة هند ان تذکیره بتاویل المراة بالجنس فباطل والا لجاز قام المراة قوله حیث وقع المخصوص خص السوال بعدم المطابقة فی الافراد مع عدم المطابقة فی الجنس ایضا لجواز ان یقرر جعل مَثَلُ الْقَوْمِ نفس الَّذِينَ كَذَّبُوا مبالغة فی التصافهم به فیتحقق المطابقة فی الجنس تاویلا قوله وحذف المخصوص والقرینة تقدم ذکره فی قوله تعالی مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ قوله ای بئس مثل القوم المکذبین متکلم اشار باقامة المکذبین مقام الذین کذبوا الی ان الموصول لیس للعهد بل عبارة عن جنس المکذبین لیحصل الابهام فی المثل وضمیر متکلم راجع الی الذین حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالمعنی بئس حال المکذبین حال الیهود الذین جحدوا بآیات نعت محمد صلی اللہ علیه وسلم فلا یلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنی علی ما وهم قال وقد یحذف المخصوص ووضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الی الفاعل لقربه ولا فائدة عموم الحکم فان المراد من الضمیر فی قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذکره ههنا مع ان المناسب ذکره بعد حبذا الکثرة حذف المخصوص فی نعم وبئس وعراقتهما فی المدح والذم وما قیل ان المعرفة اذا اعیدت معرفة کان الثانی عین الاول فانما هو اذا کانا ظاهرین فی التسهیل وقد یحذف ویخلفه صفة ای ایهاما اما نحو نعم الصدیق حلیم کریم ای رجل او فعلا ویکثر ذلک اذا کان الفاعل ما نحو بئسما یامرکم به ایمانکم ویقال فی غیره نحو نعم الصاحب تستعین به فیعینک ای صاحب قوله ای نحن لقرینة قوله تعالی والارض فرشناها قال و ساء مثل بئس اشار بتشبیهه ببئس وعدم جمعه معه الی عدم عراقته فی الاستعمال لانشاء الذم مثلهما ولذا قال فی التسهیل ویلحق ساء ببئس وذلک لشیوع استعماله بمعنی الاخبار فی القاموس ساء سوء فعل به ما یکره وساء سواء کسحاب قبح ووزنها فعل کظرف قلبت الواو الفا قال ومنها حبذا فصله من نعم وبئس لاختصاصه باحکام ذکرها ولعدم عراقته فی المدح فی شرح التسهیل وقیل لیست ای حبذا المدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة فی تمکن الحب قوله من افعال المدح والذم لم یقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما یفید انشاء المدح او الذم

مع ان حبذا بعد دخول لا لتقييد الذم ايضا قوله حب في حبذا اي حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المص رح ان حبذا بمعنى نعم وقد فرق
بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس قوله من حب
الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله او حب بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما من حب المتعدي يقال حبه يحبه بالكسر
فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها
وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب من احدهما
ومن ذا ولانه لا يلزم ان يكون ذكر الشيء مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون او قال وفاعله ذا بخلاف
نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذهني وان كان وضع
اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده بمعنى حبذا الامر حبيب
واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كانهم عاملوه معاملة المضمر في انه لا يختلف
باختلاف احوال الممدوح تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وشبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه ظاهرا قوله
اي بعد حبذا لم يقيده ههنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما قال المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل
عطف بيان وانما قال بعده ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزء من حبذا قال ويجوز ان يقع آه انما لم يلتزموا التمييز
في حبذا ما التزموا في نعم لانه اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل
التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا
السلطان فانه لا يدرى عند حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قال تمييز او حال فان قصد تقييد
المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو
حبذا زيد راكبا قوله وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل ليشمل مذهب
من قال باسمية حبذا قوله وذو الحال هو ذا لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص قوله اي كلمة دلت آه اشار الى ان ما عبارة عن
الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة المعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر في
تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة ودليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس
المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد فالتجريد عما سواه فالمراد ما دل
ما دل على معنى في غيره فقط اي لا يكون دالا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل
على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان
قلنا بتضمنها وضعا المعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنها طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام
والشرط او قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي تنسب اليها الحدث فيها
معناها المطابقي وان تضمنى كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شيء منها
مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع
بان معاني الحروف من حيث انها مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة
وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا تكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا قوله مستقل بالنسبة اليه صفة
كاشفة لما حصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان يكون باعتبار
تعقله بالنسبة اليه قوله اي لا يكون آه تفسير لقوله متعقل بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة
الى الغير وتقتضيه حتى يرد على منع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان يكون ذلك مستقلا
بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا بتبعه لا قصدا وبالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليه او به لما ان النفس مجبول بعدم الحكم على شيء

اولشیئ مالم یلاحظ قصداً وبالذات قوله بل لابدله فی ذلک ای فی کونه محکوما علیه او به من انضمام امر آخر وہو ما یکون ہذا المعنی آلة لملاحظته فاذا
علم ذلک الیه صار المجموع معنی ملحوظا قصدا او بالذات یمکن ان یحکم علیه وبه نحو زید الاحجر وزید فی الدار قال فی جزئیته للکلام بخلاف الفعل والاسم فانه
لا یحتاج احدہما الی الآخر فی الجزئیة بل فی تاتی الکلام ومن ہذا ظہر وجه تخصیص بالکلام واندفع ما قیل الاولی ان یقول فی جزئیته لما یفاد به شیئ کلاما کان
او مرکبا ناقصا قوله او غیره ای فضلة قوله الی اسم یتعقل معناه قید الاسم والفعل بہذا القید بقرینة المقام لئلا یرد الموصولات فانہا محتاجة فی
الجزئیة الی اسم او فعل لکن لیس ذلک مما یتعقل معناہا بالنسبة الیه لکون معانیہا مستقلة بالمفہومیة قال او فعل او لمنع الخلو قال الرضی الحرف قد
یحتاج الی المفرد کما ذکرنا وقد یحتاج الی الجملة کحروف الاستفہام والنفی والشرط وقد یحذف المحتاج الیه فی نعم ولا وکان وقد ولما قال حروف الجر آه
خص حروف الجر والتنوین من بین سائر الحروف بالتعریف لان ما عداہا اما لیس لہا مفہوم مشترک بینہا کالحروف المشبہة والعاطفة ولا مفہومہا
المعنی اللغوی کحروف التحضیض والردع الی غیر ذلک بخلاف حروف الجر فان لہا فی الاصطلاح معنی مشترکا بینہا وہو الافضاء ولکل منہا معنی خاص و
بخلاف التنوین فانه نقل من معناه اللغوی الی معنی آخر وبما ذکرنا ظہر ان اللام فی قوله ما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض علی ما وہم قوله ای ایصاله
فی الرضی المراد بایصال الفعل الی الاسم تعدیته الیه حتی یکون المجرور مفعولا به لذلک الفعل فیکون منصوب المحل فلہذا جاز العطف علیه بالنصب فی قوله تعالی
وارجلکم ولعله اراد ان ہذا اثر الایصال وعلامته والا فالایصال ان یتعلق معنی الفعل بما یلیه کتعلق المرور بزید فی مررت بزید کما یشیر الیه قول الشارح فیما بعد
لانہا تجر معانی الافعال الی ما یلیہا ولا ینتقض التعریف ببعض حروف العطف لانہا موضوعة للتشریک لا للایصال وان لزمہا الایصال فی بعض المواضع
کما فی العطف علی معمول الفعل والحروف الزائدة مفیدة للایصال ولذا تفیدہا تاکید فلا حاجة الی ان یقول انہا فی الاصل للایصال الا انہا قد تستعمل علی
خلاف الوضع واما الحروف المکفوفة بما فقال الرضی انہا لا تقتضی ما تعلق به لان الجار انما کان یطلب ذلک لکون المجرور مفعولا فاذا لم یجر فلا مفعول
ہناک حتی یطلبه فہی مستعملة علی خلاف وضعہا قوله وہو کل شیئ لم یقل کل لفظ لئلا یتوہم اختصاصه بالمفرد فلا یشمل الجار والمجرور والجملة التی یستنبط منہا معنی
الفعل فی الرضی من امثلة تعدیة الحرف لمعنی الفعل قولہم این انت منی لان معنی این انت منی بعدت والمتبادر من استنباط معنی الفعل منه ان
لا یکون موضوعا له فلا یرد علی التعریف نفس الفعل قوله والظرف والجار مع المجرور نحو قولک زید عندک او فی الدار لاکرامک فاللام فی لاکرامک
یعدی الظرف الی اکرامک وہو فی الحقیقة یعدی الفعل المقدر او شبہه لان التقدیر استقر او مستقر لکن لما سد الظرف مقام الفعل او شبہه
جاز ان یقال ان الجار معد للظرف وکذا فی یا لزید فان یا قائم مقام انادی کذا فی الرضی قوله وغیر ذلک نحو حرف النداء وہاء التنبیه واسم الاشارة
قال الی ما یلیه الضمیر المرفوع راجع الی ما الثانیة والبارز الی ما الاولی وہو الظاہر کما یشعر به قول الشارح الی ما یلیہا وجوزنا العکس بناء علی ان
حرف الجر انما اورد لاجل ما یلیه فہو متاخر عنه فی الاعتبار وان کان متقدما علیه فی الذکر قوله وضاقت علیہم الارض بما رحبت ہکذا فی اکثر
النسخ وہو سہو اذ نظم الآیة وضاقت علیکم فی موضع وحتی اذا ضاقت علیہم فی آخر قوله برحبہا بضم الراء ای بسعتہا قوله وسمیت ہذه الحروف
آه قدمہا علی بیان وجه تسمیتہا بحروف الجر وان کان الظاہر یقتضی تاخیرہا لان العلم بالاسم اہم بالنسبة الی المتعلم من العلم بوجه التسمیة قوله
لانہا تجر آه فالجر مصدر بالمعنی اللغوی قوله او لان اثرہا آه فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا کما فی قولہم حروف النصب وحروف الجزم
قوله علی سبیل الحکایة ای عما وقعت فی التراکیب قوله وفی عدہا ای علی مذہب سیبویه واما علی مذہب الاخفش والکوفیین فہی بمعنی رب
جارة بنفسہا قوله تسامح فانہا لاستلزامہا تقدیر حرف الجر مطردا وعدم ظہوره بعدہا کانہا الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تکون جارة
بنفسہا او باستلزامہا ایاہا قوله فالعشرة الاولی الخ ہذا ما قاله المصنف رح ویتضمن ہذا البیان حسن الترتیب فان ما لا یکون الا حرفا احق بالتقدیم فی بحث
الحروف وما یکون حرفا واسما احق بالتقدیم مما یکون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانیة عشر فما وقع فی بعض النسخ
وباؤه بعد تاؤه سہو من قلم الناسخ کیف ویکون معنی الباء للقسم لا یقتضی کونہا حرفا برأسہا قوله والثلثة البواقی آه قال المصنف رح ولم اعد
علی اسما وفعلا وحرفا لانی اراعی فی العداد ان یکون بین الکلمتین المختلفتین نوعا المتماثلتین لفظا توافق وتناسب من حیث المعنی کتشارک
علی الاسمیة والحرفیة فی معنی العلو فلہذا لم اعد من فعلا ایضا مع انه امر من مان یمین وکذا فی مع کونه امر المؤنث من وفی یفی وعل امر من
ولی یلی وکذا لم اعد الی اسما مع انه یجیء بمعنی النعمة کل ذلک لاختلاف المعنیین وراعی ایضا فی العد مع التشارک فی المعنی التساوی فی
اصل اللفظ وعلی اذا کان فعلا یکتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا کان اسما وحرفا وکذا من وفی وعل افعالا اصلہا این ووفی وولی

قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية تكتب بالالف واصلها الواو ثم اعترض المصرح على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية
واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها قال الرضي وهذا عذر بارد **قوله** اي لابتداء
الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرائين **قوله** والمراد بالغاية المسافة في الصراح غاية پایان ہر چیز از زمان ومکان ومسافت
دوری وفي القاموس المسافة البعد فليست مختصة بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا
وهو خلاف ما صرح الشارح **قوله** اطلاقا لاسم الجزء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
بمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية
جميع المسافة انتهى ولما كان استعمالها في المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح الثاني لان تبادر معنى النهاية
وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجحه **قوله** اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان
من لا تستعمل في ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اي لابتداء ذي الغاية لان
المجاز اولى من الحذف **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون آه اي يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة المترتبة على الشئ
بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل وبمعنى المقصد مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان
مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح غلا القدر من اول النهار الى آخره على
ما وهم **قوله** وهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون
الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشئ المجرور بمن الشئ الذي ابتدأ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او
يكون اصل الشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار **قوله** او من الزمان اختيارا لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية
تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه النظم الكثير الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها لابتداء في غير الزمان
سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وفي اللباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا
كان او غيره على سبيل الاستعارة **قوله** لان معنى اعوذ به التجئ اليه في الصراح لجاء بفتحتين پناه گرفتن يقال لجأت والتجأت اليه وعذت به
لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى **قوله** بالجر عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى
لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله والتبعيض **قوله** اي وتجئ من للتبيين ايضا لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال
ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ تجئ ان مجيئها للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب
اليه الزمخشري **قوله** وعلامته آه اي علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصود من امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم
يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدم من المبينة المذكورة بعده عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام
فقولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد في تقدير يعجبني شئ من خصال زيد كرمه **قوله** صحة وضع الموصول في موضعه بدون تغيير كما في الآية
او مع تغيير كما في قولهم قد كان من مطر اذا كان من بيانية اي الشئ الذي هو المطر **قوله** اي وقد تجئ آه اشار الى ان مجيئها للتبعيض قليل بالنسبة
الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم
في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل وللزيادة لانها تجئ للتاكيد لا للزيادة **قوله** فانه مرفوع آه باعتبار نيابته عن الجار
المجذوف **قوله** وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين
لان خلافهم انما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمنا لا في الجزء الثبوتي المذكور صريحا وقدر موصوف الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف
ولم يذكر موصوف الغير لانسياق الذهن اليه فالمعنى في كلام غير الكلام الموجب **قوله** نحو ما جاءني من احد آه والدليل على زيادتها دخولها على
ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لاصالته والنهي والاستفهام لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل
قوله كان بعض مطر او شئ من مطر نشر على ترتيب اللف واعترض الرضي على التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان
بعض ما ذكر قبله مجرورا بمن او بفي نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا

کما فیما نحن فیہ لان الجار والمجرور لا یکون فاعلا للمبنی للفاعل الا اذا کان الجار زائدا نحو کفی باللہ قولہ وہو وارد علی سبیل الحکایۃ فالمراد بقولہ لا یکون الا فی غیر
الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحکی یبقی علی حالہ قولہ فاجاب ای یجیب والنظم فاجیب قولہ سواء کان الخ وہذا التعمیم مما لا خلاف فیہ علی ما فی الرضی
قولہ فان قلب المخاطب لظاہر فان قلب المتکلم منبۃ الیک وغایۃ التکلف ان یقرأ المخاطب علی صیغۃ اسم الفاعل وضمیر الغیبۃ قائم مقام ضمیر الخطاب
قال وحتی کک آہ من الفرق بین حتی والی ان حتی یلزمہ تقدم ذی الاجزاء لفظا او تقدیرا بخلاف الی وان الاظہر دخول ما بعد حتی فی حکم ما قبلہا کما اخترنا بخلاف
الی فان الاظہر فیہ عدم الدخول الا مع القرینۃ کما اخترنا وان کان جزء ایضا وان الفعل المتعدی بحتی یستوفی اجزاء المتجزی الذی قبل حتی شیئا
فشیئا حتی ینتہی الی ما بعد حتی من الجزء والملاقی نحو اما الی فان کان ما قبلہا ذا الاجزاء وبعدہا الجزء او الملاقی فحکمہا ایضا کک والا فلا نحو قلبی الیک
ولا خلاف فی وقوع الملاقی بعد الی وما بعد حتی ففیہ الخلاف کذا فی الرضی قولہ ای حتی ای الجارۃ اما اذا کانت عاطفۃ جاز دخولہا علی المضمر نحو جاءنی
القوم حتی انت ورأیت القوم حتی ایاک ومررت بالقوم حتی بک قولہ لا لتبس الضمیر المجرور بالمنصوب ای خیف التباسہ مع تخالفہما فی المعنی فان المنصوب
یجب دخولہ فیما قبلہ لکونہ بعد حتی العاطفۃ بخلاف المجرور وہذا الالتباس فیما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو شعر فلا واللہ لا یبقی اناس فتی حتاک یا ابن ابی زیاد؛
ورد صاحب المغنی بانہ یقول فی العاطفۃ ایاک بالفصل لان الضمیر لا یتصل الا بعاملہ وفی الجارۃ حتاک بوصل کما فی البیت فلا التباس
والجواب ان التغییر فی الضمائر باقامۃ بعضہا مقام بعض وان کان خلاف الاصل مستعمل فی کلامہم علی ما صرح بہ الرضی فی بحث لولاک فجواز قیام
المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل یوجب خوف الالتباس ولم یتعرض لالتباسہ بالمرفوع مع انہ لازم ایضا علی ذلک التقدیر لان فیہ ارتکاب مخالفۃ
الاصل من وجہین اقامۃ المجرور المتصل مقام المرفوع المنفصل وما قیل انہم جوزوا الالتباس فی مواضع واحالوا رفعہ الی القرائن فجوابہ ان الاصل عدمہ
وعلل بعضہم عدم دخولہا علی الضمیر بان مجرورہا لا یکون الا بعضا لما قبلہا او کبعض منہ فلم یکن عود ضمیر البعض الی الکل ورد علیہ صاحب المغنی
بانہ قد یکون ضمیرا حاضرا کما فی البیت فلا یعود علی ما تقدم وانہ قد یکون ضمیرا غائبا عائدا علی ما تقدم غیر الکل کقولک زید ضربت القوم حتاہ قولہ علی
سبیل الندرۃ ای القلۃ فیہ اشارۃ الی ضعف استدلالہ فان القلیل فی حکم العدم فلا یقاس علیہ قولہ یکون بشذوذہ ای بکونہ علی خلاف
الاستعمال الفصیح للضرورۃ فہذا جواب غیر ما یستفاد من قولہ علی سبیل الندرۃ قولہ نحو النجاۃ فی الصدق کان الصدق محیط بہا من جمیع الجوانب
بحیث لا یخرج عنہ شیء منہا کالظرف بالمظروف قولہ ای علی جذوع النخل فی الرضی الاولی انہا بمعنی الظرفیۃ لتمکن المصلوب فی الجذوع تمکن
المظروف فی الظرف قولہ ای لافادۃ لصوق آہ یعنی ان الجار والمجرور ظرف مستقر کما ہو النظم وان معنی کینونۃ للالصاق کینونۃ لافادۃ ایاہ
وان الالصاق معناہ اللصوق فانہ یجیء لازما ومتعدیا علی ما فی تاج البیہقی ولم یجعل اللام صلۃ للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعانی المذکورۃ
ولذا اختلف فیما سوی الالصاق انہا من معان اصلیۃ للباء او من فروع الالصاق ثم اللصوق الذی مفاد الباء اعم من ان یکون
بطریق المقارنۃ والاتصال کما فی مررت بزید وفی ابتدائی بسم اللہ الرحمن الرحیم علی وجہ او بطریق المخامرۃ والمخالطۃ نحو بہ داء ای خامرہ
ولا یکون باء الالصاق مع مجرورہا ظرفا مستقرا الا ان تکون خبر المبتدأ نحو مروری بزید قولہ ای بمجرور الباء استعمل اللصوق بالصلۃ مع انہ
یستعمل بالباء لئلا یلزم اخذ الالصاق فی تفسیرہ لان الباء التی ہی صلۃ اللصوق باء الالصاق ووضع النظم اعنی الباء موضع المضمر کیلا
یحتاج تفسیرہ الی ارتباطہ بالمتن قولہ ہذہ کما تری فی بعض النسخ بالواو وفی بعضہا بدونہ وعلی التقدیرین جملۃ مستانفۃ لبیان مغایرۃ الالصاق
للایصال الذی ہو معنی مشترک بین جمیع حروف الجر یعنی افادۃ اللصوق المذکور مثل الافادۃ فی مررت بزید فانہ یفید لصوق المرور بزید
ای بمکان قریب منہ فاعتبروا اللصوق حقیقیا وارتکبوا التجوز فی الظرف حیث جعلوا اللصوق بمکان قریب منہ لصوقا بہ بخلاف الایصال
الذی ہو معنی مشترک فان المراد بہ تعلق معنی الفعل بمدخول حرف الجر ای تعلق کان من الابتداء والانتہاء والظرفیۃ واللصوق
وغیر ذلک وبما ذکرنا ظہر لک ان ما قیل ینبغی ان یزاد علی تفسیر الالصاق حقیقۃ او مجازا لیشمل اللصوق المجازی نحو مررت بزید فان اراد بان
اللصوق فیہ مستعمل فی المعنی المجازی فبطلوا وان اراد ان فیہ مجازا فی النسبۃ فہو لا یقتضی التعمیم قولہ ای استعانۃ الفاعل فی التاج الاستعانۃ
یاری کردن خواستن وہذہ الباء ہی الداخلۃ علی آلۃ الفعل وہو معنی غیر السببیۃ علی ما فی المغنی فما قیل الاحسن ان یقرن للسببیۃ لیس بشیء
قال والمصاحبۃ وہی التی یحسن فی موضعہا مع ویغنی عنہا وعن مصحوبہا الحال کقولہ تعالی قد جاءکم الرسول بالحق ای مع الحق او محقا کذا
فی شرح التسہیل ومن ہذا تبین وجہ عدم التعبیر بقولہ وبمعنی مع کما فی الی وحتی لعدم لزوم اقامۃ مع مقامہا واما ما قیل ان قولہ بمعنی مع یفید

بظاہرہ ان المصاحبۃ معنی حقیقی لکلمۃ مع واستعمال الی وحتی بمعنی المصاحبۃ علی سبیل المجاز وقولہ والمصاحبۃ یفید بظاہرہ ان المصاحبۃ معنی حقیقی للباء
ولیس استعمالہا فیہ علی سبیل المجاز فعلی تقدیر تسلیم الافادتین المذکورتین انما تتم عند من یقول ان المصاحبۃ معنی حقیقی لہ لا علی مذہب سیبویہ
القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازیۃ متفرعۃ عنہ ولذا لم یجعل الشارح اللام فی قولہ للالصاق صلۃ الوضع **قولہ** ولا یلزم ان یکون السرج حال الشراء
الفرس ملصقا بہ ای بالفرس وہذا الفرق ما وجدتہ فی الکتب المشہورۃ فی النحو وفیہ ان الالصاق علی ما فسرہ لصوق امر بمجرور الباء وہو لا یقتضی
ان یکون معمول الفعل ملصقا بمجرورہ والغلط ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم یکن السرج ملصقا بالفرس والظاہر ان الفرق بینہما بالعموم
والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنی الفعل بمجرورہ والمصاحبۃ ان یکون لمجرورہ شریک فی ذلک المعنی الملصق کما یقتضیہ صیغۃ المفاعلۃ
ففی المصاحبۃ الالصاق مع خصوصیۃ زائدۃ علیہ وہو کونہ بطریق الشرکۃ کما ان الاستعانۃ الالصاق مع خصوصیۃ ان المجرور الملصق بہ آلۃ
ففی قولنا بہ داء الصاق ولا مصاحبۃ وفی قولنا اشتریت الفرس بسرجہ الصاق مع المصاحبۃ وبہ ظہر عدم صحۃ قولہ فالالصاق یستلزم المصاحبۃ
من غیر عکس ہذا والقول بان الضمیر راجع الی السرج والجار والمجرور مفعول ما لم یسم فاعلہ او الضمیر المستتر راجع الی الاشتراء فیصیر المعنی لا یلزم ان یکون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا بالشراء فصریح البطلان لانہ اذا لم یلصق الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس کیف یصح قولہ معناہ مصاحبۃ السرج واشتراء
الفرس معہ فی الاشتراء وبہذا الاتہافت **قولہ** ای لافادۃ آہ خص ہذا المعنی بتذکیر ما سبق لکونہ وسط المعانی المذکورۃ فی التاج المقابلۃ برابر شدن
وبرابر کردن وکلا المعنیین صحیح ہہنا **قولہ** ای جعل الفعل اللازم آہ ای جعل المتکلم الفعل اللازم متعدیا فالتعدیۃ التی ہی مدلول الباء صفۃ المتکلم والباء
فی قولہ بتضمینہ متعلق بالجعل بیان للکیفیۃ وفی قولہ بادخال متعلق بالتضمین والمراد بالتضمین المعنی اللغوی ای اعتبار شیء فی ضمن آخر لا التضمین المصطلح وخص
الفعل اللازم بالذکر لکثرۃ تعدیتہ فالمعنی الباء تکون لافادۃ جعل المتکلم الفعل اللازم متعدیا بسبب اعتبار معنی التصییر فی ضمنہ بادخال الباء علی فاعل
الفعل اللازم وما قیل ان التعدیۃ غرض من وضع الباء ولیست مدلولۃ لہ ففاسد اذ لو لم یکن مدلولا لہ لزم ان لا یکون للباء فی ذہبت بزید معنی
قولہ بادخال الباء آہ ولیس بمعروف حذف الباء للفعل الا فی قولہ تعالی ایتونی زبر الحدید ای بزبر علی قراءۃ ائتونی بہمزۃ الوصل **قولہ** مثل ذہبا
سواء ذہب معہ او لا والمعنی ذہبت بزید واذہبتہ واحد کذا قال سیبویہ وعند المبرد یجب فیہ مصاحبۃ الفاعل للمفعول بہ لان الباء المتعدیۃ عندہ بمعنی
مع فقولہ تم لذہب بسمعہم الباء فیہ للتاکید عند المبرد وکانہ سبحانہ ذہب معہ کذا فی الرضی **قولہ** بہذا المعنی ای بمعنی تغییر الفعل **قولہ** مختصۃ بالباء ای
من بین حروف الجر فلا یرد الہمزۃ والتضعیف **قولہ** بمعنی ایصال آہ ای من غیر تغییر معنی الفعل **قال** وزائدۃ عطف علی مجموع الجار والمجرور والمراد
بالخبر خبر المبتدأ فی الحال او فی الاصل وفی الاستفہام معناہ فی وقت الاستفہام او فی الجملۃ الاستفہامیۃ ظرف لزائدۃ بعد تعلق فی الخبر بہ ویجوز ان
یکون حالا من الخبر **قولہ** مطلقا تعریض للمصنف رح بانہ ما کان لہ ان یطلق الاستفہام والنفی **قولہ** النفی بلیس آہ خص النفی بلیس وما لان زیادتہا
لم تثبت فی ان النافیۃ واختلف فی لا التبرئۃ نحو لا خیر بخیر بعدہ النار فقیل الباء زائدۃ وقیل انہا بمعنی فی والظاہر من کلامہ انہ لا فرق بین ما الحجازیۃ
وہو المتفق علیہ وما التمیمیۃ وہو مختلف فیہ فذہب الفارسی والزمخشری الی انہ لا یزاد فی خبرہا وجوزہ غیرہما **قال** قیاسا ای زیادۃ قیاسیۃ
او زیادۃ قیاس وکذا قولہ سماعا فی الرضی ویزاد قیاسا فی مفعول علمت وعرفت وجہلت وسمعت وتیقنت وحسبت **قال** نحو بحسبک جعل الرضی
زیادۃ الباء فی بحسبک وفاعل کفی ومتصرفاتہ وفی فاعل افعل التعجب علی مذہب سیبویہ قیاسا ولا منافاۃ لان زیادتہ من حیث النظر الی
خصوصیۃ لفظ حسبک وکفی سماعی ومن حیث النظر الی عموم مواقع حسبک وفاعل کفی قیاسی وکذا الحال فی افعال القلوب التی مرت
قولہ وکفی باللہ شہیدا وقال الزجاج دخلت الباء فی فاعل کفی لتضمن کفی معنی اکتف وقیل فاعل کفی مقدر والتقدیر کفی الاکتفاء باللہ فحذف
المصدر وبقی معمولہ دالا علیہ وعلی ہذا لا یکون الباء زائدۃ **قال** والقی بیدہ ای نفسہ ولو کان المراد القی نفسہ بسبب یدہ لم یکن الباء زائدۃ
قال واللام ہذہ اللام مکسورۃ مع کل ظاہر الا مع المستغاث المباشر لیا ومفتوحۃ مع کل مضمر الا مع یاء المتکلم **قال** للاختصاص ای الحصر کما ذہب
الیہ البعض او الارتباط والمناسبۃ کما ہو التحقیق ویؤیدہ عدم عدہم اللام من طرق الحصر وکثرۃ استعمالہ فی مواقع لا حصر فیہا والیہ یشیر تعمیم الشرح
قولہ بکلیتہ اشارۃ الی ان ما ذکروہ من معانی اللام من الملک والتملیک والاستحقاق کلہا داخلۃ فی الاختصاص **قولہ** لبیان علۃ شیء
یشیر الی ان التعلیل علی ما فی التاج چیزی را علت نہادن وہو فعل المتکلم وکینونۃ اللام لہ باعتبار بیانہ ودلالتہ علی کون مجرورہ علۃ
والمراد من العلۃ ما لاجلہ الشیء وقولہ ذہنا او خارجا تمییز من العلۃ **قولہ** نحو ضربتہ للتادیب فان التادیب علۃ غائیۃ للضرب متقدم علیہ

في الذهن متاخر عنه في الخارج مترتب عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا ينبغي تاديب فهو كقولهم رباه فقتله **قوله** نحو خرجت لمخافتك فان المخافة متقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه **قال** وبمعنى عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لا يتعين ما قال ابن الحاجب **قوله** اي قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقال انت لم تفعل الشر **قال** وزائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه متعد بنفسه **قال** وبمعنى الواو في القسم للتعجب قوله في القسم المراد به القسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد بالامور العظام التي من شانها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظ على ما في اللباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعني وبمعنى عن مع القول فما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو وبمعنى اللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو والله ولله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله **قوله** وانما يستعمل آه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظ **قال** ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني **قوله** اي لانشاء التقليل في التاج التقليل اندك وانمودن فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولهذا ذهب آه فان مغيرة الحكم يجب ان يقيدها كما مر غير مرة وقيل لان القلة في معنى النفي **قوله** كما ان كم آه ايضاح بحكم رب مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها **قال** مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد تدخل آه او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في اللباب المراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق او فعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف وانشد ع ربما الجامل المؤبل فيهم بجر الجامل وصفته فان صحت الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي ربه ابيه ورب اخيه على نية الانفصال **قوله** لعدم احتياجها آه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى رب **قوله** لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب تفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف ممنوع فمن انما نكتة بعد الوقوع **قوله** صلاة اقل واحص آه لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة **قوله** واشترط آه اشار الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن لا فقد اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي **قوله** وقيل آه قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما **قوله** اصلها اي معناها الموضوع له **قوله** كالحقيقة آه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز **قوله** يعني الذي تعلق به رب الخ يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجرورها

وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يريدوا بالجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل لكن يشكل حرفيتها بنحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد مر الضمير في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتاخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له لتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل **قال** ماض مذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسي ان ما تتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل **قوله** لانها للتقليل آه اي لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلمه الله تعالى وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا استقبال تنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد وبتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة **قال** محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به كذا في الرضي وقال المصنف رح انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر **قال** لوجود القرائن المقالية او الحالية **قوله** نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يجيء ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر في كلامهم نحو زيدا جاوزته اي مررت بزيد جاوزته **قوله** لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل فقيل ربه رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام **قال** مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز **قال** في مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في لفظه معناه اعتبار لفظه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل في على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لما وقع في المغني رب حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة **قوله** ما الكافة خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل **قال** فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها ح تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية واستقبالية او اسمية وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة **قوله** وقد تكون آه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التي للتقليل الى وجه ترك المصرح لها **قوله** نحو ع ربما ضربة بسيف صيقل ؛ آخره بين بصرى وطعنة نجلاء ؛ الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى اي اماكنها بصرى بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث الانجل الواسع الجرح والتقدير بما طعنة نجلاء بين بصرى فالمعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلد الرمح في بصرى غام **قوله** اي واو رب في محلها قدر الجر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الآية حيث ذكر في المغني ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق الا لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا **قوله** مثل وبلدة آه اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يؤانس به اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف ولد البقرة الوحشية اليه وقال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء

يقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح **قوله** وليست بجارة بل الجارة رب المقدرة وقد يحذف حرف الجر
قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر
ايضا كذا في الرضي **قوله** فان لم تكن في اول الكلام بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه **قوله** وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه
سواء كان قبلها كلام اولا **قوله** لانها حرف عطف اي في الاصل **قوله** قائمة مقام رب جارة بنفسها العبير ورتما بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار
رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا الاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاول
واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله ثم والله كذا في الرضي **قوله** فلا يقدرون اي لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان
قبلها ما يصلح للعطف عليه الخ **قوله** لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على
كونهما على اصلها فلا يكون التقدير فيها التعسف **قال** انما تكون آه فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا تكون مستعملة الا لغير السوال
فقوله عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغير السوال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والآخر خبرا او كلاهما متعلقا به على
انها تامة والا لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون المعنى ما تكون عند حذف الفعل الا لغير السوال وذلك غير مقصود مع انه
يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسوال **قوله** فعل القسم اي مدلوله القسم او مشتق من القسم **قوله** وذلك لكثرة استعمالها في القسم فان الكثرة
استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه **قوله** فهي اكثر استعمالا الخ اي اذا لم يجز ذكر الفعل
معها الكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم
وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا في الرضي وفيه ان ذا يشعر
بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر **قوله** يعني لا يستعمل الواو آه اشار بهذا التقدير الى انه حكم
مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام **قوله** حطا للواو آه تخصيصه باحد القسمين خص غير السوال
لكثرته وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى **قوله** يعني الواو مختصة الخ اشار
الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير تكون كما وهم لما من لزوم كونه محط الحصر **قوله** لاصالة فان ضمير فرع الظاهر عبر
للاختصار والاصل اولى بالاستعمال **قوله** في اشتراطها آه لم يقل وفي اختصاصها بالظاهر وان كان شاملا شاملا له ايضا لانفهامه من قوله مختصة
باسم الله ففي ادخاله في شلها تكرار **قوله** باسم الله اي باسم هو لفظ الله **قوله** فالمراد آه يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف
والاختصاص بغير السوال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام اي الاختصاصات حتى يصير المعنى
ان الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور المذكورة
انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصتان بعدمها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلا يفيد كون الحذف في الباء اكثر
من حذفه فيهما وهو فاسد **قال** وتلقى القسم آه في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فَتَلَقّٰى آدَمُ مِنْ رَّبِّهٖ كَلِمٰتٍ اي استقبلها وفي الحديث
نهى رسول الله صلعم عن تلقي الجلب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يؤتى في جوابه اللام وان آه **قوله** الذي
لغير السوال اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السوال فان العهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل ان
اشارة الى ان اطلاق المصرح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد **قوله** ما ولا خصها بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيدا قائم لكونه
قليلا والمصرح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفي الجواب بلم ولن فنادر لا يقاس عليه **قوله** فاللام آه هذه اللام لام الابتداء
المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السوال جوابه اما جملة اسمية مثبتة
فيلزمها ان او اللام وقد يجمع بينهما وح يدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنهما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا او ان
النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب والمدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لا في معنى التعجب والمدح
يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقدر قد ويكتفي باللام باللفظ ولا يكتفي بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قَدْ اَفْلَحَ مَنْ
زَكّٰىهَا وان كان مضارعا مستقبلا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفي عن اللام بالنون الا في

ضرورة الشعر واذا لم یدخل اللام علی نفس المضارع یکتفی باللام نحو ولئن متم او قتلتم لالی الله تحشرون وان کان مضارعا حالیا یکون باللام من غیر النون
واما جملة فعلیة منفیة فیلزم فی الماضی ما او لا ولا یلزم تکرار لا ههنا لان الماضی ینقلب فی الجواب مع لا استقبالا وفی المضارع استقبالیا کان او حالیا
او لا مع النون لو بدونها ذکره اذا لم یکن الجواب شرطیة امتناعیة فانه لا یصدر ح الا بلو **قوله** وقد یحذف حرف النفی الخ مع المضارع والماضی والجملة الاسمیة
کذا فی التسهیل وانکر الرضی الحذف مع الماضی والجملة الاسمیة وکثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاکید مع ثبوت القسم کما فی المثال المذکور فی الشرح
ومع الماضی عند تقدم النفی علی القسم نحو لا والله ضربتنی ای لا ضربتنی وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفی علیه **قوله** ای لا تفتؤا قدر لا لانه اکثر استعمالا فی نفی
المضارع والقرینة عدم صحة المعنی بدون لا **قوله** ای جواب القسم ای الجملة التی یؤتی لاجلها القسم کان القسم یطلبها کالسؤال للجواب **قال** اذا اعترض ای القسم
اعترض الشیء ای صار کالخشبة المعترضة فی النهر کذا فی الصحاح والقاموس فالمعنی اذا صار القسم کالخشبة المعترضة فی النهر ای متوسطا بین اجزاء الجملة **قوله**
ای متوسطا بیان لحاصل المعنی ولیس هذا من باب التنازع کما وهم لان اعترض لازم **قوله** لا تسمی الا الدال علی الجواب لاقتضاء القسم للصدارة لکونه انشاء
قوله لا الجواب بجامعه لا مع النفی والاستثناء وقد یقع فی تراکیب المصنفین للتنصیص علی القصر وان لم یقع فی کلام البلغاء والذین یستشهد بکلامهم نص علیه
فی المطول **قوله** ولذا لا یجب فیها علامة جواب القسم من الامور المذکورة فلا یرد نقضا علی ما ذکر لانه لیس جواب القسم **قوله** ای لمجاوزة شیء آه سواء کان
مجاوزة شیء عن مجرورها کما فی رمیت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شیء نحو اطعمه عن الجوع فیدخل تارة عن المتجاوز عنه وتارة علی
المتجاوز لکن بقی قید ذکره الرضی وهو ان یکون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدی بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمی وعطف التعدی
للاشارة الی ان صیغة المفاعلة بمعنی اصل الفعل **قوله** ای لاستعلاء شیء علی شیء اما حقیقة کما فی المثال الاول او مجازا کما فی المثال الثانی کان
یحمل ثقل الدین علی عنقه او ظهره **قال** اسمین بمعنی جانب وفوق فیهما ان ح لکونهما علی لفظ الحرفین مناسبین لهما معنی فیلزم من الضمائم
بخلاف علی **قال** بدخول من علیهما حال من ضمیر یکونان ای یکونان اسمین حال کونهما متلبسین بدخول من ولا یستعملان بدونها کان ذلک
علامة یعلم به اسمیتهما فلذلک قال الشارح یعلم ذلک ولیس مراده ان الظرف متعلق بیعلم کما یوهمه ظاهر اللفظ اذ لا قرینة علی تقدیر الفعل الخاص
قال التشبیه فی الصراح التشبیه مانند کردن **قوله** اذ التقدیر لیس مثله شیء به قال الاکثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنی لیس مثل مثله شیء فیلزم المحال
وهو اثبات المثل وانما زیدت لتوکید نفی المثل لان زیادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانیا قال ابن جنی ولانهم اذا بالغوا فی نفی الفعل عن احد قالوا مثلک
لا یفعل کذا ومرادهم انما هو النفی عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو علی اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقیل الکاف غیر زائدة ثم اختلف فقیل الزائدة مثل کما
زیدت فی مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زیدت ههنا لیفصل الکاف عن الضمیر انتهی والقول بزیادة الحرف اولی بل زیادة الاسم لم تثبت
وقیل لا زائدة منهما فقیل مثل بمعنی الذات وقیل بمعنی الصفة کذا فی المغنی وقیل هو من قبیل الکنایة علی طریقة قولهم لیس لاخی زید اخ ای لیس له اخ
اذ لو کان له اخ لکان لاخیه اخ هو زید وما قیل ان نفی مثل المثل لا یستلزم نفی المثل لان مثل الشیء یکون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هی
الشرکة فی اخص الصفات والمساوات من جمیع الوجوه فیما به المماثلة صرح به فی شرح العقائد النسفیة **قوله** بمعنی المثل لا تقع کک عند سیبویه والمحققین
الا فی الضرورة وقال کثیر منهم الاخفش والفارسی یجوز فی الاختیار فجوزوا فی نحو زید کالاسد ان یکون الکاف فی موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ویقع
مثل هذا فی کتب المعربین کثیرا کذا فی المغنی **قوله** نحو یضحکن آه وقبله ع بیض ثلث کنعاج الجم *** بیض صفة محذوف ای نساء بیض جمع بیضاء والمراد بالنعاج
ههنا بقرات الوحش وکثیرا ما یشبه بها النساء فی العیون والاعناق والجم جمع الجماء وهی التی لا قرن لها **قوله** للطافة متعلق بمثل **قوله** انما کانت من باب اقامة
بعض الضمائر مقام بعض **قال** و مذ و منذ آه منذ بسیط مبنی علی الضم و مذ مبنی علی السکون قیل هو مخفف منذ لرجوعهم الی ضم الذال فی مذ الیوم ولولاه
الکسر وتصغیرهم ایاه علی منیذ وجمعه علی امناذ وفیه انهما لم یثبتا فی استعمال الفصحاء وانه یجوز ان یکون الضم للاتباع وقیل انه کلمة برأسها
وهو الحق لان الاصل فی الحروف عدم التصرف وکسر میمها لغة سلیمة وهما حرفا جر اذا انجر ما بعدهما عند الاکثرین وبعض البصریین علی انهما
اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ینجر ما بعدهما فلا خلاف فی کونهما اسمین وقد مر ذلک فی بحث الظروف فلهذا لم یتعرض المصرح لبیان
اسمیتهما **قوله** للزمان خبر ای یکونان للزمان والشارح خص الزمان بالماضی والحاضر اشارة الی انهما لا یستعملان فی الزمان المستقبل
قوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره للبیان اذ لا یمکن ان یراد انهما مستعملان للزمان والا لزم کونهما
اسمین فبین ذلک بانها للابتداء والظرفیة والی هذا اشار الشارح بقوله فهما بتقدیر المبتدأ مع الفاء یعنی ان قوله للزمان تمهید وتوطئة والمقصود

بالنسبة بعده قوله للابتداء **قوله** يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بدخولهما قال المصرح في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء، واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا الخبر بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه منذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في **قوله** لا يكون بصيغة الخطاب **قوله** للظرفية المحضة بمعنى في **قوله** من غير آه تفسير للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل في مدخوله **قوله** ان يجعل الاول مثالا آه ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف اي في نحو يومنا **قوله** كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثالان لهما الا بتكلف تقدير **قوله** دخل شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر **قوله** لاستثناء ما بعدها آه واذا استعمل حاشا في الاستثناء، وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى كذا في الرضي **قال** الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها **قوله** فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه كونه سدا سيا ايضا لا يضر في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها **قوله** ولبنائها على الفتح لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كان وان كفر وكان كقطن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كقطن فوزن عروضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واتصالها بالاسمين فمترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي له **قوله** معانيها معاني الافعال لكون كل منها معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف **قوله** مثل الست آه عبر بصيغ الماضي لمستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف كك **قوله** على انها اذا لو خلفت آه والجر عنها بالتبعية، عاد ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والاحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع التكسير لشئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر **قوله** آخرها مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية تقتضي خلاف هذا الترتيب **قوله** لكونها للانشاء، دائما بخلاف الاربعة السابقة فانها ليست كك اذ التحقيق ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت للانشاء التشبيه لكنها تجئ للظن والتحقيق والتقريب والانشاء، فرع الاخبار فلذا اخرها **قال** لها صدر الكلام مراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الاحرف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشرح فيما يجئ فلابد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا جاء الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم **قوله** ليعلم من اول الامر اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه او لا معنى غير المراد والمتكلم **قوله** على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس لعشها له خولها في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما ترجع الى الحروف كلها **قوله** وحينئذ لو وقعت آه اي حين اقتضائها التعلق بشئ آخر لو وقعت في صدر الجملة بان لو غيرنا يتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان يكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ **قوله** لان مجردة الاستثناء آه فيكون قوله في لعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة **قوله** اي هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان **قوله** الكافة اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء، وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعني حينئذ اذ على تقدير لحوق ما الزائدة لا الغاء ولا دخول على الفعل كما اشير اليه تعليل الشرح للحكمين واما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني ان الزائدة

نوعان كافة وغير كافة قال فتلغى اشار الى ان لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء ح وعطف قوله وتدخل بزيادة ح ج
على لحقها الا على تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من
كل حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغاء لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له
عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل نفي الصراح الالغاء باطل كردن وفي القاموس الغاه خيبه فقوله اي تعزل بيان للمعنى المراد منه
في الصراح العزل بيكار كردن وجدا كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف ح لا تكون ما كافة بل زائدة كما في مبارحته وفي الرضي ان الغيت
فما كافة وان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما ما يعم الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح
بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيدها بالكافة ويعلل قوله فتلغى اي يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله وقد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر في المقصود
فان بيان الشارح يوهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بالقيد عند الجمهور ثم المتبادر من قوله وقد
تعمل اي جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وفي شرح
التسهيل قال الزجاج ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخواتها ومخالف لما في الرضي من
عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح [illegible]
قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم
سوى بيت النابغة شعر الا ليتما هذا الحمام لنا ÷ الى حمامتنا ونصفه فقد ÷ برفع الحمام ونصبه قال وتدخل آه ظاهره يفيد ان جميع تلك
الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال
ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني ويجوز اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها وروي بالوجهين قول النابغة
انتهى وهذا يشعر بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل المناسب لكونها
وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان بالكسر لا تغير القار بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد
منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونها للتاكيد فالمكسورة لتاكيد النسبة التامة والمفتوحة
لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر قوله اسمها جملة الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم
قالوا سمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير التثنية
في سماها وكانت وعليها قال في حكم المفرد بتاويل المصدر خبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد
اي زيديتك وقس على ذلك فكانه ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلتها مركبا اضافيا كان المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل
اي وجب الكسر في ان اذا وقعت مع مدخولها في موضع الجملة وسدت مسدها فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه موضع
الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجئ تحقيقه من انها مفتوحة
صورة ومكسورة معنى قوله في موضع تقتضيه الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات قال بكسر ان الكل
ان يكون ان مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به كذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في
ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان لبعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصبه ابتداء بتقدير في
والمراد من الكلام المعنى اللغوي والازم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان
في ابتداء الكلام للمتكلم اولى وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو الا انهم هم السفهاء ونحو نعم انه فاضل ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان
حتى انه لا يرجى فان قلت لم يقصد المصرح ههنا حصر مواقع الكسر انما الحاجة الى التتميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وموصولا بها
وجواب قسم ومحكية بالقول وواقعة موقع الحال وموقع خبر اسم عين وقبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الاخيرة لا تكون
لا يمكن ادخالها فيما عدا المبتدأة فلذلك عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت في
الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام

ولذا عبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمد فوع بان المقصود ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل مع ما بعدها آه قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة ان انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ غير حال لتحقق كونها في موضع الجملة **قوله** ان مقول القول آه اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون معمولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اذا اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد منقطع من الجملة نحو ع اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعتا للمصدر نحو قلت حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان منقطعا من جملة فهو جملة في التقدير يحكى فبقولنا مقول القول خرج ما يكون نعت المصدر وهو ظاهر وما يؤدي معنى الجملة لانه تعبير عن القول لا نفسه وبقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اريد به مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام في ما كان الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندك فتدبر **قوله** حال كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصرح تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها باعتبار انها المصحح لصيرورة ما بعدها كذلك **قال** ومفعوله اي ما عدا مقول القول بقرينة ما سبق ولانه لا يطلقون عليه القول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما في الاصل جملة **قال** ومضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواقع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لا اذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظاهر ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامر كالفاء الجزائية واذا المفاجأة **قال** وقالوا لولا انك آه غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به المصرح في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح كوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقلا لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان لو وقعت بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيين ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها في بحث لولا ولو في مباحث الحروف المشبهة **قوله** معمول الفعل آه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين **قوله** الواجب دخول لولا آه لان التحضيض انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف **قوله** نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها نحو قوله تع وَلَوْ اَنَّهُمْ فَعَلُوْا وقد صرح به في بحث حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما في قوله تع وَلَوْ اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ ولعل الشارح اختار التمثيل بما يكون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر في كون ما بعد ان جملة هو التمثيل بكيفية الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تع يَوَدُّوْا لَوْ اَنَّهُمْ بَادُوْنَ فِي الْاَعْرَابِ وما خبره ظرف وهو قوله تع لَوْ اَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْاَوَّلِيْنَ فليس بشيء لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية **قال** فان جاز آه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع عن القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت **قال** جاز الامران بالنظر الى افادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف فيه **قوله** فجزاؤه آه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ابراد لفظ الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشيء لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بپاداش

قوله او الذي ثابت له قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كالتاخير وايضا تقديم الخبر ههنا واجب فالتقدير فثابت اني اكرمه وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس
لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين بان الواقع بعد لو الداخلة على ان
المفتوحة نحو لو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدره موخرا اي لو ايمانهم ثابت قوله لانها اما مبتدأ
او خبر مبتدأ او على التقديرين معمول العامل الرفع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع
المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد الظن بقول غيره قوله انه لئيم في الصحاح اللئيم ناكس بخيل يخدم قفاه كما
يخدم العبد لمولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي لئيم صفعان وفي الصراح صفعان سيلی زننده فما وقع في تفسير الصفعان
في شرح الفاضل الاسفرائني يعني من يضرب في قفاه ولهزمته سهو قوله ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل
في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه قوله او باراد تهامع حواليها كما في قولهم جب مذاكيره وشابت مفارقه قوله بالجر لا بالرفع عطفا على مثل من
يكرمني آه وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل والنحو قوله اي مثل عبد القفا هكذا في اكثر النسخ
ولعله سقط لفظ مثل من قلم الكاتب يعني ان المقصود تشبيه ما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخله لا بمجموع اذا انه كما يوهمه ظاهر العطف لانه المشبه به
على ما صرح به سابقا بقوله ما وقعت بعد اذا ووجدت في نسخة بخط الشارح اي مثل اذا انه عبد القفا ووجه التفسير غير محوج وانما لم يقل ووجه شبههما
لئلا يتوهم ان المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني فاذا اني اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومشابه للثاني
من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة قوله اني احمد الله اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر من ذلك ولا يكون اني احمد الله
معمولا في اللفظ لاول لانه وقع خبرا عن اول وان كان معمولا من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال آه فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا يتعين
ان يكون الحمد بهذا اللفظ قال ولذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس قوله لانها في حكم العدم فهو بمنزلة الباء في كفى بالله قوله
التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة الخ اشارة الى ان كلمة
او للتسوية لا لاحد الامرين ولا بيان لوجه التركيب فان حذف جملتان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم واما وجه النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه
بقوله في حكم المكسورة من انهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اي ان المكسورة في اللفظ او في
الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في شرح التسهيل في بيان فائدة قول مصنفه مثل جملة منصوبة
بفعل مقدر فالباء استناده اليه مضافا الى الاول من انه اختار بقوله فالبالي المنقول الى ما يصلح لاسناده اليه ولا ايقاعه عليه نحو استنكونا وكفى بالله شهيدا
ونعم احسن الحليم بعلاوتها ما وقع في شرح الفاضل الاسفرائني اي كسر لفظا او كسر حكما فمع بعده من حيث اللفظ فيرد بما من حيث المعنى اذ الكسر حكما في ان لم تجر
بل هي في حكم المكسورة قوله بان تكون آه بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المصرح بالرفع اخره منه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير
بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء
في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا وهذا لا ينافي كونها بتاويل
المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبها بالمفرد لكونهما
بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك
قال وشرط مضي الخبر آه فانه اذا مضى الخبر لم يقدر للمعطوف خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم العدم فكان الرافع لاسمها
وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظ ليتم على
المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف آه اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على
لفظه بالنصب العطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز
عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع انه عطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك في معنى التاكيد المستفاد
من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة وفي قوله على اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا لمجموعها دون اسمها

اذ لا تجرد له والمرفوع ہو المجرد لانہ علی تقدیر الحاقہا بالعدم یکون اسمہا مجردا ولان المبتدأ ہو الاسم والمجموع لیس اسما ولا فی تاویلہ وانما خص
الحکم بالعطف لانہ الواقع فی استعمال الفصحاء وان جاز قیاسا فی سائر التوابع کما ذہب الیہ الجرمی والزجاج والفراء فی الوصف وعطف البیان
والتاکید ایضا **قولہ** مثل ان زیدا وعمرو قائم یحتمل ان یکون المذکور بعد المعطوف خبر ان والمقدم بالرتبۃ فی حکم الملفظ **نحو ع** انی وقیار بہا
لغریب ۔ وان یکون خبران محذوفا **قولہ** وہو باطل لانہ کاجتماع علتین مستقلتین علی معلول واحد **قال** فی مثل انک وزید ذاہبان
ای فیما لا یظہر فیہ الاعراب فیشمل نحو ان موسی وزید ذاہبان کما یدل علیہ التعلیل المذکور وانما لم یقل ولا اثر لکونہ خفی الاعراب لانہ اذا لم یکن للبناء
اثر فی ذلک لم یکن لتقدیر الاعراب اثر بالطریق الاولی ثم المذکور فی التسہیل ان الکسائی یوافق الکوفیین وان التفصیل المذکور مذہب الفراء وصوبہ
الرضی واللہ اعلم بالصواب **قولہ** وہو لا ینافی المعنی الاصلی لانہ راجع الی ما قبلہ لا الی ما بعدہ **قولہ** لعدم بقاء المعنی الاصلی لانہا تغیر معنی الجملۃ الی الانشاء
فلا یمکن اعتبارہا فی حکم العدم **قولہ** نحو ان زیدا لقائم اشار بذلک الی انہا انما یدخل الخبر المتاخر کیلا یلزم توالی الحرفین فلا یجوز ان لفی الدار زیدا وانما
لم یقیدہ بذلک لان الاصل فی الخبر التاخیر وبعض الشارحین تکلف فجعل قولہ اذا فصل متعلقا بقولہ علی الخبر وعلی الاسم معا وجعل ضمیر بینہما راجعا
الی احدہما **قال** اذا فصل وذلک الفصل لا یکون الا بالظرف ہو خبر ان کالمثال المذکور او الظرف متعلق بالخبر نحو ان فی الدار لزیدا قائم **قولہ** لان فیما
عداہا آہ لان ہذہ اربع صور اذا وقع فصل بین ان واسمہا بخبرہا او معمول خبرہا یدخل اللام علی اسمہا وان لم یقع فصل بینہما یدخل علی خبرہا الا اذا
تقدم علی الخبر معمولہ فانہ ح یدخل اللام فی ذلک المتقدم علی الخبر فانتفاؤہا انما یکون بان لا یکون فصل بینہما ولا یتقدم معمول الخبر علی الخبر فیکون
ان متصلا بالاسم وان لا یدخل اللام علی الخبر ولا شک انہ یلزم ح توالی الحرفین **قولہ** وان لم تغیر معنی الجملۃ اشارۃ الی استدلال الکوفیین
حیث قالوا وجہ الجواز انہا لا تغیر معنی الابتداء کان ح ولذا جاز العطف علی محل اسمہا بالرفع ومن ہذا ظہر وجہ عدم مجامعتہا مع باقی الحروف
لانہا مغیرۃ لمعنی الجملۃ واللام تقتضی بقاء الجملۃ الخبریۃ **قولہ** لکن لا توافق اللام آہ یعنی کان حق اللام ان لا تجامع ان المکسورۃ ایضا لطلبہا صدارتہا لکن
جوز ذلک لشدۃ مناسبتہا الکونہما بمعنی واحد فکانہ لم یسقط صدارتہا بخلاف لکن فانہا لا تناسبہا فلم یغتفر معہا سقوط صدارتہا **قولہ ع** ولکننی
من حبہا لعمید ۔ فی القاموس العمید الحزین الشدید الحزن وفی بعض الشروح لیم فلان عمید ای شدید المرض لا یقدر علی القعود حتی یقعد بالوسائد
وفی الحواشی الشریفیۃ علی الرضی العمید ہو الذی بلاہ العشق فی الرضی وما انشدوہ اما ان یکون شاذا واما ان یکون فی الاصل لکن انی فخفف بحذف الہمزۃ
والنون لکن کما خفف لکنا ہو اللہ ربی القاء حرکۃ الہمزۃ واصلہ لکن انا **قال** فیلزمہا اللام ذہب ابو علی الی انہا غیر لام الابتداء اللام التی بعد
الفارقۃ قد تعمل فیما قبلہا وبالعکس نحو وان کنا عن عبادتکم لغافلین ونحو قول الشاعر **ع** تاللہ ربک ان قتلت لمسلما ۔ اجاب عنہ ابن مالک بان
رتبتہا التقدم فکانہ متقدم لفظا **قولہ** ولذا ای لاجل ان اعمالہا قلیل **قولہ** فللفرق بین المخففۃ والنافیۃ ولم یعکس لان لام الابتداء لکونہا لتاکید النسبۃ
الثبوتیۃ لا تجامع النفی ولانہ لما حذف النون بالتخفیف کان الزیادۃ فی المخففۃ اولی لیکون کالعوض عن المحذوف **قولہ** فلطرد الباب ای باب ان المخففۃ
وان لم یجز العلۃ المذکورۃ فی صورۃ الاعمال **قولہ** ولان کثیرا آہ فاللام فی صورۃ الاعمال ایضا للفرق المذکور والحکمۃ تراعی فی النوع لا فی کل فرد
علی انہ ان ہذہ النکتۃ لا تغنی عن اعتبار طرد الباب فلا یحسن مقابلتہ لطرد الباب **قال** ویجوز دخولہا آہ وح یجب الغاؤہا والاکثر کون الفعل
ماضیا ناسخا نحو وان کانت لکبیرۃ وان کادوا لیفتنونک وان وجدنا اکثرہم لفاسقین ودونہ ان یکون مضارعا ناسخا نحو وان یکاد الذین
کفروا لیزلقونک وان نظنک لمن الکاذبین کذا فی المغنی وح لا یدخل اللام الا علی الجزء الاخیر وہو الخبر لما مر فی الامثلۃ کذا فی الرضی **قولہ** ای
من الافعال آہ فالاضافۃ لادنی ملابسۃ وہی افعال القلوب والافعال الناقصۃ وافعال المقاربۃ **قولہ** لا غیر ای لا غیرہ من الافعال فان
الاطلاق قد یراد بہ التقیید فقط والقرینۃ **قولہ** خلافا للکوفیین فی التعمیم **قال** خلافا للکوفیین فی التعمیم ای یخالف الکوفیون القول المذکور منحصرا
کائنۃ فی ضمن التعمیم فانہ نوع منہا خلافا یرد ان الصواب فی التخصیص لان الخلاف فی الشیء معناہ ارتکاب نقیضہ ولا حاجۃ الی جعل فی بمعنی اللام للتعلیل ثم ان
الکوفیین لا یقولون بان المخففۃ من المثقلۃ فان مذہبہم ان ان نافیۃ واللام بمعنی الا سواء کان بعدہا الجملۃ الاسمیۃ او الفعلیۃ فالمعنی
انہم یخالفون فی صورۃ ان مع اللام فی تعمیم صورۃ ان مع اللام وفی تعمیم ما ہو ان المخففۃ فی اعتقادنا اشار الی التوجیہ الاول فی شرح التسہیل والی الثانی فی حاشیۃ
ناقلا عن الشیخ جمال الدین ہشام **قولہ** تاللہ ربک **قال** صدر الافاضل الروایۃ بالعبا بالباء الموحدۃ وانشدہ ابن جنی فی سر الصناعۃ **ع** شلت
یمینک ان قتلت لمسلما ۔ کانہ قال انک قتلت مسلما فلذلک وجبت علیک عقوبۃ المتعمد ای القتل قصاصا وہذا وان کان بیانا للواقع تسہیل للقصاص

على المخاطب كذا في شرح المفصل قوله شاذ لا قياس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا قياس عليه اجماعا كذا في المغني قال المصرح في شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذ الصحيح ما رووه تقدير ضمير الشان في مثل ذلك وتنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتعين آه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني قوله اكثر قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة الشبه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فلان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة الطائل تحتها قوله كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم اللام ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب لفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل قوله بحسب واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف قوله فقدروا الضمير الشان لانه لا تقدير معمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب اللفظ مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة وهي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا قوله فلو انك آه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سألتني ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل قال ويلزمها مع الفعل الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تاويلها بالمصدر بل لا اسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اضربه وعلمت ان رب خصم لي وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل قرن الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على اختها قوله اي الفعل المتصرف آه في التسهيل والفعل بعدها ان يصرف ولم يكن دعاء فقد او بالواو بحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المصرح والشارح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر الامثلة الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا الا تكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانها لا تقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق تحقق بينهما فلذا قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق خارجي قد يقع الذهول عنه لواسطة البعد قوله للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا تجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له اليه فيلزم الاستدراك واما قد فلانها تصحب فعلا دخل عليها تجعله مستقبلا واما حروف النفي فلزيادة مضادتها مع تلك الحروف الثلثة ولذا لا تجتمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حرف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل آه في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا يقوم واريد ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشارح بان يقال المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع في بعض الصور قوله لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة ولا في المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهي المصدرية ولا في المخففة لان المصدرية تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لا شانية وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكفي الا اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا قائم او في الدار عندك وليقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ولذا يقم كانها في المشي وفي الرضي الا انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك

تقول کانی اشی ولا یخفی ما فیہ من التکلف لان مقصود القائل من کان زیدا قائم افادۃ الظن بقیاسہ لا التشبیہ برجل قائم ویجی للتحقیق والتقریب ایضا ذکرہ فی المغنی **قولہ** حملا آہ الوجہان ذکرہ المفرح فی شرح المفصل وترک الثالث وہو انہا لو کانت مخففۃ لادی الی ان یکون اسم جملۃ جارا ومجرورا فلا یکون کلاما مستقلا ویحتاج الی تقدیر المتعلق ونحن نقطع بانہ کلام مستقل لظہور دفعہ بانہ یحصل بالترکیب حوال لم تکن قبلہ **قولہ** ومذہب الخلیل آہ فہی عندہ للتشبیہ والتاکید فی المغنی انہ مذہب الاکثر حتی قیل انہ کالمجمع علیہ **قولہ** وان خرجت بسبب صیرورتہ جزءا **قولہ** ونحر مشرق وروی وصدر والمعنی واحد الحقۃ بالضم معروفۃ واراد الحقتان ویجوز ان یکون مما یحذف منہ تاء التانیث عند التثنیۃ جعل النحر مشرقا لبیاضہ وشبہ ثدییہا بحقتین فی نہودہما واکتنازہما **قولہ** ویجوز ان یقال آہ فی الرضی لکن ما ارم لفظۃ التی یلیہما الزمان المخففۃ من حروف العوض نوی اضمار الشان بعدہا اجراء لہا مجری ان **قولہ** وقال الکوفیون آہ فی الرضی ولا یخفی اثر التکلف فیما قالوا وفیہ نقل الحرکۃ الی المتحرک والاصل عدم الترکیب انتہی **قولہ** ومعنی الاستدراک آہ ای عرفا واما لغۃ ففی التاج الاستدراک دریافتن چیزی وفی الصراح استدرکت تدارکت ما فات فلیس السین فیہ للطلب وفی الحواشی الہندیۃ ای الطلب درک السامع بدفع ما عسی ان یتوہم فجعل السین للطلب وعلی التقدیرین نقل فی العرف من المعنی العام الی الخاص **قولہ** ای تغایرا معنویا بحیث یکون معنی الاول موہما لنقیض الثانی **قولہ** وجعل التر الرضی الاخیر اظہر ولعل وجہہ ان الواو العاطفۃ للجمع ولیس مقصود المتکلم بہا ہہنا لکن عدم التمکن افادۃ ان الحکمین المتغایرین متحققان فی نفس الامر فان المفید لذلک جاء زید ولم یجئ عمرو بل مجرد دفع التوہم الناشی من الکلام السابق فہو لاتمام الاول فیکون للاعتراض وما قیل ان الاعتراض لا یکون لدفع التوہم فی آخر الکلام فمدفوع بان دفع التوہم مستفاد من لکن لا من الواو وان مختار الرضی ان الاعتراض یکون فی الآخر ولذا قال ان الواو فی ان الوصلیۃ للاعتراض وعلیہ المحققون **قال** ولیت للتمنی ولیتما لت بابدال الیاء تاء وادغامہا فی التاء **قولہ** تدخل علی الممکن ای ممکن الوقوع ومستحیل الوقوع وان کان ممکنا ذاتیا ولا یدخل علی واجب الوقوع فلا یقال لیت غدا یجی فی الرضی ماہیۃ التمنی محبۃ حصول الشیء سواء کان مع ارتقاب حصولہ ولا فیستعمل فی الممکن المترقب وغیر المترقب وفی المحال **قال** واجاز الفراء آہ ای اجاز الفراء نصب الجزئین بعد لیت قیاسا علی ما سمع عملہ لفظا اجازۃ فلا یرد لنا خلاف فی جواز ہذا الترکیب انما الخلاف فی توجیہہ کما یدل علیہ بیان الشرح لان ذلک البیان انما ہو فیما وقع فی الاستعمال وقولہ تمنی زیدا قائما وہو متعد الی مفعولین کذا فی الحواشی الہندیۃ **قولہ** ای اتمناہ کائنا علی صفۃ القیام یعنی معنی تمنی کون زید علی صفۃ القیام تمنی حصول صفۃ القیام لہ **قولہ** واجاز آہ توجیہ الکسائی مطرد فی النکرۃ والمعرفۃ بخلاف ما قال المحققون فانہ لا یجری فی لیت الشباب ہو الرجیع علی الفتی والمشیب ہو البدی الاول **قولہ** ای لیت ایام الصبا لنا آہ کائنۃ بدل من لنا اشار بذلک الی نیابۃ الجار والمجرور عن عاملہ المحذوف وتحمل ضمیرہ **قال** ولعل للترجی وذہب الاخفش والکسائی الی انہا تکون للتعلیل بمعنی اللام وذہب الفراء ومن وافقہ من الکوفیین الی انہا تکون للاستفہام ونقل البعض عن الفراء ان انہا للشک وقال البعض کونہا للتعلیل والاستفہام والشک خطاء عند البصریین کذا فی شرح التسہیل **قولہ** وداع دعانا آہ یقال استجاب لہ واستجاب بمعنی اجاب ای رب داع دعا ای مجیب الی الندی ای ال عطاء عند منع المحتاجین فلم یستجبہ احد فقلت ادع دعوۃ اخری وارفع الصوت لعل ابی المغوار منک قریب فیجیبک ویغنک فانہ الجواد والشاعر یقول ہذا علی طریق التلہف والتحسر علی فقد من فقد کذا فی شرح ابیات الکشاف **قال** وثم وقد تلحقہا التاء فتختص بعطف الجمل نحو ع فمضیت ثمۃ قلت لا یعنینی **قولہ** بکسر الہمزۃ وقد تفتح وقد تقلب میمہا الاولی یاء وقد تقلب نونا وتحذف ما **قولہ** وعند الاکثرین ان ما بعد ما عطف بیان او بدل لانا لم نر عاطفا یصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشیء علی مرادفہ وتقع تفسیر الجمل اذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمیر وتکی الضمیر نحو تقول استکتمتہ ای سالتہ کتمانہ لقیت ذلک بضم التاء ولو جئت باذا مکان ای فتحت فقلت اذا سالتہ لان اذا ظرف لتقول **قال** فالاربعۃ الاول الفاء للتفصیل ای الحروف العشرۃ بعد اشتراکہا فی التشریک ثلثۃ اقسام باعتبار حصول الحکم قسم ثبت بہا الحکم للتابع والمتبوع جمیعا وہی الاربعۃ الاول وقسم یثبت بہ الحکم لاحدہما لا بعینہ وہو او واما وام وقسم یثبت بہ الحکم لاحدہما بعینہ وہو لا وبل ولکن ثم ان آحاد کل قسم تفترق باختصاص کل منہا بمعنی لا یوجد فی الآخر **قال** للجمع ای للجمع بین المفردین وفی حکم کونہما مسندین او مسندا الیہما او مفعولین او حالین او نحو ذلک وبین الجملتین فی حصول مضمونہما واذا دخل علیہ النفی افاد نفی المجموع اما بانتفاء جزئیہ او بانتفاء احدہما واذا قصد التنصیص علی الاول جی بلا الزائدۃ بعد الواو نحو ما جاءنی زید ولا عمرو **قولہ** مطلقا آہ ای لا یفہم منہ الترتیب او یفہم منہ الترتیب فالاربعۃ تشترک فی مطلق الجمع والواو للجمع المطلق **قولہ** ای حصل الفعل آہ خبر لقولہ فقولک بتاویل معناہ **قولہ** یعنی انہ لا یفہم آہ فتعطف الشیء علی مصاحبہ وعلی سابقہ وعلی لاحقہ فتقول جاءنی زید وعمرو واحتمل ثلثۃ **قولہ** وجوداً کما نقل عن المبرد والکسائی وبعض الفقہاء او عدما بان یکون للمعیۃ کما ذہب الیہ

بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وبعكسه قليل كذا في المغني قوله اي الجمع مع الترتيب في تاج البيهقي الترتيب يك از
پس ديگرى فرا كردن فليس الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا زاده الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب
هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغير مهلة اي بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصحيح
قوله في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل وثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار قوله غير ان آه هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي
ارى ان حتى لا مهلة فيها مثل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل
بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا من الاضعف الى
الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشارح دفعه قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدرج الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قدر الصفة
بقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه فالدخل في الحكم السابق نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى
ولدها والضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل قوله من حيث انه قوي قيد بذلك
ليترتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا قال ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال لتعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد آه قوله اي ليس عليها اي
ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن قوله فصلح لان يجعل آه ففي العاطفة معنى الجارة لانها فيها مع معنى الواو العاطفة فلا حاجة الى المعنيين
يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزء ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا ليحصل معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل آه فيصير الكلام نصا في
الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما آه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة
في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدرج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع تقتضي اعتبار المهلة
في تعلقه بمدخولها قوله على رجالتهم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش
قوله لكن الانتهاء آه يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء
بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح وجها لعدم دخول حتى العاطفة
على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف والاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل لتقتضي المغايرة قوة او ضعفا بحيث صار
مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة او الضعف قوله كذا في بعض الشروح
انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله لما وقع في
بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل المجاور ولم يمثل نمت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده بقوله
او حكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبتني الجارية حتى حديثها وضربتني السادات حتى عبيدهم قوله لعله
للدلالة آه اشار الى ان اللام في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامرين
سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل والاباحة والتخيير او التسوية فان مدلول
او احد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعمالها في الشك اشيع فلذلك بينه المقترح ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل
على الواحد الجزئي المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد
وما قيل اي لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فوهم
لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او انما تستفاد من الكلام الذي فيه او قوله عند المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان قوله
كل من الامرين اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد آه تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع
بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الآخر
واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما دون الآخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا
او ما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال
في الامر والنهي هذا هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وكلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب

فمعناه العموم في الاغلب بجواز ان يراد به الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقال بل كلاهما كذا في الرضي **قال** وفي المتصلة اي دون بين
الفرق بين الثلثة وبداء من القريب **قال** لازمة لهمزة الاستفهام لفظا او تقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام **قوله** اي غير مستعملة
آه يعني ان اللازم ههنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد
ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس **قال** يليها احد المستويين
والآخر الهمزة فلا يكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعدهما بتاويل المضاف اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك وافي الدار
زيد ام في السوق اي في اي الموضعين **قال** بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب
بالعكس **قال** لطلب التعيين بام مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك
سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ مما اريد به التسوية فالهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام واستعمالهما
لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر
مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء
والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت او قعدت لعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل على المجهول ويؤيده
بلزوم الفعل بعد الهمزة فان الفعل لازم الشرط **قوله** وح يكون تركيب آه هذا تكرار محض وتفريع الشئ على نفسه اللهم الا ان يقرر المنقول عن سيبويه هو الكلية
كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة بين ح وليها وقوله ازيدا رأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما وليها وحينئذ
يكون تفريعا للجزئي على الكلي والاولى تركه **قوله** الا بعيد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح
قوله لانها لا يفيد الا التعيين لان نعم لتقرير ما سبق ولا للرد وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين **قوله** فانه لا يصح آه فيه اشارة الى انه
يصح جوابه بالتعيين قال الشارح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب
مع زيادة **قوله** لان المقصود آه فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة ونفيها **قوله** وقد يجاب آه تحقيق المقام بان ما
ذكره الشارح حكم اكثري وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة في
العباب او تخطئة المتكلم حيث قال فان قال ذلك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السؤال فتقول ليس عندي زيد ولا عمرو
وتخبره انه غلط انتهى والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب وان اريد به ما يكون في مقابلة سؤاله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والتكلم
هو الثاني **قوله** فالمشار اليه آه تفريع على تفسيره في الموضعين بمعنى واحد **قوله** على شرطين احدهما ان يكون احد المستويين والآخر الهمزة والمتفرع عليه
عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين **قوله** لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى
يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار
قوله على طريق اللف والنشر اي بلف الشرطين ونشر الحكمين **قوله** لكان اخصر واحسن لكن ما ذكره الشارح اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير حمل كل واحد منهما
اشارة الى خط **قوله** في الاضراب عن الاول سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه
فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما كما في مثال المتن **قوله** للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى لان الهمزة
المقدرة للاستفهام وقد يجئ للانكار نحو أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ وقد يجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ونحو أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ
وَالنُّوْرُ **قوله** اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كانهم جمعوا اقطيعا كذا في الصحاح **قوله** كما تقول ازيد عندك ام عمرو وكذا
هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام لكونه
خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا
او تقديرا فهي متصلة ويليها الهمزة اما الاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا او يجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة
الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين
مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان

وتبع المفرد بعدها ضرورة كما في الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة اولا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافا
للمصرح والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او تقديم خبر احدى الاسميتين وتأخير خبر
الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساو حتى ان النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع قوله اي غير مستقلة اي معها اي غير مستقلة العاطفة الا
مع ما قبل المعطوف عليها وان اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال قوله يعني اذا عطف آه اي اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المغني ثم
يعبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر
اما العاطفة لا قبله والعبارة تقتضي ذلك قوله يلزم ان يتصدر آه اما وان تقبل ظرف الملازمة وانما قال المصرح هنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان
ام المتصلة لكونها بمعنى اي الامرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على شك متكلم وابهامه من ابتداء
الكلام الى تمامه الا اذا عرض له في اثناء الكلام والتزام اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة معها
لا لها قوله يجوز ان يتصدر آه فمبنى الكلام مع اما على احد الشيئين ولا مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك
او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله والجواب آه الجوابان ذكرهما المصرح في شرح المفصل قوله بل التنبيه على الشك آه هذا اولى مما ذكره المصرح
من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدتها التنبيه على ارتباط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام
في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتأكيد العطف لمجيء اما غير عاطفة ووجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب
بخلاف لكن ويمكن ان يقرر مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتداء والعطف مدخولها على
مدخول اما الاولى لافادة الشك قوله بكلمة لا النفي الحكم آه فلا تجيء الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال نائما لا قاعدا ولا يعطف بها الا الاسم
ويعطف المضارع بها نادرا قوله لصرف الحكم آه هذا التفصيل في عطف المفرد ببل واما في عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون
الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني فلذا لم يتعرض له الشارح ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا
قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتريه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي بذكره لم يكن منها وكان خطأ عمدا او سهوا وليس المراد وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
اي لا في الاثبات على طريق واحد قوله فتثبت الحكم المنفي آه كلمة عن متعلقة بالنفي والكلام مثبت ولذا قالوا لا يجوز نصب مانعيها كما لي قاعدا وتعين الرفع
قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله في نقيضه لاني ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل الاثبات اذ لا يكون في المفرد معنى النفي
الا ان حروف النفي انما تدخل الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي قوله فتكون للايجاب آه اي لاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة
آه اي للاستدراك عن الاول باق بحاله لم يقع الحكم غلطا وانما جيء بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت في عطف الجملة آه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة
عاطفة وهو المختار للزمخشري خلافا ليحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة يحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع
مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها في المفرد وتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك اذا وليها مجرور بلا جار نحو مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجوار والتقدير
لكن بعمرو ومررت بتكلف فان جر الجوار ليس بقياسي وقيل ان مجرور بجار مقدر مثلا اذا لم يدخلها الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وكذا
ما نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قال حروف التنبيه قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة تسميتها حروف
التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها التنبيه من دلالتها الحروف بلا
الاستفتاح وفي المغني ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وفي الشروح حرف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب
قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله
يتصدر بها الجمل آه اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما واجبة التصدير وها جائزة الا اذا فصل بينه
وبين اسم الاشارة نحو ها انتم والله ذا قوله حتى لا يغفل آه ومع ذلك يفيد الا واما التحقيق ما بعدهما لتركيبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي
ولذلك لا يكاد تقع الجملة بعد الا الا مصدرة بما يتلقى به القسم نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم واما من مقدمات اليمين ع واما والذي لا يعلم الغيب

غیرہ قولہ التی لا تتعین معانیها آہ لانها موضوعة للجزئیات بالوضع العام والمعنی العام بشرط الاستعمال فی الجزئیات وعلی کلا التقدیرین مایدل علی تعیین المراد
بها الاشارة قال حروف النداء بالکسر والمد آواز دادن مصدر نادی وقد یضم بجعله من قبیل الاصوات کالصراخ والبکاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف

حروف النداء

نائب لادعو وقیل انها اسماء الافعال لتمامها بما بعدها ورده المحقق الرضی بان بناء بعضها لیس بناء الاسم وبانه لیس لها مرفوع غائب لعدم التقدم والمتکلم
لامتناع استتاره فی اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لا داع قولہ لانها تستعمل آہ وفی الاستغاثة والندبة قال للبعید حقیقة او حکما کالساهی والنائم
والمتحیر ووجه التخصیص ان نداء البعید یحتاج الی رفع الصوت وذلک بکثرة الحروف والمد وهما متحققان فی ایا وهیا ومنتفیان فی ای والهمزة والمد تحقق
دون الکثرة فی یا فلذا الصح للقریب والبعید وبهذا ظهر کون ای للقریب والهمزة للاقرب قال نعم فیه اربع لغات فتح العین وکسرها وتبدیلها حاء وکسر النون

حروف الایجاب

اتباعا لکسر العین قولہ وجه تسمیتها آہ وهو ان فی جمیعها معنی الایجاب ای التحقیق ولیس المراد به ما یقابل النفی حتی یحتاج الی تکلف فی بلی قولہ ای تقریر
لمضمونه ای لیس المراد بالتقریر التاکید فانه انما یوجد فیما بعد الخبر بل التحقیق بمعنی راست کردن سخن کذا فی الصراح واتحاد لفظ المضمون لان نعم یجیء بعد
الامر والنهی وتحضیض والعرض والاستفهام والخبر وفیما سوی الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود من المطلوب والمستفهم منه قیل وقد یقع فی صدر الکلام
نحو نعم هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدر قولہ استفهاما کان او خبرا القظ ان یقول الشارح کان او خبرا لیفید جواز تقریره غیر الاستفهام مما
سبق الا ان مقصوده بیان عدم الفرق بین الاستفهام عن النفی والاثبات والاستفهام عن النفی ولذا لم یتعرض لامثلة الخبر اثباتا ونفیا لظهور عدم الفرق بینهما
نحو قولک نعم لمن قال قام زید او ما قام زید تصدیقا لقائله قولہ وبلی فی جواب الم یقم زید آہ ذکره ههنا توطئة لبیان عدم صحة نعم فی جواب الست بربکم

الست بربکم

وصحته ولو قال فلو قیل نعم فی جواب الست بربکم لکان کفرا آہ اخصر واحفظ من الحوالة الی ما بعده ومن لزوم التکرار فی بیان معنی الست بربکم قالوا بلی
کما لا یخفی قولہ لکان کفرا کما روی عن ابن عباس رض قولہ تصدیقا للاثبات لا لتقریر ما بعد همزة الاستفهام فلا یکون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام یکون
بما بعده قولہ من انکار النفی فالهمزة للانکار وانکار النفی اثبات وفی الرضی انها للتقریر ای للحمل علی الاقرار قولہ فی العرف الطاری علی الوضع ولذا قال بعضهم
لو قال بلی فی جواب الست بربکم لا یکفر قال بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وکذا بجمیع حروف الایجاب لان اسماء الاستفهام کلها لطلب التعیین وحروف
الایجاب لتقریر الحکم قولہ وذکر ابن مالک رح ان ای آہ فی المغنی ان ای بمعنی نعم تقع بعد قام زید وهل قام زید واضرب زیدا ونحوهن کما یقع نعم بعدهن
وزعم ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام قولہ ای لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنی المتعارف فی الاستعمال قولہ فتقول ای والله واذا اسقطت
الواو جاز اسکان الیاء وفتحها کما فی من مع اللام وحذفها وعلی الاول التقی ساکنان علی غیر حدهما لکونهما فی کلمتین ومع ذلک ضعیف لان شرط المدغم فی
غیر حرف المد ان یکون لفی الاصل حرکة ولیس للام اصل فی الحرکة قال واجل بسکون اللام جیر فی المعنی مثل نعم والاختصاص قول الزمخشری ای ابن مالک
وجماعة وقال ابن خروف اکثر ما یکون بعده الخبر قولہ للمخبر قد اتاک زید آہ قد اتاک مفعول للمخبر وای قد اتاک تفسیر اجل وجیر وان قولہ نحو قول ابن الزبیر
آہ روی ان عبد الله بن الزبیر اتاه فضالة بن شریک فقال یا امیر المؤمنین ان ناقتی دبرت ونقبت خفی وصلت الیک فقال له ارقعها بسبت واخصفها
بهلب وسر بها البردین فقال انی جئتک مستمنحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة حملتنی الیک فقال ابن الزبیر ان راکبها السبت الراحة والملت القشر والبردین اول الیوم
وآخره والاستمناح طلب العطاء قولہ من جوی جمعه فی القاموس الجوی هوی باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء فی الصدر

حروف الزیادة

وکلها فی البیت حسن قولہ ان اصل المعنی وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها لا یختل فالمعنی المستفاد منها تکرار الحکم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنی هو
الحکم مع تحقیق طرد الانکار یختل بدونها وخلاصته انها للتحقیق والتثبیت دون التاکید وفرق ما بینهما هذا اذا قلنا ان التاکید معناها واما اذا قلنا انه غرض منها
علی ما یدل علیه عبارة القاضی فی تفسیر قوله تعالی اِنَّ اللّٰهَ لَا یَسْتَحْیِیْ اَنْ یَّضْرِبَ مَثَلًا مَّا الآیة وعدها من الحروف لتنزیل الغرض منزلة المعنی فالفرق اظهر واما اسماء
التاکید فلا سیما لم یطلق علیها زوائد قال ان وان قیل لم یبینوا فی ان هل هی ان الشرطیة والنافیة او المخففة عن المثقلة وفی ان اهی المخففة والناصبة
او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانها غیر الذکر بها مقابلا لها فی المغنی وذکر فیه ان الاخفش قال ان ان الزائدة تنصب المضارع کما تعمل الباء الزائدة تجر
وجعل منه قوله تعالی وَمَا لَنَا اَلَّا نَتَوَکَّلَ عَلَی اللّٰهِ وما لنا الا نُقَاتِلَ فِیْ سَبِیْلِ اللّٰهِ وقال غیره انها مصدریة وانما لم یجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها
بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه کالحرف المعدی فی الاختصاص بالاسم فلذا عمل ثم قال ولا معنی لان الزائدة غیر التوکید کسائر الزوائد قال ما مع
النافیة دخلت علی جملة فعلیة کما فی الشرح او اسمیة کقوله فما ان طبنا جبن وفی هذه الحالة تکف ما الحجازیة عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمیة وبعد الا
الاستفتاحیة قال وقلت مع لما قال صاحب المغنی انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفی الرضی زیادة المفتوحة بعد لما هی المشهورة تقول لما ان جلست

بجلست فتحا وکسرا وفتح الفتح اشہر **قوله** نحو کان ظبیۃ آہ اولہ ع ویوما توافینا بوجہ مقسم ، الموافاۃ الملاقاۃ والضمیر للحبیبۃ والقسام الحسن وقیل فسیم الوجہ مقسم الوجہ
العطو التناول برفع الراس والیدین والناضر الشدید الخضرۃ ویروی وارق ای الشجرۃ الخضراء والسلم بفتحتین شجر یعظم وله شوک **قوله** علی تقدیر روایۃ آہ
ویروی بنصب ظبیۃ علی اعمال کان المخففۃ وبرفعها علی الغائہا او اعمالها فی ضمیر الشان المحذوف والمعنی تاتینا ہذہ المراۃ یوما بوجہ حسن لم یخل عن الحسن جمیع
سنکا نہا فی حسن تیہها واستداد جیدہا کظبیۃ تمد عنقها الی غصن ناضر من ہذا الشجر وصف الظبیۃ بہذا لانها بہذا الحال تزداد حسنا **قوله** وما تزاد آہ فی
الرضی لم یعدوا ما الکافۃ وان لم یکن لها معنی من الزوائد لان لها تاثیرا قویا وہو منع العامل من العمل وتہیئۃ لدخول ما لم یکن ان یدخله وفی المغنی عدہا
من الزوائد حیث قال وہی ای الزائدۃ نوعان کافۃ وغیر کافۃ **قوله** حال کون آہ یعنی ان شرطا حال من الکلمات الخمس المذکورۃ مع ما وفائدته انها
تستعمل شرطا وغیر شرط وزیادۃ ما فیها مختصۃ بحال الشرطیۃ **قوله** نحو لا اقسم بیوم القیمۃ ذہب الیہ جماعۃ ثم اختلفوا فقیل زیدت توطیۃ لنفی الجواب
ای لا اقسم بیوم القیمۃ لا تترکون سدی ج ورد بانه قد یجیء الجواب بعدہ مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان فی کبد وقیل زیدت لمجرد التاکید ورد بانه
لا تزاد کذلک صدر الکلام حشوا وفیه نظر وذہب جماعۃ الی انها نافیۃ فقیل المنفی قسم علی ان یکون اخبارا لا انشاء ای لا اعظم بالاقسام بل استحقاقه
اعظم مما فوق ذلک قال الزمخشری وقیل المنفی شیء تقدم وہو ما حکی عنہم کثیرا من انکار البعث ای لیس الامر کذلک ثم استونف القسم کذا فی المنہل **قوله** فی صورۃ نفی
القسم وان لم یکن نفیا حقیقۃ لان معنی القسم مقصود **قوله** کقوله فی بیر لا حور آہ تمامہ ع بافکہ حتی اذا الصبح جشر البیت للعجاج الحور الہلکۃ کذا فی الصحاح
ویقال حور فی محاورۃ ای نقصان فی نقصان ویحتمل ان یکون اسم جمع لحائر بمعنی الہالک وقیل ہو بیر یسکنہا الجن والمراد الہلکۃ والافک الکذب جشر ای صبح
انفلق قیل یصف فاسقا او کافرا سریا باطنیہ فی بیر الہلکۃ او النقصان او فی مہالک لہا لکین وما علم لفرط غفلته انه صار فیہا حتی اذا انفلق ظلمات الغیبۃ
او قامت القیامۃ علم ذلک لکن لا ینفعه ذلک العلم ویحتمل ان یکون وصفا لرجل جری خواص فی المہالک سار فی مساکن الجن ومعنی الافک انه یکذب لنفسه
واحد فته تبشی منہا والصدق ما فیه والمعنی سار لیلا ہذا الرجل بجراتہ فی مہاوی الہلاک وفی المواضع الخالیۃ التی یسکنہا الجن حتی اضاء الصبح وما شعر به
ای الحی بیدہ فی الہلکۃ وہو غافل عن ذلک لعدم مبالاته وہذا المعنی اشبه بمذہب العرب کذا فی شرح ابیات المفصل **قوله** واحد الہلکۃ الہلکۃ بفتح المیم
واللام الہلاک کذا فی شمس العلوم وکذا الہلک بضم الہاء وسکون اللام واما الہلکۃ بوزن الغرفۃ فلم توجد فی الکتب المتداولۃ والشارح حمله علی صیغۃ الجمع
کالطلبۃ فجعل الحور جمع حائر جریا علی القیاس فان فاعلا اذا کان صفۃ یجمع علی فعل لکن لم یوجد فی الکتب جمع حائر بل جمع حور اما واحد **قوله**
فہی تفسیر کل مبہم وفی التسہیل ان ای غالبا فیما سوی ما فیه معنی القول وفی شرحه ولیس کذلک بل یقع فیه نحو کتبت الیه ای قم وذہب قوم الی ان ای المفسرۃ
اسم فعل معناہ عوا وافہموا ای کصہ ومہ **قوله** تقرر المظروف فی الظرف آہ لما کان مظروفیۃ اللفظ للمعنی غیر ظاہرۃ بینه بانه علی التشبیه فی عدم
انفکاک اللفظ الموضوع عن المعنی کما لا ینفک المظروف عن الظرف بخلاف ظرفیۃ اللفظ فانها ظاہرۃ ولذلک قیل الالفاظ قوالب المعانی لان المتکلم
یورد الالفاظ علی وفقہا والسامع یاخذہا منہا ولان المقصود من اللفظ معناہ **قوله** فلا تقع بعد صریح القول وذلک لان ان المفسرۃ مشروطۃ بان تسبق
بجملۃ فلذلک غلط من جعل منہا وآخر دعوٰہم ان الحمد للہ رب العالمین وان یتاخر عنہا جملۃ فلا یجوز ذکرت عسجدا ان ذہبا وصریح القول یقع مفعوله
الجملۃ فلا حاجۃ الی ایراد ان وما لیس فیه معنی القول لا یکون مفعوله جملۃ **قوله** وقوله تعالی ما قلت لہم آہ جملۃ مستانفۃ ولیس عطفا علی قوله قولک لانه لیس
مثالا لما یکون مفسرۃ للمفعول المقدر ولا بیانا لفائدۃ قید فی الاکثر اذ الواجب ح تاخیرہ عن قوله وقد تفسر بها المفعول القول بل ہو رد لما توہم من انها
قد تکون تفسیر المفعول الصریح استدلالا بہذہ الآیۃ فالفاء فی قوله فقوله ان اعبدوا اللہ اما علی تقدیر اما او زائدۃ فی خبر المبتدا علی مذہب الاخفش والعائد
الی المبتدا الاول محذوف ای فیه **قوله** تفسیر للضمیر فی به وما قیل انه لا یجوز ان یکون ان اعبدوا اللہ ربی وربکم مامورا به فلا بد من تقدیر القول ای
آمرتنی بقوله وح یکون تفسیر الصریح القول فالجواب ان المامور به المحکی ہو اعبدوا اللہ وقوله ربی وربکم من کلام عیسی ردف به الکلام المحکی تعظیما لشانه سبحانه
کما قال الزمخشری فی قوله تعالی انا قتلنا المسیح عیسی ابن مریم رسول اللہ والی ہذا اشارۃ فی کلام الشارح حیث اکتفی علی ان اعبدوا والمحشی کونه تفسیر الضمیر
یجوز ان یصرف التفسیر الی المعنی بان یکون عیسی قد حکی قوله تعالی بعبارۃ اخری کانه قال اللہ تعالی مرہم ان اعبدوا اللہ ربک وربہم ونظیرہ قوله تعالی فحق علینا
قول ربنا انا لذائقون والاصل انکم لذائقون وفی الرضی ان القول المقدر کغیر الصریح **قوله** لانه مفعول لصریح القول اذ لم یؤول قلت بامرت فلا یرد ان
الزمخشری جوز ان یکون تفسیر القول علی تاویله بالامر ای ما امرتہم الا بما امرتنی به وقال ابو علی الفارسی یجوز ان یکون ان فی الآیۃ مصدریۃ بدلا من ما او من الضمیر
المجرور فی به وما قیل ان العبارۃ لا تعمل فیہا القول وان المبدل منه فی حکم الساقط فیبقی الصلۃ بلا عائد فمدفوع بان القول یؤول بالامر وان العائد

موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع احكامه قوله وقد تفسير آه بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعل الآية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة قوله اي الهم علمنا تفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص ان بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت اليه ان قم ومنها هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسمع فيه فهي تفسيرية وتقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع ونصب وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح وزمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا محذوف الظرف وخلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا القبيل قال حروف التحضيض هو مصدر للتكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وبهذه الحروف ظاهر لانها مركبة كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة قوله مشددتين وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل كحث غير العاقل والا مخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام ونفي قوله وفي بعض النسخ وتلزم الفعل على الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوي والاولى وتلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لا تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله شعر نبئت ليلى ارسلت بشفاعة ٭ فهلا نفس ليلى شفيعها هو اول باضمار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمحذوف اي هي شفيعها قوله نحو هلا ضربت آه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المنفي قوله نحو هلا زيدا ضربته آه واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فيه قوله فمعناها اي اذا اطلقت انها تدخل المضارع والماضي فمعناها في الماضي اي ما يستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والظاهر الاخير لما سيجئ انها التح على الحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشیمان کردن والتوبيخ سرزنش کردن واللوم ملامت کردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم قوله بمعنى الامر الا انه طلب بحث واذعاج ويمنع ذلك لا يخلو عن توبيخ ولوم على انه كان المخاطب ان يفعل قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بتادب فيكون للعرض قوله ولا يكون آه عطف على قوله فمعناه اذا دخلت آه قوله الا انها تستعمل آه بمعنى لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي اي بالمثل كالامر ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض قوله فكانها من حيث المعنى للتحضيض آه هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا قوله حرف التوقع اضافوها الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بهما والرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ولمن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد يستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدني درهم معربا عند الكوفية فيقولون قد زيد بالرفع وقدي وقد يستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقدني اي كفى قوله اذا دخلت آه اشار الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضي حتى يقربه الى الحال ولعل ارادة الماضي المجرد الغير المشابهة بالحرف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع قوله واقعا آه اي واقعا في الزمان الماضي القريب عن الحال قوله وقد يكون آه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا ذكره بالتقليل قوله الا مجردآه فالاطلاق قرينة التجريد قوله وقد يستعمل للتحقيق آه وقيل وقد يستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل الآية من هذا القبيل قوله نحو قد تفصل آه ويجوز حذف فعلها شعر نحو ٭ افد الترحل غير ان ركابنا ٭ لما تزل برحالنا وكان قد ٭ قال الهمزة وهل واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فقلب الهاء همزة قوله تدخلان آه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم قوله الا ان الهمزة آه اشارة الى ان قوله لكن الخ ليس على عمومه بل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح رح ههنا والا فالتوحيد ذكره في نحو قوله اتجعل ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت قوله الا على الشذوذ اي على الاستعمال الغير الفصيح لما مع في الفعل بقبحها قوله تذكرت عهودا بالحمى آه العهود جمع عهد بيان والحمى كالى ما يحمى من الكلأ مصدر بمعنى المحمي والمراد ههنا الارض التي فيها الكلأ وحنت لما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الاليف يقال حنت الاليف الى الاليف والمعانقة در آغوش گرفتن وتسلت عنها الكلم التسلي عنه على ما في الصراح تسلا ای فم کردن تسلا ھلازم منہ واما التسلي ففي القاموس انه بمعنى النسيان وفي الصحاح والتاج الانكشاف ونحى منها باب المقام الا ان يراد تسلت بها عنه على حذف المضاف ونذابة حال معللة اي لاجل ذهولها عن الفصل والكلام تصوير وتخييل بحال بل بحال العاشق ولقصانه لذا

حروف المصدر حروف التحضيض

حرف التوقع

حروف الاستفهام ايجد

لکن مراعاۃ حالہا الاصلی تجییز کما قولہ ای تتصرف فیہا یعنی ان التصرف تمییز عن النسبۃ بمعنی اعم تصرفا و معنی الاضافۃ التصرف فیہا الاقتصر فہا فی شیء بان یکون الاستناد
الی الفاعل واحترز بقولہ باعتبار استعمالہا عن التصرف فیہا من حیث الذات فانہا التصرف فی الہمزۃ بخلاف ہل فانہ تصرف فیہا بالقلب الہاء ہمزۃ و قیل معناہ تخطا
اشمل انہا متصرفۃ فی ہل بالنقل من الحساب الی الاستعمار ولا یاتی ہذا التصرف من ہل وہذا اعذب من تفسیر الشرح وفیہ انہ ان اراد بقولہ لا یاتی ہذا التصرف من ہل
انہ یدخل علی اجل ہل یدخل علیہا الہمزۃ الا انہ لا یتصرف فیہا فیبطل وان اراد انہ لا یدخل علیہا حتی یتصرف فیہا فمسلم لکن ہذا فرع العموم فی الاستعمال فالحق احق ان
یتبع قولہ علی وجہ الانکار التوبیخی ای ما بعدہا ما کان ینبغی ان یقع وان فاعلہ ملوم نحو اَتَعْبُدُوْنَ مَا تَنْحِتُوْنَ وقد یجیء للانکار الابطالی ای ان ما بعدہا
غیر واقع وان مدعیہ کاذب نحو افاصفٰکم ربکم بالبنین ولافادتہا نفی ما دخلہا لزوم ثبوتہ ان کان منفیا لان نفی النفی اثبات ومنہ الیس اللہ بکاف عبدہ
والانکار بقسمیہ مختص بالہمزۃ فلو حمل الشرح المثال علی جعلہا للانکار مطلقا بان یقول باستعمال الہمزۃ للانکار ما دخلت علیہ لکان اشمل وافید قولہ بحذوف
بالحقیقۃ اذ لا معنی للاستفہام عن الضرب الذی ہو معلوم الوجود فی الانکار التوبیخی او معلوم الانتفاء فی الانکار الابطالی بخلاف الرضاء فانہ امر خفی
واقترانہ بالحال الذی ینافیہ یدل علی عدم استحسانہ وہذا مبنی علی استعمال الہمزۃ فی الاستفہام وکون الانکار متولدا منہ ولما علی تقدیر کونہا مستعملۃ فی الانکار
فالوجہ ما ذکرہ فی المفتاح من ان ہل مختص بالاستقبال ولا معنی لانکار ما لم یقع قولہ ہی الاصل فی باب آہ ای غیرہا محمول فیہ والاقوی لکونہا موضوعۃ
لہ انسب الیق عند العقل ثم اختص الاستعمال بما ہو الانسب عند العقل فلا یرد انہ لا یدل علی عدم جواز جعل ہل معادلۃ لام بل علی عدم الانسبیۃ قال
واثم اذا ما وقع آہ اشارۃ الی الآیات الثلث اعنی قولہ تعالیٰ اثم اذا ما وقع آمنتم بہ وقولہ تعالیٰ افمن کان علی بینۃ من ربہ وقولہ تعالیٰ اومن کان
میتا فاحییناہ وجعلنا لہ نورا یمشی بہ فی الناس کمن مثلہ فی الظلمٰت ممدخول العاطف عطف علی السابق عند الجمہور وعلی مقدر عند الزمخشری
تقدیر الاول باذا جاء وقت العذاب وقع اثم اذا ما وقع آمنتم بہ وتقدیر الثانی اومن کان مؤمنا کمن کان فاسقا فمن کان علی بینۃ کمن لیس کذلک علی حذف الخبر
وکذا التقدیر الثالث قولہ بادخال الہمزۃ آہ رعایۃ لتمام التصدیر لعراقتہا فی الاستفہام فان العاطف لکونہ رابطا لمدخولہا بما قبلہ لو دخل علی الہمزۃ یکون لہا
تعلق بما قبلہا بخلاف ہل فانہا لعدم عراقتہا فی الاستفہام لا تقتضی کمال التصدیر وہذا عند الجمہور وقال الزمخشری ان الہمزۃ داخلۃ علی مقدر معطوف علیہ
مناسب المعطوف قال الرضی والحق ما قالہ الجمہور اذ لو کان المعطوف علیہ مقدرا لجاز وقوعہا فی اول الکلام من غیر ان یتقدمہ ما یصح عطفہ علیہ مع انہ لم یجیء
فی الاستعمال الا مبنیا علی کلام متقدم وفی المغنی قد جزم الزمخشری بذلک فی مواضع من الکشاف منہا قولہ تعالیٰ افامن اہل القری انہ عطف علی اَفَاَخَذْنَاہُمْ
وقولہ تعالیٰ اَئِنَّا لَمَبْعُوْثُوْنَ اَوَ آبَاؤُنَا الْاَوَّلُوْنَ ان آباؤنا عطف علی ضمیر مبعوثون واکتفی بالفصل بالہمزۃ وجوز الوجہین فی موضع فقال افغیر
دین اللہ یبغون دخلت ہمزۃ الانکار علی الفاء العاطفۃ جملۃ علی جملۃ ثم توسطت الہمزۃ بینہما ویجوز ان یعطف علی محذوف ای ایتولون فغیر دین اللہ
یبغون وفیہ انا لا نم انہ لو کان للمعطوف مقدر لجاز وقوعہا فی اول الکلام فانہ یجوز ان یکون وقوعہا فی المواضع لہا تعلق بما قبلہا وان کان المعطوف
علیہ مقدرا علی ان الجواز لا ینافی عدم الاستعمال واما ما ذکرہ صاحب المغنی فانما یتم ان لو لم یجوز الزمخشری ما قالہ الجمہور اصلا ولو کان مقصودہ منع تعیین
التقدیم علی العاطف فلا وہو الظاہر من کلامہ قولہ بخلاف ہل متعلق بقولہ تقول فیکون قید الکل شیئا العموم تصرف الہمزۃ للہا لاکم فانہ مع بعدہ لفظا یحوج
الی تقدیرہ ولا تقول ہل فی الامثلۃ لاثبات العموم فضول الشرح لکونہ فرع الہمزۃ آہ تعلیل لما یستفاد من قولہ بخلاف ہل ای لا تقول ہل فیہا فان قلت
عدم استعمال ہل فی الامثلۃ المذکورۃ انما یثبت عموم الہمزۃ اذا لم یکن لہا مواضع مختصۃ ولیس کذلک فان ہل تستعمل لتقریر نفس الحکم فی الاثبات نحو ہل ثوب الکفار
ویراد بہا النفی فیجوز وقوع الا بعدہا نحو ہل جزاء الاحسان الا الاحسان ویزاد الباء بعدہا نحو ہل زید بقائم بخلاف المثال الہمزۃ فانہ انما یثبت العموم اذا کان
الہمزۃ مستعملا بعد غیر العاطف ایضا ولیس کذلک فلما ان الہمزۃ مختصۃ بالتقدیم ہل مختصۃ بالتاخیر قلت جمیع مواقع ہل مواقع الہمزۃ لانہا بمعنی قد والاستفہام
مستفاد من ہمزۃ مقدرۃ معہا نص علیہ الزمخشری فی المفصل ناقلا من سیبویہ وعدم جواز التصریح بالہمزۃ فی بعض المواقع لا ینافی ذلک فمن قال ینبغی ان یرجح
بالعموم العموم من وجہ لان ہل مختصۃ ببعض الاحکام لو ثبات الشیء فی المعنی ان ہل تفترق من الہمزۃ من عشرۃ اوجہ اختصاصہا بالتصدیق وبالایجاب وبالاستقبال
وبعدم الدخول علی الشرط وان وعلی اسم بعدہ فعل ویقع بعد العاطف لا قبلہ وبعد ام وبارادۃ النفی بالاستفہام بہ وبمجیئہ بمعنی قد من غیر استفہام
قال حروف الشرط فی القاموس الشرط الزام الشیء ثم نقل فی الاصطلاح الی تعلیق حصول مضمون جملۃ بحصول اخری ای الحروف الدالۃ علی التعلیق قال
فان للاستقبال ای یجیء لحصول ما دخلت علیہ فی الاستقبال قولہ ومعناہ آہ ولیس معناہ ان ان مختصۃ بالمستقبل ولو بالماضی قولہ نحو قولہ تعالیٰ ولامۃ
مؤمنۃ خیر من مشرکۃ ولو اعجبتکم فان المعنی ان لا تعجبکم او تعجبکم قولہ فانہا موضوعۃ آہ لانہا حرف خطاب ومعنی الشرط مراعی فیہا وبہ صرح المحقق

التفتازانی فی المطول وشرح المفتاح **قوله** مقدر فیہ ای مفروض الحصول **قوله** کان منفیا فیہ اذ لو کان حاصلا فیما قدر حصولہ فیہ ذہابا علی العرف وما قیل ان القدر یشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقیین **قوله** فیلزم آہ تحقیق لمعنی التعلیق فان معناہ ان حصولہ منوط بہ غیر متوقف حصولہ علی حصول شیء آخر وان جمیع ماسواہ مما یتوقف علیہ ذلک الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ما علق بہ یعدل ما علق علیہ لم یکن المعلق علیہ معلقا علیہ ولذا ذہب الشافعی رح الی ان التعلیق بالشرط یدل علی انتفاء الحکم عند انتفاء الشرط والحنفیۃ اعترفوا بانتفاء الحکم عند انتفاء الشرط الا انہم لا یقولون بکونہ مدلولا للجملۃ الشرطیۃ فاندفع ما قیل ان انتفاء الملزوم لا یستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعکس لان ذلک انما یرد لو کان معناہ مجرد لزوم الثانی للاول **قوله** فقد علقت حصول آہ فالمعنی المطابقی ہو التعلیق المخصوص وانتفاء الامرین وسببیۃ الامتناع للامتناع مدلول التزامی لہ ولما کان کلا الانتفائین معلومین للمخاطب ولم یکن تعلیق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسہ اذ لا فائدۃ فیہ بل الاصل افادۃ السببیۃ قالوا ان لو لامتناع الثانی لامتناع الاول فوضعوا ما ہو المقصود من المعنی المطابقی مقامہ تنبیہا علی ذلک **قوله** فی زعم المتکلم متعلق بقولہ سببا اشارۃ الی انہ لا یلزم کون الثانی سببا فی نفس الامر کما فی قول ابی العلاء شعر ولو طار ذو حافر قبلہا لطارت ولکنہ لم یطر **قوله** وقد یستعمل آہ اشارۃ الی انہ معنی مجازی لہ لان اللزوم لازم للتعلیق والدلیل علی ذلک قلۃ الاستعمال فیہ وتبادر معنی التعلیق المخصوص وکذا المعنی الثالث والحق ما ذہب الیہ الشلوبین واختارہ القاضی فی تفسیرہ انہ موضوع للقدر المشترک وہو التعلیق دفعا للاشتراک والحقیقۃ والمجاز وتبادر فرد منہ لکثرۃ استعمالہ لا ینافی ذلک کما قالوا فی الوجود **قوله** علی قصد لزوم الثانی للاول من غیر قصد کونہ معلقا علیہ **قوله** مع انتفاء آہ متعلق باللزوم فیکون مدلولہ اللزوم مع الانتفاء فیستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم علی انتفاء الملزوم فلذا لا یحتاج الی استثناء التالی ولا یجوز استثناء المقدم **قوله** علی ان الفساد آہ اشارۃ الی ان لو قائم مقام استثناء التالی **قوله** عکسہ المشہور وہو انہ لانتفاء الثانی لانتفاء الاول **قوله** ولم یدر ان ما ذکرہ آہ ای لم یدر ان استعمال التعلیق غیر استعمال اللزوم **قوله** فیعلم کون الشیء بابعد النقیضین عنہ ای عن ذلک الشیء فیدل علی ربطہ باقرب النقیضین منہ بطریق الاولویۃ فیدل علی استمرارہ علی کل تقدیر اذ لا واسطۃ بین النقیضین فمن قال ہذا الاستعمال لا یخص قصد الاستمرار بل یکفی قصد ان ہذا الجزاء لازم علی کل تقدیر کما تقول لو کان من یجیئنی الآن عدوی اعطہ الغافانہ یدل علی ان الجزاء لازم للانجاء الآن ولیس فیہ قصد الاستمرار لم یات بشیء لان ما توہمہ مبنی علی ما فہمہ من ان مراد الرضی بقولہ وقد یجیء جواب لو قلیلا لازم الوجود فی جمیع الازمنۃ فی قصد المتکلم جمیع الازمنۃ مطلقا ولیس کذلک بل جمیع ازمنۃ تقدیری الشرط ونقیضہ کما یفصح عنہ آخر کلامہ حیث قال فیلزم وجود ذلک علی کل تقدیر ای الجزاء فی جمیع التقادیر **قوله** وتلزمان الفعل ای الشرط والجزاء واما جزاؤہا فقد یکون اسمیۃ وجزاؤہ فعل مجزوم بلم او ماض فی اولہ لام مفتوحۃ وحذفہا قلیل الا اذا وقعت لو مع ما فی حیزہا صلۃ نحو جاءنی الذی لو ضربتہ شکرنی او یطال الشرط کقولہ تعالی وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ الی قولہ ما نفدت وذہب الزمخشری الی وقوع الاسمیۃ جواب لو فی قولہ تعالی وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ **قوله** ولو تملکون انتم ہکذا فی النسخ التی رأیناہا والصواب اسقاط انتم کما یدل علیہ آخر کلامہ **قوله** فاحد وانتم ای فی الآیتین **قوله** کان ضمیرا متصلا مستترا آہ الصواب اسقاط مستترا لکونہ سہوا الا علی قول الاخفش والمازنی فانہما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لکونہ لغوا **قوله** ولیس تاکیدا ای لیس انتم فی الآیۃ تاکید الضمیر المتصل علی ان یکون التقدیر لو تملکون انتم تملکون علی ما ذہب الیہ البعض تقلیلا للتصرف **قوله** لان حذف الفعل آہ فیہ انا لا نسلم انہ ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقۃ بین المفسر والمفسر والقول باعادۃ الفاعل فی المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقیل انہ لم یعہد حذف المؤکد والعامل مع بقاء التاکید وفیہ ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤکد فقط معہود نحو الذی نفسہ محسن اخوک ای ہو نفسہ صرح بہ سیبویہ فی الکتاب وتفصیلہ فی المغنی وعدم الاجتماع فی الاستعمال لا ینافی الاعتبار فی التقدیر **قوله** ای بصیغۃ الفعل والاکثر کونہ ماضیا لکونہ کالعوض من شرط لو الذی ہو الماضی وقد جاء مضارعا ولما قولہ تعالی لو تود لو انہم بادون فلو فیہ مصدریۃ لا شرطیۃ لمجیئہا بعد فعل التمنی وعدم **قوله** ای فی اول زمان التکلم ستشکل الناظرون وجہ نصب اول فذہب الشارح الی انہ ظرف زمان وحذف المضاف ای اول زمان الکلام والمراد بزمان الکلام زمان التکلم علی التوسع او جعل الکلام بمعنی التکلم ولا یخفی ما فیہ من التعسف اللفظی والبشاعۃ المعنویۃ فان المقصود وقوع القسم فی اول الکلام کما یفصح عنہ قولہ ای القسم بین اجزاء الکلام ونعم ما قیل انہ کلام لا یلیق باول زمان التکلم والفاضل الہندی الی انہ منصوب بتضمین لدخول الی وتقدیر فی جائز فی غیر المبہم من المکان بعد الدخول وفیہ ان ما شبع بالاستعمال تقدیر فی بعد صریح دخلت واما فی المتضمن فلا شاہد علیہ وقیاس المتضمن علی المصرح انما یتجہ اذا کان التقدیر فی المصرح قیاسا وبعضہم قال ان لفظ اول مرفوع صفۃ للقسم وفیہ انہ لا یصح ان یکون فاعل توسط القسم المقید وارجاعہ الی القسم مطلقا خروج عن السنن المستقیم اذ السابق الی الفہم اتحاد فاعل الفعلین وعندی انہ منصوب علی الظرفیۃ لانہ من المکان المبہم علی ما فی التسہیل ان منہ ما دل علی مسمی

اضافی محض ای لا یعرف حقیقتہ بنفسہ بل بما یضاف الیہ لمکان ؟ ناحیۃ وجہۃ ووجہۃ وغیر ذلک من الاسماء المبہمۃ واحترز بمحض عن الذی یدل بنفسہ علی معنی لا یصلح لکل مکان نحو جوف وباطن وظاہر وداخل وخارج فان ہذہ من الاماکن المختصۃ وما قیل ان اول مکان تنزیلی لا حقیقی والمکان التنزیلی کالمبہم فی عدم الظہور فمجرد اجتہاد لا یدل علیہ شاہد **قولہ** احترز بہ من توسط آہ ای اوردہ للاحتراز عنہ فاما ان یجعل الاحتراز مقصورا علیہ لانہ وان کان فی الذکر مقدما فہو فی القصد متاخر فیکون قولہ علی الشرط احترازا عن تقدیم الشرط واما ان یجعل الاحتراز من جمیع صورۃ التوسط فیکون ذکر قولہ علی الشرط لان الکلام فیہ ولتحملہ الاحتمالین ارسلہ الشارح علی اطلاقہ **قولہ** ای لزم القسم آہ جعل الضمیر للقسم مع بعدہ لفظا رعایۃ لجزالۃ المعنی لان لزوم الماضی للشرط یحتاج الی اعتبار تکلف لزوم الکلی للجزئی **قولہ** ای الشرط الجواب فی عدم العمل لفظا فیہما **قال** وکان الجواب للقسم لفظا لتقوی القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قلیلا ان یعتبر الشرط القربہ وضعف القسم فی نفسہ لکونہ مؤکدا المعنی فہو کالزائد والشرط مورد فیہ معنی التوقیت **قولہ** فقط فالاطلاق قرینۃ التجرید عما سواہ **قولہ** لا للقسم والشرط لما کان المتبادر من قولہ وکان الجواب للقسم فقط تعینہ لذلک ولیس کذلک بل ہو اولی علی ما نص علیہ فی الرضی ولیس مختصا بالشعر فانہ جعل الزمخشری قولہ تعالی ما انا بباسط یدی الیک جواب الشرط فی قولہ لئن بسطت حمل الشارح علی ان ذلک التعیین بالنظر الی جعلہ جوابا لہما لا بالنظر الی الشرط فقط لکن ذکر فی شرح التسہیل ان اعتبار الشرط فی صورۃ تقدیم القسم مذہب الفراء ومن وافقہ من الکوفیین ویقول البصریون ذلک بجعل اللام زائدۃ انتہی بحیث لا حاجۃ الی ما ذکرہ الشارح فان المتن علی مذہب البصریین نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجۃ علیہم **قولہ** یلزم ان یکون مجزوما آہ ای بالاطلاق العام علی ما ہو المتبادر من القضیۃ الغیر المصرحۃ بجہۃ وغیر مجزوم دائما لانہ المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قیل ان الشرط اذا کان ماضیا لم یجب جزم الجزاء فکیف یلزم کون مجزوما وغیر مجزوم الا ان یتکلف فی یقال ارادصحۃ کونہ مجزوما ووجوب عدم کونہ مجزوما **قولہ** واما معنی آہ بیان لفائدۃ قولہ لفظا یعنی انہ اذا روعی جہۃ المعنی فالقسم والشرط قیدان للجواب اورد التحقیقہ وتوقیتہ فیکون جوابا لہما وان کان اعتبار احدہما مقدما علی الآخر لیفید ان یکون جواب احدہما مقیدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قیل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابہ لا مجرد الجواب علی عکس ما اذا کان الجواب للشرط فان جواب القسم حینئذ معنی مجموع الشرط والجزاء ثم ان ہذا القائل بعد نفی کونہ جواب القسم معنی لان جوابہ مجموعہما اعترف بکونہ جواب الشرط معنی فبین کلامیہ تدافع **قولہ** لا اکرمنک فانہ روعی فیہ شرائط القسم من دخول اللام ونون التاکید وہذا معنی کونہ جوابا لفظا **قولہ** ای تقدیم غیر الشرط فقولہ غیرہ عطف علی بالشرط لا علی التقدیم فان غیر تقدیم الشرط اعنی تاخیرہ لا یستلزم التوسط یجب ان یکون ذلک الغیر ما یطلب الخبر اعنی المبتدأ قبل النواسخ او بعدہا نص علیہ فی الرضی وشرح التسہیل **قال** جاز ان یعتبر القسم فیراعی شرائطہ من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاکید اذا کان مضارعا مثبتا **قولہ** ویعتبر الشرط فیجزم ولا یدخلہ النون **قولہ** ویحتمل ان یکون آہ قیل لا یصح ذلک لانہ صرح الرضی بوجوب اعتبار الشرط فی صورۃ تقدمہ علی القسم فالمثال الثانی لیس الا للغاء الشرط بل الشرط معتبر کالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملۃ التی بعد القسم جوابا لہ واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا لہ ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانہ لم یفت رعایۃ ما یراعی فی جوابہ لان الجزاء مضارع مثبت یکون مع الفاء وبدونہ فترک الفاء لیس علامۃ الغاء الشرط وفیہ بحث لان الفاء واجبۃ عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا لہ نص علیہ فی اللباب وغیرہ وان جعل الجملۃ التی بعد القسم جوابا لہ کما یشیر الیہ قولہ لان الجزاء مضارع مثبت یجب الجزم ولا یجوز دخول نون التاکید لانہ اذا کان ہذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاین مثال الغاء القسم وما زعم من مخالفتہ لکلام الرضی فبط لان الغاء الشرط بالنسبۃ الی جواب القسم لا ینافی وجوب اعتبارہ بالنسبۃ الی مجموع القسم والجواب ولما لم یکن مقصود المصنف رح الا بیان الالغاء والاعتبار بالنسبۃ لے جواب القسم لم یورد فی المثال الثانی الفاء مع وجوبہ ولم یقل ان آتیتنی فو اللہ لا آتینک فظ لمثال المذکور عرضی لمجرد الایضاح واعلم ان المصنف رح اورد المسئلۃ تنبیہا علی ان اطراد القاعدۃ المذکورۃ انما ہو فی ان وما تضمن معناہا من اسماء الشرط دون لو ولولا فانہ وان اطرد فیہ حکم تقدیم القسم علی الشرط وغیرہ لتعین الجواب للقسم لا یطرد فیہما حکم المتوسط لتعین الجواب للشرط لوجوب اعتبار الشرط فی صورۃ التقدیم کما مر ولا یمکن جعل المجموع جوابا لان جوابہما لا یکون الا جملۃ خبریۃ **قولہ** فیکون باعتبار التقدیم والجواز آہ اللف والنشر ذکر متعدد علی سبیل التفصیل والاجمال ثم ذکر ما لکل من احاد المتعدد من غیر تعیین ثقۃ علی ان السامع یردہ الیہ والاول اما علی ترتیب اللف بان یکون الاول للاول والثانی للثانی او علی غیر ترتیبہ سواء کان معکوس الترتیب او مختلط الترتیب کذا فی المطول فلا بد من النشر من اشتمالہ علی ما یتعلق بکل واحد من المتعدد والترتیب اما علی وفق ترتیب اللف وعلی خلافہ نعم ان ہہنا لفین لف تقدیم الشرط وغیرہ ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعہما لفا واحدا ومجموع المثالین نشرا لہ فلا شبہۃ فی کونہ نشرا لہ علی غیر ترتیب

اللف وهو ظم ولن لعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شيء من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول
اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف
الاول ولبعض اللف الثاني وهو لا يدفع هذا الاشكال ما قال البعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان تقسيمه
على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه جزء واحد من كل لف الا ان يقرر المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير
ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما
ان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول ما يحكى بقرينة الثاني ومن الثاني ما يحكى بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الم تروا انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه
والنهار مبصرا وان التقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولا خفاء في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون اللف
والنشر على حقيقته لبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اي اعتبار القسم والغاء القسم يكون
المثال الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اي الغائه واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا واحد الذي هو اول فيه لتقديم
الشرط الذي هو ثان في اللف وباعتبار آتيك الذي هو ثان فيه للالغاء القسم الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لا آتيك المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار
القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره قوله على غير ترتيب اللف لما مر من كون الاول منه ثانيا في اللف قوله
وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف ولا آتيك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة
الى اختلاط المعنى في الشرط ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان تأتني الاول من المثال مثالا لتقديم
الشرط الاول من اللف ولا آتيك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وآتيك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر
بالاعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في اللف قوله وبالاعتبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه على
غير ترتيبه لكون لا آتيك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا في اللف وآتيك المقدر ثالثا مثالا لعدم الغائه المذكور ثانيا هذا حاصل عبارة الشرح موافقا للنسخ
المتداولة وقيل ان الفاضل اللاري لتوجيه الشرح له باصلاح خلل وجده في بحث الفصل لعدم مساعدة وقت الشرح رح نظر ثانيا وزاد لفظ الغير في ثلثة مواضع
الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
قد سقط من قوله وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في آخرها هذه نسخة قوبلت بنسخة مقروءة على الشارح رح قرأ عليها الفاضل اللاري
قرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح قد كتب في المواضع الثلثة منها لفظ الغير في الحاشية وعلم عليه
بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ
الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتباري كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب
اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير الاعتبارين باعتباري اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيه متفقان
الا انهما على غير ترتيب اللف في المثال الاول وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله تقتضي تقديم آه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب
اللف يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال آه فلهذا قدم المثال الاول فانه
يكون مثال الغاء القسم متصلا به قوله على تقدير تقدم اللفين آه واما اذا ذكر مثال لكل من اللفين بجنبه بان يقال واذا توسط القسم بتقديم الشرط
عليه جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان تأتني والله لا آتيك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتني آتيك يحصل اتصال المثال بالممثل له
بتمامه قوله من حيث مثاليهما حال من نشرهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله لملفوظ في
صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في الصدر قوله نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون ادرج المثالين
اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة او لم تكن ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما
لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر قوله اولى بل لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث
اما نحو ان من تأتني اكرمك بالجزم اكثر من ان من تأتني فاكرمك قوله لزم الاتيان بالفاء خص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا
اللازم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قال اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا

للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي وفي الرضي اما حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويلزمه ذلك اذا كان ما بعد الا الفاء
امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره نحو ربك فكبر قوله او اجمل في الذهن آه كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد لعلم المخاطب بمجئ اخوتك قوله يعني ثلاثة الذين
ليس في قلوبهم آه جعل ذكر الصدد قرينة على تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كما في المغني لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله
وكذا لم يجعله قسيما لحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الفاء فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر
على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها الشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان دخول الفاء لا يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون اجراؤه
مجرى الشرط كما في حين واذ او اذا واذ نحو زيد حين او اذا او اذ لقيته فاكرمه قوله وسببية الاول اي قصد السببية قال والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها
في الكلام ولكونها للتفصيل المقتضى لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كتعلق الظرف المستقر قال وبين فائها فيها اشارة الى لزوم
الفاء في جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير هو الجواب قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى وَاَمَّا الَّذِيْنَ كَفَرُوْا اَفَلَمْ
تَكُنْ اٰيَاتِيْ اي فيقال لهم افلم تكن اياتي آه قال جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فَاَمَّا اِنْ
كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ فَرَوْحٌ وَّرَيْحَانٌ الآية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول شرط اما نحو اما اليوم رحمك الله فاصنع
كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل قال مما في حيزها هو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة
او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد
فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شئ في الدنيا واذا قدمنا زيدا مقامه افاد ذلك قوله اي خبر فانه رعاية لقرب المرجع ارجح لما رعاية
لاتحاد الضمائر في المرجع قوله لان حيز الفاء ايضا حيزها الا ان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا بعد اعتبار اقتران الفاء مع ما في حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز
التعويض بجزء مما في حيزها مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على الوجه الاول قوله بحال تجويز تقديم آه اي بعد اسقاط الفاء قوله وهذا مذهب سيبويه
هكذا في اللباب وفي الرضي وشرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة
المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله فيجعل
سيبويه لاما خاصية اي حكم بان لاما خاصية تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي بعد اشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله علما مطلقا
جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبني للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي فانه فرق بين
جواز التقديم وامتناعه قوله مهما يكن من شئ مهما اسم لما لا يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما
لزيادة التعميم كما في قوله تعالى مَهْمَا تَاْتِنَا بِهٖ مِنْ اٰيَةٍ وجعلها زائدة على قول الاخفش مستغرقية باعتبار المآل وهم قوله اقيم اما مقام مهما فيه رد على من قال
ان اصلها مهما بالقلب المكاني وابدال الماء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها اما
لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما ابهامية معناه شئ او حالة تقديره اي شئ او حالة فلا قوله وسط بعض
الجملة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم قوله لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب
بدون السبب قوله اصلا لا بدون مانع آخر ولا معه قوله وهذا القائل آه في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي
ليس بشئ لانه اذا اجاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فجوز لتحصيله الغاء مانعين
فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الفائت على هذا التقدير اقامة الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي وفواته غير مضر
لان المقصود تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله بهذا التقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى فَاَمَّا الْيَتِيْمَ
فَلَا تَقْهَرْ فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقع متمكنا باليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيد آه على ان يكون مهما
لعموم الاحوال والعائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها فهو متعلق وكذا في المقدر يريد كونه مجهولا ومعلوما على ما سيجئ ذكره فلا يرد ما قيل بانه لا يصح هذا التقدير
لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط لا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مَهْمَا تَاْتِنَا بِهٖ مِنْ اٰيَةٍ او قليل
على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلا بقول حاتم شعر وانك مهما تعط بطنك سؤله ۞ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا ۞ ورده ابنه بانه لا شاهد

فیہ بصحۃ تقدیرہا بالمصدر ای عطاء قلیل او کثیر قولہ واما التقدیرہ ای علی المذہب الثانی مبتدا وقولہ وتقدیرہ عطف علیہ وقولہ فوجہ غیر ظاہر خبرہ
والجملۃ استینافیۃ قولہ علی ان یکون زید الخ وہما عبارۃ عن الاحوال حال الرابط محذوف ای ای حال یذکر زید علیہا قولہ سما تذکر یوم الجمعۃ ولابد من تقدیر
فیما فی الجزاء کما لایخفی قولہ منصوب بانہ مفعول بہ والرابط محذوف وہما عبارۃ عن الاحوال قولہ فوجہ غیر ظاہر لعل وجہ جریانہ فی نحو قولہ تعالی
فَاَمَّا الْیَتِیْمَ فَلَا تَقْهَرْ بخلاف تقدیرین کما سبق لکنہ غیر جار فی المفعول لہ والحال والجار والمجرور کما لایخفی قولہ مع انہ یوہم آہ انما قال یوہم
لان المقصود من التقدیر بیان وجہ الاعراب فی صورۃ الرفع والنصب لو اقعین فی الاستعمال ولیس الاستعمال متفرعا علی التقدیر لکن تعدد
المقدر فی الحالتین یوہم ان الاعراب تابع للتقدیر ومن ہذا ظہر انہ لا ابہام فی تقدیر مہما یکن زید لان المقدر فی جمیع الصور واحد والاعراب
غیر دائر باختلاف التقدیر فتدبر قال کلا مذہب الجمہور انہا بسیطۃ وقال ابن یعیش انہا مرکبۃ من کاف التشبیہ ولا ثم شدد لیخرج عن التشبیہ
قولہ ردع المتکلم ای عن المعاودۃ الی مثل ذلک القول وقد یکون زجرا من فعل فیہ الممنوع کقولک لمن یذم عالما کلا ولابد فیہ من تقدم کلام یرد بہا سواء
کان من کلام من یتکلم بہا علی سبیل الانکار کقولہ تعالی یَقُوْلُ الْاِنْسَانُ یَوْمَئِذٍ اَیْنَ الْمَفَرُّ کلا او علی سبیل الحکایۃ کقولہ تع قَالَ اَصْحٰبُ
مُوْسٰی اِنَّا لَمُدْرَکُوْنَ قَالَ کلا او کلام غیرہ کما فی مثال الشرح ویجوز الوقف علیہا لانہا لیست من تمام ما بعدہا قولہ ای لیس الامر کما تقول اشارۃ الی
ان الفعل الذی ہو من تمامہ محذوف لان الحرف لایستقل کذا فی الرضی وفیہ انہ زجر عن الکلام السابق فیکفی لتعلقہا الا ان یقال انہ مخبر المعنی یکون
سابقا فلابد من التقدیر قولہ وقد یجیء بعد الطلب الخ فی الرضی یکون ایضا ردعا للطالب کقولہ تع رَبِّ ارْجِعُوْنِ لَعَلِّیْٓ اَعْمَلُ صَالِحًا فِیْمَا تَرَکْتُ کَلَّا
والکلام ماذکرہ الشارح لان المقصود نفی اجابۃ الطالب الی مسئولہ لا زجرہ عن الطلب قال وقد جاء بمعنی حقا فیجوز قد یجری مجری القسم فیجاب باللام کما فی
الآیۃ المذکورۃ وقد لایکون کذلک کما فی قولہ تعالی کَلَّا بَلْ تُحِبُّوْنَ الْعَاجِلَۃَ قولہ والمقصود منہ تحقیق مضمون الجملۃ واما الجملۃ السابقۃ فیصح الوقف علیہا
او اللاحقۃ ولذا لایلزم بعد کلا بمعنی حقا کسر ان بل ہو مفوض الی قصد المتکلم فان اراد تاکید ما بعدہا فالفتح وان اراد استیناف ما بعدہا فالکسر قولہ
جاز ان یقال انہ اسم فی المغنی انہ بعید لان اشتراک اللفظ فی الاسمیۃ والحرفیۃ قلیل ومخالف للاصل قولہ نعم آہ دفع لما یقال انہ اذا کان اسما ظہر
الاعراب ف اعلم انہ وقع فی القرآن کلا فی ثلثۃ وثلثین موضعا لایصح فی جمیعہا کونہا للردع فزاد واامعنی ثانیا فقال الکسائی انہ قد یکون بمعنی حقا وقال
ابو حاتم یکون بمعنی الا الاستفتاحیۃ وقال نصر بن شمیل یکون حرف جواب بمنزلۃ ای ونعم قال تاء التانیث الساکنۃ ای فی الاصل ولذا
لم یعد اللام فی رمتا بخلاف نحو لم یبیعا وبیعا فانہا ما قبل الالف متحرکۃ فی الاصل فلذا لم یحذف العین فیہما لاجل السکون العارض لان امر المخاطب
فی الاصل مضارع ولذا لم یعد امر المخاطب من المبنی الاصل واما فی نحو قل الحق فانما لم یعد العین المحذوفۃ لان الحرکۃ لیست کاللازمۃ
بخلاف بیعا قولہ لا المتحرکۃ ای لیست المتحرکۃ معدودۃ فی الحروف لانہا مختصۃ بالاسم حتی صارت کالجزء منہ واجری الاعراب علیہا فبین احکامہا
بتبعیۃ بیان المؤنث فی مبحث التذکیر والتانیث بخلاف الساکنۃ فانہا غیر مختصۃ بالفعل فانہا یدخل الحرف ایضا کما فی ثمۃ وربۃ نص علیہ فی المغنی
فلم یکن براسہا فلذا عدت حرفا وبین احکامہا استقلالا وما قیل فلو لم یقید بالساکنۃ لم یصح قولہ تلحق الفعل بالماضی ففیہ ان قولہ تلحق الفعل
الماضی متفرع علی تقییدہ بالساکنۃ فکیف یکون ذلک موجبا للتقیید فالمراد بالمتحرکۃ ما یکون لمجرد التانیث فلا یرد تاء فعلتِ للمخاطبۃ لانہا ضمیر
الفاعل مع التانیث قولہ فاعلا کان آہ بیان لفائدۃ التعبیر بالمسند الیہ دون الفاعل یعنی لیشمل مفعول ما لم یسم فاعلہ فانہ لیس
فاعلا عند المصنف رح کما مر قولہ فتیۃ من اول الامر ای قبل العلم بکونہ فعلا ماضیا فان صیغۃ الفعل الماضی قد تکون علی زنۃ الاسم
والحرف والامر نحو اِنَّ فاذا قیل انت عَلِمَ قبل التامل فی معنی الکلام انہ صیغۃ الماضی قولہ لانہا کالحرف الاخیر آہ اما تاء الاسم فلجریان
الاعراب علیہ وتاء الفعل فلشدۃ اتصالہ بحیث لایمکن تلفظہا بدونہ ولذا قدمت علی الفاعل الذی ہو کالجزء منہ قولہ فیما تقدم آہ فی مبحث
المؤنث مقصودۃ بالذات لان الحکم فیہا علی الاسم المؤنث قصدا وہہنا مذکورۃ تبعا للحکم السابق اعنی لحوقہا لتانیث المسند الیہ فانہ یتبادر منہ
الوجوب فی جمیع الصور فاخرج منہ ہذہ الصورۃ فکانہ استثناء منہ ولذا اکتفی منہ بہذا القدر ولم یستوف بیان جمیع صور الالحاق قال
واما الحاق آہ استیناف لدفع توہم کون علامتی التثنیۃ والجمع کتاء التانیث فی الحاقہا للتنبیہ علی کون المسند الیہ مثنی او مجموعا وفی
عدم تقیید الالحاق بالماضی او بالفعل اشارۃ الی عموم الحکم ای الحاقہما بای شیء یلحق من الماضی والمضارع والصفۃ قولہ لعدم احتیاجہا
ای التثنیۃ والجمعین قولہ غالبا احتراز عما اذا کانت مدغمۃ او محذوفۃ لالتقاء الساکنین وعن من وما اذا کانتا عبارتین عن الجمع

حروف الردع

تاء التانیث

قوله فليست بضمائر يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء في اكلوني البراغيث واستعمال النون الرجال في يعصرن والتسليط اقاربه والتاويل تكلف والبيا شار المقوح بالتعبير بلفظ العلامة والي ان الضعف على تقدير القول بالعلامة قوله من غير فاكمة احتراز من نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع قوله ولا منع آه ظاهره يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين على اوازه شنوءة وحكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا والافراد والافراد قوتها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن هذا تبين ضعف قول الرضي قوله مامر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعو واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعو ثم عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر نونته آه هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اولا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشئ بمعنى ما صيغ منه نحو امرته اي جعلت الشئ ذا نون بادخاله عليه فقوله ادخلته عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشئ ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو قوله فسمي ما به ينون الشئ الباء للسببية او للآلة اي ما يجعل الشئ ذا نون بادخاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو من وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره قوله فلا تقصر اي التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله نغاملة نون من آه قيل ظهر ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه كون الكلام في قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه حرفا قوله اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وقاض قوله من غير تخلل حتى كما هو الظاهر من تبعيته لغيره والتخصيص بالحرف خلاف الظ قوله متخللة بين آخر الكلمة لان الحركات ابعاض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه تقصر زمان تلفظها يتوهم انها تتلفظ مع الحرف قوله تطفلها لها في الوجود والعدم بان يتبعها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيه تطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة الآخر نون التاكيد ايضا قال للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف قوله على امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائدا في التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل وذلك ان تجعله من المكانة لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذوذ كاحنك قوله لم يشبه الفعل آه لم يقل لم يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله بالوجهين فلا يضر مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه آه وان يتصور صورته فيه للضرورة او للتناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم قوله من المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره وبه قوله الآن اي الزمان المتصل بزمان المتكلم بعضه قوله اما التنوين آه اي انما خصصنا المثال بنحو صه اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعين سواء بقي سبب او لا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير قوله لا ارى منعا اي لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته آه دفع لما قالوا من انه لو كان للتنكير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحص للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ارى الخ فعلى هذا قوله واما التنوين آه كلام من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ارى استيناف كلام من قبل نفسه ولك ان تحمل الكلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف اصلي كجوار او زائدة كجنادل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف

بحث التنوين

وعند ابن مالک تنوین جندل للصرف ولیس ذہاب الالف التی ہی علم الجمعیۃ کذہاب الباء من جوار وفی تخصیص الامثلۃ باذ وکل وبعض
اشارۃ الی اختصاصہ بہذہ الکلمات قولہ لتعاقبہما آہ بیان لوجہ التناسب بینہما لیصیر احدہما عوضا عن الآخر قولہ لزال العلتین ولذا لو سمیت
بمسلمۃ زال تنوینہا وقال الزمخشری انہ تنوین الصرف وان سمی بہ لضعف تانیثہ لعدم تمحض تائہ للتانیث لانہا مع الالف علامۃ الجمع ولا یصح
تقدیر تاء غیرہا لان اختصاص ہذہ التاء بجمع المؤنث یابی عن ذلک کتاء اخت وبنت مع ان التاء فیہما بدل من الواو ویمنع عن تقدیر تاء اخری
فیہا قولہ لانہا معنی مناسب آہ لمشارکۃ النون فی کون کل منہما علامۃ تمام الاسم فقط من غیر دلالۃ علی شئ آخر قولہ آخر الابیات آہ فی القاموس
البیت من الشعر والمدر معروف وبیت الشاعر والمصابیح جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البیت من الشعر
تشبیہا بمصراعی الباب لاستوائہما کذا فی شمس العلوم قولہ لتحسین الانشاد ای قراءۃ الشعر یقرا انشد الشعر قراہ قولہ لانہ حرف آہ تعلیل لما
یستفاد من السابق ای سمی ما یلحق آخرہ تنوین الترنم لان الترنم فی اللغۃ تغنی وہو حرف یسہل بہ تردید الصوت فی الخیشوم لکونہ اغنی الحروف
والتردید فی الخیشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمی المغنی مغنیا لانہ یغنن صوتہ ای یجعل فیہ غنۃ والاصل مغنن بثلث نونات ابدلت الثالثۃ
یاء فمعنی تنوین الترنم تنوین یلحق لتحصیل الترنم ہذا ما ذہب الیہ ابن یعیش واختارہ المصنف رح فی شرح المفصل وقال غیرہ سمی تنوین
الترنم لانہ یلحق لترک الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فیہما من مد الصوت فیبدل منہا التنوین اذا قصد الاشعار بترک
الترنم لخلوہ من المد قولہ وانما اعتبروا آہ یعنی ان محل التردید الصوت فی الخیشوم ہو الآخر فلذا اعتبروا لحوقہ بالآخر قولہ وان کان ای لحوق
ما لحق آخر الابیات قولہ لان محل التغنی آہ فالماحق فی الوسط واقع لا فی محلہ فلذا لم یعتبروہ وفیہ بحث لان لاصحاب التغنی فی کل نوع
من الغناء مقامات تطول الصوت وقصرہ وتردیدہ وحدتہ وثقلہ لو عدلوا عنہا فات حسن ذلک الغناء سواء کان فی الآخر او فی الوسط ولان اختلال
النظم یحصل بتنوین الغالی مطلقا ولانہ قد یکون آخر المصراع والبیت ملصقا بما بعدہ فیخل التنوین بفہم المعانی قولہ القافیۃ المطلقۃ
القافیۃ عند الخلیل من آخر حرف من البیت الی اول ساکن یلیہ مع الحرکۃ التی قبل ذلک الساکن ویروی عنہ ایضا ان المتحرک الذی قبل
ذلک الساکن ہو اول القافیۃ مشتق من القفو وہو التبعیۃ لان القوافی یجئ بعضہا اثر بعض والروی وہو الحرف الذی یبتنی علیہ القصیدۃ
وتنسب الیہ فیقال قصیدۃ لامیۃ او نونیۃ مثلا مشتق من رویۃ الحبل اذا فتلتہ او من رویت البعیر اذا شددت علیہ الرواء وہو الحبل
الذی یجمع بہ الاحمال او من الری لان البیت یرتوی عندہ فینقطع قولہ لاطلاق الصوت فی الصراح الاطلاق رہا کردن قولہ بابدال
حروف الاطلاق والجامع کونہا من الحروف الزوائد ولزوم السکون قولہ اقلی اللوم آہ وفی بعض الروایات فقولی ان اصبت کما یدل علیہ بیان
المعنی البیت لجریر اراد یا عاذلۃ فرخم وحذف حرف النداء والمعنی یا عاذلۃ اقلی لومک وعتابک علی ما افعلہ وتاملی فیما افعلہ حتی تجزی بحقیقتہ فان کنت
مصیبا فیما افعلہ فقولی لقد اصاب جریر فیما فعلہ والضمیر والاکابری وفیہ ان عاذلۃ علی الخطاء فیما تقول کذا فی شرح ابیات المفصل ولقد اصاب
مقول قولی والشرط متخلل بین اجزاء ما ہو دال علی الجزاء قولہ حصل باشباع فتحہا آہ والاشباع لتحصیل الوزن فلا بد منہ والتعویض عند التغنی فما قیل
لا وجہ لتحصیل المدۃ بالاشباع ثم ابدالہا بالتنوین بل الاظہر ان الحاق التنوین مغن عن تحصیلہا بالاشباع لیس بشئ قولہ وقاتم الاعماق آہ البیت
لرؤبۃ القاتم المظلم الغمق بفتحتین وبالضم ما بعد من اطراف المفازۃ والجمع اعماق والخاوی الخالی والمخترق بفتح الراء وکسر القاف الممر والطریق
وقیل مہب الریح یخترقہ والاعلام جمع علم وہو ما یہتدی بہ فی الطریق والخفق بالسکون الاضطراب یقال خفقت الدابۃ والقلب والسراب اذا اضطرب
حرک للضرورۃ والمراد بہ السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنی رب مفازۃ مظلم الاطراف خالی الممر لم یسلک احد ولا تمیز فیہ اعلام لظلمۃ او لبعدہا
لمانع السراب وجواب رب محذوف ای قطعتہ قولہ بالفتح او الکسر کما تقرر فی تحریک الساکن ان الاصل فیہ الکسر والفتحۃ للخفۃ وقدم الفتح اشارۃ الی
اولویتہ لان الغالی زائد فی اصلہ وبالکسر یزید الثقل قولہ بل ہو موضوع لغرض الترنم وذلک لان المقصد منہ حصول الترنم فی الخارج لا افہام معنی
الترنم وحصولہ فی الذہن قولہ تساہل وتسامح تنزیل الغرض من الشئ منزلۃ معناہ قولہ ففی اعتبار الوضع فی بعضہا ایضا تامل وہو تنوین المقابلۃ
فان المقصد من الحاقہا تحصیل المقابلۃ لا افادۃ المقابلۃ للمخاطب بخلاف تنوین التنکیر فانہ لافہام عدم تعیین مدخولہ وتنوین العوض
فانہ قائم مقام المضاف الیہ الدال علی المعنی فیفہم منہ معنی المضاف الیہ بالواسطۃ وتنوین التمکن فان المقصد منہ افہام کونہ منصرفا
لا تحصیلہ فمعنی قولہ وہو للتمکن آہ انہ یجئ للتمکن وغیرہ لیشمل المعنی والغرض والحق ان الکل فوائد التنوین کما یدل علیہ عبارۃ التسہیل فانہ قال التنوین نون ساکنۃ

تزاد آخر الاسم تبیینا لبقاء اصالته او لتنکیره او تعویضا او مقابلة لنون جمع المذکر او اشعارا بترک الترنم فی روی مطلق فی لغة تمیم **قوله** ای التنوین
بشرط بقائه علی حاله وعدم صیرورته جزءا بان جعل علما مع التنوین فانه لا یحذف ح **قوله** وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرینة الوجوب ههنا
فی السعة واما فی الضرورة فقد لا یحذف فان الضرورات تبیح المحظورات کقوله جاریة من قیس بن ثعلبة حیث لم یحذف من قیس رعایة للوزن واخرج
ابن جنی علی البدل ورد بان العرب لم یجعل ابنا فی ذلک لا صفة ولذا لم ینونوا الا فی الشعر وهذا الحذف مطرد کحذفه عند اضافته مدخوله ودخول اللام
وقد یحذف فیما عداه تخفیفا لالتقاء الساکنین ومنه القراءة الشاذة احدُ اللّٰه الصمد **قال** من العلم المعرف بما سبق فیشمل اللقب والکنیة ایضا **قال**
موصوفا وصفا نحویا بلفظ ابن ای المکبر فلا یحذف فی زیدٌ بُنَیُّ عمرو وبشرط الاتصال کما هو المتبادر فلا یحذف فی زید ن الظریف ابن عمرو وبشرط
کون العلم الثانی مذکرا بناء علی ان العرب لا ینسبون الرجل الی امه واشترط بعض المتاخرین کونهما مکبرین ولیس کذلک مضافا الی علم الاب کما هو الشائع
فی الاضافة وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضیف الی علم الجد لا یسقط التنوین ولا الف ابن خطا وقیل سواء کان للاب والجد واشتراط
المحدثین وضع جدید لهم فرقا بین الاضافتین وقوله آخر لبیان الواقع اذ اللفظ المضاف لا یکون عین اللفظ الموصوف وان اتحدا فی المفهوم والصدق
فیدخل فیه زید بن زید بمعنی زید ابن نفسه کنایة عن عدم الاب له ولذا لم یوجد فی بعض النسخ **قوله** لکثرة استعمال آه لا لالتقاء الساکنین فانه لا یوجب
الحذف لجواز تحریکه بالکسرة علی ما هو الاصل فی الساکن **قوله** خطا بحذف الالف واما حذفه فی اللفظ فلیس مختصا بحال حذف التنوین **قوله**
وکذلک آه فالعلم اعم من ان یکون صریحا او کنایة عنه وکذا ما یجری مجری العلم نحو سید بن سید وضل بن ضل وطاهر بن طاهر وهی بن ابی **قوله** ویعلم
منه بناء علی ان التقیید فی المسائل یفید الحکم عما عداه **قوله** نحو جاءنی رجل ابن زید المثال الصحیح جاءنی الرجل ابن زید وزید ابن العالم والامر
هین لان المثال الفرضی یکفی للتوضیح **قوله** وحکم الابنة آه ولم یذکره المص اکتفاء بذکر الاصل او لانه اختلافی فان منهم من منع ذلک لان موضع السماع
الابن حکاه ابن کیسان کذا فی شرح التسهیل **قوله** فانها لا تحذف ای خطا حیثما وقعت ای فی موضع الالتباس وعدمه **قوله** فی مثل هذه هند ابنة
عاصم ای فیما وقع صفة للمؤنث یجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا یدری انه لفظة ابنة فیحذف تنوین موصوفه ویسکن الباء او لفظ بنت فیجوز
فی موصوفها التنوین وعدمه ولا یسکن الباء فی التسهیل والوصف بابنة کالوصف بابن بحذف التنوین فی نحو جاءتنی هند ابنة زید فی لغة من
صرف وفی الوصف ببنت فی غیر النداء وجهان ای التنوین وعدمه رواهما سیبویه عن العرب الذین یصرفون هندا ونحوها فیقولون هند بنت
عاصم بلا تنوین وتنوین والفرق بان تاء بنت تکتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تکتب بصورة الهاء مدورة لیس بشیء لانه یجوز کتابة ابنة بالتاء
المطولة لان کتابة الکلمة تابعة لحالة الوقف ویجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لا یجوز وقفهما
بالهاء فلذا تکتبان بالتاء المطولة فی التسهیل وابدال الهاء من تاء التانیث المتحرک ما قبلها لفظا او تقدیرا فی آخر الاسم المعرب اعرف
من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرک ما قبلها من ان لا یتحرک لفظا ولا تقدیرا فلا یوقف علیها الا بالتاء نحو اخت وبنت **قال**
نون التاکید آه اشار بجعله قسمین الی انهما اصلان کما هو مذهب البصریین وقال الکوفیون الثقیلة اصل ومعناهما التوکید
وقال الخلیل التوکید بالثقیلة ابلغ **قوله** لثقلها ای المشددة المستلزمة للحرکة فلذا لم یتعرض لنکتة اصل التحریک **قوله** ای غیر الف
التثنیة لا یخفی انه لا یمکن ان یراد بالالف الفان فالمراد جنس الالف فی ای نوع کان فالاظهر ان یقول الف التثنیة کانت او الف
الجمع **قوله** والف الجمع اختاره المص رح رعایة لمناسبة التثنیة وجعل عبارة القوم تفسیرا له بهذا الاطلاق اختره الشارح رح لمناسبة
التثنیة والشائع الف الفصل کما فی الرضی ومعنی الاضافة ما فسره بقوله ای الفاصل فهی لادنی ملابسة **قوله** لشبهها فیهما ای فی التثنیة
والجمع بنون التثنیة فی کون کل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم یقل لشبهها معهما مع ان فیه عدم تفکک الضمائر لانه یوهم شبه النون مع الالفین
بنونی التثنیة والاولی اسقاط لفظ فیهما اذ لا حاجة الیه **قوله** ای نون التاکید رعایة لوحدة الضمیر وقیل لکل واحد من الخفیفة والثقیلة رعایة
لقرب المرجع مع تخصیص الحکم فی کل واحد منهما وعلی التقدیرین الجملة مستانفة ولا یجوز ان تکون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة بعد الخبر یجب فیه
العاطف **قال** بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحی ودخولها علی اسم الفاعل لتشبیهه له بالمضارع فی قوله ع اقائلن احضروا
الشهود وعلی الماضی فی قوله دامن سعدک ان رحمت متیما اضطراری والمراد الاختصاص فی السعة **قوله** الکائن فی ضمن الامر بان یکون
مذکورا بعده لفظا کما فیما عدا امر المخاطب او حکما او تقدیرا کما فی امر المخاطب فانه فی الاصل مضارع حذف اللام عنه لکثرة الاستعمال فهو فی التقدیر

فعل مستقبل فی ضمن لام الامر کامر الغائب والمتکلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغیر اللام او باللام علی التوسع او الامر بغیر اللام ویعم حکم الامر باللام بالطریق
الاولی وما قیل فی توجیہ عبارۃ المتن من ان کلمۃ فی متعلقۃ بالاستعمال المقدر والمراد من ہذہ الامور المعانی المصدریۃ ای بالفعل المستقبل المستعمل
فی الامر والنہی آہ ففیہ ان المستعمل فی النہی والاستفہام والعرض والتمنی لیس صیغۃ الفعل بل اداتہا وان اطلاق الفعل المستقبل علی امر المخاطب
خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنی المصدری لایشمل الدعاء قولہ مثل ہل تضربن وکذا سائر ادوات الاستفہام اسمیۃ کانت او حرفیۃ آورد المثال
بہل ردا علی من خصہ بالہمزۃ قولہ فی جمیع ہذہ الامثلۃ لو ترک بیان التخفیف والتشدید فی الامر واکتفی بہذا التعمیم لکان اخصر لکن ماذکرہ ابین حیث
فصل والاثم عمم قولہ بہذہ المذکورات الستۃ وہو الموافق لما فی اللباب زاد الرضی التحضیض واما النفی والشرط المؤکد بما ففی حکم المستثنی بدلیل ذکرہا بعد
قولہ الدالۃ علی الطلب ای الطلب ماطلب وجود الفعل وعدمہ کما فی الامر والنہی والتحضیض والعرض والتمنی والسوال عن حصول الفعل کما فی الاستفہام واما فی
دلالۃ القسم علی الطلب ففیہ تامل لان الانسان قد یقسم علی ما یفعلہ مما ہو لیس مطلوبہ کقول من اتی کبیرۃ واللہ لاعاقبن الا ان یقال الغالب ان یقسم
المتکلم علی ما ہو مطلوبہ وحمل بقیۃ الباب علیہ قولہ دون الماضی والحال حال اما عن النون ای متجاوزا عما یدل علی الماضی والحال او عن الضمیر
المستتر فی الدالۃ او متجاوزۃ تلک المذکورات عن الدال علی الماضی والحال قولہ لانہ لایؤکد آہ علی بناء المعلوم المسند الی ضمیر النون ای لایؤکد النون الا
مطلوبا لان وضعہ لتاکید طلب حصول شیئ اما فی الخارج او فی الذہن والمط لایکون ماضیا ولا حالا ولا خبر استقبالا فما قیل فی حصر التاکید فی المط نظرا
لاقتضاء مثل ان زیدا سیقوم وہم منشؤہ قراءۃ یؤکد علی بناء المجہول قال وقلت فی النفی لم یقل وفی النفی قلیلا وفی مثل اما یفعلن کثیرا لان دخول
النون فیہما لیس باصالۃ بل بواسطۃ تشبیہہما بالطلب فلذلک لم یشارکہما بنی حکم الاختصاص ولانہ لایصح تعلق قلیلا بالاختصاص ولا بالنفی
والمراد بالنفی اعم من صریحہ وما یتضمن معناہ فیدخل فیہ قلما افعلن کذا والجحد حیث قال سیبویہ یدخل بعد لم تشبیہا لہا بلا النہی فی الجزم
قولہ زید ما یقومن اورد المثال بما لیعلم حکم النفی بلا بالطریق الاولی فان مشابہتہ بلا الناہیۃ اتم ولذا یجیئ بعد لا المتصلۃ بالفعل نحو زید لا
یقومن وبالمنفصلۃ عنہ نحو لا فی الدار یضربن زید وما قیل انہ لم یجیئ فی النفی بما فمدفوع بما وقع فی قولہم ع من عضۃ ما ینبتن شکیرہا ۔ وغیر ذلک
کما فی الرضی قولہ الا قلیلا قیل القلۃ فی النفی بلا المتصلۃ بالفعل المضارع ممنوعۃ کیف وقد جعلہ ابن جنی قیاسا وقال ابن مالک ہو کالنہی علی الاصح وفیہ
ان کونہ قیاسا لاینافی القلۃ فان کل قیاسی لیس مستعمل کثیرا واما ما قال ابن مالک فمعناہ التشبیہ فی جواز الدخول ردا علی من منعہ مطلقا قولہ فی جواب المثبت
المقسم القسم کجواب القسم وجعلہ من قبیل جرد قطیفۃ تکلف یحتاج الی ارادۃ المقسم علیہ من القسم قولہ لان القسم محل التاکید ای کائن فی محلہ اسے
نزل منزلتہ قولہ بعد صلاحیتہ لہ صلوحا تاما احترز عما لایصلح اصلا کالجملۃ الاسمیۃ والفعل الماضی المثبت وما فیہ مانع کما سیجیئ وعما لایصلح صلوحا
تاما کالمستقبل المنفی فانہ لکونہ منفیا والاصل فی الانشاء العدم لایصلح للتاکید ولکونہ مطلوبا صالح لہ وبما ذکرنا اندفع ما قیل ان التعلیل لا یختص
بالمثبت وفی اعتبار قید الصلاح فی الدلیل اشارۃ الی ان المدعی اعنی اللزوم مشروط بالصلاحیۃ ترکہ المص لظہورہ فلا یرد ان اللزوم علی
اطلاقہ غیر صحیح لکونہ مشروطا بکون المضارع خالیا من حرف تنفیس غیر متعلق بہ جار سابق وغیر مفصول بینہ وبین اللازم بقد فان النون لا یدخلہ
ح نحو ولسوف یعطیک ربک فترضی لان النون تخلص المضارع للاستقبال فکرہوا الجمع بین حرفین لمعنی واحد فی کلمۃ واحدۃ ونحو قولہ تعالی
ولئن متم او قتلتم لالی اللہ تحشرون لان تقدیم المعمول یقتضی الاختصاص المقتضی لتسلیم اصل الحکم المنافی لتاکیدہ ونحو واللہ لقد اظن زیدا منطلقا
لان قد لایجامع حرف الاستقبال قولہ فیما عدا مثبت القسم آہ مما ہو صالح لہ وہو الفعل المستقبل المنفی قولہ بل جائز نحو قول الشاعر شعر
تاللہ لا یحمدن المرء مجتنبا ۔ فعل الکرام وان فاق الوری حسبا ۔ والاکثر ان لایؤکد کقولہ تعالی واقسموا باللہ جہد ایمانہم لا یبعث اللہ
من یموت کذا فی شرح التسہیل قال وکثرت اشارۃ الی انہ قد تلحق الشرط وان لم تؤکد بما نحو ان تفعلن افعل والی انہ قد تلحق الجزاء اذا کان شرطہ
مما یجوز لحوقہ بہ قولہ المؤکد حرفہ لم یقل المؤکد اداتہ اشارۃ الی ان ما فی الاسماء المتضمنۃ لمعنی الشرط فی الحقیقۃ تاکید لکلمۃ ان التی تضمنتہا قولہ بما سواء کانت
لازمۃ کما فی حیثما واذ ما او لا کمتی ما قال وما قبلہا مع ضمیر المذکرین حال مقدرۃ من الضمیر المستتر فی الظرف العامل ای مآلا لان کونہ قبل النون لایجامع
کونہ مع الضمیر ومن ہذا ظہر انہ بیان حکم الصحیح اذ فی المعتل ما قبل النون ہو الضمیر فما قیل ان التعلیلین المذکورین لایجریان فی اخشون واخشین وہم
قولہ ان اشترط آہ فلا یکون ما نحن فیہ الی التقاء الساکنین علی حدہ فیحذف المدۃ واعلم ان نون التاکید لیس بجزء حقیقۃ لکنہ کالجزء لشدۃ اتصالہ
بما قبلہ فلرعایۃ الاول قالوا فی جمع المذکرین والمخاطبۃ ان فیہما التقاء الساکنین علی غیر حدہ ولرعایۃ الثانی قالوا فی التثنیۃ وجمع المؤنث

انما التقاء الساكنين على حده ولم يعكس للزوم الثقل في الاولين والالتباس واجتماع النونات في الآخرين قوله ان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من
قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقي ساكنان في
الوصل المحض الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه مثال المتصل حكما اضربان وهل تضربان قوله وهو الواحد المذكر
آه لم يذكر المتكلم مع دخوله فيما عدا ذلك اشارة الى انه لعله وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد لا يدخل الا ما فيه معنى الطلب وطلب الشخص
عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتباري قوله وحكمهما غير ما ذكرنا ان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكرنا لان الالف حاجز
غير حصين او لان الالف في حكم الفتحة وجعل قوله وتقول في التثنية وجمع آه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة وانما ذكره الشارح قوله للزوم التقاء
الساكنين آه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغما قوله فانه يجوزه آه يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله
ويجعله مغتفرا اي مغفورا اكرار فالصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين لانه لما فيه من المد كالحركة
وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة نافع
ومحياي وقراءة ابي عمرو واللاي بلا ان كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف كحال قطع التكلم فلا يقاس
عليه حال التكلم قال وهما في غيرهما آه هما مبتدا خبره كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى
ان النونين في لحوقهما آخر الفعل بالنظر المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة
الانفصال بتوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المعتلة لانه بين الحاقهما بالصحيحة بقوله وما قبلها آه كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثنى آه علم
ذلك من التقييد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما ذكر في الصحيحة قوله ما ذكر من لحوق الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف
الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع غيرهما آه عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمولي
عامل واحد والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز معا عطف عليه حال عن غيرهما اي ان النونين حكمهما حال كونهما
مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان آه
وليس قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيستفاد ان النونين اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله وهو شيئان الى تكلف
التقدير او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع في القسمين المذكورين مبني على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل في الطلب
واحال البواقي على المقايسة كما يدل عليه الامثلة وحصره ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر دون المؤنث فلا يرد ان ههنا قسما ثالثا وهو ان
لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قوله ارموا الغرض بفتحتين الهدف قوله وتفهم الواو آه بصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول ههنا
بعض ان اخلين فقرأه بالباء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقول وكذا اخشون بضم الواو والمفتوح ما قبلها
وكذا بكسر الياء المفتوح قال كالمتصل لمشاركتهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركتها ما قبله وفي اقتضاء فتحة ما قبلها قوله يعني بها الف
التثنية كما في شرح المقترح وذلك لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن في الواحد المذكر اجراء الحكم ما سوى
الالف فتعين الالف فما قاله الرضي ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا مدفوع لانه لا يثبت اللام معها وانه
لو اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام في اغزون محمولا على ابقائها في اغزوا الا ان يحمل الكلام على ان اغزوا وكل ما يقال في
اغزوا يجري في اغزون فليس الحمل الا تطويل المسافة مدفوع بانه ليس في كلام المقترح شيء يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف
في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة ومؤانه لو لم يعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتحة ما قبله يلزم الاجحاف في الكلمة بحذف
اللام ما يدل عليه من الضمة او الكسرة قوله اي لاجل آه غير الشارح ترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط
نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو لئلا يلتبس بالواحد قوله لا على ترين كما سبق اليه الوهم
او لا يدخل الاستفهام على الامر قوله وهذه الامثلة آه اي لم يراع المصرح الترتيب المستفاد من كلام السابقين بان يورد امثلة
الضمير البارز منفردة عن امثلة الضمير المستتر بل راعى الترتيب الصرفي فوقع الاختلاط في الامثلة قوله ترتيب تصريفهما آه وبعد اسقاط
مثال المثنى وجمع المؤنث قوله لا التقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو اضربنّ واضربن فانه فيهما ملاق بساكن قبلها فلا يحذف

والقرینۃ علی ذلک انہ فی مقابلۃ الوقف کانہ قیل یحذف فی الوصل وقت لقائہا الساکن مطلقا سواء کان بعد ضمۃ او کسرۃ او فتحۃ نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل یرید اضربُنْ اضربِنْ اضربَنْ فحذفت لالتقاء الساکنین تشبیہا بحرف العلۃ او لاحظ لمافی الحرکۃ وما قیل ان الحذف للساکنین لایکون الا للاول ففیہ انہم صرحوا بالاختلاف فی ان المحذوف من مقول او او الاول او الثانی قولہ لاتہین بالنون الخفیفۃ علک بمعنی لعلک لا آخرانہ مجری عسی دخل فی خبرہا ان والمعنی لاتہین الفقیر لعلک عسی ان ترکع وتذل والزمان قد رفعہ واعز فیستغنی ہو وتفتقر انت لان احوال الزمان لاتدوم وقبلہ تمنوی لکل ہم من الہموم سعۃ ؏ والمسی والصبح لابقاء معہ ؏ قد یجمع المال غیر اکلہ ؏ ویاکل المال غیر من جمعہ ؏ المسلی المسار قولہ والا فالواو آہ ای ان لایکون اصلہ لاتیننن کان الواجب صیغۃ النہی للواحد المخاطب قولہ حطا لمرتبۃ آہ ولکونہ لازما للاسم لایخلو عنہ الا لمانع من اللام او الاضافۃ بخلاف النون فانہ یخلو عنہ الفعل بلا مانع فائدۃ لو بقیت ساکنا بعد الالف علی مذہب من اجازہ وابدل یونس النون ہمزۃ وفتحا فیقول اضرباء الرجل یا رجلان واضربناء الرجل یا نسوۃ وقال سیبویہ ہذا لم یقلہ العرب والقیاس اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساکنین قال وفی الوقف عطف علی مقدر بعد یحذف السابق او علی یحذف بحذف یحذف وکلام الشارح رح یحتمل کلا الوجہین قولہ اذا ضم او کسر ماقبلہا التقیید بالظرف مستفاد من مقابلۃ بقولہ والمفتوحۃ تقلب الفا قولہ وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قیل والذی یظہران دخولہا فی الوقف خطاء لانہا لاتدخل لمعنی التوکید ثم تحذف ولایبقی دلیل علی مقصودہا الذی جاءت لہ کذا فی شرح التسہیل قولہ وقلت اغزوا آہ وکذا تقول ہل تضربون وہل تضربین فی حال الوقف علی تضربُنّ وتضربِنّ فترد الواو والیاء ونون الرفع قولہ فانہ لایرد ای حال الوقف ماحذف لاجل التنوین فتقول قاض ورام بلا تنوین فی الوقف علی قاض ورام بالتنوین ولاتقول قاضی ورامی باعادۃ الیاء قال تقلب الفا ای حال الوقف قولہ فان التنوین ای حال الوقف قولہ نحو اصبت خیرا لایخفی مافی ہذا التمثیل من حسن الاختتام علی وفق اختتام المتن حیث اورد النون المخففۃ فی آخر الکتاب وختمہ بالالف الذی ہو ساکن ابدا اشارۃ الی الاستراحۃ بعد نخعہ ہذا آخر ما اوردت من تحقیق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتیق والبحر العمیق لما رأیت الظفرۃ من المتصدین لحلہ عن تدقیقہ وعدم الظفرۃ بمقصودہ فیما تعرضوا لتحقیقہ والحمد للہ علی الاتمام والصلوۃ والسلام علی رسولہ خیر الانام وعلی آلہ واصحابہ الکرام الی قیام الساعۃ وساعۃ القیام

خاتمۃ الطبع

اعلم انہ قد استتب بعد طبع ہذا الکتاب المشہور بتکملۃ عبد الغفور لمولانا محمد عبد الحکیم السیالکوتی رح فی المطبع المجتبائی الواقع فی بلدۃ دہلی تحت ادارۃ مولانا المولوی محمد عبد الاحد صانہ اللہ من شر حاسد اذا حسد فی شہر اللہ المحرم الحرام ۱۳۲۹ من ہجرۃ خیر الانام علیہ وعلی آلہ التحیۃ والسلام۔ الی یوم القیام

جنوری ۱۹۱۱ء

مکتبۂ رشیدیہ۔ سرکی روڈ۔ کوئٹہ۔ فون ۷۲۲۶۴

ارشد سلمان وہاب پرنٹرز لاہور

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ رب العالمین ۝ والصلوٰۃ والسلام علی حبیبہ محمد ن النبی الامین ۝ وعلی آلہ الطیبین الطاہرین ۝ واصحابہ حماۃ الدین وبعد فیقول العبد الاثیم ۝ عبدالرحیم بن عبد الکریم ۝ رزقہ اللہ مغفرتہ وغفرانہ ۝ وعفوہ عما صدر عنہ ورضوانہ ۝ لما انتسب طبع الفوائد الضیائیۃ ۝ علی المقدمۃ الحاجبیۃ ۝ التمس منی بعض الاحبۃ الاجلہ ۝ حل ما فیہا من الامثال والابیات المعضلۃ والاحادیث والآیات المشکلہ ۝ فاجبت ملتمسھم مرتجیا عن رب العباد ۝ توفیق السداد ۝ وہو الہادی الی الصواب ۝ والمیسر للصعاب ۝ قولہ حیث قال شعر جراحات السنان لہا التیام ۝ ولا یلتام ما جرح اللسان ۝ ہو من الوافر والجرح خستہ کردن من منع والجرح خستگی جروح جماعت جراحۃ مثلہ جباح جراحات جماعت والسنان سر نیزہ وتیزی ہر چیز اسنۃ جماعت والالتیام درست شدن سر جراحت وہو فاعل للظرف او مبتدأ مقدم الخبر ولا یلتام اصلہ یلتئم بہمزۃ مکسورۃ مخففۃ علی حد سال قال سیبویہ ذا فی السعۃ سماع وفی اضطرار الشعر قیاس وانشد شعر سالت ہذیل رسول اللہ فاحشۃ ۝ ضلت ہذیل بما قالت ولم تصب ۝ واللسان اللغۃ والجارحۃ المعروفۃ والمراد بما جرح اللسان ما یصدر عنہا فی الکلام من الشتم والعیب وکان ہذا الشاعر قد اخذہ من کلام امام المتقین علی بن ابی طالب رضی اللہ عنہ ضرب اللسان اشد من طعن السنان و اما ما قیل نقلا عن الشارح الکاندونی ان قائلہ امیر المؤمنین علی ابن ابی طالب رضی اللہ عنہ فلیس بصحیح علی ما نقلہ صاحب القاموس حیث قال وذات ودقین الداہیۃ کا نہا ذات وجہین ومنہ قول امیر المؤمنین علی کرم اللہ وجہہ شعر تلکم قریش تمنانی لتقتلنی ۝ فلا وربک ما بروا ولا ظفروا ۝ فان ہلکت فرہن ذمتی لہم ۝ بذات ودقین لا یعفو لہا اثر ۝ قال المازنی رضی اللہ عنہ لم یصح انہ تکلم بشئی من الشعر غیر ہذین البیتین وصوبہ الزمخشری انتہی علی ان البیت لم یوجد فیما نسب الیہ من الدیوان ونہج البلاغۃ ولم یتعرض الکازرونی لمعنی الکلم لغۃ فضلا ان اورد ہذا البیت مستشہدا ونسبہ الیہ علیہ السلام کذا قیل واما انا فلم اقف علی شرح الکاندونی قولہ قولہ تعالی الیہ یصعد الکلم الطیب ای یقبل الذکر والدعاء والعمل الصالح یرفعہ وہو التوحید ای یرفع التوحید الکلم الطیب الی محل القبول فلولا التوحید لم یقبل ابدا الکلم فالکلم جنس جمعی فلا یقال الاعلی الثلث فصاعدا الافرادی کتمر وتمرۃ وہو یؤنث نظرا للجمعیۃ ویذکر علی الاصل قولہ قولہ علیہ السلام من قتل قتیلا فلہ سلبہ السلب ہو ما یاخذہ احد القرنین فی الحرب من سلاح وغیرہا والقتیل المقتول وہذا من قبیل تسمیۃ الشئی باسم ما یؤل الیہ وروی من قتل کافرا فلہ سلبہ قولہ قولہ علیہ السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر علی لغۃ حمیری جواب حمیری حین قال امن امبر امصیام فی امسفر قال اللہ تعالی ہذا یوم ینفع الصادقین صدقہم ای صدقہم الکائن فی الدنیا لان النافع ما کان حال التکلیف فالیوم رفع علی الخبریۃ عند الجمہور ونصب علی الظرفیۃ عند نافع ۝ خبر ہذا محذوف والمعنی ہذا الذی جری من کلام عیسی واقع یوم ینفع قولہ شعر عدل ووصف وتانیث ومعرفۃ ۝ وعجمۃ ثم جمع ثم ترکیب ۝ والنون زائدۃ من قبلہا الف ۝ ووزن فعل وہذا القول تقریب ۝ ہو من البسیط والبیتان لابی سعید الانباری النحوی وادلہا شعر موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ۝ ثنتان منہا فما للصرف تصویب ۝ ای نسبۃ الی الصواب وقولہ ثنتان منہا ولو حکما فیشمل نحو حبلی وصحراء ومساجد ومصابیح قولہ شعر صبت علی

مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا ؛ هو من الكامل والصب ریختن آب من نصر والمصائب بالهمزة جمع مصيبة على خلاف القياس واصلها الواو كانهم شبهوا الاصلي بالزائد وتجمع ايضا على مصاوب على القياس والمصيبة المكروه النازل بالانسان والليالي جمع ليل فزيد فيها الياء على غير القياس كارض واراضي واهل واهالي وقيل كان في الاصل ليلاة فحذفت لان تصغيرها لييلية والمعنى نزل علي مكروهات وشدائد لو نزلت على الايام المضيئة لتغيرن وصرن لياليا واوله شعر ماذا على من شم تربة احمد ؛ ان لا يشم مدى الزمان غواليا ؛ فماذا كلمة اسم جنس بمعنى شيء او اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ خبره ان لا يشم من الشم وهو حس الانف من علم او نصر والتربة التراب والمدى كالفتى الغاية والغوالي جمع غالية وهو طيب مركب معروف والمعنى الذي وجب على من شم تربة روضته المقدسة المباركة ان لا يشم غاية الزمان وامتداده شيئا من الغوالي لانها ليست بذات رائحة طيبة بالنسبة الى تربة روضته الشريفة صلى الله عليه وسلم روي ان فاطمة الزهراء زارت مرة روضة النبي صلى الله عليه وسلم فاخذت قبضة من ترابها ووضعتها على عينيها الكريمتين وبكت بكاء شديدا ثم انشدت هذين البيتين واما هل هما من انشائها او من انشاء غيرها ففيه خلاف والصحيح انهما من انشاء غيرها رضي الله عنها **قوله** شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك ما كررته يتضوع ؛ هو من الطويل واعد امر من اعاد الشيء اي جعله من عادته والذكر الحفظ وما يجري على اللسان وهو مفعول اعد ونعمان بضم النون الامام ابو حنيفة نعمان بن ثابت وقيل بفتح النون واد بالتنعيم قال شعر تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت ؛ به زينب في نسوة عطرات ؛ والتنعيم موضع على ثلثة اميال او اربعة من مكة المشرفة سمي لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم قال شعر ايا جبلي نعمان بالله خليا ؛ نسيم الصبا يخلص الى نسيمها ؛ اي نسيم الحبيبة ولنا صفة نعمان او متعلق باعد وان ذكره بالفتح منصوب بنزع الخافض اي لان ذكره وبالكسر جملة تعليلية ولفظ هو فصل والحصر ادعائي والتضوع انتشار الرائحة وما مصدرية زمانية وهو ظرف لما بعده اي لان ذكره يتضوع مدة تكريره **قوله** شعر سلام على خير الانام وسيد ؛ حبيب اله العالمين محمد ؛ بشير نذير هاشمي مكرم ؛ عطوف رؤف من تسمى باحمد ؛ هو من الطويل والسلام البراءة من العيوب او اسم من التسليم اي سلمه الله منها والانام الخلق واضافة خير بمعنى من والسيد وما بعده من اسمائه الشريفة صلى الله عليه وسلم **قوله** قوله تعالى سلاسلا واغلالا كما قرأه نافع والكسائي وابو بكر رحمهم الله والسلاسل جمع سلسلة بالكسر فارسيتها زنجير والاغلال واحدها غل بالضم وهي حديدة تجمع يد الاسير الى عنقه يقول الله تعالى اِنَّا اَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِيْنَ سَلَاسِلًا وَّاَغْلَالًا وَّسَعِيْرًا **قوله** شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم ؛ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ؛ هو من الطويل والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس مجازا او حقيقتها من عوى الكلب يعوي عواء اذا صاح ويعني به قتل هدر فان قتل المؤذيات من شرار الناس وغيره مما لا يبالي به وجزى ربه جملة دعائية عليه والضمير لعدي فهذا كما في قوله شعر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر ؛ وحسن فعل كما يجزى سنمار ؛ هو اسم رجل بنى الخورنق الذي هو بظاهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله وضربت به العرب المثل فقالوا جزاء سنمار او كمصدر المفهوم من الجزي فلا ينهض دليلا على جواز المسألة المتنازع فيها وقد فعل جملة اخبارية حالية من الرب وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب والمعنى جزى ربه عن قبلي عدي بن حاتم جزاء المؤذيات من شرار الناس وغيره وقد فعل الله ما دعوت عليه **قوله** قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي ان استامنك احد من المشركين المتصرمين لسماع الاحكام فاجره اي فآمنه حتى يسمع كلام الله ويتدبره **قوله** شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفاني ولم اطلب قليل من المال ؛ هو من الطويل والسعي الطلب من منع والمعيشة ما تعيش به من المطعم والمشرب والارتفاع قليل يكفاني و مفعول لم اطلب محذوف بدليل ما بعده شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؛ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ؛ يصف نفسه بعلو الهمة بانه ما يسعى لادنى ما يعاش به والاكتفاء قليل من المال ويطلب العز والمجد الثابت المحكم لان امثاله قد يدركه **قوله** شعر فخير نحن عند الناس منكم ؛ هذا صدر بيت من الوافر عجزه اذا الداعي المثوب قال يالا ؛ فخير ان قدر مبتدأ ونحن فاعله كما هو عند الاخفش يلزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وان قدر خبرا عن نحن المذكورة يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي هو نحن وهو غير جائز فتعين ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف اي نحن خير ويكون نحن المذكورة تاكيدا للضمير المستكن في خير او لمبتدأ المذكور وهو نحن المذكورة ويكون منكم مفسرا لمنكم المحذوف اي فخير منكم نحن والمثوب المرجع ومنه التثويب في اذان الفجر وهو ترجيع قوله الصلوة خير من النوم وهو

صفة للداعی والاصل یالا یا قوم لا فرار ولا نفر فحذف المنادی وما بعد لا النافیة والمعنی نحن خیر عند الناس منکم اذا داعی الناس المرجع صوته قال یا قوم لا فرار قوله قوله تعالی أراغب أنت عن آلهتی یا ابراہیم اقول فیها خلاف فالبصریة یجوزون کون الضمیر المنفصل مبتدأ فیکون من القسم الاول دونه فاعلا للصفة فیکون مما نحن فیه والکوفیة یوجبون الابتدائیة بالضمیر وافقهم ابن الحاجب بل حکی فی امالیه الاجماع علی ذلک فعلی ہذا الوجه حمل قوله الظاہر علی الظاہر لکان اولی کما ذہب الیه بعض من شارحی الکافیة وما قیل لو قدر الضمیر فی الآیة مبتدأ یلزم الفصل بین العامل ومعموله باجنبی فمردود بجواز تعلیق الجار بمقدر بعد انت مدلول علیه بالمتقدم والمعنی قال آزر لابراہیم وہو عمه انت تارک عبادة آلهتی قوله قوله تعالی ولعبد مؤمن خیر من مشرک قوله ہذا تعلیل وترتیب للنهی عن مواصلة المشرکین وترغیب فی مواصلة المؤمنین فالعبد الانسان لان الناس کلهم عبید الله مومنا کان او مشرکا فحیث وصف بالمؤمن تخصص ولذا احسن الابتداء به ومنه قولهم ذلیل بقرملة اذ الاصل رحل ذلیل والقرملة شجرة ضعیفة لا شوک لها تنفضخ اذا وطیت والمثل یضرب لمن استعان بضعیف لا نصرة له والمعنی ذلیل التجأ بمثله قوله شر اہر ذاناب مثل یضرب علی ما فی القاموس فی ظهور امارات الشر ومخائله لما سمع قائله ہریرا او ہو صوت الکلب دون النباح اشفق من طارق شر فقال ذلک تعظیما للحال عند نفسه ومستمعه ای ما اہر ذاناب الا شر کقولهم امر اقعده عن الخروج وشیء جاء بک ای ما اقعده عن الخروج الا امر وما جاء بک الا شیء قوله شعر فوالله ما فارقتکم قالیا لکم ؛؛ ولکن ما یقضی فسوف یکون ہو من الطویل والقلی بالکسر القصر ویمد مع فتح القاف دشمنی ودشمن داشتن من ضرب وقالیا حال من ضمیر فارقت یقول معتذرا الی احبابه والله ما فارقتکم حال کونی قالیا لکم وانما فراقی لاجل قضاء الله فان ما قضی الله فی الازل فقد وقع لا محالة قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء یزری ؛؛ لکنت الیوم اشعر من لبید ؛؛ ہو من الوافر والشعر کلام موزون قصدا ویزری ہو من الازراء یعنی خوار مند نمودن وفیه الشاہد حیث ذکر الخبر الخاص ولبید ہو ابو عقیل لبید بن ربیعة بن عامر بن مالک بن جعفر بن کلاب بن ربیعة بن عامر بن صعصعة العامری الشاعر قدم علی النبی صلی الله علیه وسلم عام وفد قومه بنو جعفر بن کلاب کان شریفا فی الجاہلیة والاسلام کثیر الروایة للشعر والنشائة نزل الکوفة مات سنة احدی واربعین وله من العمر مائة واربعون سنة وقیل مائة وسبع وخمسون وکان من المعمرین رضی الله عنه والمعنی لولا انشاء الشعر یزری بالعلماء المتقین لکنت اکثر شعرا من لبید وانما یزری بهم لان اکثر کلام الشعراء خیالات لا حقیقة لها وجهالات لا رخصة فیها کتمزق الاعراض والافتخار بالاباطیل والاکاذیب والبیت للامام محمد بن ادریس الشافعی رح وقیل لغیره وہو الصحیح عند الاکثر والله اعلم بما ہو الصواب ہذا وقد یحذف الخبر الخاص جوازا عند قیام القرینة علی خصوصه نحو لولا انصار زید ما سلم ای لولا انصار زید حموه ما سلم فدلالة المبتدأ علی النصرة تدل علی ان المحذوف شیء یدل علی الحمایة قوله شعر من صد عن نیرانها ؛؛ فانا ابن قیس لا براح ہو من الکامل والبیت لسعد بن مالک من شعراء الحماسة والصد والاعراض والنیران بکسر النون جمع نار والضمیر للحرب والبراح مصدر قولک برح مکانه ای زال عنه یصف نفسه بالشجاعة ویثبت الجبن لرفقائه تعریضا یعنی من اعرض عن نیران الحرب وشدائدها فلیعرض ولکنی ابن قیس لا زوال لی عنها بالاعراض عنها قولهم قوله تعالی فشدوا الوثاق ای اذا اکثرتم فیهم القتل فاسروہم والوثاق بالفتح والکسر اسم ما یوثق به والمعنی فشدوا وثاق الاسری حتی لا یفلتوا منکم فاما منا بعد ای بعد ان تاسروہم واما فداء ای التخییر بین ان تمنوا علیهم فتطلقوہم بلا عوض وبین ان تفادوہم بمال ونحوہ وقد نسخ الآیة بقوله اقتلوا المشرکین فحکم اساری المشرکین عند ابی حنیفة رح القتل والاسترقاق واما الشافعی رح فیقول للامام ان یختار احد اربعة علی حسب ما اقتضاه نظره للمسلمین وہی المن والفداء والقتل والاسترقاق قوله قوله انتهوا عن التثلیث ای عن القول بان الله ثلثة الاب والابن وروح القدس والله والمسیح ومریم ویقولون المسیح ہو ابن الله تنزه شانه عما یصفون قوله شعر من اجلک یا التی تیمت قلبی ؛؛ وانت بخیلة بالوصل عنی ؛؛ ہو من الوافر وقوله من اجلک بالنقل وحذف الہمزة لفظا وہو وان کان جائزا الا انه ہہنا واجب للضرورة وہو متعلق بمحذوف ای احمل المشاق من اجلک وتیمه الحب استعبده وذلله والخطاب فی تیمت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نحو انت الذی قتل زیدا وانا الذی وہب الالوف والبخل حبس الشیء عما لا یلیق حبسه عنه یقال بخل عنه وعلیه بالکسر والضم فہو باخل وبخیل وقوله عنی متعلق ببخیلة کما یشهد به اللغة لا بالوصل یقول احمل المشاق من اجلک ایتها الحبیبة التی استعبدت وذلک قلبی والحال انک تخلین منی بالوصل لا تعاملین بالجمیل والشاہد فی یا التی حیث جمع بین یا واللام شذوذا

قوله شعر فیا الغلامان اللذان فرا :: هذا صدر بیت من السریع عجزه :: ایاکما ان تکسبانا شرا والفرار الهرب وایاکما منصوب بتقدیر
اتق والمحذر منه ان تکسبانا وهو علی الحذف والایصال اصله ان تکسبا لنا وشرا مفعوله والشاهد فی یا الغلامان حیث جمع بین یا واللام وهو
ههنا اشذ لانتفاء القیدین منه وهما لزوم اللام وعوضیتها قوله شعر یا تیم تیم عدی لا ابا لکم :: لا یلقینکم فی سوأة عمر :: هو من القصیدة والبیت
لجریر من قصیدة یهجو بها عمر التیمی وقومه وعدی کغنی اخو تیم وانما اضافهم الیه للشهرة وقوله لا ابا لکم دعاء علیهم قال المیدانی اذا قال لا ابا لکم
لم یترک من الشتم شیئا وفی الصحاح ویقال لا اب لک ولا ابا لک وهو مدح وربما قالوا لا اباک ای انک شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال
صاحب الفرائد هو تارة یذکر فی المدح وتارة فی معرض التعجب اقول والمراد ههنا الذم یعنی لم یکن اب لکم فانتم اولاد الزنا ویحتمل التعجب والمعنی ما
اسوأ حالکم حیث القاکم عمر فی الهجاء ولا یلقینکم بالقاف نهی من القیه اذا طرحته ورمیته والنون المثقلة للتوکید والسوأة الفاحشة ویعنی بها
هجاءه لهم یقول مخاطبا للتیم امنعوا عمر اولا تترکوه ان یقول شعرا فی هجوی حتی لا یوقعنکم کلکم فی هجاء فاحش من شعری قوله اصبح لیل ای صر ذا
صبح یا لیل قالته امرأة امرأ القیس بن حجر الکندی حین طال علیها اللیل مع کراهتها ایاه فجعلت تخاطبه وتقول اصبح یا فتی فلم یذهب عنها
فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألها عن سبب الکراهیة فقالت له لانک ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الاراقة بطیء الافاقة فلما سمع ذلک منها
طلقها فاخذت العرب مثلا یضرب فی شدة طلب الشیء وقیل یستعمله المغموم قوله افتد مخنوق مثل یضرب فی حث النفس علی تخلیص من الشدائد
والمعنی اعط فدیة یا مخنوق قوله اطرق کرا الاطراق چشم در پیش افگندن و سر فرو کردن واطرق کرا ان النعامة فی القری رقیة یصاد بها
الکروان کما فی الشرح وقیل مثل یضرب لمن یتکلم وبحضرته من هو اولی منه او یتکبر وقد تواضع من هو اشرف منه والکرا مرخم الکروان وهو طائر
یشبه البطة لا ینام باللیل فارسیته چوبینه والنعامة بالفتح شترمرغ قوله قوله تعالی خاشعا متصدعا من خشیة الله ای لو انزل هذا القرآن
علی جبل لیخشع ویتشقق لاجل خشیة الله مع صلابته ولکن قلوبهم اقسی حیث لم تخشع ومنه مخاطبا ایاهم اعرفوه قوله وقول الفرزدق من قصیدة یمدح بها
زین العابدین علی بن حسین بن علی بن ابی طالب رضوان الله علیهم شعر یغضی حیاء ویغضی من مهابته فما یکلم الا حین یبتسم :: ای لمهابته قوله
قوله تعالی فبظلم من الذین هادوا هذا التعلیل للتحریم ای لظلم عظیم ارتکبوه حرمنا علیهم الطیبات من الالبان واللحوم من البقر والغنم وکل ذی ظفر
من البهائم والوحوش والطیور وکان قبل التوراة المطاعم کلها حلا لبنی اسرائیل سوی المیتة والدم ولحم الخنزیر قوله قوله علیه السلام ان امرأة
دخلت النار فی هرة ای فی هرة حبستها حتی ماتت من الجوع فلم تکن تطعمها ولا ترسلها فتاکل من حشاش الارض وهی حشراتها والعصافیر ونحوها
وفیه الاشعار الی تحریم حبس الهرة واهلاکها کما جوعاها ان نفقة الحیوان المملوک دیانة فی حکمه واجب ومنه قوله تعالی فذلکن الذی لمتننی فیه ای
بسببه قوله قوله تعالی لقد تقطع بینکم فالبین مرفوع علی الفاعلیة وان نصب لفظا للزوم الظرفیة وقیل هو ظرف والفاعل ضمیر المصدر ای
وقع التقطع بینکم کما تقول جمع بین الشیئین ای اوقع الجمع بینهما ای اقیم مقام موصوفه والاصل ما بینکم وقد قرئ به ومن رفع فقد اسند الفعل
الی الظرف للاتساع او الی الاسم علی ارادة الوصل فان البین یکون فرقة ووصلا واسما وظرفا متمکنا قوله شعر قد حیل بین العیر والنزوان ::
هذا عجز بیت من الطویل صدره :: اهم بامر الحزم لو استطیعه :: والبیت لصخر بن عمرو اخی الخنساء حین قالت له امرأته وهو مریض حولا بجرح قد اصابه
فی حرب لا هو حی فیرجی ولا میت فیلقی فعمد الی السیف وهم بقتلها فلم یقدر للضعف فقال فی ابیات متمنیا استطاعة قتلها واهم القصد من نصر صلته
بالباء ویعنی بالامر الحزم قتلها ولو للتمنی وقوله حیل مبنی للمفعول مسند الی ضمیر المصدر وهو الحیلولة دون بین ای اوقع الحیلولة ویمکن ان یکون مرفوعا
مبنی لا لفظا کما مر فی تقطع بینکم والعیر بالفتح الحمار وغلب علی الوحشی والنزوان محرکة الوثوب وهو مثل یضرب لمن یقوی فتادرکه العجز فلا یستطیع علی
ما یریده والمعنی اقصد قتلها متمنیا استطاعة له والحال انی قد منعت عنه لعدم الاستطاعة قوله قوله تعالی بل ملة ابراهیم حنیفا ای نتبع وقرئت
بالرفع ای ملته ملتنا او ملتنا ملته وحنیفا حال عن المضاف الیه کقولک رأیت وجه هند قائمة او عن المضاف او الضمیر علی تقدیر نتبع ونحوه
والحنیف المائل من کل دین باطل الی دین الحق قوله قوله تعالی ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحین ای حال دخولهم فی الصبح والمعنی اوحینا الی
لوط انهم مستأصلون وقت الصبح عن آخرهم حتی لا یبقی منهم احد قوله قوله تعالی فیها یفرق کل امر حکیم امرا من عندنا ای انا انزلناه فی لیلة مبارکة
وهی لیلة القدر والبراءة التی فیها یقضی ویکتب کل امر محکم من ارزاق العباد واجالهم وجمیع امرهم من هذه اللیلة الی الاخری القابلة حال
کونه امرا حاصلا من عندنا علی ما اقتضاه علمنا وتدبیرنا ویجوز ان یکون حالا من احد ضمیری انزلناه ای انزلناه حال کونه مامورا

او حال کونہا آمرین وعلی ہذا لایکون مما نحن فیہ **قولہ شعر** وارسلہا العراک ولم یذدہا ؛ ولم یشفق علی نغص الدخال ؛ ہو من للراو والضمیر المستکن
بحمار الوحش وہ البارز للاتن والعراک بالکسر الازدحام والذود المنع من نصر والاشفاق الخوف والنغص بفتح النون والغین المعجمۃ والصاد
المہملۃ بعدہا من نغص الرجل بالکسر نغصا اذا لم یتم مرادہ والبعیر لم یتم شربہ والدخال بکسر الدال المہملۃ وبالخاء المعجمۃ شتر آب خوردہ ایشان
دو فتر تشنہ در آوردن درآب خور نقل انہ خرج لبید یوما متنزہا الی جانب الجبل فرای فی ذیل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلک
الحمار الاتن الی ماء ہناک ووقف ہو علی موضع عال ینظر الیہا خوفا من صیاد یہجم علیہا فی الماء فلما رای لبید ذلک الفعل العجیب منہ
وصف بقولہ وارسلہا العراک البیت ای اوردہ الحمار الاتن معترکۃ ولم یمنعہا عنہ ولم یخف علی انہ لم یتم شرب بعضہا للماء بالمزاحمۃ
فالعراک معرفۃ صورۃ ونکرۃ معنی اقول وانما الزم تنکیر الحال لئلا یتوہم کونہا نعتا لان الغالب کونہا مشتقۃ وصاحبہا معرفۃ لان الغرض
حاصل بالنکرۃ والتعریف زائد لا طائل تحتہ واما ما جاء معرفا بالالف واللام او بالاضافۃ فحکموا بشذوذہ علی تاویل المعرفۃ بالنکرۃ فمن
المعرف بالالف واللام ما مر وقولہم ادخلوا الاول فالاول ای مرتبا وجاؤا الجماء الغفیر ای جمیعا ومن المعرف بالاضافۃ قولہم جلس زید
وحدہ ای منفردا وفعل ذلک جہدہ وطاقتہ ای مجتہدا وذہبوا ایدی سبا وایادی سبا ای متفرقین ہذا مذہب الجمہور واجاز یونس و
البغدادیون تعریفہا مطلقا بلا تاویل فاجازوا جاء زید الراکب وفصل الکوفیون فقالوا ان تضمنت الحال معنی الشرط صح تعریفہا لفظا
کعبد اللہ المحسن افضل منہ المسیئ فالمحسن والمسیئ حالان بلفظ المعرفۃ لتاولہما بالشرط اذ التقدیر عبد اللہ اذا احسن افضل منہ اذا اساء
قولہ قولہ تعالی او جاؤکم حصرت صدورہم حال باضمار قد ای قد حصرت صدورہم ای ضاقت وہم بنو مدلج جاؤا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
غیر مقاتلین ہذا مذہب الفراء وابی علی وجماعۃ من المتاخرین کالزمخشری والمصنف وذہب الاخفش والکوفیون الی انہ لا حاجۃ الی تقدیر قد حیث
تفقد بلفظا لکثرۃ وقوع الجملۃ الماضویۃ حالا بدون قد نحو ہذہ بضاعتنا ردت الینا کیف تکفرون باللہ وکنتم امواتا **قولہ شعر** اتہجر سلمی
بالفراق حبیبہا ؛ وما کاد نفسا بالفراق تطیب ؛ قالہ السعیدی من قصیدۃ من الطویل والاستفہام للانکار وسلمی فاعل تہجر وہو بالفتح
اسم محبوبۃ واراد بحبیبہا محبہا ای نفسہ وفی کاد ضمیر الشان وتطیب مسند الی سلمی والمعنی لم تترک سلمی حبیبہا بالفراق والشان انہا لم ترض بذلک
نفسا والشاہد فی نفسا حیث وقع تمییزا عن نسبۃ تطیب الی سلمی وقد تقدم علیہ کما فی **قولہ شعر** انفسا تطیب بنیل المنی ؛ وداعی
المنون ینادی جہارا ؛ المنی جمع المنیۃ بالضم وہی الامنیۃ والمنون بالفتح الموت **قولہ قولہ تعالی** لاعاصم الیوم من امر اللہ الا من رحم قیل ہو
من استثناء منقطع کما فی الشرح وقیل من استثناء متصل والمراد بمن رحم اما الراحم وہو اللہ تعالی او مکان من رحم علی حذف المضاف ای
لاعاصم الیوم من الطوفان الا اللہ او المکان من رحمہم اللہ من المؤمنین وہو السفینۃ وذلک انہ لما جعل الجبل عاصما عن الماء قال لہ
لایعصمک الیوم معتصم قط من جبل ونحوہ سوی معتصم واحد وہو مکان من رحمہم اللہ وقیل العاصم بمعنی معصوم کدافق بمعنی مدفوق وقیل
بمعنی ذو عصمۃ **قولہ قولہ تعالی** ما فعلوہ الا قلیل ای لو کتبنا علیہم مثل ما کتبنا علی بنی اسرائیل من قتلہم انفسہم او خروجہم من دیارہم حین استتیبوا
من عبادۃ العجل ما فعلوا المکتوب علیہم الا اناس قلیل منہم بالرفع علی البدلیۃ من الواو فی فعلوا او بالنصب علی الاستثناء او علی المصدریۃ ای
ما فعلوہ الا فعلا قلیلا کذا قال الزمخشری **قولہ قولہ تعالی** لو کان فیہما الہۃ الا اللہ لفسدتا اقول قد تحمل الا علی غیر فتوصف بہا بشرط
ان یکون الموصوف جمعا منکرا او شبہہ وان یکون مذکورا غیر مقدر فلا یقال جاءنی الا زید ویقال جاءنی غیر زید فالجمع المنکر
نحو لو کان فیہما الہۃ الا اللہ لفسدتا ولا یجوز فی الا ہذہ ان تکون للاستثناء علی ما بینہ فی الشرح والمعنی لو کان مدبر السموات والارض الہۃ شتی غیر
الواحد الذی فطرہما لخربتا للتخالف والتمانع ومثال شبہ الجمع المنکر **قولہ شعر** لو کان غیری سلیمی الدہر غیرہ ؛ وقع الحوادث الا الصارم ا
الذکر ؛ فالصارم صفۃ لغیری والمعنی یا سلیمی لو کان غیری الموصوف بانہ مغایر للسیف البتار فی ہذا الدہر الشدید غیرہ سقوط النوائب لکونہ
لم یغیرنی ذلک لما انا علیہ من الصبر والثبات ومثال الشبیہ بالمنکر **قولہ شعر** انیخت فالقت بلدۃ فوق بلدۃ ؛ قلیل بہا الاصوات الا بغامہا
فالاصوات شبیہ بالنکرۃ بان تعریفہا للجنسیۃ والبلدۃ الصدر وایضا الارض وقلیل بہا الاصوات صفۃ للبلدۃ المجرورۃ بالاضافۃ والبغام
بضم الموحدۃ وبالغین المعجمۃ صوت لا تفصح بہ یقول ابرکت ہذہ الناقۃ فالقت صدرہا علی ارض قلیل بہا الاصوات الموصوفۃ بانہا مغایرۃ
للبغام ثم اعلم ان مقتضی کلام سیبویہ انہ لا یشترط کون الموصوف جمعا او شبہہ وایضا قد صرح بجواز وقوع الا صفۃ مع صحۃ الاستثناء

والی ہذا ذہب جماعۃ من النحویین و شرط المصنف فی وقوع الا صفۃ تعذر الاستثناء و جعل من الشاذ **قولہ شعر** وکل اخ مفارقہ اخوہ :: لعمر ابیک الا الفرقدان :: ہو من الوافر و قولہ کل اخ مبتدأ خبرہ مفارقہ و اخوہ فاعل مفارقہ او مبتدأ ثان مقدم الخبر و لعمر بالفتح و بالضم و بضمتین البقاء ویستعمل فی القسم المفتوح وہو مبتدأ و اللام لتاکید الابتداء والخبر محذوف تقدیرہ لعمرک قسمی والفرقدان نجمان قریبان من القطب کذا قال الجوہری وفی القاموس الفرقد النجم الذی یہتدی بہ فالفرقدان فی البیت صفۃ لکل اخ مع انہ لم یتعذر الاستثناء لاستغراق کل اخ والمعنی البقائک قسمی کل اخ موصوف بانہ مغایر للفرقدین مفارقہ اخوہ ویمکن ان یکون الفرقدان استثناء من کل اخ علی لغۃ بنی الحارث ابن کعب و بنی کنانۃ فان الالف علی لغتہم لازمۃ للمثنی وما الحق بہ فی الاحوال الثلث ویکون الاعراب تقدیریا فیقولون جاء الرجلان ورأیت الرجلان و مررت برجلان وقیل منہ قولہ تعالی ان ہذان لساحران وقولہ علیہ السلام من احب کریمتاہ لم یکتب بین العصر والمغرب فعلی ہذا الا شذوذ فی البیت **قولہ** لقول الشاعر **شعر** ولم یبق سوی العدوا :: ان دناہم کما دانوا :: ہو من الہزج وقولہ سوی بکسر السین وضمہا مقصورا وان فتحتہا مددتہا وفیہ الشاہد حیث وقع فاعلا لقولہ لم یبق وہو عطف علی قولہ صرح فی البیت السابق **شعر** فلما صرح الشر :: وامسی وہو عریان :: والعدوان بضم العین المہملۃ الظلم الصریح ودناہم من الدین وہو الجزاء والجملۃ جواب لما وصرح ای انکشف وظہر والشر العداوۃ ویروی اصبح وہی تامۃ وکذا امسی ای دخل فی الصبح والمساء وہو العریان بالضم صفۃ من العری بالضم خلاف اللبس من سمع وہو مثل یضرب فی ظہور الشئی غایۃ الظہور والمعنی لما ظہر العداوۃ کل الظہور ولم یبق بیننا سوی البصر علی الظلم الصریح جزیناہم مثل ما جزوا ومنہ المثل المشہور کما تدین تدان **قولہ شعر** الا رجلا جزاہ اللہ خیرا :: ہذا صدر بیت من الوافر عجزہ + یدل علی محصلۃ تبیت :: وہو صفۃ لرجلا وقولہ جزاہ اللہ خیرا جملۃ دعائیۃ معترضۃ والمحصلۃ بکسر الصاد المہملۃ الشدیدۃ المرأۃ التی تحصل تراب المعدن ای تجعلہ حاصلا تخرج منہ الذہب قال الجوہری البیت مضمن ای تبیت فتفعل کذا اقول یعنی ان تبیت فعل ناقص من البیتوتۃ یقال بات زید یفعل کذا کما یقال ظل یفعل کذا وان خبرہ مذکور بعد ہذا البیت وہو قولہ ترجل قمتی وتقیم بیتی :: وتعطینی الاتاوۃ ما بقیت :: ففی البیت العیب المسمی بالتضمین عند العروضیین وہو افتقارہ الی ما بعدہ والترجیل شانہ کردن موئی والقمۃ بالکسر الراس واعلاہ والاتاوۃ بالکسر الرشوۃ کان الشاعر یقول علی سبیل المجانۃ الا تدلونی رجلا جزاہ اللہ خیرا یدلنی علی امرأۃ محصلۃ تبیت ترجل راسی وتقیم فی بیتی وتعطینی الرشوۃ فجورہا مادام حیاتی وروی الا رجل بالرفع علی انہ فاعل لفعل محذوف یفسرہ المذکور ای الا یدل رجل وبالجر علی تقدیر من او المضاف ای الا من رجل او الا تحصلون لی دلالۃ رجل صفتہ کذا فحذف المضاف وابقی المضاف الیہ علی حالہ کما فی قراءۃ من قرأ واللہ یرید الآخرۃ بالجر ای ثواب الآخرۃ **قولہ** فی قول الشاعر **شعر** وَلَا اَبٌ وَ ابْنٌ مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِہٖ :: اِذَا ہُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدٰی وَتَاَزَّرَا :: البیت للفرزدق وہو لقب علیہ واسم ہمام بن غالب یصف مروان بن الحکم وابنہ عبد الملک وقولہ مثل خبر لا واذا ظرف متعلق بمثل وہو قولہ ہو مبتدأ راجع الی الاب فان مجد الاب مجد الابن دون العکس لان الشرف والمجد یکونان بالاباء وارتدی خبر المبتدأ وتأزر عطف علیہ یقول لا اب ولا ابن مثل مروان وابنہ عبد الملک اذا مروان لبس رداء المجد وازارہ **قولہ شعر** وَلَقَدْ اَمُرُّ عَلَی اللَّئِیْمِ یَسُبُّنِیْ :: ہذا صدر بیت من الکامل عجزہ :: فمضیت ثمۃ قلت لا یعنینی :: وثم بضم الثاء المثلثۃ وشد المیم للعطف الحقت بہا التاء وہذا الشاعر یصف نفسہ بالحکم فیقول ولقد امر علی اللئیم من اللئام یشتمنی فمضیت ولم اتوقف ثم قلت لا یریدنی بالشتم والشاہد فیہ ان المعرف بلام العہد الذہنی وصفہ بالجملۃ لانہ کالنکرۃ فی المعنی **قولہ شعر** ثلث الاثافی والدیار البلاقع :: اولہ :: اَیَا مَنْزِلَیْ سَلْمٰی سَلَامٌ عَلَیْکُمَا :: ہل الازمن اللاتی مضین رواجع :: وہل یرجع التسلیم او یکشف العمی :: ثلث الاثافی والدیار البلاقع :: والبیتان لذی الرمۃ من الطویل وایا حرف ینادی بہا القریب والبعید والازمن بضم المیم جمع زمان واللاتی جمع التی والرجوع باز گشتن و باز گردانیدن لازم ومتعد من ضرب والتسلیم السلام والکشف رفع شئی عما یواریہ من ضرب والعمی الجہل والثانی بتخفیف الیاء والاصل التشدید جمع الاثفیۃ بضم الہمزۃ وکسرہا وکسر الفاء وشد الیاء التحتیۃ اصلہا اثفویۃ علی افعولۃ وہی واحد الاحجار الثلثۃ التی یوضع علیہا القدر عند الطبخ والدیار جمع الدار وہی المحل یجمع الابنیۃ والبلاقع جمع البلقع بفتح الموحدۃ والقاف الارض القفر التی لا شئی بہا والمعنی اسلم علیکما یا منزلی سلمی واستخبر کما ان الازمنۃ التی مضت وکنا فیہا مع الاحبۃ ترجع الینا ثم یقول علی سبیل الاستفہام الانکاری وہل یرد جواب السلام

الی او یرفع الجبل عن المستخبر الذی ہو فی جبل عن حال سلمی تلک الاحجار الباقیۃ فی المنازل وتلک الدیار المندرسۃ التی فی تلک الارض القفرۃ ای لا یرد جواب السلام ولا ینبئی عن خبر اذا استخبر تہا عنہا فالتردد غیر نافع فعلیک بالصبر فانہ مفتاح الفرج ثم اعلم ان ہذا المصراع ایضا دلیل علی ان التمیز قد یکون معرفۃ فی العدد نحو ثلث الاثافی وفی غیرہ نحو طبت النفس یا قیس وہو الاقل والاصل طبت نفسا

قولہ شعر الواہب المائۃ الہجان وعبدہا :: عوذا ازجی خلفہا اطفالہا :: ہو من الکامل والہجان بالکسر البیض من النوق واحد وجمع کالفلک والکناز وہی الناقۃ الضخمۃ والتخوم وہو الفصل بین الارضین والعوذ بالضم الحدثیات النتائج من الظباء وکل انثی جمع عائذ کحول وحائل وہی الناقۃ التی لم تحمل اول السنۃ والطفل الصغیر من کل شئی او المولود وولد کل وحشیۃ واضافۃ الواہب الی المائۃ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی المفعول بہ ای الذی یہب المائۃ یقول ان ممدوحہ ہو الذی یہب المائۃ من النوق البیض وراعیہا من ممالیکہ حال کون تلک المائۃ حدثیات النتائج یسوق الراعی خلف منہا اطفال کل واحدۃ منہا قولہ یقول الشاعر شعر وابی مالک ذو المجاز بدارۃ :: ہذا عجز بیت من الکامل صدرہ :: قد احلک ذو المجاز وقد أری :: والقدر بالتحریک وقد یسکن الدال قضاء اللہ وحکمہ والاحلال فرود آوردن وذو المجاز سوق کانت لہم علی فرسخ من عرفۃ بناحیۃ کبکب وہو جبل بعرفات خلف ظہر الامام اذا وقف کذا فی القاموس وقال الجوہری موضع بمنی کان بہ سوق فی الجاہلیۃ واری بصیغۃ المجہول ای اظن والواو للقسم وابی مقسم بہ اصلہ ابوی وفیہ الشاہد حیث اتی بلام اب عند الاضافۃ وہی الواو المدغمۃ فی یاء المتکلم بعد جعلہا یاءً وہذا الشاعر یخاطب نفسہ فیقول قضاء اللہ وحکمہ انزلک یا نفس فی ہذا الموضع وانی قد اظن واقسم بابی ان ہذا الموضع لیس محلا لنزولک فانہ ترتحلین عنہ عن قریب ہکذا ذکرہ العلامۃ التفتازانی فی شرح ابیات المفصل قلت ویمکن ان یکون رد المحذوف فی اب لضرورۃ دعت الیہ او یکون المقسم بہ جمع اب فانہ یقال فی اب ابون کما فی اخ اخون قال شعر فلما تبین اصواتنا :: بکین وفدیننا بالابینا :: ہو من المتقارب وتبین استشئے ای ظہر وتبینتہ انا ای اظہرتہ وعرفتہ لازم متعد وفداہ تفدیۃ ای قال لہ جعلت فداک والابین جمع اب والالف للاشباع وفیہ الشاہد حیث جمع بالواو والنون والمعنی لما عرفن اصواتنا معرفۃ بینۃ بکین وقلن لنا جعل آباءنا فداکم وعلی ہذا قرأ بعضہم قولہ تعالی والہ ابیک ابراہیم واسمعیل واسحق یریدا بین جمع اب فحذف النون للاضافۃ وقال شعر وکان بنو فزارۃ شر قوم :: وکنت لہم کشر بنی الاخینا :: فزارۃ ابو حی من غطفان والاکثر بدون تاء یقال فلان شر الناس ولا یقال اشر الناس الا فی لغۃ ردیۃ والاخین جمع اخ کحمون وبنون جمع حم وہن قولہ شعر انما یعرف ذا الفضل :: من الناس ذووہ :: ہو من الرمل والبیت مدرج وذووہ جمع ذو حذف النون للاضافۃ وفیہ الشاہد حیث اضافہ الی ضمیر الفضل وہو لا یضاف الا الی اسم الجنس والمعنی لا یعرف اہل الفضل احد من الناس الا اہل الفضل قلت اضافہ الی ضمیر اسم الجنس اضافۃ الی اسم الجنس لان المکنی بہ یدل علی ما یدل علیہ المکنی عنہ فکانہ مضاف الی اسم الجنس الظاہر ویؤیدہ ہذا قول الامام عبد القاہر حیث قال فی قولہ انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووہ ہذا احسن من قولک ذو ودہ برد الماء الی زید ونحوہ لانہ فی البیت یعود الی الفضل وہو اسم الجنس فکانہ قال لا یعرف ذا الفضل الا ذو الفضل کذا فی الاقلید شرح المفصل فالظاہر انہ لا یضاف الی علم ولا الی ضمیرہ ولا یقطع عن الاضافۃ الا علی سبیل الشذوذ کقولہم اللہم صل علی محمد وذویہ وقولہ شعر فلا اعنی بذلک اسفلیکم :: ولکنی ارید بہ الذوینا :: یعنی بہ الاذواء وہم ملوک الیمن من قضاعۃ ثم اعلم ان مذہب سیبویہ ان ذو وزنہ فعل بالتحریک ولامہا یاء ومذہب الخلیل ان وزنہا فعل بالاسکان ولامہا واو وقال ابن کیسان یحتمل الوزنین واب واخ وحم وہن وزنہا عند البصریین فعل بالتحریک ولاماتہا واوات بدلیل تثنیتہا بالواو وذہب بعضہم الی ان لام حم یاء من الحماۃ وذہب الفراء الی ان وزن اب واخ وحم فعل بالاسکان قولہ قولہ تعالی وما اہلکنا من قریۃ الا ولہا منذرون ای رسل ینذرون اہلہا الزاما لہم وقاطعا لحجتہم مثل والصواب الا ولہا کتاب معلوم اذ لیس الواو ہہنا قال فی مدارک التنزیل ولم تدخل الواو علی الجملۃ بعد الا کما دخلت فی ما اہلکنا من قریۃ الا ولہا کتاب معلوم لان الاصل عدم الواو اذ الجملۃ صفۃ لقریۃ واذا زیدت فلتاکید لصوق الصفۃ بالموصوف انتہی قلت ہذا ما ذہب الیہ الزمخشری ومن تبعہ وقال الجمہور الواو فیہا واو الحال لان اقتران الجملۃ بالا وکذا اقترانہا بالواو یمنع الوصفیۃ وقال ابن مالک فی شرح التسہیل ان ما ذہب الیہ جار اللہ من توسط الواو بین الصفۃ والموصوف لتاکید لصوق الصفۃ بہ مذہب لا یعرف من البصریین

ولا الكوفيين فلا يلتفت اليه قوله قوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون اى الآلهة وعابدوهم والكب بروى درافگندن يقال كبه لوجهه فاكب هو على وجهه والكبكبة تكرير الكب جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى كان من القى في جهنم ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها نعوذ بالله منها قوله في قولهم ما كل سوداء تمرة بيضاء شحمة وهو مثل يضرب في خطأ لطيف والشاهد فيه ان لفظة كل ههنا مرفوعة باسمية ما وهو مضاف الى سوداء وتمرة خبرها منصوب بها وبيضاء مجرورة بالعطف على سوداء والعامل فيه كل وشحمة منصوبة بالعطف على تمرة والعامل فيه ما فالعاملان في المعطوف والمعطوف عليه مختلفان كما ترى وكذا في قول الشاعر شعر اكل امرء تحسبين امرأ ۞ ونار توقد بالليل نارا ۞ هو من المتقارب وقوله توقد فعل مضارع من التوقد حذفت احدى تائيه والجملة صفة لنار وكل منصوب مفعول اول لتحسبين والامرء الاول مجرور بالاضافة كل اليه والامرء الثاني منصوب مفعول ثان لتحسبين والنار الاول مجرور معطوف على الامرء الاول والعامل فيه كل والنار الثاني منصوب بالعطف على الامرء الثاني والعامل فيه تحسبين والاستفهام للانكار الشاعر مخاطبا لزوجته حين فضلت غيره عليه اتحسبين كل من له صورة رجل رجلا وكل نار توقد بالليل نارا اى ليس كل من له صورة رجل برجل بل الرجل من له خصال سنية واوصاف بهية وليس كل نار توقد في الليل بنار وانما النار نار توقد لقرى الضيفان قوله قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة اى لئن لم ينته ابو جهل من نهيه عن عبادة الله لنسفعا اى لناخذن بناصيته ناصية كاذبة ولنلقين بها على وجهه في جهنم فالناصية الثانية بدل وهي نكرة وصفت بكاذبة لتقرب من المعرفة شعر اقسم بالله ابو حفص عمر ۞ ما مسها من نقب ولا دبر ۞ اغفر له اللهم ان كان فجر ۞ هو من الرجز وابو حفص بالحاء والصاد المهملتين ولد الاسد وبه كنى النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو فاعل اقسم والنقب بالتحريک سوده وتنگ شدن سپل ستور من سمع نقبٌ النقب نقبا ونعت منه والدبرة محركة القرحة التي تخرج في ظهر الدابة والجمع دبر وادبار والفعل دبر كفرح وادبر فهو دبر وادبر وهي دبراء والفجور الكذب من نصر وقوله ما مسها جواب القسم والضمير للناقة وكلمة من زائدة وان للشرط وكان اسمها مضمر فيها وجملة فجر خبرها والمعنى اقسم بالله ابو حفص عمر بن الخطاب ما مس ناقتک نقب ولا دبر فاغفر اللهم ان كان فجر في هذا الكلام وفيه الاشعار الى ان الاعرابي لم يعلم حكمه وهو عدم المواخذة به لانه كذب لا عن عمد قوله شعر انا ابن التارک البكري بشر ۞ عليه الطير ترقبه وقوعا ۞ هو من الوافر والبكري نسبة الى بكر بن وائل وهو من شجعان العرب ولذا يفتخر الشاعر بانه ابن قاتل هذا الرجل فيقول انا ابن من جعل البكري مع شجاعته مجتمعا عليه الطير اذ ضربه بالسيف والقاه في المعركة واقعة حوله مترقبة عليه لخروج روحه لان الحيوان ما دام به رمق لا تقربه الطير خصوصا في الانسان كذا قال العلوي رح شعر ان من يدخل الكنيسة يوما ۞ يلق فيها جآذرا وظباءا ۞ هو من الخفيف وقائل البيت الاخطل النصراني والكنيسة بفتح الكاف وكسر النون معبد النصارى والجآذر اولاد البقرة الوحشية جمع جؤذر بضم الجيم وسكون الهمزة وفتح الذال المعجمة وضمها يشبه بها النساء في سعة العين وكنى بذلک عن النساء اللاتي راهن في الكنيسة والتقدير انه اى الشان والمعنى انه من يدخل معبد النصارى يوما يلق في ذلک المعبد النساء اللاتي كالجآذر والظباء في سعة العين وشدة سوادها قوله قوله تعالى ان هذان لساحران اى قالوا ان موسى وهارون لساحران فهذان اسم ان على لغة بني حارث بن كعب وكنانة فانهم جعلوا الالف للتثنية واعربوا المثنى تقديرا كما مر وقيل الاصل هذين فقلبت الياء الفا على لغة من يبدل الواو والياء الساكنة المفتوح ما قبلها ايضا على حد المتحركة كتابة وصامة في توبة وصومة وقيل اسمها ضمير الشان وهذان لساحران خبرها وقيل ان بمعنى نعم من حروف الايجاب وما بعدها مبتدأ وخبر واللام زائدة او داخلة على المبتدأ المحذوف اى لهما ساحران وقرأ ابو عمران هذين لساحران وهو ظاهر و ابن كثير وحفص والخليل ان هذان لساحران بتخفيف ان على الالغاء على قولک ان زيد لمنطلق واللام هي الفارقة بين ان النافية و المخففة من المثقلة وقيل ان بمعنى ما واللام بمعنى الا اى ما هذان الا ساحران وفي الآية وجوه اُخر تركتها خوفا للاطالة شعر وبئري ذو حفرت وذو طويت ۞ هذا عجز بيت من الوافر صدره فان الماء ماء ابي وجدي ۞ اوله ۞ وقالوا قد جننت فقلت كلا ۞ وربي ما جننت ولا انتشيت ۞ ولكني ظلمت فكدت ابكي ۞ من الظلم المبين او بكيت ۞ وقوله جننت من جن الرجل جنونا مبنيا للمفعول والانتشاء مست شدن والفاء في قوله فان الماء للتعليل لما قبله وهو قوله ولكني ظلمت البيت وبئري كلام اضافي مبتدأ وذو حفرت خبره وكذا ذو طويت من قولک طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة والعائد محذوف اى حفرتها وطويتها والمعنى قال الناس في انه مجنون او سكران فقلت لهم كلا ربي ما بي

جنون ولا سکر ولکنی ظلمت واستنزلت عن حقی فدہش عقلی فنشارفت البکاء او بکیت اذ الماء المتنازع فیہ ماء جدی وماء ابی وبیری التی
نقبتہا وطویتہا قلت وذو ہذہ عندہم لازمۃ لہذہ الصیغۃ فی کل حال لاتتصرف فیہا ولا تعرب ومن ہہنا اجری ذو علی البیری حومتہ وتقول
جاءنی ذو فعل او فعلت ورأیت ذو فعلا او فعلتا ومررت بذو فعلوا او فعلن قولہ قولہ تعالی اللہ یبسط الرزق لمن یشاء ای لمن یشاء فحذف
العائد المنصوب بفعل ومنہ ہذا الذی بعث اللہ رسولا ای بعثہ اللہ وکذا یجوز حذف العائد المجرور سواء کان مجرورا باضافۃ صفۃ الیہ نحو
اندری یا اللہ صانع ای صانعہ او بحرف جر نحو شعر نصلے للذی صلت قریش ۞ ونعبدہ وان جحد العموم ۞ ای صلت لہ واما العائد الی
الالف واللام فلا یحذف لخفاء موصولیتہا والضمیر من دلائل الموصولیۃ الا قلیلا نحو شعر ما المستفز الہوی محمود عاقبۃ ۞ وان اتیح لہ صفو بلا کدر
ای الذی استفزہ الہوی استخفہ والمعنی ما الذی استخفہ الہوی محمود عاقبۃ قط وان قدر لہ صفو بلا کدر شعر ربما تکرہ النفوس من الامر ولہ
فرجۃ کحل العقال ۞ ہو من الخفیف والبیت لامیۃ بن ابی الصلت وہو مدرج ایضا ای آخر صدرہ المیم الساکنۃ من الامر ای الامر الحادثۃ
والفرجۃ بفتح الفاء وسکون الراء المہملۃ انفراج الغم وانکشافہ والعقال بکسر العین المہملۃ حبل یشد بہ ید الدابۃ بعد البروک لیمنعہا
عن القیام وہذا الشاعر یحرض علی الصبر فی الشدائد فیقول رب خلق لاترضی بہ النفوس والحال انہ لہ انکشاف بسرعۃ کحل العقال عن
یدی الدابۃ فینبغی للانسان ان یصبر النفس عند خطب نازل ولا یضیق بہ قولہ قولہ تعالی فنعما ہی ای ان تبدوا الصدقات فنعم الشئ
ہی والاصل فنعم الشئ ابداؤہا لان الکلام فیہ فحذف المضاف واقیم المضاف الیہ مقامہ فارتفع وانفصل شعر وکفی بنا فضلا علی من
غیرنا ۞ حب النبی محمد ایانا ۞ ہو من الکامل والبیت لحسان بن ثابت الانصاری والباء فی بنا زائدۃ فی مفعول کفی وفضلا تمییز او حال
وتنوینہ للتعظیم ویروی خیر فاوحب النبی فاعل کفی وہو مصدر مضاف الی فاعلہ وایانا مفعولہ ومن موصوفۃ وغیرنا بالجر صفتہا وفیہا الشاہد
حیث وصف من بمفرد والمعنی وکفانا فضلا عظیما علی من غیرنا حب النبی محمد صلی اللہ علیہ وسلم ایانا ای الانصار قولہ قولہ تعالی ثم لننزعن
من کل شیعۃ ایہم اشد علی الرحمن عتیا بضم ای وہو القراءۃ المشہورۃ والتقدیر الذی ہو اشد فحذف المبتدأ وہو ہو وبقی الخبر وہو اشد
ومنہ قولہ شعر اِذَا مَا اَتَیْتَ بَنِیْ مَالِکٍ ۞ فَسَلِّمْ عَلٰی اَیُّہُمْ اَفْضَلُ ۞ ای ہو افضل وہذا مذہب سیبویہ واتباعہ وخالفہ الکوفیون وجماعۃ
من البصریین لانہم یعربون ایا دائما وقری شاذا ایہم بالنصب علی المفعولیۃ وشیعۃ الرجل بالکسر اتباعہ وانصارہ والفرقۃ ہو یقع علی الواحد
والتثنیۃ والجمع والمذکر والمؤنث والعتی بالضم والکسر از حد درگذشتن من نصر اصلہ عتوو فابدلت احدی الضمتین کسرۃ فانقلبت الواو
یاء فصار عتیا ثم اتبعت الفاء العین فصار عتیا شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا ۞ اکاد اغص بالماء الفرات ۞ ہو من الوافر والسوغ
بالفتح آسان بگلو فرو شدن شراب وفرو بردن لازم متعد من نصر وضرب والشراب کل ما یشرب وفاعل ساغ واکاد مضارع متکلم من
الکود من افعال المقاربۃ وضمیر الاسم مستتر فیہا وہی بکسر الہمزۃ فان الکسر للعلامۃ غیر الیاء وان کان جائزا علی لغۃ غیر الحجاز علی
ما قرر فی التصریف ولکن فیہا افصح من الفتح سماعا وکذا فی اخال واغص من الغصص کذا قال الاندلسی والغصص بالتحریک بگلو در
ماندن طعام وجزء آن من سمع وہو خبر کاد والجملۃ خبر کان والفرات بضم الفاء الماء العذب یقال ماء فرات ومیاہ فرات نقل انہ قتل
قریب لہذا الشاعر فحزن علیہ حزنا وصار من الہم بحیث لایجری الطعام ولا الشراب فی حلقہ الی ان تمکن من القصاص فقتل القاتل
فزال عنہ الہم فانشأ البیت یقول سہل لی سوغ الشراب وکنت قبل ذلک القصاص اغص بالماء العذب شعر اما تری حیث سہیل
طالعا ۞ نجم یضیئ کالشہاب ساطعا ۞ ہو من الرجز قولہ تری من الرؤیۃ بمعنی العلم او الابصار وحیث سہیل مفعول تری وطالعا مفعول
ثان او حالا من سہیل ونجم بالجر بدل من سہیل او مفعول ثان وذلک علی تقدیر روایۃ النصب وساطعا صفۃ نجما او حال من فاعل یضیئ
ہو من السطوع بمعنی الارتفاع والشہاب بالکسر شعلۃ من النار وہو متعلق بیضیئ والمعنی اما تری مکان سہیل حال کونہ
طالعا نجما ساطعا یضیئ کالشہاب وموضع الاستشہاد فیہ حیث اضیفت الی مفرد وہو نادر قال ابن ہشام وطی تقول
حوث وفی الثاء فیہا الضم تشبیہا لہا بالغایات والکسر علی اصل التقاء الساکنین والفتح للتخفیف ومن العرب
من یعرب حیث وقراءۃ من قرأ من حیث لایعلمون بالکسر یحتملہا ویحتمل لغۃ البناء علی الکسر وقال ایضا ورأیت
بخط الضابطین اما تری حیث سہیل طالعا بفتح ثاء حیث وخفض سہیل وحیث بالضم وسہیل بالرفع یعنی انہ مبتدأ

محذوف الخبر تقدیرہ حیث سہیل موجود **قولہ** احمق من ہبنقۃ ہو لقب رجل یقال لہ ذو الودعات لانہ جعل فی عنقہ قلادۃ من ودع وعظام وخزف مع طول لحیتہ واسمہ یزید بن ثروان احد بنی قیس بن ثعلبۃ وکان یضرب بہ المثل فی الحمق اقول ومن الشذوذ المبنی من الالوان خلافا للکوفیۃ فیما ہو اصل الالوان فانہم یجوزون بناء افعل التفضیل منہ وہو السواد والبیاض کقولہ شعر جاریۃ فی درعہا الفضفاض ؛؛ ابیض من اخت بنی اباض ؛؛ ای جاریۃ فی قمیصہا الوسیع اشد بیاضا من اخت بنی اباض التیمی وقولہ ع لانت اسود فی عینی من الظلم ؛؛ واما شذوذ المبنی عن المزید فیہ فسیبویہ یفصلہ ویمنعہ من غیر افعل کانطلق واستخرج ویجیزہ من افعل کاعطی ویؤیدہ کثرۃ السماع منہ کقولہم انت اکرمہم للضیف واولاہم للمعروف واعطاہم للذہب شعر ولست بالاکثر منہم حصیٰ ؛؛ وانما العزۃ للکاثر ؛؛ ہو من الرجز والبیت للاعشی یفضل عامرا علی علقمۃ والحصی العدد قالوا نحن اکثر منہم حصیٰ ای عددا والعزۃ الغلبۃ والکاثر ہہنا الکثیر کذا فی الصحاح یقول لست یا علقمۃ من بین ہؤلاء باکثر منہم عددا بل اقل منہم والغلبۃ للکثیر لا للقلیل والشاہد فی الاکثر منہم حیث جمع بین اللام ومن علی جعل من للتبعیض **قولہ** قولہ تعالی ہو اعلم من یضل عن سبیلہ فمن موصولۃ او موصوفۃ فی محل نصب بالفعل المقدر ای ان ربک ہو اعلم من کل من یعلم من یضل عن سبیلہ **قولہ** قولہ تعالی لن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی ای قال تعالی حاکیا عن ابن یعقوب علیہ السلام فلن افارق الارض ارض مصر بلا اخ حتی یاذن لی ابی فی الانصراف الیہ فلن اوکد من لا فی النفی واصلہا لا ان عند الخلیل فحذفت الہمزۃ تخفیفا ثم الالف لالتقاء الساکنین وعند الفراء اصلہا لا فقلبت الالف نونا وکذا عند سیبویہ فی قول وفی انما حرف برأسہ والی ہذا ذہب الاکثر شعر سأترک منزلی لبنی تمیم ؛؛ والحق بالحجاز فاستریحا ؛؛ ہو من الوافر والانشاد لبیان انتصاب المضارع بعد الفاء مع عدم تقدم احد الاشیاء الستۃ للضرورۃ وقیل انما انتصب لوقوعہ فی جواب الامرین معنی فان سأترک والحق بمعنی لاترک ولالحق وعلی ہذا فلا ضرورۃ فی البیت وہذا الشاعر یشکو جور بنی تمیم وجفاءہم فیقول انی اترک قریبا داری ووطنی لجفائہم والحق باہل الحجاز واستوطن عندہم فاستریح **قولہ** تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ ہو مثل مشہور یضرب لمن لہ صیت وذکر بین الناس فاذا رأیتہ ازدریت مرآتہ والمعیدی مصغر المعدی المنسوب الی معد بن عدنان بفتح المیم والعین والدال المشددۃ وانما خففت الدال استثقالا للجمع بین التشدیدین مع یاء التصغیر وقولہ تسمع مبتدا بتقدیر ان وخیر خبرہ وروی الکسائی ان تسمع وہو المختار وابن السکیت تسمع بالمعیدی لا ان تراہ وقال وکان تاویلہ تاویل امر کانہ قال اسمع بہ ولا تراہ واصلہ علی ما نقلہ صاحب شمس العلوم ان شقۃ بن ہمزۃ دخل علی المنذر بن ماء السماء اللخمی وکان یسمع منہ بصفۃ تعجبہ فلما وقف بین یدیہ قال تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ فقال شقۃ ان الرجال لیسوا بجزر فتراد منہم الاجسام وانما المرء باصغریہ قلبہ ولسانہ شعر الا ایہذا اللائمی احضر الوغی ؛؛ ہذا صدر بیت من الطویل عجزہ ؛؛ وان اشہد اللذات ہل انت مخلدی ؛؛ والوغی کالفتی الحرب والشہود الحضور لمن سمع والاخلاد الابقاء وموضع الاستشہاد فیہ احضر حیث سوغ اضمار ان مع اعمل من غیر الشرط والاصل ان احضر فحذف ان ثم اضمر ان لدلالۃ ما بعدہا احضر علیہ وہو قولہ وان اشہد اللذات فان عطف ان اشہد علی احضر دلیل علی انہ منصوب بان باضمار ان والمعنی الا ایہذا الذی یلومنی علی حضوری الحرب وعلی حضوری اللذات واختیاری ایاہا ہل تبقی ان ترکتہما ای لا تبقی سواء ترکتہما او حضرتہما شعر وقال رائدہم ارسوا نزاولہا ؛؛ فکل حتف امرئ یجری بمقدار ؛؛ ہو من البسیط والرائد الذی یطلب الماء والکلاء للقوم من الرود وہو الطلب ارسوا ای اثبتوا من الارساء وہو الثبوت فی الحرب کالرسو والرسو والمزاولۃ والمعالجۃ والمجادلۃ والضمیر للحرب والحتف الموت والمقدار الحکم والقضاء والمعنی قال رائد القوم اثبتوا عن مقامکم فی الحرب ولا تاخروا عنہا خوفا للموت انا نحارب ولا نتاخر فان الموت امر مقدر انما یجری بقضاء اللہ تعالی وحکمہ فلا ینجی منہ الجبن ولا التوقف موقفہ الاقدام وموضع الاستشہاد فیہ نزاولہا حیث رفعہ للاستیناف ولم یجعلہ جوابا للامر شعر لا تخلنا علی غرائک انا ؛؛ طال ما قد وشی بنا الاعداء ؛؛ ہو من الخفیف ولعل بالغراء الاغراء والوشی والوشایۃ سعایت کردن بنزدیک والی والاعداء ہہنا الوشاۃ والشاہد فی لا تخلنا حیث حذف مفعولہ الثانی وہو جازعین او اذلاء ونحوہ والمعنی لا تخلنا جازعین علی اغرائک الملک بنا لانہ قد وشی فی ما قبل ذلک الوشاۃ عند الملک فلم یضرنا وشیہم فی حقنا شیئا ہذا واما حذفہما معا فلا خلاف فی جوازہ فانہ واقع جدا کقولہم من یسمع یخل ای یخل مسموعہ صادقا وکقول الکمیت من قصیدۃ یمدح بہا اہل بیت الرسول صلی اللہ علیہ وسلم شعر بای کتاب ام بای سنۃ ؛؛ تری حبہم عارا علی وتحسب ؛؛ ای تحسبہ عارا علی شعر ولقد ارانی للرماح دریئۃ ؛؛ من عن یمینی تارۃ وامامی ؛؛ ہو من الکامل والدریئۃ بدال وراء مہملتین وبالہمزۃ او بغیر الہمز علی فعیلۃ الحلقۃ التی یتعلم علیہا الطعن کالہدف للسہام وہو

المفعول الثاني لادري وعن ههنا اسم بمعنى جانب واراد عن اليمين والامام الجوانب كلها وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمين ولما الظرفان
الفارس لا تمكنه منه احد والمعنى والله لقد ابصرت نفسي مرارا كاني درية للرماح فتاتيني من الجوانب كلها ولم تصبني منها فرجعت من المعركة سالما غانما
والشاهد في اراني حيث هو من الرؤية البصرية حمل على الرؤية القلبية في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد واما مثال الرؤية الحلمية التي
حملت على القلبية فيه كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اي اني ارى نفسي في الحلم كاني اعصر خمرا شعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها :: هو من الطويل والباء بمعنى في والتيهاء بفتح التاء المثناة من فوق وسكون المثناة من تحت ممدودا كحمراء الفلاة التي يتاه فيها والقفر
بالفتح المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والمطي جمع مطية وهو المركب والقطا واحدها قطاة وهو طائر غارسية سنگ خوارة وهو مثل في سرعة السير ولا سيما
قطا الحزن اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها هوى في هذه الحالة والحزن بالفتح بلد العرب وما ارتفع من الارض وغلظ والفراخ بالكسر
ههنا اولاد الطير الواحد فرخ بالفتح والبيوض جمع بيضة بالفتح وهذا الشاعر يصف المطي بسرعة السير فيقول كنت بفلاة خالية من الماء والكلاء التي
يتحير فيها السالك والحال ان المطايا في سرعة السير كانها قطا الحزن التي صارت بيوضها فراخا فسرعت اليها وموضع الاستشهاد فيه كانت حيث
جاءت بمعنى صارت ومنه قوله شعر وليل طويل كان لما قرنته :: برؤية من اهوى قصير الجوانب :: اي صار الليل الطويل قصير الجوانب شعر
اذا مت كان الناس صنفان شامت :: وآخر مثن بالذي كنت اصنع :: هو من بحر الطويل وشامت اسم فاعل من الشماتة بالفتح وهو الفرح
ببلية العدو من فرح ومثن اسم فاعل من اثنى عليه خيرا والشاهد فيه من حيث ان في كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدا وصنفان خبره والجملة
خبر كان وهي مفسرة للضمير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتي ونوع يحزن ويثني علي بالذي كنت اصنع في حياتي قوله قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا فكان زائدة والظرف صلة من وصبيا حال من المستكن فيه والمعنى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
ويجوز ان تكون تامة بمعنى ثبت ووجد قوله شعر ان العداوة تستحيل مودة :: هذا صدر بيت من الكامل عجزه بتدارك الهفوات بالحسنات ::
وقوله تستحيل من الافعال الناقصة بمعنى تصير وفيه الشاهد والهفوة الزلة والمعنى ان العداوة تصير مودة بسبب تدارك السيآت بالحسنات
قوله شعر فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا :: هذا عجز بيت من الطويل صدره :: تبدلت قرحا داميا بعد صحة :: والقرح الجرح والمراد بالصحة خلاف
المرض ويا للنداء واللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه وتعالى والنعمى بالضم والقصر النعمة والمسرة وهو مستغاث له مثل يا لله من الم الفراق
اي استغيث بالله من الم الفراق وتحولن اي صرن وفيه الشاهد حيث جاء تحول بمعنى صار والضمير لنعمى اما باعتبار معنى الجنسية واما لتعدد الخبر
وهو ابؤسا وان كان المرجع واحدا والابؤس جمع بؤس بالضم وهو الشدة كان هذا الشاعر يلوم نفسه على اختيار الهوى ويستغيث بالله
من الم الجوى فيقول تبدلت يا نفس قرحا داميا بالصحة التي كانت لك فاستغيث بك يا الله من اجل مسرات صرن شدائد وقيل اللام
للتعجب والمنادى محذوف ومن نعمى بيان له كانه يتعجب من نعمى حيث صارت شدائد قوله شعر عسى الكرب الذي امسيت فيه :: يكون
وراءه فرج قريب :: هو من الوافر والبيت لهدبة بن الخشرم والهم الحزن ويروى الكرب وهو والهم سواء وتاء امسيت مضمومة
على التكلم على ما ذهب اليه جماعة من النحويين وقال محمد بن ابي بكر الدماميني وضبط اليمني في شرح الكشاف تاء امسيت بالفتح على
الخطاب قال لان القائل مبشر محزونا بالفرج القريب وزوال الحزن وقفت على هذا البيت في نسخة صحيحة من الكشاف وقد ضبط فيها
تاء امسيت بالضم وكذا اسمعناه غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية انتهى وقوله وراءه وهو نقيض قدام وقدام ايضا على الضد وهو المراد في البيت
والفرج بالجيم مع التحريك انكشاف الهم وهو اسم يكون ووراءه خبرها هكذا قالوا والاظهر التقدير ان الفرج مبتدا خبره الظرف والجملة خبر يكون
واسمها ضمير فيها يعود الى الهم كذا في المغني نقل ان هذا الشاعر قتل ابن عم زياد بن مرثد فاخذ لاجله فسجن فقال في السجن راجيا عسى الهم
الذي امسيت فيه وصرت واقعا فيه يكون قدامه انكشاف قريب كذا في المكمل والشاهد في يكون حيث حذف ان من خبر عسى تشبيها
لها بكاد قوله شعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا :: هذا عجز بيت من الرجز صدره :: ربع عفاه الدهر طولا فامحى :: والبيت لذي الرمة
كذا في المكمل والرسم بالفتح الاثر ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض والعفاء بالفتح الدروس والامحاء والبلى بكسر الموحدة والقصر
مصدر بلي الشيء بالكسر يبلى بالفتح اي اندرس وان يمصح من مصح الشيء مصوحا اي ذهب وانقطع والالف للاشباع وفيه الشاهد حيث
ادخل على ان خبر كاد تشبيها لها بعسى كان هذا الشاعر يصف منزل الحبيبة فيقول هذا رسم الذي عفا واندرس بعد امحاء تلك الدار قد قرب

من طول بلاه وقدم اندراسه ان یذہب وینقطع شعر اذا غیر الہجر المحبین لم یکد :: رسیس الہوی من حب میۃ یبرح :: ہو من بحر الطویل و
الہجر بالفتح نقیض الوصل والرسیس الہوی الثابت والاضافۃ من باب جرد قطیفۃ ہو میۃ بفتح المیم والیاء التشدیدۃ اسم محبوبۃ وقولہ من
حب میۃ بیان الہوی ویبرح ای یزال عن برح بالکسر یبرح بالفتح یصف نفسہ فیقول ان الفراق عن محبوبۃ اذا غیر المحبین عما کانوا علیہ من
الحب فحالہ بالنسبۃ الی میۃ علی خلاف حالہم فان الہوی الثابت الذی ہو حب میۃ لم یقرب من الزوال وموضع الاستشہاد فیہ لم یکد حیث
اراد بالنفی الداخل علی یکاد انتفاء قرب رسیس الہوی عن الزوال کما فی قولہ تعالی لم یکد یراہا ای اذا اخرج یدہ الی الظلمات لم یقرب ان یری
تلک الید لکثرۃ الظلمات قلت ویلحق بعسی اخلولق وبکاد قرب واولی وہلہل وبطفق علق وانشا وہب ویقال فی طفق طبق بالموحدۃ ایضاً نحو
اخلولقت السماء ان تمطر وقرب زید یجیٔ واولی بکر یقراء وہلہل عمرو یذہب وعلقت اکتب وانشات اعرب المکنون وہبت الوم القلب فی طاعۃ
الہوی شعر رب ضربۃ بسیف صقیل :: ہذا صدر بیت من الخفیف عجزہ :: بین بصری وطعنۃ نجلاء :: وقولہ سیف صقیل ای مجلو وبصری
بضم الموحدۃ بلدۃ بالشام وانما اضیف بین الی بصری مع عدم التعدد لاشتمالہا علی اماکن او تقدیر الاماکن ای اماکن بصری فحذف المضاف
واقیم المضاف الیہ مقامہ وطعنۃ مجرورۃ بالعطف علی ضربۃ ای طعنۃ بالرمح والنجلاء بالفتح والمد الواسعۃ البینۃ الاتساع وہی صفۃ طعنۃ
والمعنی رب ضربۃ ضربتہا بسیف مجلو ورب طعنۃ نجلاء طعنتہا بالرمح فی اماکن بصری والشاہد فیہ جر ضربۃ برب مع وجود ما الزائدۃ شعر
وبلدۃ لیس بہا انیس الا الیعافیر والا العیس :: ہو من الرجز والواو بمعنی رب وفیہ الشاہد والانیس ما یوانس بہ من الانسان او ہو اعم
منہ وہو اسم لیس وبہا خبرہا والیعافیر الظباء التی بلون التراب وقیل الظباء مطلقا الواحد یعفور بالفتح وہو مرفوع علی البدلیۃ من انیس والعیس
عطف علیہ وہی بالکسر شتران سفید سرخ مو واحدہا اعیس والمعنی رب بلدۃ صارت خربۃ بحیث لا یسکن فیہا احد الا الظباء والعیس شعر
بیض ثلث کنعاج جم :: یضحکن عن کالبرد المنہم :: ہذا عجز بیت السریع صدرہ :: بیض ثلث کنعاج جم :: والبیض بالکسر جمع بیضاء وہو صفۃ لمحذوف او نساء بیض
وہو مبتدا خبرہ یضحکن والنعاج بالکسر جمع نعجۃ وہی ہنا انثی من بقر الوحش والجم بالضم جمع جماء وہی التی لا قرن لہا والبرد بالتحریک حب
الغمام فارسیۃ تگرگ والمنہم بتشدید المیم الذائب من انہم البرد والشحم انہماما ای ذاب والمعنی نساء بیض ثلث متشبہات بنعاج لا قرن لہا یضحکن عن
اسنان مثل البرد الذائب فی الصفاء والنقاء والشاہد فیہ من حیث ان الکاف فی کالبرد اسم بمعنی مثل ولا یخفی علیک ان الکاف لا یقع اسما عند
سیبویہ والمحققین الا فی الضرورۃ وذہب کثیر منہم الاخفش والفارسی الی جواز ورودہا اسما فی السعۃ فجوزوا فی زید کالاسد ان یکون الکاف فی
موضع رفع علی الخبریۃ والاسد مخفوضا بالاضافۃ شعر وکنت اری زیدا کما قیل سیدا :: اذا انہ عبد القفا واللہازم :: ہو من بحر الطویل و
موضع الاستشہاد فیہ انہ حیث یجوز فی ان الکسر والفتح فان لم تقصد الی حذف شیٔ کسرت ان علی انہا اسمہا وخبرہا جملۃ واقعۃ بعد اذا
الفجائیۃ ای اذا ہو عبد القفا واللہازم وان قصدت ان ان مع صلتہا فی تاویل وہو مبتدا حذف خبرہ فتحتہا والتقدیر اذا عبودیتہ للقفا
واللہازم حاصلۃ واللہازم جمع لہزمۃ بالکسر کذا فی الصحاح وہما لہزمتان یعنی دو تندی زیر زنہ گوش والمعنی کنت اظن زیدا سیدا کما قیل
فاذا ہو خسیس وفی عبد البطن یسعی لتربیۃ الاعضاء وہی منافیۃ للسیادۃ فان السادۃ مقبلون علی تکمیل النفس وخدمتہا لا علی تربیۃ الجسم
وما احسن قول امام الہمام ابی الفتح علی بن محمد بن مسکاتب البستی فی ہذا المعنی شعر یا خادم الجسم کم تسعی لخدمتہ اتطلب الربح فیما فیہ خسران :: اقبل
علی النفس واستکمل فضائلہا :: فانت بالنفس لا بالجسم انسان :: ع ولکننی من حبہا لعمید :: العمید من انقلہ العشق وہذہ حتی لا یستطیع
النہوض والثبوت فی مکانہ وکذا المعمود وقال فی شرح شواہد المغنی لا یعرف لہ قائل ولا تتمۃ ولا نظیر وانما انشدہ الکوفیون ویروی کمید
وہو الحزین انتہی وکذا قال ابن ہشام فی المغنی وقال علامۃ العلوی فی حل ابیات المنہل الضمیر عائد الی سعاد ذکر النحاۃ ان قائلہ لا
یعرف ولا یحفظ لہ تتمۃ قلت رأیت تتمتہ فی مفتاح الاغلاق شرح ابیات المفصل ولکنی نسیت منہ لفظۃ والباقی یا سعاد سعید الی ہنا کلام
العلوی قلت رأیت علی حاشیۃ نسخۃ علیقۃ صحیحۃ من نسخ الشرح اولہ :: مجاور سعدی یا سعاد سعید :: والضمیر لسعدی وہو اسم محبوبۃ
کسعاد والشاہد فیہ ... ن اللام ... ت علی خبر لکن وہو ضعیف شعر بالله ربک ان قتلت لمسلما :: وجبت علیک عقوبۃ المتعمد :: ہو لعاتکۃ
بنت زید العد... یۃ ... ابنۃ عم عمر رضی اللہ عنہ من قصیدۃ من الکامل ترثی بہا الزبیر بن العوام والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبیر والتاء للقسم
ویروی ... ہدو ... بک ... یۃ البسملۃ وان مخففۃ من المثقلۃ ہو غلت علی قتلت وہو من غیر افعال المبتدا شذوذا وقولہ وجبت

عليك سائغة لبيان حكم القتل ويروى حلت ولبئس بعقوبة المتعمد القصاص والمعنى احلف بالله ربك انك يا عمرو قتلت مسلما وجب عليك
القصاص شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ÷ فراقك لم ابخل وانت صديق ÷ هو من الطويل والرخاء بالفتح سعة العيش وانما خصه بالذكر
لان الانسان ربما يفارق الاحباب في يوم الشدة والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر وغيره ويقال للمرأة صديقة بالتاء ايضا
كان هذا الشاعر يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالجود ومظهر المحبة اياها بحيث انه لو تريد اختياره هي على ما يختاره هو حرصا على رضاها فيقول
لو طلبت يا حبيبتي في يوم الرخاء ان افارقك ما بخلت في انجاح مرامك والحال انك صديقة ويروى طلاقك وموضع الاستشهاد فيه انك
حيث اعمل ان المخففة في كاف الخطاب للضرورة شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ÷ ان سوف يأتي كل ما قدرا ÷ هو من السريع وقوله ان سوف
يأتي قائم مقام مفعولي اعلم وعلم المرء ينفعه جملة معترضة والمعنى واعلم ان كل ما تعلق به القدر من الخير والشر فهو آت لا محالة شعر ونحر
مشرق اللون ÷ كان ثدياه حقان ÷ هو من الهزج والواو بمعنى رب والنحر هو موضع القلادة من الصدر ويروى ووجه والاشراق الاضاءة
الثدي بالفتح پستان زن والحقان تثنية الحقة بالضم وهو مما حذف التاء منه عند التثنية للضرورة والمعنى رب نحر يضئ كونه وثدياه صاحب
للحقين في الاستدارة والنهود وموضع الاستشهاد فيه كان ثدياه حيث خفف كان والغيت عن العمل ويظهر من كلام ابن مالك انها اذا خففت
لا تلغى بل تعمل في ضمير الشان او غيره وتقدير البيت على تقدير العمل كان الشان ثدياه حقان شعر يا ليت ايام الصبى رواجعا ÷ هذا صدر
بيت من الرجز عجزه ÷ او كنت في وادي العقيق رواتعا ÷ ويا للنداء والمنادى محذوف والصبى بالكسر والقصر كودكى وجوانى وميل كردن
بكودكى وجوانى من نصر واكرم ورواجع جمع راجع لانه صفة يوم وهو مما لا يعقل واو بمعنى للانتقال الى الجملة الاهم وهي معطوفة على ليت لانه بمعنى
اتمنى والعقيق بفتح العين موضع بالمدينة والرواتع جمع راتع من رتعت الماشية رتوعا اي رعت واكلت ما شاءت والمعنى يا هذا اتمنى
رجوع ايام الشباب بل كنت راتعا في وادي العقيق والشاهد فيه ان ليت اجري مجرى اتمنى فنصب الجزأين ايام الصبى او رواجعا كما هو
عند الفراء ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية ايضا كقوله شعر اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن ÷ خطاك
خفافا ان حراسنا اسدا ÷ واخرجه الاكثرون على ان اسدا منصوب على الحالية اي تلقاهم اسدا شعر وداع دعا يا من يجيب الى
الندى ÷ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ÷ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة ÷ لعل ابي المغوار منك قريب ÷ هذا من قول كعب
الغنوي في مرثية اخيه ابي المغوار من بحر الطويل والواو بمعنى رب والندى بفتح النون العطاء وابي المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة
كنية رجل وهو اسم لعل ويروى ابا المغوار على الاصل وقريب على الروايتين خبرها والمعنى رب داع دعا يا من يعطي احدا منكم العطاء
فلم يستجب دعاءه مجيب عند سؤاله فقلت لذلك السائل ادع مرة اخرى وارفع الصوت لعل ابا المغوار منك قريب فيجيب ويمنحك
فانه جواد غاية الجود قوله قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا شهدنا على انفسنا واقررنا بوحدانيتك فبلى حرف جواب اصلي
الالف وقال جماعة الاصل بل والالف فقيل زائدة كالف قبعثرى وقيل للتأنيث كالف حبلى بدليل امالتها شعر ليت شعري هل
للمحب شفاء ÷ من جوى حبهن ان اللقاء ÷ هو من الخفيف وقوله شعري بالكسر مصدر مضاف الى الفاعل والجملة الاستفهامية في محل
نصب بشعري وهو اسم ليت والخبر محذوف اي ليت شعري بهذا الامر حاصل وقيل في محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى
المشعور به وهو اسم ليت اي ليت المشعور به هذا الامر والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر
يجوى بالفتح فهو جو كذا في الصحاح وان بالكسر مشددة النون بمعنى نعم وفيه الشاهد والمعنى ليت شعري هل للعاشق شفاء من حرقة
حب النساء ثم قال نعم اللقاء شفاء للعاشق شعر كأن ظبية تعطو الى وارق السلم ÷ هذا عجز بيت لارقم بن علباء اليشكري صدره
ويوما توافينا بوجه مقسم ÷ والموافاة الاتيان والمقسم المحسن ماخوذ من القسامة بالفتح وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه ومقسم الوجه
اي جميله وتعطو اي تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس والجملة صفة ظبية والوارق من ورق الشجر يرق اذا صار ذا
ورق كاورق فهو ورق ووارق ومورق والسلم محركة شجر عظيم ذو شوك الواحد بهاء والاضافة من قبيل جرد قطيفة ويروى نضر
السلم اي الشديد الخضرة والمعنى ويوما تاتينا الحبيبة بوجه حسن كظبية تمتد الى السلم الوارق وانما شبه الحبيبة بظبية في
هذه الحالة لانها تكون في هذه الحالة احسن منظرا والشاهد في ان حيث زيدت بعد الكاف الجارة ويروى بالنصب على ان كان

خففت واعملت فی الظاہر فظبیۃ اسمہا وتعطو خبرہا وبالرفع علی انہا خففت فالغیت او اعملت فی ضمیر محذوف ای کانہا ظبیۃ شعر فی بئر لاحور سری وما شعر :: ہذا عجز بیت من الرجز صدرہ :: بافکہ حتی اذا الصبح جشر :: والحور بضم الحاء المہملۃ وسکون الواو الہلاک ولا زائدۃ و فیہ الشاہد والافک بالکسر الکذب والجشور انفلاق الصبح وطلوعہ یقال جشر الصبح یجشر اذا انفلق وطلع کان ہذا الشاعر یصف فاسقا او کافرا فیقول ان الفاسق او الکافر سری فی بئر الہلاک بافکہ واباطیلہ وما علم لفرط جہلہ وغفلتہ انہ سار فیہا حتی اذا اضاء الحق وانکشف ظلمات الغیبۃ ای مات او قامت القیامۃ علم ذلک لکن لا ینفعہ ذلک العلم شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن :: وقولی ان اصبت لقد اصابن :: ہو من الوافر والبیت لجریر واللوم بالفتح العذل وعاذل اصلہ یا عاذلۃ فرخم وحذف حرف النداء والعتاب الموجدۃ والغضب وجواب الشرط محذوف یدل علیہ قولہ قولی والمعنی اقلی لومک وعتابک یا عاذلۃ علی ما افعلہ وتاملی فیہ کنت معیبا فیہ فصوبینی وموضع الاستشہاد فیہ العتابن و اصابن حیث عوض من حرف الاطلاق وہو الالف الاشباع نون التنوین والاصل العتابا واصابا شعر وقاتم الاعماق خاوی المخترقن :: مشتبہ الاعلام لماع الخفقن :: وہو من الرجز والبیت لرؤبۃ والواو واو رب والجواب محذوف ای قطعتہ والقاتم الشدید السواد یقال اسود قاتم ومکان قاتم ای مظلم مغبر النواحی من القتام وہو الغبار والاعماق جمع عمق بالفتح وعمق بالضم وہو البعد من اطراف المفازۃ کذا فی القاموس والخاوی من خوی البیت اذا خلا والمخترق بضم المیم وفتح الراء المحل الخالی الذی تخترقہ الریح ای تہب فیہ ومعنی کون المحل خاویا انہ لا شئی فیہ یمنع الریح من المرور بہ بسہولۃ فہو خالی الجوف تمر الریح فیہ بسہولۃ من غیر عائق والاعلام جمع علم یہتدی بہ فی الطریق واللماع مبالغۃ اللامع والمراد بالخفق السراب الخافق من خفق السراب خفقا اذا اضطرب وہذا من قبیل تسمیۃ الشئی بالمصدر والاصل الخفق بسکون الفاء حرکہا للضرورۃ کذا فی الصحاح والمعنی رب مہمہ مظلم النواحی فی المرأی بعید الاطراف خالی الطریق عن الاشجار مشتبہ الاعلام لماع السراب قطعتہ ای رب مہمہ مخوف قطعتہ کذا قال العلوی والشاہد فیہ ان التنوین الحق بقاف المخترق والخفق وہی ساکنۃ الاصل محرکت بالکسر لانہ الاصل فی التحریک او بالفتح تشبیہا للتنوین بالنون الخفیفۃ وہو الاکثر شعر لا تہین الفقیر علک ان :: ترکع یوما والدہر قد رفعہ :: قال الدمامینی فی ہذا البیت من جہۃ العروض استعمال الخزم فی مستفعلن بعد خبنہ وذلک ان ہذا البیت من بحر المنسرح واول اجزائہ مستفعلن ذات الوتد المجموع وقولہ لا تہی علی زنۃ فاعلن فحذف سینہ بالخبن ثم میمہ بالخزم فصار تفعلن علی زنۃ فاعلن ومثلہ شاذ عندہم انتہی وقولہ لا تہین الفقیر اصلہ لا تہینن بنون مخففۃ للتاکید حذف لاجل لقائہا اللام الساکنۃ من الفقیر وفیہ الشاہد وعل بفتح العین وشد اللام لغۃ فی لعل وہی اصلہا عند من زعم زیادۃ اللام وفیہا لغات لعن وعن ولان وان ورعن بالعین المہملۃ ورغن بالمعجمۃ وکاف الخطاب اسمہا وان ترکع خبرہا حملا علی عسی فی دخول ان فی خبرہا والمعنی لا تہن الفقیر عسی ان ینعکس الامر فترکع انت والحال ان الزمان قد رفعہ ای یستغنی ہو وتفتقر انت وتحتاج الیہ فان نعم الدنیا وشدائدہا لا تدوم ہذا آخر ما یتضح بہ معنی الابیات ویحل بہ معضلات الامثال والآیات ویتذلل بہ الاوابد الآبیۃ فی شواہد الفوائد الضیائیۃ وما توفیقی الا باللہ وہو حسبی ونعم المعین وصلی اللہ علی خیر خلقہ محمد وآلہ وصحبہ اجمعین

خاتمۃ الطبع

سبحان من لا یحد ذاتہ بالنثر والابیات ولیس کمثلہ شئی فی الذات والصفات ولا یحتاج وجودہ الی الدلالۃ ولا یمکن تصورہ بالنظائر والامثلۃ والصلوۃ والسلام علی اعلی الامواج من بحر القویم المنصوص بالمحامد الخلق العظیم وعلی آلہ واصحابہ الموصوفین بصفات الرفیعۃ والمتخلقین باخلاق البہیۃ السنیۃ اما بعد فلما کان ہذہ المجالۃ الکاملۃ حل ابیات شرح الجامیۃ لا یمن مرأت علیہ الا ان سمعت مشکلہ فطبعناہ والحقناہ بحاشیۃ عبد الغفور لیرتوی بہ المحصلون الماہرون وتقدم الفراغ من طبعہ تحت ادارۃ مولانا المولوی محمد [illegible] ھ صانہ اللہ من شر حاسد اذا حسد صاحب المکتبۃ الماجدیۃ الواقع فی بلدۃ کوئٹہ فی شہر ربیع الثانی سنۃ شما فیمنۃ بعد الالف والاربعمائۃ من ہجرۃ خیر الانام علیہ وعلی آلہ واصحابہ افضل الصلوۃ والسلام

جنوری ۱۹۸۸ء

بسعی غلام نبی تونسوی عفی عنہ

ارشد سلمان وہاب پرنٹرز لاہور